

سياسة إيران تجاه دول الجوار



د/ فاري سرحدان الحمداني

سياسة إيران تجاه دول الجوار

ضاري سرجان الحمداني



الكتاب: سياسة ايران تجاة دول الجوار

المؤلف: ضارى سرحان الحمدانى

الطبعة الأولى : 2012

رقم الإيداع: 14255/2011

الترقيم الدولي: 6-139-319-977-978

الغلاف: حاتم عرفة

.....

بطاقة فهرسة

الحمدانى، ضارى سرحان-

**سياسة ايران تجاة دول الجوار / ضارى سرحان الحمدانى .-ط1.- القاهرة: العربى
للنشر والتوزيع، 2011 - ص: سم-**

تدعك 9789773191396

1 - ايران - العلاقات الخارجية

327,55

أ - العنوان

المقدمة

يمكن عد مرحلة التسعينات، مرحلة المتغيرات الكبيرة التي طرأت على النظام الدولي. ومن أهم هذه المتغيرات على الإطلاق أنهيار العالم الاشتراكي والاتحاد السوفيتي عام 1991، وبروز نجم الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية، والذي أصبح يشكل قوة سياسية واقتصادية عالمية منافسة للقوى الكبرى. ولكن الانهيار السوفيتي أدى الى تغيير كبير في بنية النظام الدولي.

فبعد أن كان النظام قائم على الثنائية القطبية المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. أصبح النظام أحادي القطبية من خلال هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية عليه. ونتيجة هذا التغيير في النظام الدولي، تخلصت بعض الدول من سيطرة القوى الكبرى، والمثال على ذلك الجمهوريات التي كانت خاضعة للاتحاد السوفيتي، والتي أصبحت بعد الانهيار السوفيتي، جمهوريات مستقلة.

وكذلك أدى هذا التغيير الى منح بعض الدول حرية الحركة مثل تركيا ودول جنوب آسيا. وكان لهذا التغيير أثر كبير على سياسة إيران الإقليمية، التي اتجهت غرباً وشمالاً. والتي كانت في الماضي تركز وبشكل رئيس على منطقة الخليج العربي. هذا التغيير الحاصل في النظام الدولي حصلت معه تطورات مهمة، كان لها انعكاس واضح على العلاقات الدولية.

وبالتالي فإن هذا التغيير كان له تأثير كبير على القوى الإقليمية. لأنه أصبح لازماً عليها إعادة وضع سياسة ملائمة مع الواقع الجديد. بالإضافة الى المتغيرات التي طرأت على المستوى الداخلي لكل دولة، وكذلك على المستوى الإقليمي. والتي كان لها أثر كبير على سياسات الدول ومنها إيران التي تأثرت بهذه المتغيرات وعلى الأصعدة كافة.

فإيران لديها إمكانيات وقدرات متنوعة، تستطيع من خلالها ممارسة دور إقليمي، وكذلك الدخول في تنظيمات إقليمية، لتحقيق أهدافها ومصالحها الحيوية التي تطمح إليها. والتي تزيد من مكانتها الإقليمية والدولية. وبالنظر لأهمية إيران في السياسة الدولية فقد أرتأينا دراسة سياستها الإقليمية التي تأثرت بهذه المتغيرات . بالإضافة الى عامل القرب الجغرافي الذي يربط إيران بالأقطار العربية. اذ بات من الضروري في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها الأمة العربية والعراق، دراسة التوجهات السياسية للدول المجاورة، وكانت إيران محل الدراسة.

فضلاً عن الإقليم الذي تقع فيه إيران. والذي يمكن أن نطلق عليه صفة عدم الاستقرار السياسي. فأيران تحيط بها دول عدة. فكان من الضروري دراسة سياستها الإقليمية تجاه هذه الدول. نظراً للأهمية التي تتمتع بها في محيطها الإقليمي. وبات من المعروف أن سياسة أي دولة تؤدي الى انعكاسات على الدول المجاورة. لذلك حاولنا معرفة انعكاسات سياسة إيران الإقليمية على الوطن العربي.

ولذا فإن دراسة سياسة إيران الإقليمية تجاه دول الجوار الجغرافي وانعكاساتها على الوطن العربي (1990 – 2000) تحتل أهمية كبيرة في الحقل السياسي، اذ لا يمكن إغفال أهمية إيران في التفاعلات الإقليمية والدولية.

وتكمن أهمية الدراسة في اختيارنا لدولة مثل ايران، والتي تعد من دول الجوار الجغرافي المهمة للوطن العربي، وقد شكل جوارها عبر التاريخ وحتى وقتنا الحاضر الكثير من الإشكاليات مع الأقطار العربية المجاورة لها ولاسيما قطرنا العزيز العراق. وان ما يعزز من أهمية الدراسة هو ان المتغيرات التي طرأت على النظام الدولي في مرحلة التسعينات من القرن السابق ادت الى دعم مكانة إيران الإقليمية، ولاسيما سياستها تجاه الأقطار العربية المجاورة.

وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها ان هناك سمة ثابتة في سياسة ايران الاقليمية تجاه دول الجوار الجغرافي منذ عهد الشاه محمد رضا بهلوي وحتى وقتنا الحاضر، وهذه السمة هي ان ايران تحاول ان يكون لها دور إقليمي مميز. وان تعطي لنفسها مكانة الزعامة على دول الإقليم. وبخاصة منطقة الخليج العربي حيث تجد ايران ان دوراً إقليمياً مميزاً ومكانة إقليمية تتبوأ من خلالها مركز الصدارة، هو الذي يحقق أهدافها ومصالحها وهذا الأمر جعل مصالحها وأهدافها تتعارض مع مصالح وأهداف الدول المجاورة وبخاصة العربية، مما دفعها الى اتباع سياسة معادية ومؤنية تجاه هذه الدول وبخاصة العربية. في ضوء هذه الفرضية تحاول الدراسة الإجابة على مجموعة من التساؤلات الآتية: ماهي المتغيرات المؤثرة في سياسة إيران الإقليمية؟ ماهي...إمكاناتها وقدراتها؟ ماهي التنظيمات الإقليمية التي تحاول من خلالها اداء دور إقليمي مميز؟ كيف تتعامل إيران مع قضايا دول الجوار الجغرافي؟ ماهي انعكاسات سياسة إيران الإقليمية على الوطن العربي؟

وعلى الرغم من تعدد المناهج التي يمكن الانطلاق منها لدراسة هذا الموضوع الا ان الدراسة ركزت بشكل رئيس على المنهج الإقليمي، والذي من خلاله تم وصف سياسة إيران الإقليمية وتحليلها ضمن الدوائر الإقليمية لسياستها الخارجية. وهي جنوب آسيا حيث (باكستان وأفغانستان) وغربي آسيا حيث (تركيا) بالإضافة الى (منطقة الخليج العربي والعراق) وشمال غرب آسيا حيث الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى وكذلك تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التحليلي التاريخي الى جانب ذلك تمت الاستفادة من منهج التحليل النظمي من خلال دراسة المؤسسات الحاكمة في النظام السياسي الإيراني. وعملية التفاعل الحاصلة بين هذه المؤسسات. وبذلك نستطيع القول ان المنهج المتبع في هذه الدراسة يقوم على أساس الجمع بين عدة مناهج وهو ما يطلق عليه بالمنهج التكاملي.

وقد اشتملت الدراسة على خاتمة جاء فيها تلخيص الموضوع وتأكيد فرضيته. وفي النهاية اود الإشارة الى ان هناك صعوبات واجهت الدراسة ومن أهمها قلة

المراجع التي تبحث الموضوع بشكل مباشر، وعدم توفر المصادر الحديثة والمعاصرة. وعلى الرغم من ذلك أتمنى أن يكون عملي هذا قد قدم خدمة يسيرة لقطري العزيز العراق والأمة العربية، للتعرف ولو بشكل يسير جدا على سياسة إيران الإقليمية والتي هي إحدى دول الجوار الجغرافي للعراق وللاقطار العربية. وحسبي في ذلك كله أنني بذلت كل ما بوسعي، فإن أصبت في عملي هذا فحسنتين وإن أخطأت فحسنة واحدة ولا أدعي كمالا فيما قدمت فالكمال لله وحده.

خاتمة

المفصل الاول

المتغيرات المؤثرة في سياسة ايران الأقلية

مدخل

ان سياسة أي دولة في العالم تتأثر وتوثر بالمتغيرات الحاصلة على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي ويكون هذا التأثير سلباً أو إيجاباً. فخلال عقد التسعينات من القرن السابق حدثت متغيرات كان لها كبير الاثر على جميع دول العالم.

فعلى المستوى الداخلي حدثت متغيرات في اغلب دول العالم، وبالتالي أثرت على سياسات الدول. اما على الصعيد الإقليمي، فقد برز التحالف "الإسرائيلي" التركي، وبدعم أمريكي، وكان لهذا التحالف تأثير كبير على دول منطقة الشرق الأوسط. اما على المستوى الدولي فان المتغيرات هي (الوحدة الألمانية 1989، انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، ومن ثم هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي، واخيراً بروز الاتحاد الاوربي كقوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية واليابان).

ولهذا فان ايران كبقية دول العالم وكدولة كانت قد تأثرت بهذه المتغيرات. وهذا ماسوف نتطرق اليه في الفصل الاول الذي نتناول فيه المتغيرات المؤثرة في سياسة ايران الإقليمية، وقد تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: المتغيرات الداخلية، والتي تناولنا فيها:

المطلب الأول: المؤسسة الدينية.

المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية.

المطلب الثالث: الأحزاب السياسية.

المبحث الثاني: المتغيرات الإقليمية، والتي تناولنا فيها:

المطلب الأول: المتغير "الإسرائيلي".

المطلب الثاني: المتغير التركي.

المطلب الثالث: المتغير الإسلامي (الدول الإسلامية).

المبحث الثالث: المتغيرات الدولية، والتي تناولنا فيها:

المطلب الأول: انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991.

المطلب الثاني: الهيمنة الأمريكية.

المطلب الثالث: الاتحاد الأوروبي.

المبحث الأول

المتغيرات الداخلية

المطلب الأول: المؤسسة الدينية

تعد المؤسسة الدينية السلطة المهيمنة على جميع المؤسسات الأخرى. إلا أن أهم المؤسسات التي ساهمت المؤسسة الدينية بإنشائها وعدت أدواتها في العمل السياسي، هي الحزب الجمهوري الإسلامي، حرس الثورة، مجلس الشورى الإسلامي⁽¹⁾.

ويعود ظهور المؤسسة الدينية إلى القرن السادس عشر، فالمؤسسة الدينية لم تكن في البداية سوى أداة بيد حكام الأسرة الصفوية استخدموها لتحقيق أهدافهم ومصالحهم⁽²⁾.

إن المؤسسة الدينية في إيران تتألف من الفقيه وهو يكون على رأس المؤسسة، وإيات الله العظمى والمجتهدين الذين يأتون بعد الفقيه بالمرتبة الدينية، بالإضافة إلى شبكة الجوامع وأئمتها وأمام الجمعة⁽³⁾.

لقد جاء في ديباجة الدستور ألا يراني الجديد، تأكيد مسألة ولاية الفقيه كأعلى سلطة سياسية ودينية في إيران، إذ أكدت المادة الخامسة في متن الدستور (تكون ولاية الأمر، والامة في غيبة الإمام المهدي عجل الله فرجه في جمهورية إيران الإسلامية للفقيه العادل، التقى العارف بالعصر، الشجاع، والمدير الذي تعرفه أكثرية الجماهير وتتقبل قيادته، وفي حالة عدم إحراز أي فقيه لهذه الأكثرية، فإن القائد أو مجلس القيادة المكون من الفقهاء جامعي الشرائط، يتحمل هذه المسؤولية وفقاً للمادة السابعة بعد المائة فقد جاء في هذه المادة ما يأتي إذا عرفت وقبلت الأكثرية الساحقة من الشعب بمرجعية وقيادة أحد الفقهاء جامعي الشرائط المذكورة

في المادة الخامسة من هذا الدستور كما هو حادث بالنسبة للخميني، تكون لهذا القائد ولاية الأمر، وكافة المسؤوليات الناشئة عنها، وفي غير هذه الحالة. فان مجلس الخبراء المنتخب من قبل الشعب يبحث ويتشاور حول الذين لهم صلاحية المرجعية والقيادة، فإذا وجدوا ان مرجعاً واحداً يملك ميزة خاصة للقيادة فانهم يعرفونه باعتباره قائدا للشعب، والا فانهم يعينون ثلاثة او خمسة مراجع جامعي الشرائط باعتبارهم أعضاء في مجلس القيادة ويعرفونهم للشعب⁽⁴⁾.

ومن صلاحيات القائد او مجلس للقيادة هي⁽⁵⁾:

1. تعيين فقهاء مجلس المحافظة على الدستور.
2. نصب أعلى مسؤول قضائي في الدولة رئيس المجلس الاعلى للقضاء.
3. القيادة العامة للقوات المسلحة ويقوم بما يلي:
 - أ. نصب وعزل رئيس أركان الجيش.
 - ب. تعيين وعزل القائد العام لقوات حرس الثورة.
 - ج. يأمر بتشكيل مجلس الدفاع الوطني الأعلى.
 - د. إعلان الحرب والسلم والتعبئة العسكرية باقتراح مجلس الدفاع الأعلى.

مجلس الخبراء: لقد برزت فكرة إنشاء مجلس الخبراء مع بداية أعداد مسودات الدستور سنة 1979، إذ رأى الخميني ان يشكل مجلس خبراء يراجع مسودة الدستور ثم يعرضها على الشعب في استفتاء عام. وقد انقسم رجال الثورة حول عدد أعضاء مجلس الخبراء الى فريقين، تزعم الاتجاه الأول حسين علي منتظري الذي نادى بان يكون عدد أعضاء مجلس الخبراء 600 عضو يمثلون جميع المناطق الإيرانية. في حين رأى الفريق الثاني تحت قيادة الخميني واغلبه من رجال الدين بان تكون العضوية محصورة في عدد قليل حتى يتمكن المجلس من مراجعة الدستور في فترة وجيزة ليعرضه في الاستفتاء العام بعد ذلك. وقد رجحت كفة الفريق الثاني وانتخب 70 عضواً لمجلس الخبراء قاموا بمراجعة مسودات الدستور وطرحوه في استفتاء عام يوم 2 كانون الثاني 1979، وفي عام 1982 ارتفع عدد أعضاء مجلس الخبراء الى 83 عضواً غالبيتهم من رجال الدين. وحدد القانون ان يكون مقر واجتماعات مجلس الخبراء السنوية في مدينة قم، الا ان كل اجتماعات للمجلس عقدت في العاصمة طهران. وتبلغ مدة مجلس الخبراء ثماني سنوات، وللمجلس حق تعيين وإقالة مرشد الثورة. كما ان أعضاء مجلس الخبراء غير ممنوعين من تولي المناصب الحكومية المختلفة مثل عضوية مجلس الشورى. حول ذلك انظر د. باكينام الشرقاوي، إيران الثورة والدولة، 2001/4/21. (<http://www.aljazeera.net.htm.page8>)

هـ. التوقيع على نتيجة رئاسة الجمهورية بعد انتخابات الشعب لهم.

4. عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح الوطن بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن واجباته القانونية او بعد رأي مجلس الشورى بعدم صلاحيته السياسية.

5. العفو او التخفيف من أحكام المحكومين بعد اقتراح المحكمة العليا.

ومما تجدر الإشارة إليه ان علماء الدين ينقسمون الى فئات كثيرة حسب المدارس الفلسفية والفكرية التي تمتاز بها الحوزة العلمية والتي تعد المدرسة الدينية في ايران، وهناك نوعين رئيسيين هما⁽⁶⁾:

1. علماء الدين الذين يرون العمل السياسي من المهام الأساسية لمسؤوليات رجل الدين الذين يحملون درجة (آية عظمى). ومن هذه الفئة الخميني، مطهري، بهشتي، طالقاني، موسوي اردبيلي. والرئيس الايراني السابق رفسنجاني، علي خامنئي، شريعتمداري، وروحاني.

2. علماء الدين التقليديون الذين لا يتبنون العمل السياسي. ويكون دور هؤلاء العلماء على الاصول الفقهيّة والأعمال الدينية البحتة وعملهم الأساسي هو التدريس في الحوزات العلمية ورعاية أحوال اتباعهم الاجتماعية والدينية، ومن أمثال هؤلاء مرعشي نجفي وموسى الزنجاني، ولا يوجد حد فاصل واضح لنظرتهم الدينية فهم في بعض الأحيان يعطون آراء في المجالات السياسية وقت الضرورة او ضمن مهماتهم المرجعية والدينية. ان انتقال ايران من الحكم الملكي المطلق الى حكم جمهوري ديني مطلق، عزز من أهمية رجال الدين في ايران. وكان دور المؤسسة الدينية كبيراً في الحرب العراقية - الإيرانية 1980 - 1988، والتي كانت تهدف من وراء هذه الحرب واستمرارها للتخلص من العراق لكي تحكم قبضتها في السيطرة على منطقة الخليج العربي بل على المنطقة بأكملها⁽⁷⁾.

وكان للقوى الدينية حضور فاعل ومؤثر في إطار الحركة الوطنية في إيران، وفي عام 1951 وقف رجال الدين الى جانب مصدق في قضية تأميم النفط الإيراني، وعبأوا الرأي العام معه قبل ان يسحبوا دعمهم له بعد ان عدوه وجهاً علمانياً لجبهته الوطنية، وقد اطاخ الشاه محمد رضا بمصدق⁽⁸⁾.

وكان هناك اختلاف بين رجال الدين الكبار في إيران حول اختيار المرجع في إيران، ولهذا نلاحظ ان يازدي رئيس المحكمة العليا قد دعى بعد وفاة غلبيجاني عام 1994 الى جعل علي خامنئي المرجع الوحيد في إيران، وكان علي نوري رئيس البرلمان حينذاك قد ايد وجهة نظره، اما علي الجانب الآخر والمتمثل بكل من جناتي عضو مجلس الأوصياء، وأميني وهما من جمعية مدرسي الحوزات العلمية بقم، وجمعية أئمة الجمعة بطهران، ومشكيني أمام جمعة قم، فان هؤلاء قد أعلنوا تأييدهم لمحمد اراكي ليتبوء درجة (المرجع). ودعوا الى التفرقة بين القيادة السياسية للفقهاء ومرجعية التقليد⁽⁹⁾.

ولازال الكثير من رجال الدين الفقهاء يعارضون تولي خامنئي منصب (المرشد)، ويمكن اعتبار (حسين منتظري) ابرز هؤلاء المعارضين ولا يمكن اتهامه بالارتباطات الخارجية كما يفعل مع غيره، ولا يستطيع النظام إثارة الشكوك حول مكانته العلمية والدينية، وهو متفوق على قطبي النظام خامنئي ورفسنجاني في هذا المجال⁽¹⁰⁾.

⁸ مصدق: وهو رئيس الوزراء الإيراني في زمن محمد رضا بهلوي شاه إيران والذي دعا الى تأميم النفط الإيراني في عام 1950-1953. انظر :- المصدر نفسه ص1.

⁹ حسين علي منتظري : بلغ من العمر الان الثمانين كان قلب قوسين او اثنى من خلافة الخميني، ولكن انتقاداته لولاية الفقيه التي يستمد منها للنظام الحاكم في إيران شرعيته، وموقفة الذي وصفه المحافظون باللين فيما يتعلق بمسألة حقوق الانسان، كانت مبرراً لان يجردة الخميني من مناصبه ثم يعزله عام 1988 وقد اضطهد اتباعه واقاربه وتعرض العديد منهم للاغتيالات. ويعيش منتظري تحت الاقامة الجبرية في منزله بمدينة قم واصبح مجرد ذكر اسمه ضمن مقاله او صحيفة مدعاة للعقوبة. انظر: د. باكينام الشراقوي، إيران الثورة والدولة، 2001/4/18،

(<http://www.aljazeera.net.htm.page1>)

وكان البازار* يدعم المؤسسة الدينية لحماية مصالحه، ولكن المؤسسة قلبت التوقعات ووجهت القرارات بعد نجاح الثورة كانت بمثابة صدمة بالنسبة للبازار، اذ وضعت قيودا على حرية التجارة الخارجية، وحرية تملك الاراضي، وتدخلت بالعديد من الأمور المتعلقة بالتجارة الداخلية وفرضت قيودا على نشاطات التجارة⁽¹¹⁾.

وبعد عام 1989 (وفاة الخميني) لم يكن لدى خامنئي المؤهلات الدينية (درجة الاجتهاد) المطلوبة، لكي يحل محل الخميني مثلما كان لدى كبار العلماء الآخرين الذين لم يكونوا مؤيدين لسياسات الجمهورية الإسلامية كافة، وهو امر يثير المخاوف لدى اتباع الخميني عندما يمنحوا ولاؤهم لهؤلاء العلماء. وعلى الرغم من وجود ثلاث قيادات دينية في مدينة قم مثل غلبيجاني، ومرعشي، قمي، فقد وقع الاختيار على خامنئي. وقد توفي بنهاية عام 1994 أربعة من كبار مراجع التقليد، اراكي، قبله الخوئي، غلبيجاني، ومرعشي، ويعد هذا الشيء خطير جدا على الدولة اذ لم يعد أحد من كبار (اهل المرجعية) الايرانيين، الذين يتمتعون بالقبول على نطاق واسع، وكان اختيار مجلس الخبراء لخامنئي لم يستند الى ان يكون الفقيه مرجعا (اي من اهل المرجعية وكان تعديل البستور من قبل مجلس الخبراء لكي يسمح بهذا الاختيار وانسجاما مع الضروف الراهنة في تلك المرحلة، وقد ارسل منتظري خطابا الى خامنئي قال فيه: مستشاور باذن الله مع اصحاب الفضيلة رجال الدين بخصوص كيفية التعامل مع القضايا الهامة والمصيرية⁽¹²⁾.

* البازار:- وهي طبقة التجار (قوى للرأسمالية التجارية) وتضم (400000) من تجار السوق. وتسيطر على حوالي ثلثي تجارة التجزئة وتمارس نفوذا قويا من خلال الطوائف التجارية والحرفية، ليس فقط على الباعة المتجولين وتجار التجزئة بل امتد نفوذهم الى المزارع التجارية والمصانع الصغيرة في الأرياف وكذلك ارتباطهم الوثيق مع مراكز صنع القرار وكبار رجال الدولة، ويعتبر البازار المصدر الأول لتمويل المؤسسة الدينية من خلال تحالفهم مع هذه المؤسسة. انظر:- عبد الله صالح، الدور السياسي لطبقة البازار، مجلة السياسة الدولية، العدد (130)، القاهرة، 1997، ص76.

ويمكن معرفة ممارسة القوى الدينية تأثيراتها من خلال أطر هذه القوى المتمثلة (بمؤسسة الحوزة والأمانة الدائمة لائمة الجمعة والجماعات)^{*}. وللحوزة العلمية في قم شهرة خاصة فهي التي خرجت رجال الدين من المؤسسة الدينية أمثال، منتظري، غلبيجاني، وشريعتمداري. أما الأمانة الدائمة لائمة الجمعة والجماعات فهي تقوم بتنسيق الأمانات الفرعية المنبثقة عنها، وتتصل بالتنظيمات التي يؤلفها رجال الدين في الداخل والخارج وتنظم مؤتمرات لائمة الجمعة وتولي⁽¹³⁾.

وقد نجح خميني في إقامة حكومة جديدة، يمسك فيها رجال الدين بكل مقاليد الحكم، ويفرضون قوانين الدولة، ويديرون معظم مؤسساتها، ولهذا كانوا يحكمون سيطرتهم الكاملة على معظم الوزارات في إيران، ولهذا فإن هياكل سلطة علماء الدين سارت بشكل متوازي مع هياكل سلطة الدولة. أي أصبح لعلماء الدين سلطة مؤثرة في الحياة السياسية الإيرانية مثل باقي السلطات الأخرى⁽¹⁴⁾.

ويقول ناطق نوري (رئيس مجلس الشورى الإيراني) (لم يصادف أبدا أن قرأنا في تاريخ الاتفاقيات الاستعمارية أن أحد رجال الدين كان من الموقعين عليها، وتاليا لا بد لنا أن نشدد على ضرورة الحضور الكمي لرجال الدين في المجلس، من أجل تقوية هذه الحقيقة التاريخية وتكريسها)⁽¹⁵⁾. وكذلك يؤكد مهدي كني (أمين عام رابطة علماء الدين المناضلين في طهران، ورئيس جامعة الإمام الصادق)، على

* مؤسسة الحوزة والأمانة الدائمة لائمة الجمعة والجماعات: الحوزة هي المكان الذي يؤمه طلاب التعليم الديني على أيدي علمائها ويتدرجون في مراتبها من مستوى إلى آخر، ثقة الإسلام، حجة الإسلام والمسلمين، (آية الله)، (آية الله العظمى). وينتظم في الدراسة في الحوزة الدينية زهاء 30000 شخص غير أن من يصل إلى مرتبة آية الله قليلون، وأقل منهم من يبلغ مرتبة (آية الله العظمى) التي تفترض في شغلها أن يكون الأعراف والأعلام والافقه والتي تهيئ لصاحبها إصدار الأحكام فضلا عن الفتاوى. أما الأمانة الدائمة لائمة الجمعة والجماعات والتي أشار إليها منتظري وعقدت أول اجتماع لها في حزيران 1983 وضمت خمسة من رجال الدين بتعيين المرشد وهؤلاء: علي خامنئي، علي مشكيني، محمد خاتمي، محسن ملكوتي، جلال الدين طاهري وهم خطباء الجمعة في كل من طهران، قم، يزد، تبريز، اصفهان، على التوالي أي في كبريات المدن الإيرانية. انظر د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص 143-144.

أهمية فسخ المجال لرجال الدين في أن يجربوا حظهم في إدارة البلاد مع غيرهم من أفراد المجتمع⁽¹⁶⁾.

والحكومة الإسلامية من وجهة النظر الإيرانية لها ثلاثة أركان

أولاً: لا يمكن أن تكون ملكية لأن الخميني عارض بشدة فكرة الملكية.

ثانياً: يجب أن يكون للفقهاء دور كبير في الحكومة الإسلامية في السلطة والسيطرة على المجتمع. وأخيراً: يحكم الفقهاء جمهورية شعبية حيث يكون للفقهاء الحق في معرفة ما هو صالح للمجتمع الإسلامي، وكان الخميني قد طرح لأول مرة في التاريخ المعاصر مسألة حيازة السلطة من قبل الفقهاء، وتأسيس حكومة إسلامية يقودونها ويطبقون الشريعة، وإنقاذ الأمة وخلق المسلم الجديد⁽¹⁷⁾. وقد أدت للقيادات الدينية أو مراجع التقليد دوراً مهماً على المستوى التعليمي والتثقيفي، أي أنهم ادوا دوراً دينياً وسياسياً في وقت واحد. ولهؤلاء المراجع العديد من الاتباع يبلغون الملايين من الناس في إيران، وكذلك لهم ميزانية خاصة لإدارة شؤون عملهم⁽¹⁸⁾. وتسعى المؤسسة الدينية إلى تقليص الدور السياسي للجيش ولكن ليس أضعافه، إذ كان الخميني وباقي أعضاء قيادات (الثورة الإيرانية) حذرين من الجيش، بسبب توجهاته العلمانية في عهد الشاه، وكذلك ارتباطات الجيش بأجهزة الاستخبارات الإيرانية في زمن الشاه ولاسيما جهاز السافاك الشهير⁽¹⁹⁾.

وعندما اتهم رئيس السلطة القضائية هاشمي شهرودي بخرقه الدستور والقوانين المرعية الأجراء، بخاصة من جانب الغالبية البرلمانية، ردّ على ذلك بأن رجال الدين وحدهم هم المخولون بتأويل النصوص الدينية، وهكذا كان هو وأعوانه من رجال الدين المنتمين إلى مدرسة (حقاني الفقهية)، وهذه المدرسة المتميزة في الماضي، تحولت في السنوات الأخيرة إلى بؤرة لتخريج اليمين المتطرف، وقد وصفهم أحد رجال الدين بانهم (طالبان) إيران.. ويمتد نفوذهم إلى مجمل أجهزة الدولة، ومن ضمنها ديوان (المرشد الأعلى)، إلى داخل مؤسسة كيهان الإعلامية التي يديرها شريعتمداري أحد العاملين السابقين في جهاز الاستخبارات. أما رئيسهم

فهو مصباح يزدي، المنظر لاستخدام العنف والاضطرابات السياسية، والذي يدرس تحديدا في مدرسة حقاني في مدينة قم⁽²⁰⁾.

يتضح مما تقدم ان المؤسسة الدينية في ايران دور كبير ومؤثر في الحياة السياسية الإيرانية، من خلال نفوذها الذي يمتد الى السلطات السياسية والدينية العليا في الدولة (ديوان المرشد الأعلى) وكذلك الى أجهزة الاعلام والصحافة، وكذلك تدخلها في أمور السياسة الداخلية الإيرانية ولا يمكن إغفال تأثير حرس الثورة باعتباره اليد العسكرية للمؤسسة الدينية.

وقد انقسمت المؤسسة الدينية حول اختيار السياسات الأكثر نفعاً وفائدة في المحيط الخارجي، فالمحافظون حرصوا بضرورة ان تكون الدولة أمينة للمبادئ والنهج الذي تركه الخميني في معاداة الشرق والغرب معاً، اما الاصلاحيون فهم يرون ان مصلحة المؤسسة الدينية وديمومة بقائها هو في تعديل سياستها الخارجية من الثورية الى العقلانية والواقعية. وقد تغلب التيار الداعي الى مزيد من المهادنة والتنازل⁽²¹⁾.

وقد اعلن رجال الدين في قم والتي تعد مركز الدراسات الدينية في ايران مساندتهم للرئيس خاتمي، وهذا تأكيد واضح على الدور الكبير الذي يطلع به رجال الدين في المؤسسة الحاكمة⁽²²⁾.

وعندما شعرت المؤسسة الدينية بنمو تيار اجتماعي يطمح للقيام بإصلاحات جذرية ولم يعد يرغب رجال الدين والقيود الواسعة التي وضعت عليه، لهذا قامت المؤسسة الدينية بدفع التيار الإصلاحي الى المواجهة وذلك لامتصاص الزخم الشعبي واحتوائه وتقديم بديل مقبول من داخل المؤسسة الدينية، ونلاحظ ان المحافظين في الانتخابات الرئاسية التي جرت في عام 2001 (الدورة الثانية للرئيس الإيراني محمد خاتمي) لم يرشحوا أية شخصية معروفة حتى لا تتراحم خاتمي، وكانت قناعة المؤسسة الدينية بان الرغبة الشعبية اليوم مع التغيير⁽²³⁾.

وقد وجهت انتقادات الى المؤسسة الدينية ومن داخلها، اذ انتقد حسين علي منتظري في محاضرة له في تشرين الثاني 1997 المؤسسة الدينية في طهران لإغراقها المفرط في السياسة، أي انه يدعو الى ان يكون فصل واضح بين السياسة والدين⁽²⁴⁾.

ويقوم منتظري بنشر مذكراته التي تتضمن كشفا للاتصالات السرية بين رموز المحافظين الإيرانيين وكل من "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية لغرض شراء الأسلحة في حربهم مع العراق، ويوجه انتقاداته لنظام الحكم في إيران وبالأخص لمسألة حقوق الانسان، وقد صدر حكم بالإعدام على منتظري عام 1975 لكنه لم ينفذ. وقد أطلق سراحه بعد ذلك بثلاثة اعوام، واصبح عضوا في المجلس الثوري، ويعد منتظري واحدا من اكبر المرجعيات الدينية في إيران وقد أكسبته مواقفه السياسية المستقلة مزيدا من الصلابة والشعبية في آن واحد⁽²⁵⁾.

ويعد الرئيس محمد خاتمي ابن المؤسسة الدينية، وهو يحاول تقديم إضافة نوعية في مجال نظام الحكم السياسي، من خلال طرحه مشروع (المجتمع المدني الديني) وذلك لخلق توليفة مناسبة، بين النظام الحوزوي القديم، وبين النظام المدني الجديد المنتشر في العديد من دول العالم⁽²⁶⁾.

المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية

ان المؤسسة العسكرية الإيرانية تتألف من الجيش، الحرس الثوري، الباسيج التي سوف نتناولها في موضوعنا هذا.

لم يكن للقوات المسلحة النظامية في ايران كيان مؤسساتي صحيح حتى عشية قيام (الثورة الإيرانية)، وانما كان لها خلال عهد الشاه كيانا تابعا وليس مستقلا ذاتيا، وكان الولاء يركز على الشخص وليس على المؤسسة مما أدى الى تاخير نمو الولاء المؤسساتي، أي بمعنى آخر كان الجيش هو جيش الشاه وليس جيش الوطن، وكان الجيش يفقد الاستقلال الذاتي والتماسك التنظيمي والشرعية، كل هذه العوامل تفسر لنا لماذا انهار الجيش النظامي والذي كان عبارة عن مؤسسة ضعيفة على الرغم من تاريخها الطويل⁽²⁷⁾.

وقد تخلى الجيش عن الشاه في عام 1979 مما أدى ذلك الى اطاحه به وانتصار الثوار، وقد عارض رجال الدين إعادة بناء الجيش، وعدوه شيئا غريبا من البناء الذي يخططون لتشييده، الا ان اندلاع الحرب مع العراق في 1980/9/4، وفي ضوء الهزائم المتلاحقة للجيش الإيراني، اقتضت الحاجة إعادة بناء الجيش وتقويته، وقد عارض رجال الحزب الجمهوري الإسلامي تقوية الجيش حتى لا يستخدمه الحسن بني صدر* في صراعه ضدهم، ولكن بعد إقصاء بني صدر سعوا

* الحسن بني صدر: انتخب رئيساً للجمهورية وقائداً على للقوات المسلحة، ومنحه الدستور صلاحيات نائب القائد العام لكل القوى، حتى يتمكن من التنسيق بين: الجيش، والحرس الثوري، ولجان الثورة، وقوات الجندرمه، وقوات التعبئة العامة. رغم ان بني صدر كانت له توجهات علمانية، ومواقف متعارضة تماما مع مواقف المرجعيات الدينية، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين الحرس الثوري والباسيج. وقد عزل بني صدر من القيادة وسحب مجلس الشورى الثقة منه وكذلك أصدر الخميني قرارا بعزله عن الرئاسة عام 1981. انظر: د. وليد محمود عبد الناصر، عشرون عاما بعد الثورة: ايران وإشكاليات التحول من الثورة الى الدولة، مجلة السياسة الدولية، العدد (136)، القاهرة، 1999، ص19.

الى أحكام السيطرة على الجيش مع إعادة بنائه وتدعيم قدراته العسكرية مع ضمان التنسيق والتوازن بين الجيش والحرس الثوري⁽²⁸⁾.

ان خلال سنوات الحرب العراقية - الإيرانية، حاول الجيش الإيراني إعادة ترتيب وضعه داخل النظام السياسي ولكن من دون فائدة، اذ أصبح الحرس الثوري الأكثر شأنًا ونفوذًا داخل النظام السياسي الإيراني، وفي عام 1996 بلغ عدد أفراد الجيش 345000 ألفاً⁽²⁹⁾.

وتتخذ القوات النظامية وقوات حرس الثورة من (الأيمان والعقيدة أساساً وقاعدة)، ورسالتها ليست (حراسة الحدود فحسب بل تحمل أعباء رسالتها الإلهية). وهذا ما أكد عليه الدستور حيث يربط الدستور سائر مؤسسات الجمهورية الإسلامية ووظائف هذه المؤسسات برباط عقائدي⁽³⁰⁾.

ومهام المؤسسة العسكرية حددها الدستور⁽³¹⁾:

1. القيام بمسؤولية الدفاع عن استقلال البلاد ووحدّة اراضيه والدفاع عن نظام الجمهورية الإسلامية وهو ما أكدت عليه المادة (143) من الدستور.

2. اما في وقت السلم فيمكن الاستفادة منه في (اعمال الاغاثة، والتعليم، والإنتاج وجهاد البناء، وهو ما أكدت عليه المادة (147) من الدستور، وكذلك يقوم الجيش بدور أيديولوجي من خلال الحفاظ على الجوهر العقائدي الإسلامي للنظام الجمهوري، وهو ما أكدت عليه المادة (143) من الدستور، اما شروط الالتحاق بالجيش لا يضم سوى أفراد لاتقين مؤمنين باهداف (الثورة الإيرانية)، ومضحين بأنفسهم من اجل تحقيقها) وهو ما أكدت عليه المادة (144) من الدستور. ويحتل منصب القائد العام للجيش ابتداءً من ايار 2000 اللواء (محمد سليمي) بعد استقالة اللواء (علي شهبازي) من منصبه، وقد تدرج للقائد العام اللواء (محمد سليمي) في عدة مناصب بعد الثورة التي اشترك في أحداثها وهذه المناصب هي: مدير مكتب

ممثل الخميني في الجيش، ووزير الدفاع في حكومة امير حسين موسوي، ومستشار هيئة التفيتش العسكري في رئاسة الجمهورية، وشارك في الحرب مع العراق وأصيب خلالها.

وفي المادة (145) منع الدستور التحاق الأجانب بالجيش الإيراني وقوات حرس الثورة وجميع قوات الأمن الإيرانية، كما يحرم الدستور إقامة قواعد أجنبية في إيران ولو لأغراض سلمية⁽³²⁾.

فقد أكد الدستور من خلال نص المادة (150) على التمسك بالحرس وقواته لحماية الثورة ومكاسبها، وقد تأكد دور وتأثير حرس الثورة في عملية صنع القرار في إيران من خلال⁽³³⁾:

الأول: دوره في الحرب مع العراق، وعلى الرغم من الخسائر التي تكبدتها إيران في الحرب والتي يتحمل الحرس الجزء الكبير منها، فقد ظل الرأي العام الإيراني يحفظ للحرس (بسالته) واستعداده العالي للتضحية والشهادة.

الثاني: يعد الحرس الثوري مؤسسة ضخمة لها مواردها وميزانياتها وكوادرها وجامعتها ومساهماتها الإنتاجية الواسعة، وقد شارك الحرس في عام 1997 في 1650 مشروعاً عمرانياً وإنتاجياً (بناء الوحدات السكنية وصناعة الأدوية والآلات الزراعية).

الثالث: ان الحرس له علاقات واسعة وقوية مع مراكز القوى في إيران، ويأتي في مقدمة المراكز للمرشد، ويعد الحرس مؤسسة للمرشد التي تكين له بالولاء، وكذلك يتمتع الحرس بالاستقلال النسبي في مواجهة المرشد نفسه، ونلاحظ ان العلاقة مع خامنئي تدل على التعقيد والتشابك والمصلحة المتبادلة، ولذلك دافع الحرس عن خامنئي في الحملة التي قادها منتظري والتي شكك فيها بأهلية خامنئي الدينية.

الرابع: ينتشر رجال الحرس في العديد من مراكز صنع القرار ومؤسساته في إيران ومنها، مجلس الشورى، مؤسسة للمستضعفين، الجيش، الوزارة. ويقوم بإدارة

الحرس مجلس اعلى، ومن اجهزته الأخرى للمكتب السياسي ومجلس شورى القيادي، ويقدر عدد العاملين بالحرس بنحو (300000 ألف) فرد معظمهم في القوات البرية، وتولى رحيم صفوي قيادة الحرس عام 1997 خلفا لمحسن رضائي الذي استمر في منصبه طيلة ستة عشر عاما.

وبدأ الحرس يبرز كمسؤول أول عن العلاقات بين القوات المسلحة الإيرانية والقوات المسلحة في الدول الأخرى، واهم هذه الدول والتي تعد أهم مصدر للأسلحة الى ايران هي كوريا الشمالية والصين، وقام رضائي بزيارة كوريا الشمالية والصين في كانون الثاني 1993، وقد اصبح رضائي المشتري الرئيس للمعدات العسكرية ذات الكلفة العالية، والتي تحتاج إليها فروع القوات المسلحة الايرانية، بسبب علاقاته مع أهم موردي الاسلحة الى ايران، ولهذا حصل الحرس على قدر كبير من المشتريات الجديدة، (والحرس علاقات واسعة مع القوات المسلحة السورية والسودانية والباكستانية) (34) (1).

وتتبع قوة الحرس من الاستقلالية التنظيمية التي يتمتع بها وقدرته على تسمية قياداته بنفسه، والدليل على ذلك احتفاظ رضائي بمنصبه قائداً للحرس على الرغم من خلافاته السياسية مع رفسنجاني والذي يعد من السياسيين الذين يتمتعون بنفوذ واسع في إيران، وقد تولى رضائي تدبير عملية تعيين علي شمخاني قائداً لبحرية الحرس عام (1990) بالاضافه الى البحرية النظامية (35).

وفي أواخر نيسان 1990 قام علي شمخاني بتعيين عباس محتاج نائبا له في البحرية النظامية ويعد عباس محتاج أحد كبار قادة الحرس، وقد قامت تلك التعيينات بأضعاف معنويات الجيش النظامي بشدة، وكانت تأكيدا على استمرار قوة الحرس على المستوى السياسي في ايران (36).

وتأكيدا على الدور الكبير الذي يقوم به الحرس، زعم ان مجموعة من رجال الحرس قاموا بعملية تخريبية في طائرة كان رفسنجاني سيستقلها للعودة الى طهران

في حزيران 1990، وذلك بعد قيامه بجولة لتفقد آثار الزلزال المدمر وقد قرر رفسنجاني التنقل بالسيارة ففجا من محاولة الاغتيال، وفي تموز 1991 شن الحرس هجوما بحريا سهلاً في الخليج العربي على السفينة الأمريكية (لاسال) وقد وردت تقارير عن اعتذار الحرس عن شن ذلك الهجوم⁽³⁷⁾.

وبقي الحرس متمسك ببعض المواقف المتشددة منها إعلانه التمسك بتنفيذ فتوى الخميني بإحلال دم الكاتب البريطاني للهندي الأصل (سلمان رشدي)، على الرغم من تراجع الحكومة الإيرانية عن الالتزام بتنفيذ هذه الفتوى، وقد أدى الحرس دورا كبيرا في حفظ النظام والأمن في المدن الإيرانية، وكان له دور بارز في إخماد الاضطرابات التي حدثت في منطقة زاهدان بشرق ايران عام 1994⁽³⁸⁾.

لما للباسيج والتي تعني المتطوعين (تعبئة المستضعفين) فهي قوة احتياطية شعبية تابعة للحرس الثوري وتتلقى الأوامر منه، وهي تتكون من الشباب والرجال كبار السن الذين انهموا خدمتهم العسكرية، ومهمة الباسيج في وقت السلم أي في الوقت الحاضر هي الامن الداخلي ويعد الباسيج وسيلة لزيادة عدد أفراد الحرس الثوري في الأزمات والحروب⁽³⁹⁾.

ونشأت قوات الباسيج وتكوينها كانت في مستهل الثورة لإقشال أي محاولة لاطلاق سراح الرهائن الأمريكيين وهذا هو الرأي الغالب على نشأة وتكوين الباسيج في ايران، وقد صدق مجلس الشورى في 1995/1/25 على قانون يسمح بتخصيص نسب محدده من ميزانية الدولة من اجل تسليح ودعم وتثبيت قوات الباسيج⁽⁴⁰⁾.

وخلاصة القول تعد المؤسسة العسكرية أداة مهمة لحفظ النظام وديمومته، وتؤدي دورا بارزا ومؤثرا في الحياة السياسية الإيرانية على المستوى الداخلي والخارجي، نظرا لما تمتلكه من إمكانيات كبيرة تدعم هذا الدور، وكما ذكرنا سابقا فقد أكد الدستور الإيراني على دور المؤسسة العسكرية والمتمثلة (بالجيش النظامي، والحرس الثوري) في حفظ النظام ومبادئ الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وفي نهاية القول عن المؤسسة

العسكرية وجدنا ان الحرس الثوري الغلبة والتفوق على باقي القوات الأخرى (الجيش النظامي، الباسيج)، ولكون الحرس الثوري جزء من المؤسسة العسكرية وأداة المؤسسة الدينية وفي ضوء الإمكانيات والقدرات التي يتمتع بها على المستوى الداخلي والخارجي، والتي مر نكرها، فان هذا الأمر يزيد ويدعم قوة المؤسسة العسكرية داخليا وخارجيا.

المطلب الثالث: الأحزاب السياسية

ان الدستور الإيراني لم يحظر تشكيل الأحزاب السياسية طالما ان مبادئها لا تتناقض مع الضوابط التي حددها الدستور، وكان إلغاء الحزب الجمهوري الإسلامي عام 1987 أنهى رسمياً التجربة الحزبية الإيرانية. الا ان هناك لجنة للأحزاب، وكذلك هناك تنظيمات تحمل اسم الحزب مثل حزب كوارر البناء او حزب جبهة المشاركة او حزب الشعب وكذلك حزب الله الذي يعمل بمبدأ مختلف عن بقية الأحزاب. وكذلك هناك تنظيمات تمارس وظائف الأحزاب نفسها من تجنيد الى تعبئة الى تجميع للمصالح او تعبير عن هذه المصالح، الا ان هذه التنظيمات لاتحمل اسم الحزب ومن هذه التنظيمات، التنظيمان السياسيان الشهيران، روحانيات مبارز (رابطة علماء الدين المناضلين) المتشددین، وروحانيون مبارز (جمعية علماء الدين المجاهدين المعتدلين)⁽⁴¹⁾.

وكان اول دستور إيراني وفي مسودته الأولى التي اكتملت في باريس، قد أكد على إقامة مجتمع متعدد الأحزاب. وقد أدى الحزب الجمهوري الإسلامي دوراً كبيراً في الحياة السياسية الإيرانية من خلال دفاعه في اول كتيباته التي تحمل عنوان (الشريعة الشورى) عن ولاية الفقيه وعدها اطاراً للشكل المثالي للحكم⁽⁴²⁾.

وكان يسيطر على الحزب الجمهوري الإسلامي نمط من رجال الدين المحافظين ليسوا راديكاليين كالخميني، وكان هؤلاء القادة من أمثال رفسنجاني وخامنهئي ورئيس القضاة السابق عبد الكريم موسوي اردبيلي، ورئيس الحزب الجمهوري الراحل، حسين بهشتي، وبعد تولي علي خامنهئي زعامة الحزب توفرت له قاعدة تأييد سياسي كبيرة، ولكن ضعف خامنهئي والصراع الداخلي الذي حدث بين أجهزة الحزب، كانا من الأسباب الرئيسة التي أدت الى أقدام الخميني على حل الحزب الجمهوري الاسلامي رسمياً عام 1987، وقد أدى رفسنجاني دوراً بارزاً في عملية حل الحزب رسمياً وذلك لضعاف منافسه السياسي خامنهئي⁽⁴³⁾.

اما حزب الله فهو مليشيا للحزب الجمهوري الإسلامي، وله دور مميز في الجامعات حتى الآن، وأحيانا تحدث اشتباكات بين عناصر حزب الله وأساتذته وطلاب مؤيدين لتيارات ليبرالية أو يسارية في إحدى الجامعات تحمل توجهات سياسية أو ثقافية مخالفة لخط الثورة وخط الخميني، وفي كثير من المناسبات أكد خاتمي تصديه لمن ينشر الفوضى والعنف مشيرا الى حزب الله وقد رفض خاتمي اعتداءهم على مكتب منتظري ومؤسساته عندما هاجم منتظري خامنئي في نهاية عام 1997⁽⁴⁴⁾.

وكانت هناك دعوة لعودة الحياة الحزبية في إيران وقد تكررت هذه الدعوة أكثر من مرة، فقد دعت رابطة العلماء للمجاهدين وبعض قائمتها مثل وزير الداخلية الأسبق (علي أكبر محشمي) عدم استبعاد عودة للحياة الحزبية لإيران، أما الدعوة الثانية فهي دعوة منتظري في نهاية عام 1997 تأكيد ضرورة السماح بقيام أحزاب سياسية في إيران. وهذا يعني أن هناك توجهها داخل صفوف المؤسسة الدينية وبعض قطاعات النخبة الحاكمة لقبول صيغة رسمية تسمح بقدر من التعددية الحزبية⁽⁴⁵⁾.

اما الأحزاب التي لها تأثير على الحياة السياسية الإيرانية هي حزب (كوانر الأعمار) والذي أسسه علي أكبر هاشمي رفسنجاني في عام 1996، وهذا الحزب يعبر عن أفكار الطبقة الوسطى وبالتحديد الشريحة العليا منها والداعية لوسطية الحلول في السياسة كما في الاقتصاد، وفي عام 1999 انتخب الحزب لجنة المركزية، وقد قام الحزب بدعم رفسنجاني في انتخابات الدورة السادسة لمجلس الشورى الإسلامي، وهناك حزب (جبهة المشاركة) والذي أسسه الرئيس الحالي محمد خاتمي في عام 1998 وهو يضم مائه من أعوانه ومستشاريه، أما مجاهدو خلق فهم يشكلون حركة المعارضة الرئيسية للنظام الإيراني⁽⁴⁶⁾.

وقد برز في السنوات الأخيرة دور (أنصار حزب الله) إذ نلاحظ أن تحركاتهم تعارض خاتمي، وأصبحوا يعبرون عن آراء جهات عليا في الدولة والنظام⁽⁴⁷⁾.

ونلاحظ ان حزب الله شديد الحضور على الساحة الإيرانية، وذلك من خلال إهدار دم رئيس منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان، الذي دعا الى إعادة النظر في حد القصاص، وللحزب دور مؤثر في العلاقات الخارجية الإيرانية، ففي عام 1999 أعلن علي أكبر ناطق نوري رئيس مجلس الشورى السابق استعداد بلاده تغيير اسم شارع (خالد الاسلامبولي)*، فور هبوط طائرة الرئيس المصري في مطار طهران الدولي وفي هذه الأثناء صمم الحزب جدارية تحمل صورة خالد الاسلامبولي وأزاح الستار عنها في أثناء وجود الوفد المصري المشارك في مؤتمر برلمانات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في نهاية عام 1999، وقد أدى هذا الأمر الى إحراج الوفد المصري، وتأزم العلاقة مع مصر، وقد دعا الحزب علي أكبر ناطق نوري الى الاعتذار علانية للشعب الإيراني عن تصريحه السابق والذي كان ينوي فيه تغيير اسم الشارع⁽⁴⁸⁾.

ويؤدي حزب الله الإيراني دورا كبيرا في الحياة السياسية الإيرانية والدليل على ذلك، التصريح الذي ألقى به أحد زعماء الحزب المعروفين (رضي الله كرم) والذي قال فيه (انه لن يسمح للرئيس المنتخب محمد خاتمي ان يتقلد منصبه اذا لم يتعهد باحترام قوانين الثورة وأهدافها ومبادئها)⁽⁴⁹⁾. ولحزب الله فروع في العديد من الأقطار العربية والإسلامية، ويملك هذا الحزب (60) فندقا في البلاد ودارين للنشر واحدة في قم وأخرى في طهران، ويصدر مجلة أسبوعية في طهران و(6) مجلات شهرية في المحافظات والمدن الكبرى. ويقول كاميران محتشمي المختص بشؤون الحزب (ليس لدى محمد خاتمي مصلحة في فتح معركة فورية مع متشدي حزب الله الضليعين بمعارك الشوارع والعارفين بكل الألاعيب والمراوغات وبوسعهم أنقاله بكثير من المتاعب، ويعتقد انهم وراء حملة تصفية واغتيال المثقفين في الآونة الأخيرة في إيران)⁽⁵⁰⁾.

* خالد الاسلامبولي: وهو الذي قام بعملية اغتيال الرئيس المصري لتور السادات.

اما الانتخابات الرئاسية التي حدثت عام 1997، ووصول خاتمي الى الرئاسة، وانسحاب المحافظين من الحكومة، ثم من الأغلبية البرلمانية، أدت هذه الأمور الى تنشيط العمل السياسي المنظم، فنشطت أحزاب قديمة واستحدثت أخرى، وقد انظم حزب (كوادر البناء والأعمار) والذي أسسه الرئيس السابق رفسنجاني الى التيار الإصلاحي بعد ان كان في خانة المحافظين المعتدلين، كما أيدت تنظيمات ليبرالية وقومية الرئيس خاتمي⁽⁵¹⁾.

وقد أصبحت الأحزاب السياسية بمعظمها جزءا من التيارين الأساسيين الإصلاحي والمحافظ بعد وصول للرئيس خاتمي في عام 1997 الى رئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية⁽⁵²⁾.

وقد عدّ خاتمي زيادة أعداد للتجمعات والأحزاب السياسية المرخص لها من (39) الى (82) عملا إيجابيا وقال (علينا ان نتعامل مع الأحزاب بصورة جادة، فإذا قبلنا بالديمقراطية والحرية علينا ان نفتح المجال لكي تبرز الاتجاهات المختلفة، وتمارس نشاطها وهي تشعر بالأمن والحرية والوضوح)⁽⁵³⁾. وبرزت من بين هذه الأحزاب والتجمعات منفذو البناء، اتباع نهج الأمام والقائد (محافظ)، جمعية التحالف الإسلامي (حبيب الله اصغار اولادي)، حزب التضامن الإسلامي، جبهة المشاركة الإسلامية، جمعية رجال الدين المناضلين (مهدي كني)، جبهة التفكير الثانية مؤيدة للإصلاح، جمعية طهران لرجال الدين المناضلين (الأمين العام محمد أمامي كاشاني)⁽⁵⁴⁾.

وهناك جماعات ضغط سياسي في ايران وهي على مذهبين⁽⁵⁵⁾:

أولهما مؤيدو الإصلاح مثل:

1. منظمة تقوية الوحدة.

2. اتحاد جمعيات الطلبة الإسلاميين.

وثانيهما جماعات مع خط الجمهورية الإسلامية وتتحصر في:

1. أنصار حزب الله.
 2. مجاهدو (الثورة الإيرانية).
 3. الطلبة المسلمون اتباع نهج الأمام.
 4. جمعية التحالف الإسلامي.
- اما المعارضة فان ابرز الحركات والقوى المعارضة الحزبية أو تلك ذات الاتجاه السياسي – العسكري هي:
1. حركة تحرير إيران.
 2. حزب أمة إيران.
 3. منظمة مجاهدي خلق.
 4. فدائيو الشعب.
 5. الحزب الديمقراطي لكرستان الإيرانية.
 6. جمعية الدفاع عن الحرية.

المبحث الثاني

المتغيرات الإقليمية

المطلب الأول: المتغير "الإسرائيلي"

كانت إيران تهدف من وراء تبني سياسة معادية "لإسرائيل" وأكثر الأهداف تأثيراً هي أن إيران تعد نفسها طرفاً في الصراع العربي - "الإسرائيلي"، وهي تنظر إلى "إسرائيل" كونهما طرف معادي ومحتمل لاراضي بلد إسلامي يضم أماكن مقدسة للمسلمين، وأن وجود "إسرائيل" في المنطقة يعد خطراً على إيران وذلك بحكم الشراكة الاستراتيجية بين "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية والتزام "إسرائيل" بالمشاركة في أي عمل عسكري ضد إيران، وأن مشاركة إيران في الصراع العربي "الإسرائيلي"، تجعل القيادة الإيرانية في وضع يساعدها على صرف أنظار الداخل إلى الخارج عن طريق التحريض والتعبئة⁽⁵⁶⁾.

وتحاول "إسرائيل" وبشتى الطرق تقليص قدرات إيران العسكرية، ويتضح هذا الأمر من خلال التعاون بين "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية، فقد قررت البحرية الأمريكية الاستعانة بطائرات "إسرائيلية" من دون طيار وذلك لمساعدة أسطولها في الخليج العربي لكشف السفن الإيرانية التي تهاجم السفن التجارية وناقلات النفط. وقد قرر الأمريكيون تجربة هذه الطائرات بناءً على اقتراح "إسرائيلي" وذلك لعدم وقوع طيارين أمريكيين أسرى بأيدي الإيرانيين⁽⁵⁷⁾.

وتحاول "إسرائيل" محاصرة إيران دولياً عبر البوابة الأمريكية، إذ تعتبر "إسرائيل" إيران العدو الرئيس وذلك لمعارضتها عملية (التسوية) ودعم المقاومة

الفلسطينية، ولكن هل حدث تغيير في السياسة "الإسرائيلية" تجاه إيران اذ قالت إحدى الصحف "الإسرائيلية" (ان الليونة في السياسة "الإسرائيلية" تجاه إيران بدأت في عهد حكومة نتنياهو. وان "إسرائيل" ترى إيران اليوم خطراً ولكن ليس عدواً) (58). بينما صنفت إيران منذ 1993 عدو أساسي "لإسرائيل"، اما صحيفة هارتس فقالت (ان أيهود باراك يعتزم إعادة النظر في السياسة "الإسرائيلية" اتجاه إيران، ومحاولة تحقيق التقارب بينها وبين "إسرائيل" في عهد الانفتاح الذي جاء مع انتخاب الرئيس خاتمي) (59).

قامت إيران بقطع العلاقة مع "إسرائيل" في شباط 1979 على اثر سقوط الشاه، ورفض إيران حق "إسرائيل" في الوجود وكذلك دعمها العناصر الأكثر رفضاً داخل الحركة الفلسطينية، فقد دعمت إيران حزب الله ومنظمة حماس لمعارضة ونسف عملية (التسوية). وكان التعاون "الإسرائيلي" الإيراني واقتضاح عملية إيران - الكونترا في فترة الحرب العراقية - الإيرانية مفاجأة كبيرة فقد كانت إيران اشد المعارضين أيديولوجيا "لإسرائيل" وكان هدف الأخيرة هو (60):

1. مساعد اليهود الإيرانيين.

2. ان يخسر الطرفان الحرب، وان تدمر إيران والعراق بعضهما البعض في حرب استنزاف طويلة الأمد. وكان إمداد إيران بالسلاح والتي كانت تخضع لحظر أمريكي صارم منذ قيام الثورة يعد وسيلة لاستمرار الحرب.

ويرى المحللون "الإسرائيليون" ان الخطر الأساسي الذي يواجه "إسرائيل" وإيران هو العراق، وقد بذلت "إسرائيل" وإيران كل ما بوسعهما لاحتواء العراق، أي ان هناك تشابه في المصالح الاستراتيجية لكل من "إسرائيل" وإيران تجاه بعض القضايا. وقد ازدادت حدة التوتر بين "إسرائيل" وإيران على اثر اعتقال إيران يهود إيرانيين بتهمة التجسس لصالح "إسرائيل" وامتلاك إيران وتطويرها لصواريخ

باليستية بعيدة المدى، وتحاول "إسرائيل" كسر الحواجز مع جميع الدول التي في محيطها بما فيها إيران⁽⁶¹⁾.

وكان لإيران موقف رافض لمباحثات (التسوية) مع "إسرائيل"، فأنها ترى الصراع مع "إسرائيل" صراعا حضاريا وليس سياسيا، وبقيت إيران متمسكة برفض (عملية التسوية)، وتشارك القوى الإسلامية في الأراضي المحتلة الرؤية الاستراتيجية والموقف الأيديولوجي لإيران لما قضية التطبيع مع "إسرائيل" فتعد من القضايا المهمة في فكر النظام الإيراني الحاكم إذ تعدها إيران قضية أمنية إيرانية في المقام الأول، وإن تطبيع العرب علاقاتهم مع "إسرائيل" أخطر مافي هذه القضية من الناحية الأمنية⁽⁶²⁾.

إن الرفض الإيراني لعملية (التسوية) في الشرق الأوسط قد يسبب لها مخاطر كبيرة، ولا سيما على مستوى علاقاتها الخارجية والاقتصادية مع الدول الأوروبية واليابان والتي لديها رغبة في التعامل معها، لأن الدول الأوروبية واليابان تؤيد اتفاقيات (التسوية) وبشكل كبير، مما يدفع للولايات المتحدة الأمريكية لدعوة الدول الأوروبية واليابان بضرورة تقليص علاقاتهما مع إيران وكذلك تقوم بتأييد رفض طلبات إيران في إسقاط ديونها للمستحقة للمؤسسات المالية الدولية، ولذلك فإن إيران كانت قد شجبت المعاهدة "الإسرائيلية" - الأردنية التي وقعت بتاريخ 26/تشرين الأول /1994، وكان وصف خامنئي للاتفاقيات العربية - "الإسرائيلية" بأنها (تسوية غير عادلة) وكذلك وصف خامنئي "إسرائيل" بأنها (العرييد الصهيوني البارع في استخدام السكين، والذي لا تعرف المشاعر الإنسانية طريقا إلى قلبه)⁽⁶³⁾.

وإن العقبة المهمة تجاه تطوير العلاقات بين "إسرائيل" وإيران هي الحملة السلبية التي قام بها اللوبي الصهيوني ضد إيران، فالمشكلة في العلاقات بينهما هي استمرار مقاومة إيران لعملية (التسوية). وكذلك مقاومتها وبشكل فعال التوسع "الإسرائيلي" داخل القدس وكانت مطالب حكومة (نتنياهو) تؤكد عدم وجود أية

مشكلة مع الإسلام، وإن دعوة المستشار الألماني السابق (هلمت كول) كي يصبح وسيطاً في المفاوضات من أجل إقناع الطرف الإيراني للتقليل من حدة السياسة العدائية "لإسرائيل" (64).

وفي لقاء صحفي مع هاشمي رفسنجاني قال (.....) إن "إسرائيل" أولاً هي دولة عنصرية وتوسعية وليس هناك إطلاقاً ما يثبت أن "الإسرائيليين" تراجعوا عن شعارهم الذي ينسبونه للتوراة، أي شعار من النيل إلى الفرات، أنهم يعولون كثيراً على توراتهم إن "إسرائيل" وجدت هنا لتكون أداة للسياسة الاستعمارية الغربية، أمريكا وقبل ذلك بريطانيا، وفي فترة سابقة الاتحاد السوفيتي. "إسرائيل" لم تنشأ في المنطقة لتصنع السلام فيها بل لتجعلها غير مستقرة، جاءت لتحول المنطقة إلى ترسانة من الأسلحة لتصبح الثروات الإسلامية والعربية. موظفة باتجاه التسلح بدل الأعمار والبناء وسباق التسلح هذا لن ينتهي في يوم من الأيام مع وجود "إسرائيل"، أضف إلى ذلك أن "إسرائيل" تمتلك الآن ترسانة من الأسلحة النووية تجعلها بذلك كيانا خطيراً يهدد المنطقة دائماً، ثم لم نعدنا خطراً يهددنا عندما يكون هناك حقد دفين، مشردون، وحالة عدا وخطر وشيء أخرى؟ فالخطر قائم ولا يمكن أن يهدأ بالنا (65).

وتقوم "إسرائيل" بنشاط فعال في المجالين العسكري والأمني ضد إيران من خلال التجسس على إيران من الأراضي التركية إذ توجد محطات قريبة من الحدود التركية - الإيرانية بمقتضى اتفاق أمني عقد مع تركيا، وكذلك تقوم "إسرائيل" بتدريبات جوية وبحرية لضرب أهداف تقع في العمق الإيراني، ولا سيما ما وصف بمنشآت نووية تشترك بتدريبات مع القوات الأمريكية في هذا المجال، وتدعم "إسرائيل" المعارضة الإيرانية ولا سيما أنصار نظام الشاه ضد النظام الإيراني الحاكم، وكذلك تستخدم "إسرائيل" جماعة الضغط الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية للتأثير على السياسة الأمريكية لاتخاذ إجراءات فاعلة ضد إيران (66).

وتعتقد "إسرائيل" أن إيران ستبدأ في الحصول على قدرات نووية لأغراض عسكرية في عام 2005، وسوف تستطيع وضع رؤوس نووية على صواريخ يمكنها الوصول إلى مراكز استراتيجية في "إسرائيل" خلال عشر سنوات، وتتلقى إيران مساعدة روسيا في هذا المجال، وتشكل القدرات النووية الإيرانية خطراً أمنياً على "إسرائيل" وكان رؤساء وزراء "إسرائيل" قد أبدوا مخاوفهم اتجاه تزايد القدرات العسكرية والنووية الإيرانية، وقد أدت تجربة صاروخ شهاب (3) الناجحة إلى تزايد مخاوف وزارة الدفاع "الإسرائيلية" كون هذا الصاروخ يستطيع ضرب كافة المدن "الإسرائيلية" (67).

وكانت "إسرائيل" قد وصفت إيران أن لديها رغبة في أن تصبح قوة إقليمية رئيسية في المنطقة، وكذلك (بالمسعى الإيراني لقيادة الجهاد الإسلامي المضاد "لإسرائيل"). أما سعي إيران لإملاك قنبلة نووية فقد اتفقت كافة الأحزاب والتيارات "الإسرائيلية" وعدوا الموقف خطيراً جداً على "إسرائيل"، وقد دعا الساسة "الإسرائيليون" إلى الاستعداد لإعادة توزيع السكان "الإسرائيليين" القاطنين في المناطق الساحلية للأراضي المحتلة، تحسباً من مخاطر هجوم نووي إيراني. وقد حذرت "إسرائيل" من الإرهاب الذي تدعمه إيران وذلك من خلال الدعم الإيراني للجماعات (الإرهابية) إذ تقدم إيران لهذه الجماعات الأموال والمساندة الفعلية. وكانت "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية قد اتهما إيران بالتورط في تفجير السفارة "الإسرائيلية" في الأرجنتين في عام 1993، وقد حدث تصعيد حاد بين "إسرائيل" وإيران ووصل أعلى درجاته عندما هدد قائد السلاح الجوي "الإسرائيلي" بإمكانية القيام بضرب إيران، إلا أن إعلان الحكومة الأرجنتينية عن عدم وجود دلائل ضد إيران في هذا الحادث هدأ هذا التصعيد (68).

وفي هذا الإطار فقد هددت "إسرائيل" أنها سوف تعمل بصورة منفردة لمنع إيران من أن تصبح قوة نووية، إذا لم يتدخل الغرب في ذلك، وإن امتلاك إيران

أسلحة نووية سوف يشكل تهديداً على وجود "إسرائيل". وتحاول "إسرائيل" خلق موقف أمريكي ودولي مؤيد ومشارك في احتواء وتحجيم إيران⁽⁶⁹⁾.

وتشعر "إسرائيل" بالخطر في حالة حصول إيران على إمكانية نووية، وفي اجتماع على أعلى مستوى في القاهرة استمر ساعة ونصف الساعة، انشغل "شمعون بيريز" لمدة 50 دقيقة متحدثاً عن الخطر الإيراني، وأما بقية القضايا الأخرى فأنجزت كلها في 40 دقيقة فقط⁽⁷⁰⁾.

وهنا إشارة واضحة على أن رجال السياسة في "إسرائيل" يعدون إيران خطراً كبيراً يهدد كيانه، وتزداد الخطورة عليهم عندما تمتلك إيران أسلحة نووية، فبامتلاكها لهذه الأسلحة يمكن أن تستخدمها كعامل ردع ضد التهديدات "الإسرائيلية" وبهذه الحالة سوف تشكل إيران قوة موازنة لقوة "إسرائيل" في المنطقة. ولا يوجد مجال للشك في أن "إسرائيل" سوف تستخدم كل الطرق المتاحة لديها في سبيل إفشال المحاولات التي تقوم بها إيران لامتلاك الأسلحة النووية. والدليل على ذلك الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية على روسيا والصين في سبيل منعها من تصدير التكنولوجيا والخبرات النووية إلى إيران، أي بعبارة أخرى أن هناك تعاون "إسرائيلي" - أمريكي لمنع حصول إيران على الأسلحة النووية.

* شمعون بيريز:- ولد سنة 1923 في بولندا. وهاجر مع نويه إلى فلسطين سنة 1934. درس في مدرسة بن شيمون الزراعية. تقلب في عدد كثير من المناصب الوزارية بما فيها رئاسة الحكومة. أُنْتُخِبَ عضواً في الكنيست منذ سنة 1959. وكان رئيساً لحزب العمل بين سنتي 1977 و1992. وضع عدداً من الكتب باللغات العبرية والفرنسية والإنكليزية، في موضوعات شتى. وأسس مركز بيرس للسلام. أنظر: مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد (47)، بيروت، 2001، ص 91.

المطلب الثالث المتمثل في الحركة

تعاني إيران من اضطراب علاقاتها مع دول الجوار ومن بينها تركيا، فالعلاقات بين تركيا وإيران هي علاقات غير ودية وغالبا ما تكون علاقات عدائية والسبب الرئيس في اضطراب هذه العلاقات هو وجود خلافات أيديولوجية بين الدولتين⁽⁷¹⁾.

وكان هناك احتمال نشوب صراع حقيقي بين تركيا وإيران إلا أن الإجراءات التي اتخذتها تركيا والمتمثلة في قبول تركيا تغيير النظام الإيراني تغييرا كاملا، وعدم تدخلها في تحديد نتيجة الثورة، إذ بادرت حكومة بولند أجاويد الاعتراف بسرعة بالنظام الجديد في طهران، هذه الإجراءات قللت من احتمال نشوب هذا الصراع. وكان استمرار الحرب العراقية-الإيرانية له تأثير كبير على العلاقة بين تركيا وإيران لأن تركيا أصبحت ذات أهمية بالغة لتموين إيران، وبذلك ترسخ قيام الروابط الاقتصادية الوثيقة بين دولتين متناقضتين أيديولوجيا⁽⁷²⁾.

وعلى الرغم من وجود مصالح اقتصادية بين تركيا وإيران، إلا أن هناك صعوبات تواجه الطرفين والتي يمكن حصرها في ثلاثة ميادين: التناقض الأيديولوجي بين الطرفين، والعدد الكبير من المهاجرين الإيرانيين الذين يعيشون في تركيا، وكذلك وجود عدد كبير من الأتراك عرقياً، للناطقين باللغة التركية في إيران⁽⁷³⁾.

وتحاول تركيا وإيران أن يكون لهما تأثير في منطقة بحر قزوين ووسط آسيا مستفيدتين من انهيار الاتحاد السوفيتي وتراجع النفوذ الروسي. أما التناقض القائم بين تركيا وإيران سيجعل أثر الواحدة يلغي أثر الأخرى. وعلى سبيل المثال عندما حصلت تركيا على دور مؤثر في أنربيجان كان هناك قلق إيراني بشأن التملل القومي الأنربيجاني المحتمل داخل إيران نفسها⁽⁷⁴⁾.

وقد تصاعدت التوترات بين تركيا وإيران نتيجة استخدام قوات حزب العمال الكردستاني في تركيا أراضي إيرانية للهزيمة من القوات التركية المسلحة، وهذا الأمر قد يزيد من احتمالات حدوث مواجهة بين الدولتين⁽⁷⁵⁾.

ويمكن القول أن هناك تنافس تركي إيراني حول الترتيبات الأمنية في منطقة الخليج العربي بالنظر لأهمية منطقة الخليج العربي بالنسبة لتركيا وإيران، وكذلك التنافس حول ملء الفراغ السياسي في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية والتي لها أهمية استراتيجية بالنسبة لتركيا وإيران⁽⁷⁶⁾.

فالتنافس التركي- الإيراني في آسيا الوسطى له مسوغاته وأول هذه المسوغات هي، الآفاق الاقتصادية التي فتحت عند استقلال آسيا الوسطى مما يتيح لكل من تركيا وإيران استثمار الفرص الاقتصادية في هذه المنطقة. وثانيها أن انهيار الاتحاد السوفيتي أدى إلى نشوء دول جديدة ذات صلات جغرافية وحضارية مع تركيا وإيران، وقد أدى ذلك إلى نشوء فرص جديدة لتطوير الدور الإقليمي التركي والإيراني من خلال آسيا الوسطى. وثالثها تتمتع كل من تركيا وإيران بميزات نسبية في آسيا الوسطى. فإيران من الدول المجاورة لآسيا الوسطى جغرافيا ولها صلات اقتصادية مع الطاجيك، وصلات مذهبية بالأذربيجانيين، أما تركيا فتعد الوطن الأم لشعوب دول آسيا الوسطى بحكم تراثهم التركي وقد وصل الأمر إلى أن تركيا لا تطلق على تلك المنطقة مصطلح آسيا الوسطى وإنما تطلق عليها مصطلح "تركستان الغربية" تأكيداً لهويتها التركية⁽⁷⁷⁾.

ويعد الدور التركي في آسيا الوسطى أهم مقيدات الحركة الإيرانية هناك، وتحاول تركيا الاستفادة من موقعها الجغرافي أسوة بإيران، وتحاول الاستفادة أيضا من الروابط اللغوية والعرقية التي تربطها مع دول آسيا الوسطى، فهناك مجموعة تنتمي إلى عرق مغولي أو تتري تشترك فيه مع تركيا، أما اللغة السائدة هناك فهي اللغة التركية أو لغة قريبة منها. وتستفيد تركيا في تعزيز حركتها من أمرين (وهما يحدان من الحركة الإيرانية)⁽⁷⁸⁾:

العلاقة الجيدة التي تربط تركيا مع دول الخليج العربي على العكس من إيران التي تشهد علاقاتها مع دول الخليج العربي علاقات حدودية وعقائدية.

علاقة تركيا الجيدة مع الغرب، كونها عضوا في حلف الناتو. أما إيران فإن علاقاتها مع الولايات المتحدة هي علاقة عدائية أما علاقاتها مع أوروبا فهي علاقات متذبذبة بين الأحسن والأسوأ.

أما بشأن الاتفاق الأمني التركي- "الإسرائيلي" الذي تم التوقيع عليه في شباط 1996، فإن تركيا تصبح إحدى الأدوات لتنفيذ السياسة "الإسرائيلية" في الضغط على سوريا والعراق وإيران. إذ يتيح هذا الاتفاق انفراد كل من تركيا و"إسرائيل" لتكوين قوة إقليمية تستطيع الهيمنة على المنطقة عسكريا واقتصاديا⁽⁷⁹⁾.

وفي تعليق لوزير الخارجية الإيراني السابق (علي أكبر ولايتي) على الاتفاق التركي- "الإسرائيلي" يقول فيه (أنني لا أدري كيف يمكن لدولة إسلامية أن تزود عدوا للإسلام مثل "إسرائيل" بمساعدات عسكرية)⁽⁸⁰⁾. أي أن هناك قلق إيراني بشأن هذا الاتفاق وهذا القلق يستند إلى مسوغات منها⁽⁸¹⁾:

يتيح هذا الاتفاق "لإسرائيل" ميزة التفوق العسكري على دول المنطقة ولاسيما إيران التي تتهمها "إسرائيل" برعاية الإرهاب والسعي إلى امتلاك الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

هدف التحرك التركي - "الإسرائيلي" والتحرك "الإسرائيلي" في الخليج العربي وكذلك السياسة الأمريكية تجاه إيران هو احكام الحصار وتشديد الضغوط على طهران المعارضة للسياسة الأمريكية في المنطقة.

يشكل الإتفاق التركي- "الإسرائيلي" عائقاً أمام أي تحالف تركي إيراني وهو من الممكن أن يحقق بعض المزايا الإستراتيجية لإيران في المنطقة.

وتظهر إيران تخوفاً كبيراً لزيادة قدرات القوات الجوية " الإسرائيلية" التي تستخدم القواعد التركية بخاصة قاعدتي (آن وأنجرايك) والتي تمكن الطيران الإسرائيلي "تغطية كافة الأراضي الإيرانية من دون الحاجة إلى التزود بالوقود في الجو. أما من ناحية الهجمات التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني ضد تركيا، فقد وجهت تركيا تحذيراً إلى إيران على أساس قيام إيران بإيواء ومساعدة مجموعات مسلحة من حزب العمال الكردستاني، وقد أبدت إيران استعدادها للتعاون مع تركيا بخصوص مكافحة الإرهاب ولضمان الأمن الحدودي بإعتماد آلية المشاورات بين البلدين⁽⁸²⁾.

والخطوة البارزة في مجال التعاون بين تركيا وإيران هي اتفاق الغاز الذي حصل بين البلدين والذي سمي باتفاق (صفقة العصر) والذي يعد أضخم اتفاق بين الدولتين في تاريخ علاقاتهما، وقد تم هذا الاتفاق بعد أسبوع واحد من التصديق على قانون (داماتو) والذي يقضي بتوقيع عقوبات على الشركات والدول التي تستثمر أكثر من 40 مليون دولار أمريكي فيما يخص مشاريع النفط في كل من إيران وليبيا، وعدت تركيا هذا الاتفاق جزءاً من علاقات التبادل التجاري مع إيران، الأمر الذي أدى إلى وقوع الإدارة الأمريكية في وضع حرج لا سيما مع حلفائها من دول الغرب وبالتحديد فرنسا التي رفضت تطبيق قانون (داماتو)، لأن لدى فرنسا مصالح تجارية ونفطية مع كل من إيران وليبيا. ويقضي اتفاق الغاز بأن تقوم إيران بتصدير ثلاثة مليارات متر مكعب سنوياً من الغاز الطبيعي ابتداءً من عام 1998 تزيد إلى عشرة مليارات متر مكعب ابتداءً من عام 2005 وحتى نهاية مدة هذا الاتفاق ويتم البدء فوراً في تنفيذ الخط الجديد الذي يبدأ من مدينة تبريز الإيرانية حتى الحدود التركية، ويأتي هذا الاتفاق لتعويض نقص الطاقة الذي تعاني منه تركيا. وقد نجحت تركيا وإيران في الاتفاق على تطوير التجارة بينهما لتصل إلى 2.5 مليار دولار بعد أن كانت بضعة ملايين من الدولارات في السابق⁽⁸³⁾.

وبات واضحا ان تركيا تحاول أن تؤدي دورا مؤثرا في عالم ما بعد الحرب الباردة فهي تشترك في تجمعات دولية أما إيران فهي أيضا تشترك في كثير من التجمعات، فهناك التنسيق التركي- الإيراني- السوري الذي يهتم بالقضية الكردية. وفي حالة اصطدام تركيا بإيران عسكريا سوف يؤدي ذلك إلى فشل التنسيق فيما يتعلق بالقضية الكردية والتي تعد قضية مهمة في جدار الأمن التركي، ومن المعروف ان كل من إيران وتركيا لا يوافقان على قيام دولة كردية، وهناك تعاون بين الدولتين في هذا المجال، وحاجة تركيا إلى التعاون الإيراني أكبر من حاجة إيران إليها، وذلك بسبب عدد الأكراد في تركيا بالإضافة إلى المتاعب التي يسببها حزب العمال الكردستاني للسلطات التركية(84).

ومن الجدير بالذكر ان تركيا لها علاقة ذات طابع أمني مع إيران في إطار لجنة مشتركة تم الاتفاق على أقامتها في التسعينات وذلك للقيام بمراقبة الحدود ومحاربة حركات الإرهاب، وعندما تسلم أربكان رئاسة الوزراء من تموز 1996- تموز 1997 حاول توسيع دور هذه اللجنة ليشمل تبادل نظم المعلومات، إلا ان المؤسسة العسكرية قامت بتحديد مسؤولياتها في الأمور المتعلقة بالحدود(85).

المطلب الثالث: المتغير الإسلامي (الدول الإسلامية)

عندما قامت (الثورة الإيرانية) تم الإعلان عن أهدافها وبرامجها، ويعد الإسلام عقيدة (الثورة الإيرانية)، ومن أهداف (الثورة الإيرانية) الأخرى الاتحاد مع الدول الإسلامية. أما برامجها فهي الإسلام، ووحدة كلمة المسلمين، والاتحاد مع الدول الإسلامية ضد الصهيونية وضد "إسرائيل" والدول الاستعمارية وضد الذين يسلبون إيران كنوزها. وقد أعلن الخميني أنه (يمد يد الأخوة إلى كل الشعوب الإسلامية في الشرق والغرب بهدف سام وهو الوحدة الإسلامية.....)(86).

وعندما حدثت (الثورة الإيرانية) في عام 1979، وصلت الأمور في دول الخليج العربي إلى مرحلة حرجية، فبهذه أصبح لدى إيران سلاح جديد يدفعها إلى مد نفوذها بعيدا خارج حدودها وهذا السلاح هو سلاح الدين(87).

ولا سيما وأن نسبة السكان الذين يدينون بالدين الإسلامي فيها بحدود (99%)⁽⁸⁸⁾. على العموم تدعي إيران بأنها نصيرة للإسلام، والهدف من ذلك جذب الدول الإسلامية نفسيا وسياسيا ويعد هذا التوجه أداة السياسة الخارجية الإيرانية، ونلاحظ أن إيران تستخدم هذا التوجه في أقطار الخليج العربي وذلك لوجود عدد لا بأس به من السكان في منطقة الخليج العربي يعتقدون نفس المذهب الذي يعتنقه الإيرانيون⁽⁸⁹⁾.

وتأكيدا لمنهج تصدير الثورة فإن إيران تقوم بتقديم منح لطلاب من دول إسلامية للدراسة في معاهد وحوزات علمية إيرانية، وذلك لتلقي التعليم وكذلك يتلقون دورات تلقين عقائدية تتصل بمبادئ الثورة الإيرانية. وفي عام 1992 عقد اجتماع لرجال الدين في طهران مثلوا 70 دولة عبر العالم، وقد خاطب رفسنجاني المؤتمر واعتبر (تصدير الثورة واجب إيران تجاه المستضعفين في العالم اجمع)⁽⁹⁰⁾.

فهناك توجه لدى ايران لزعامة العالم الإسلامي، وهذا التوجه له مخاطر على المملكة العربية السعودية التي لديها نفس التوجه، وبالمقابل فان دول مجلس التعاون الخليجي تشعر بقلق كبير من احتمالات تصدير (الثورة الإيرانية) والتي اطلق عليها تنوير منطقة الخليج بفكر إسلامي⁽⁹¹⁾.

وأصبحت التوجهات الإسلامية للنظام الإيراني تشكل خطراً على الأمن الإقليمي والمصالح الأمريكية واستقرار النظم التقليدية الحاكمة، وهذا السبب وضع الولايات المتحدة الأمريكية في مأزق الاختيار بين افضل الخيارات السياسية لمواجهة الأخطار الناتجة من سقوط نظام الشاه⁽⁹²⁾.

وفي ضوء المتغيرات الدولية الجديدة تفكر ايران في إقامة سوق إسلامية مشتركة وذلك لمجاراة الأحداث السياسية العالمية مثل حدث الوحدة الأوروبية⁽⁹³⁾.

وركزت ايران على موضوع المؤتمرات الإسلامية. وقد دعت لعقد مؤتمر إسلامي لمنظمة المؤتمر الإسلامي وفعلا عقد عام 1997، وذلك محاولة منها لكي تكون بيدها القيادة المركزية للعالم الإسلامي⁽⁹⁴⁾.

ويرى الغرب ان ايران تطرح أيديولوجية إسلامية عابرة للحدود والقوميات، وان نجاح ايران في بلورة حضور قوي على الساحة الإقليمية، سوف يعمل على تهميش المصالح الغربية في المنطقة العربية⁽⁹⁵⁾.

وان ايران في سبيل تأكيد مبادئها في تصدير الثورة فأنها تستخدم الاقليات الدينية التي تعتمد الفقه الشيعي الاثنى عشري في أفغانستان وباكستان وتركمانستان وبعض دول اسيا الوسطى، والذي يدعم هذا التأثير تأكيدها دائما على ان الانتماء الحقيقي لجمهوريات اسيا الوسطى هو لايران وليس لتركيا. وقامت ايران بمساعدة الألبان في البانيا وكوسوفو والسنجق ومسلمي الجبل الاسود، اذ قامت بتحسين

اقتصادهم من خلال أحياء مشاريع كثيرة وكذلك قامت بإمدادهم بالنفط والمواد الأخرى اللازمة لأحياء البنية الأساسية في تلك المنطقة⁽⁹⁶⁾.

ومن الجدير بالذكر أن المؤسسة الدينية في إيران أعلنت شجبها للعدوان الأمريكي وكذلك أعلنت الجهاد الإسلامي ضد هذا العدوان على العراق عام 1991، وعدت المؤسسة الدينية في إيران أن الهجوم على العراق مقصود منه تحطيم القدرات الإسلامية وتعزيز القوة "الإسرائيلية" في المنطقة⁽⁹⁷⁾.

وتحاول إيران تحسين علاقاتها مع جميع الدول الإسلامية على المستوى الرسمي أولاً، وتهدف من وراء ذلك الحصول على الشرعية لطروحاتها الدينية لكي لا تقلق الدول الإسلامية الأخرى التي يقلقها التوجه الديني الإيراني، وتحاول إيران نزع الصفة القومية عن القضايا الدينية وتعطي لهذه القضايا مساحة إسلامية حتى تتحرك بشكل لا يقلق الدول الإسلامية ولا سيما العربية منها⁽⁹⁸⁾.

أما على مستوى القمم الإسلامية، فقد شهدت القمة الإسلامية التي عقدت في طهران عام 1997 تنسيقاً سعودياً إيرانياً بشأن العديد من القضايا التي تخص العالم الإسلامي، ومن المحتمل أن هذه القضايا يمكن أن تمثل دائرة من دوائر التعاون بين البلدين في المستقبل⁽⁹⁹⁾.

وخلاصة القول فقد شهدت فترة التسعينات من القرن السابق، تحرك إيراني مميز تجاه الدول الإسلامية وخاصة توجهها نحو تطوير العلاقات وبكافة المجالات مع الدول الإسلامية، فضلاً عن دعم إيران إلى كافة القضايا التي تخص العالم الإسلامي، وخاصة القضية الفلسطينية التي تعد القضية المركزية بالنسبة للعالم الإسلامي. وفي الوقت نفسه فإنها تهدف من وراء تحركها في الدائرة الإسلامية إلى تنشيط دورها الإقليمي، وكذلك خلق مكانة بارزة ومؤثرة لها في المنطقة. بالإضافة إلى أن تحركها هذا يمكن أن يؤدي إلى فك طوق العزلة الدولية المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإن هذا الأمر يشكل عامل قوة ودعم لسياسة إيران الإقليمية.

المبحث الثالث

المتغيرات الدولية

المطلب الأول: انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991

ان انهيار الاتحاد السوفيتي ادى الى قيام جمهوريات جديدة في اسيا الوسطى والقوقاز، واصبحت هذه الجمهوريات منطقة للتنافس الإقليمي الإيراني - التركي، واصبحت كذلك منطقة تنافس ضمني بين السعودية وإيران، اذ تستخدم هاتان الدولتان ورقة الإسلام مدخلا لهذه الجمهوريات⁽¹⁰⁰⁾.

وقد ادى انهيار الاتحاد السوفيتي الى حرمان إيران من فرص المقاومة والمساومة التي كانت تتيحها لها القطبية الثنائية في تحييد الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تواجه القوى الإقليمية الثورية، وفي مقدمة هذه القوى إيران، وبالنتيجة أدى انهيار الاتحاد السوفيتي الى فرض قيود دولية على سياسة إيران الخارجية، اذ كانت إيران تطمح الى اداء دور إقليمي مؤثر⁽¹⁰¹⁾.

وقد أصبحت تشعر بأنها أكثر امانا من الجهة الشمالية بسبب مجاورتها لتركمانستان وأذربيجان وأرمينيا، بدلا من الاتحاد السوفيتي ذي الأطماع التوسعية والأكثر قوة في حينها⁽¹⁰²⁾.

لذا فان انهيار الاتحاد السوفيتي قد خلق فرصا جديدة لإيران في إمكانية توسيع دائرة نفوذها في طاجكستان وأذربيجان وبقية دول آسيا الوسطى، كما ادى الى بعث تهديدات جديدة لإيران، فهناك قلق إيراني نابع أساسا من ظهور القوميين في باكو

الذين يريدون الاتحاد مع الأتريين في إيران ليكونوا أنريجان الكبرى. ولذلك فإن إيران قد اتبعت سياسة متوازنة تجاه منطقة آسيا الوسطى إذ التزمت فيها بعدم التدخل في شؤون هذه الدول. وقد عدت روسيا سياسة إيران تجاه قضايا آسيا الوسطى سياسة مسؤولة وحكيمة. وقد قامت روسيا مد إيران بالمعدات الحربية مثل الغواصة (كيلو) على الرغم من المعارضة الأمريكية، وقد قدرت القيمة الفعلية للمشتريات الإيرانية من الأسلحة الروسية منذ عام 1996 بما يزيد عن خمسة مليارات دولار على مدار عشر سنوات. إن انهيار الاتحاد السوفيتي أدى إلى وجود فرصة سانحة أمام إيران لمعاودة الاستحواذ على مكانة متميزة على الساحة الإقليمية، مثلاً قيام إيران بمحاولة تحقيق الاستقرار في منطقة شمال غرب آسيا- الجمهوريات الإسلامية المستقلة حديثاً عن الاتحاد السوفيتي⁽¹⁰³⁾.

وقد أصبحت روسيا بعد عام 1991 ولا زالت المصدر الرئيس للأسلحة لإيران، وفي الوقت نفسه أصبحت إيران من أكبر المشترين بالعملة الصعبة للمعدات العسكرية الروسية في العالم الثالث، وقد نجحت روسيا في عقد لتفاقيات عسكرية واقتصادية، بما في ذلك التنقيب المشترك عن النفط في بحر قزوين⁽¹⁰⁴⁾.

أما مسألة الدعم الروسي لإيران في المجالات العسكرية، ولا سيما مسألة إمدادها بالمفاعلات النووية فهذه أمور تشكل خطورة على أمن الخليج العربي، وتخلق حالة من عدم الاستقرار في المستقبل وتحاول روسيا تهدئة دول الخليج العربي عن طريق التصريح دوماً بمساندتهم وتأييد أحقية دولة الإمارات العربية المتحدة في الجزر الثلاث المحتلة من قبل إيران⁽¹⁰⁵⁾.

كما كانت وزارة الطاقة الذرية الروسية حتى عام 1997 ترغب في عملية بيع المفاعلات النووية الى ايران وبضمن ذلك (منظومة الطرد المركزي)^{*} التي من خلالها تستطيع ايران انتاج السلاح النووي⁽¹⁰⁶⁾.

وافتتحت ايران وروسيا علاقاتهما بفصلا جديدا خصوصا في المجال العسكري، اذ زار وزير الدفاع الروسي (ايغور سيرجيف) طهران في اواخر ايلول عام 1999، وقد وصلت تطورات العلاقات الى حد بعيد وانعكاساتها الاقليمية في المنطقة كانت مؤثرة جدا. اذ قادت الى افساد للمخاوف المتزايدة جراء العلاقات بين موسكو وواشنطن. وبالفعل فان التعاون الايراني - الروسي العسكري قد قدق اجراس الخطر بالنسبة لواشنطن كي تعبر عن ردود افعالها العميقة تجاه الخطط الروسية في بيع اكبر كمية من الغواصات والطائرات المقاتلة الى ايران⁽¹⁰⁷⁾.

ومن جهة اخرى فان انهيار الاتحاد السوفيتي ادى الى افتقار ايران الى الاسس الأيديولوجية والسجل الدبلوماسي الذي يمكن ان تستند اليه في وضع استراتيجية فعالة. تجاه المنطقة الواقعة على حدودها الشمالية، وعلى الرغم من ان ايران اصبحت اقوى واكثر استقرارا من جيرانها الجدد، ولم تعد معرضة للتهديد التقليدي من الشمال. لكن الانقلاب المفاجئ في الاوضاع ادى الى وجود حالة من التناقض اصبحت تعيشها ايران. وقد المح احد السفراء حول هذا التناقض بقوله (كنا ننظر الى حدودنا الشمالية فنرى قوة معادية عملاقة. ولكنها كانت تعطينا انطباعا بانها تتمتع بالاستقرار. وكنا نعرف ماسوف تفعله هذه القوة. وتعلمنا طريقة التعامل معها. اما اليوم فنحن ننظر شمالا، فنرى سبع دول مختلفة في تلك المنطقة، وكلها تفتقر الى الاستقرار، الامر الذي يغير المعادلة الاستراتيجية)⁽¹⁰⁸⁾.

^{*} منظومة الطرد المركزي : هي منظومة تستخدم في الحصول على اليورانيوم المخصب الذي يستخدم في صنع السلاح النووي. حول هذا الموضوع انظر: روبرت فريد ملن، العلاقات الروسية - الايرانية في عقد التسعينات (ملف)، مجلة دراسات سياسية، قسم الدراسات السياسية - بيت الحكمة، العدد (7)، بغداد، 2001، ص 82.

نستنتج من هذا القول ان ايران تشعر بالقلق وعدم الارتياح وذلك لافتقار منطقة اسيا الوسطى الى الاستقرار، اذ انها تحاول وضع استراتيجية مناسبة لكي تتعامل مع جمهوريات اسيا اوسطى، أي بعبارة اخرى ان الاستقرار في هذه المنطقة هو مفيد وضروري بالنسبة لايران.

ولكن بين الحالة الايجابية والسلبية في العلاقة الايرانية - الروسية نجد هناك التقاء في الاهداف بينهما، اذ تسعى كلا الدولتين الى منع تركيا من بسط نفوذها في القوقاز وبحر قزوين. وكذلك توجد لروسيا وايران مصالح مشتركة في استقرار منطقة اسيا الوسطى وفي استقرار حدودهما السياسية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. كما ان النفوذ الروسي في منطقة اسيا الوسطى يعطي ايران احساسا بالارتياح، لان النفوذ الروسي يساعد على منع تركيا من التوسع في تلك المناطق التي يسكنها اناضول (توركية). وبسبب وجود قومية انزلية في ايران تكون ايران ملزمة على ان تشارك روسيا اهتمامها بالحد من الطموحات للتركية، وكذلك لروسيا وايران مصلحة مشتركة في منع الحرب الاهلية في افغانستان من تهديد استقرار اسيا الوسطى⁽¹⁰⁹⁾.

وقد قامت روسيا وايران بتنفيذ اتفاق السنوات العشر الاقتصادي الذي وقعاه في كانون الاول 1995، والذي يتضمن جدولة ديون ايران البالغة 500 مليون دولار، وتبادل الخبراء في مجال النفط، وزيادة الصادرات الروسية الى ايران التي تتراوح قيمتها الحالية بين 4 و4.5 مليار دولار⁽¹¹⁰⁾.

وقد اكد نائب الرئيس الروسي في استقباله رئيس مجلس الشورى الايراني في مطلع عام 2000 (ان ايران تحتل موقعا رائدا في اولويات السياسة الخارجية

* توركية : هي كلمة تختلف عن كلمة تركية وتطلق على اللغات او التقاليد الخاصة بالسكان من نوي الاصول التركية والانزلية والتركمانية والقيرغيزية. انظر: روبرت باريلسكي، انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيره في امن الخليج، في امن الخليج في القرن الحادي والعشرين، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 1998، ص140.

الروسية⁽¹¹¹⁾. وكان رئيس مجلس الشورى الإيراني علي أكبر ناطق نوري قد تقدم خلال الزيارة بطلب انشاء ثلاثة مفاعلات نووية جديدة⁽¹¹²⁾.

وهناك خطة لتطوير وتحديث الجيش الإيراني، قد تصل عوائد المساهمة الروسية فيها بمبيعات سلاح تقدر بـ 7 مليارات دولار. وتحاول إيران الحصول على بطاريات صواريخ مضادة للطائرات من طراز (اس-300) ومروحيات وغواصات وطائرات (سوخوي 25) ومن الوازد ان تخضع للعلاقات الروسية- الإيرانية لتقلبات العلاقة بين روسيا والولايات المتحدة هذا من جانب، لما الجانب الآخر فهو تطور العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران في السنوات المقبلة، وهو جانب يعلق روسيا بشدة، ويمكن اعتباره السبب الرئيس في تحركها الأخير على إيران⁽¹¹³⁾.

وفي البيان الذي أصدرته الخارجية الإيرانية بعد لقاء سرجيف وزير الدفاع الروسي ووزير الخارجية الإيراني كمال خرازي أشار البيان على (تشديد الوزيرين على تعاون بلديهما في جميع المجالات في أفغانستان والقوقاز وآسيا الوسطى في إطار تعاون طويل المدى، والواضح ان البلدين على اعتبار مرحلة تعاون استراتيجي يتناول قضايا رئيسة وحساسة في عدد من الأقاليم الفرعية المحيطة بهما معا، ومن بينها بالطبع إقليم الخليج العربي. ومن المرجح ان يؤدي هذا التعاون الى مزيد من تطوير القدرات العسكرية الإيرانية في مجال الأسلحة التقليدية وفوق التقليدية⁽¹¹⁴⁾).

المطلب الثاني: الهيمنة الأمريكية

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي تحول النظام العالمي من نظام ثنائي القطبية الى نظام احادي القطبية تتحكم فيه الولايات المتحدة الامريكية بفعل امكانياتها الاقتصادية والعسكرية الكبيرة، أي أصبحت الولايات المتحدة الامريكية القوة المهيمنة والقطب الواحد في هذا النظام. وقد بدأت تعد الخطر الاكبر عليها يكمن في التوجهات الاسلامية سواء المتطرفة او تلك الاصولية المعتدلة ومن بينها توجهات المؤسسة الدينية في ايران، وتخشى امتداد اثارها الى دول الخليج العربي حيث النفط، او تمتد الى باكستان وغيرها⁽¹¹⁵⁾.

ان الولايات المتحدة الامريكية كانت عازمة، لا على هزيمة ايران فقط وعند ذلك تثبت افلاس (الثورة الايرانية) امام بقية المسلمين وانما كانت تهدف الى اتمام هذه المهمة من دون دفع ايران الى احضان الاتحاد السوفيتي او التسبب بتمزيقها. فالولايات المتحدة الامريكية تشعر بالقلق تجاه ايران كونها زعيمة الاسلام الثوري وكذلك تشعر الولايات المتحدة الامريكية بالقلق تجاه قوة ايران العسكرية المتزايدة، فايران تهدد الولايات المتحدة الامريكية وهذه التهديدات الكامنة تتضمن الارهاب والحصول على الاسلحة النووية وامن "اسرائيل" وبلدان الخليج العربي المصدرة للنفط⁽¹¹⁶⁾.

ان الاستراتيجية الامريكية في الخليج العربي من ضمن اهدافها اضعاف أي قوة في العالم الاسلامي عامة والعربي خاصة، وتهدف الولايات المتحدة الامريكية الى ردع أي قوة تفوق قوة "اسرائيل" العسكرية⁽¹¹⁷⁾.

وفي هذا الجانب فان ايران بامكانياتها الاقتصادية والعسكرية تهدد "اسرائيل"، فاصبح لزاما على الولايات المتحدة الامريكية احتواء التهديد الايراني.

وفي الوقت الراهن لم يعد هناك سوى ثلاثة دول منتجة رئيسة للنفط في العالم مازالت بعيدة عن السيطرة الامريكية هي، ليبيا، ايران، العراق. ولهذا ستقوم

الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ كافة الوسائل والاجراءات ضد هذه الدول للسيطرة على حقول النفط⁽¹¹⁸⁾.

ان الولايات المتحدة الأمريكية تستورد خمسي استهلاكها من النفط، وتمثل حقول الشرق الاوسط ثلثي مصادر النفط العالمية، وهذا الامر يعد مصلحة حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، علما ان ايران تعد من الدول التي لها ثقل كبير في الانتاج النفطي وهذا الامر يدفع الولايات المتحدة الأمريكية الى اتخاذ الاجراءات التي من خلالها تستطيع (تتمير ايران وزعزعة استقرارها بشكل كبير)⁽¹¹⁹⁾.

وقد حددت الولايات المتحدة الأمريكية (سبع دول دولاً اراهابية) ومن بينها خمس دول اسلامية تعد ايران من ضمنها، وهذه الدول تصنفها الولايات المتحدة الأمريكية كاعداء، بانها تهاجم الولايات المتحدة واصدقاتها باكثر الاسلحة فاعلية في ايديها، وبالتالي فهم يعترفون بوجود حالة حرب معهم. وفي سنة 1993 كان الشعب الأمريكي يضع ايران اكبر خطر على الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹²⁰⁾.

وهناك تصور لدى الولايات المتحدة الأمريكية تعد فيه ايران من الاخطار المحتملة داخل منطقة الخليج العربي، وهذه الاخطار تحتاج الى ردع وفقا للتصور الأمريكي، ومن هذه الاخطار قيام ايران بمغامرة عسكرية في منطقة الخليج العربي، والخطر الاخر هو محاولة ايران الحصول على اسلحة الدمار الشامل، اذ تسعى الولايات المتحدة الأمريكية الى ضبط انتشار اسلحة الدمار الشامل باستثناء "اسرائيل"⁽¹²¹⁾.

وفي ايار 1993 اعلن مارتن انديك، المساعد للئيس الأمريكي في شؤون الشرق الاثنى وجنوب اسيا، في محاضرة له عن عزم ادارة كلنتون اعتماد (استراتيجية الاحتواء المزدوج لكل من العراق وايران). واستراتيجية الاحتواء المزدوج تدعم الغرض الامني للولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي وفي الشرق الاوسط. فالولايات المتحدة الأمريكية تنظر الى ايران والعراق على انهما خصمان رئيسيان لها

في منطقة نفوذها، فايران تتادي بالايديولوجية الاسلامية وتعمل على نشرها في اتجاهات مختلفة وتمثل الوجه الذي شاء للغرب ان يدرك من خلاله انها التضاد مع الحضارة الغربية، بل انها طرف المواجهه بين الاسلام والمسيحية⁽¹²²⁾.

وتقوم الولايات المتحدة الامريكية بمحاولات لاقصاء ايران عن اسيا الوسطى، عن طريق رفض مد خطوط الانابيب اليها او رفض دخول الشركات الايرانية في الاتحادات التمويلية لانتاج النفط في بحر قزوين التي تكون الشركات الامريكية طرفا فيها، اما اوربا فهي تدعو الى ان تكون ايران منفذ خروج نفط اسيا الوسطى، وهذا الامر يعد اختلافاً بين الولايات المتحدة واوربا، ولهذا فان طهران قد اصبحت وفق تقدير (مايكل ستبرمر) مدير معهد البحوث الالمانى للشؤون الدولية قادرة على احداث صدع داخل العالم الغربي⁽¹²³⁾.

وقد حرصت الولايات المتحدة الامريكية على تحجيم الدور الايراني في اسيا الوسطى، وبالمقابل قامت بدعم الدور التركي في اسيا الوسطى واشارت صراحة لدول اسيا الوسطى بان الانموذج الديمقراطي للعلماني التركي هو الانموذج الأنسب لها، ومن المعتقد ان جزء من المعونات التركية التي تم توجيهها الى اسيا الوسطى كان بالأساس أموالاً أمريكية⁽¹²⁴⁾.

وترى الولايات المتحدة الأمريكية ان احتواء التهديد آلائي من ايران امر بالغ الصعوبة. لانها تشكل تحدياً للولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي (فهى الدولة الأكثر دعماً للإرهاب والاغتيالات في أنحاء العالم، وعبر دعمها لحركة حماس وحزب الله تسعى ايران جاهدة الى احباط جهودنا من اجل تشجيع السلام بين "اسرائيل" والفلسطينيين والدول العربية، وعبر صلاتها بالسودان ... وتسعى بنشاط الى تدمير الحكومات الصديقة... وتسعى ايران للحصول على قدرة للهيمنة على الخليج بالوسائل العسكرية، ولعل اكثر ما يثير القلق ان ايران تسعى الى

امتلاك اسلحة الدمار الشامل بما فيها اسلحة نووية سرية وصواريخ باليستية لنقل اسلحة الدمار الشامل الى الشرق الاوسط⁽¹²⁵⁾.

وفي مواجهة سعي ايران الى السيطرة على الخليج العربي، تعمل الادارة الامريكية عن كثب مع حكومات صديقة لمنع ايران من جلب للواردات التي تتطلبها البرامج النووية والكيميائية، كما انها متببهة الى تحويل للصواريخ والنظم المتصلة بالصواريخ من المورد الحالي لايران، بما في ذلك كوريا الشمالية، ولا يعني هذا ان الولايات المتحدة الامريكية تنوي الحجر على ايران او حرمانها من جميع المعدات العسكرية. ان هذه الحكومة تحاول للتفريق بين مواد دفاع لا تؤثر على مناخ الامن الاقليمي وتلك المواد التي لها استخدامات هجومية والتي يمكن ان تزعزع استقرار المنطقة⁽¹²⁶⁾.

وتقوم للولايات المتحدة الامريكية بالتركيز على اعمال التسليح النووي والجوي والبحري الايراني، فقد اثار البرنامج النووي الايراني قلقاً شديداً في الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية، وقد ادى هذا الامر الى قيامها بالشرع في اجراء اتصالات مكثفة مع الدول المنتجة للمواد والمعدات اللازمة لانتاج الاسلحة النووية لتحذيرها من مغبة بيع هذه المواد الى ايران سواء للاغراض السلمية وغير السلمية⁽¹²⁷⁾.

وقد اشارت الولايات المتحدة الأمريكية الى ايران وعدتها للخطر الرئيس على الاستقرار في منطقة الخليج العربي، كما تحاول الولايات المتحدة الامريكية القيام بتشديد العقوبات ضد ايران، وفي هذا الجانب شددت السياسة الأمريكية تجاه ايران على ثلاثة جوانب رئيسية تتمثل في⁽¹²⁸⁾:

العمل على تقييد البرنامج النووي الايراني بالسبل كافة.

تصنيف ايران كأكثر الدول نشاطاً في مجال الارهاب.

التحرك بجدية في اتجاه تكثيف الحظر الاقتصادي ضد ايران.

وقد وجهت الولايات المتحدة الأمريكية أصابع الاتهام إلى العرب والإيرانيين والمسلمين كونهم هم الذين قاموا بتفجير مبنى مركز التجارة العالمية في نيويورك (اوكلاهوما سيتي) (129).

أما استراتيجية الاحتواء المزدوج فقد تمكنت بموجبها (إدارة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون) من تخفيض الاعتمادات المالية المقدمة من قبل المجتمع الدولي إلى إيران، ولم تحصل إيران على اعتمادات إضافية من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، ورضخت اليابان للضغوط الأمريكية الهادفة إلى حرمان إيران من الحصول على قرض من اليابان قدره نصف مليار دولار في عام 1995، أي أن هدف استراتيجية الاحتواء المزدوج هو منع إصغاء إيران من تقديم العون إليها. وكذلك تهدف الولايات المتحدة الأمريكية من وراء هذه الاستراتيجية لتقليص نفوذ إيران والعراق في النظام الإقليمي الخليجي. أي بعبارة أخرى حاولت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذه الاستراتيجية تغيير السلوك الخارجي الإيراني مع إبقاء الباب مفتوحاً للحوار مع إيران، ولكن نجاح إيران في استغلال الثغرات في سياسة الاحتواء المزدوج من أجل الالتفاف حول الأهداف التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحاول تحقيقها دفع إدارة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون إلى قانون (داماتو) بعد ما يقرب من سنتين من إعلان سياسة الاحتواء المزدوج، وذلك بهدف تغيير سلوك إيران الخارجي، وقد فرضت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذا القانون حظراً اقتصادياً شاملاً ضد إيران على الرغم من عدم تأييد وزارة التجارة الأمريكية لهذه السياسة، وعلى الرغم من شكاوي الشركات الأمريكية ضد هذا الحظر الذي يتسبب في فقدانها العديد من الصفقات التجارية مع إيران لصالح الشركات الأوروبية للمستفيدة من هذه الصفقات (130).

وقد قامت إدارة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون بتخصيص (20) مليون دولار ميزانية لـ (عملية سرية هدفها زعزعة حكومة إيران، كما أن رئيس مجلس النواب الأمريكي "تيون غنغريتش" قد اقترح في وقت سابق قلب نظام الحكم في

ايران، غير ان وكالة المخابرات المركزي (C.I.A) لم تدعم هذا الاقتراح لانه في نظرها غير عملي، بالإضافة الى ان البيت الابيض ومجلس الشيوخ لم يدعموا هذا الاقتراح، اما الان فقد اصبح مقبولا في صيغته المعدلة، وقد جاء رد الفعل الإيراني في وقته حينما ادانت ايران هذا المخطط الأمريكي للعراقي (131).

وكان للولايات المتحدة الأمريكية رؤية جديدة حول تعديل مبدء الاحتواء المزدوج الى مبدء اخر اكثر مرونة وتكيفاً وهو مبدء (الاحتواء التمايزي). وفي إطار هذا المبدأ تضع الولايات المتحدة الأمريكية ايران في دائرة احتمالات جديدة، بحيث تصبح إمكانية فتح حوار مع ايران قائمة وان كانت مشروطة. ويمكن القول ان لجوء الولايات المتحدة الأمريكية الى استراتيجية الاحتواء التمايزي هو بسبب ان استراتيجية الاحتواء المزدوج قد واجهت العديد من الانتقادات بخاصة من لوريا واليابان. وكان تعثر استراتيجية الاحتواء المزدوج نتيجة سياسات لصداقة للولايات المتحدة الأمريكية ولاسيما اليابان ولوريا تجاه كل من للعراق وايران، وكثرة الاعمال العسكرية ضد القوات الأمريكية الى جانب الخلافات بين دول مجلس التعاون الخليجي (132).

وقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية اكثر من مرة عن رغبتها الدخول في حوار مع ايران بهدف إعادة العلاقات بين الدولتين وذلك مقبلة لدخول الإستثمارات الدولية السوق الإيرانية وتقديم المجتمع الدولي قروضا مالية لأيران، وربطت الولايات المتحدة فرص تحسين علاقاتها مع ايران بشرط تغيير ايران بعضا من توجهات سياساتها الخارجية. والدليل على ذلك المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير الدفاع الأمريكي السابق وليام كوهين في 1999/10/20 في دبي خلال زيارته لدولة الامارات ومن قبله مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى مارتن أنديك خلال لقاء أقامه (المنتدى الآسيوي) في واشنطن في السنة نفسها، وقد ذكر هؤلاء المسؤولون استمرار الولايات المتحدة التمسك بثلاثة شروط لتحسين علاقاتها مع ايران وتتمثل هذه الشروط الثلاثة في مطالبة الحكومة الإيرانية بالتخلي عن دعم الارهاب، والإمتناع عن عرقلة (عملية التسوية)، ووقف مساعيها لإنتاج أسلحة

الدمار الشامل. ووفق التقديرات الأمريكية، تقابل إيران مبادرات الإنفتاح الأمريكية بالتردد وعدم الجدية، ومن جهتها تطالب إيران الولايات المتحدة رفع المقاطعة الاقتصادية المفروضة ضدها ورفع التجميد الذي فرضته الولايات المتحدة على الأموال الإيرانية في البنوك الأمريكية⁽¹³³⁾.

وتبقى لإيران أهمية في الاستراتيجية الأمريكية وهذا الأمر أشار إليه (زبغنيو بريجينسكي) مستشار الأمن القومي الأسبق في إدارة كارتر عندما قال (ان الولايات المتحدة لا ينبغي أن تمضي في عزل إيران، فنحن نحتاج لعلاقة استراتيجية معها في المدى البعيد اذا كنا ننشد ليس فقط الاستقرار في الخليج وانما أيضا منفذا الى آسيا الوسطى حيث توجد مخزونات كبيرة من الطاقة المهمة للعقدين القادمين)⁽¹³⁴⁾.

المطلب الثالث: الاتحاد الأوروبي

ان الاتحاد الأوروبي لا يمكن أن يتجاهل الأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية التي تمثلها إيران، فالاحتياطيات النفطية والغازية الضخمة التي تمتلكها إيران، كان لها أثر كبير على وجود مصالح اقتصادية هائلة لأوروبا مع إيران. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يأمل عن طريق (الحوار النقدي)* سوف يستطيع اقناع النظام الإيراني بالمضي في طريق الاعتدال والقيام ببعض التعديلات في مجال حقوق الإنسان واحترام الحريات والممارسة الديمقراطية والانفتاح السياسي والاقتصادي على العالم. فليس من مصلحة الاتحاد الأوروبي ولا إيران الاتجاه نحو القطيعة والوقوع في الفخ الأمريكي. وكان قرار الاتحاد الأوروبي الذي اتخذه عام 1992 يتضمن عدم أحداث قطيعة تامة مع دولة كبيرة ومهمة اقتصاديا واستراتيجية كإيران⁽¹³⁵⁾.

ويتردد الاتحاد الأوروبي في الاستجابة للمتطلبات الأمريكية ومن هذه المتطلبات احتواء ما يطلقون عليها تسمية (الدول العاصية. Rogue states)، والتي هي العراق وإيران وليبيا والسودان⁽¹³⁶⁾.

ومن الجدير بالذكر ان دول الاتحاد الأوروبي عموماً، ولاسيما فرنسا وألمانيا وهما أكبر وأهم دول الاتحاد الأوروبي، اندفعت الى التسابق على خطب ود إيران، وذلك لبناء مصالح معها، بعد أن أصبحت ساحة العراق مغلفة وممنوعة بفعل الحصار⁽¹³⁷⁾.

ومن جانب آخر عندما قامت إيران بالترحيب الرسمي بالعمليات الإستشهادية داخل (فلسطين المحتلة) أدى هذا الأمر الى قيام خلاف بين إيران ودول الاتحاد

* الحوار النقدي: وهي سياسة اتبعتها الاتحاد الأوروبي والتي تعني ممارسة الانفتاح الأوروبي المنضبط والمتدرج وبنفس القدر الذي تحدث فيه تغيرات ايجابية، أي اننا أمام نوع من الانفتاح المتبادل ومن وراءه عملية حوار هدفها التعرف على الآخر ومحاولة تغييره عبر الاقناع الحر وتبادل المنافع. وقد طالبت ايران بتبديل تسمية (الحوار النقدي) الى (الحوار البناء). حول هذا الموضوع انظر: د. مهدي شحادة - د. جواد بشارة، إيران تحديات العقيدة والثورة، مصدر سبق ذكره، ص 112، ص 163، ص 174.

الأوربي التي دعت إيران الى الإدانة الصريحة والمعلنة لتلك العمليات وقد استقر رأي وزراء خارجية الاتحاد الأوربي في اجتماعهم بباليرومو الايطالية في آذار عام 1996 على ارسال وفد رفيع المستوى الى إيران لحثها على التتديد بالإرهاب⁽¹³⁸⁾.

نستنتج من ذلك ان للولايات المتحدة الأمريكية و"اسرائيل" دور مؤثر في الضغط على الاتحاد الأوربي من أجل لتباع سياسة معينة، وبالتالي فان هذا الأمر يجعل الاتحاد الأوربي أداة ضغط ضد إيران من أجل أن يكون لها موقف مؤيد "لإسرائيل" وفي الوقت نفسه يكون هذا الموقف ضد شعبنا الفلسطيني.

وقد اتفقت بريطانيا وايران على رفع تمثيلها الدبلوماسي الى مستوى السفراء وقد حصل تفاهم بين الطرفين على التعاون في الاستثمار في مجال النفط والغاز⁽¹³⁹⁾.

والأوربيون وعلى رأسهم الألمان يفضلون الاحتفاظ بعلاقات مع إيران، حتى ان وزير خارجية المانيا كلاوس كلنيكل قد قال يجب(تجنب اعادة حشر الإيرانيين في زلوية برفض أي حوار معهم. وحجته في ذلك (تستند الى قوة التاريخ حيث ان أي نظام مهما كانت راديكاليته، ينتهي دائما بتمالك للتاريخ، ان بكل نظام راديكالي مهما كان ينتهي بتمالك نفسه والميل الى الاعتدال. فمنذ زمن طويل والجمهورية الفرنسية قد توقفت عن قطع الرؤوس للتخلص من خصومها السياسيين، ولكن ألسنا نخاطر عندما نحفظ بعلاقات مع إيران بأن نتعرض للخداع وتحت نريعة ادامة علاقات اقتصادية، لأن نساعد على تمويل اعادة التسليح وامتلاك السلاح النووي لبلاد قد يستخدم قوته يوما ضد جيرانه أو ضلنا، وبالأنتظار يتوجب ايجاد أفضل عرض لـ" إحتواء إيران" فالتهديد الذي تمثله الجمهورية الاسلامية يحوم بشكل واضح فوق المنطقة⁽¹⁴⁰⁾.

وقد حصل تطور في العلاقات بين الاتحاد الأوربي وايران فقد كانت هناك زيارات متبادلة بين الطرفين وكان هناك تقدم بين الطرفين على مستوى العلاقات الاقتصادية. وكان قسطنطين مسيو تاكيس رئيس وزراء اليونان سابقا أول رئيس وزراء من دول الاتحاد الأوربي يزور إيران منذ الثورة وذلك في عام 1992. وكذلك قام رئيس

وزراء ايطاليا (رومانوف برودي) في عام 1998 بزيارة الى إيران وتعد هذه الزيارات اختراقا إيرانيا كبيرا للجبهة الغرب، وقد اثبتت إيران من خلال هذه الزيارات ان لها القدرة على اقامة علاقة مع الإتحاد الأوربي على الرغم من معارضة الولايات المتحدة الأمريكية. وبدلا من أن يتم عزل إيران بالإحتواء بدت الولايات المتحدة الأمريكية وكأنها هي المعزولة عن لنتهاج سياسات حلفائها الأوربيين تجاه إيران. وكذلك قام الرئيس النمساوي توماس كليستل بزيارة الى إيران وكان مع الرئيس كليستل أكبر وفد نمساوي يزور بلدا في الخارج، وقد شمل الوفد وزير الاقتصاد ورئيس غرفة التجارة و(130) من الخبراء ورجال الأعمال يمثلون (80) شركة. وكما قام الرئيس اليوناني قسطنطين ستيفانوبولس بزيارة الى إيران بحث خلالها للعلاقات الثنائية السياسية والاقتصادية. ومن جانب آخر زار المساعد الدائم لوزير الخارجية البريطانية. وهو اعلى مسؤول في وزارة الخارجية البريطانية يزور إيران التي لم يزرها أي مسؤول منذ عام 1979 وكانت هناك زيارة لوفد برلماني بريطاني الى إيران هدفها التسريع لمسيرة التطبيع في العلاقة بين البلدين⁽¹⁴¹⁾.

ومن الواضح ان تطوير العلاقة مع اوربا قرار استراتيجي اتخذته إيران بعد توقف الحرب مع العراق وفي بداية عهد الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني، وقد اثبت هذا الخيار اهميته اثناء ازمة توتال (الشركة الفرنسية) عام 1997 حين وقعت إيران عقدا مع الشركة الفرنسية بقيمة ملياري دولار، وهو العقد الذي يتعارض مع قانون داماتو الذي ينص على عدم جواز توقيع أي عقد مع إيران في مجالي النفط والغاز بقيمة تزيد عن اربعين مليون دولار⁽¹⁴²⁾.

وحل قضية العلاقات الإيرانية - الأمريكية من مصلحة الاتحاد الأوربي لان لديه مصالح اقتصادية مع إيران، وفي الجبهة الداخلية الأوربية تقوم الشركات النفطية وغيرها من القطاعات الصناعية وكذلك بعض الشخصيات السياسية بتوجيه اللوم الى الولايات المتحدة الأمريكية للتأخر في حل الخلافات القائمة وعدم السعي لاصلاح العلاقات مع إيران⁽¹⁴³⁾.

ويحاول الاتحاد الأوروبي تعزيز العلاقات مع إيران، وبالذات على المستوى الاقتصادي، وذلك لأنه يعتقد بأن العلاقات الإيرانية - الأمريكية تتجه نحو التطبيع لا محالة، ولذلك يجب على الشركات الأوروبية استباق الشركات الأمريكية التي ستسيطر على السوق الإيرانية إذا وجد القرار السياسي في طهران وواشنطن⁽¹⁴⁴⁾.

وقد تعاقدت إيران على شراء (100) قاطرة فرنسية الصنع بكلفة إجمالية قدرها (215) مليون دولار⁽¹⁴⁵⁾.

ومن الجدير بالذكر أن الانفتاح الأوروبي على إيران خلال السنوات الأخيرة ساهم في تشجيع ألمانيا على الانخراط في مسار الانفتاح على إيران، فقد اندفعت ألمانيا باتجاهها لضمان مناطق نفوذ لشركاتها في مسار المنافسة الأوروبية على الأسواق الإيرانية، وكذلك فإن إيران تركز على ألمانيا لكونها الجسر الموصل مع أوروبا، مع وجود قناعة من جانب ألمانيا بأنها ستساهم في تحسين علاقات إيران مع أوروبا وربما مع الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁴⁶⁾.

وقد قررت ألمانيا زيادة حجم ضمانات إئتمان التصدير من (200) مليون مارك إلى مليار مارك، أي ما يعادل (487) مليون دولار، والهدف من وراء ذلك تعزيز العلاقات الاقتصادية مع إيران. وقال المستشار الألماني (جيرهارد شرودر) في مؤتمر

صحفي مع الرئيس الإيراني محمد خاتمي، الذي زار ألمانيا في عام 2000 لمدة ثلاثة أيام (أن الاقتصاد الإيراني ينمو ونحن نريد توسيع علاقاتنا الاقتصادية)⁽¹⁴⁷⁾. وقد قرر الاتحاد الأوروبي وإيران تفعيل العلاقات الإستراتيجية بينهما، وفي هذا الجانب صرح وزير الخارجية الإيطالي عند وصوله إلى إيران في آذار 1998 (أن العلاقات بين إيران والاتحاد الأوروبي دخلت مرحلة جديدة متطورة جدا)⁽¹⁴⁸⁾. وقد قامت كل من إيطاليا وفرنسا في عام 1998 بمنح ضمانات مصرفية إلى إيران وصلت إلى (1600) مليون دولار وكذلك قامت بتجميد قانون دامتو الأمريكي⁽¹⁴⁹⁾. وقد قامت شركة توتال الفرنسية بانتهاك قانون دامتو الذي

أصدره الكونغرس الأمريكي عام 1997، وقد عقدت هذه الشركة عقدا مع إيران بقيمة (2) بليون دولار لتطوير حقول الغاز الإيرانية في جنوب الخليج العربي. وفي عام 1999 عقدت شركة (أي. أل. أف. أكويتيان) الفرنسية وشركة (أجيب) الإيطالية عقدا مع شركة النفط الوطنية الإيرانية لتطوير حقول نفط (نورود) بمبلغ (بليون دولار). وفي العام نفسه وقعت إيران عقدا نفطيا مع شركة (ألف) الفرنسية وشركة (بوفالي) الكندية بقيمة (300) مليون دولار. لاستثمار حقل نفطي في الخليج، وكذلك وقعت إيران عقدا نفطيا بقيمة (800) مليون دولار مع شركة (رويال دوتش شل) البريطانية- الهولندية لتطوير حقلي (نوروز وسروش) (150) (4).

وخلاصة القول ان للاتحاد الأوربي دور كبير ومؤثر في دعم السياسة الإيرانية وذلك من خلال المكانة التي يتميز بها فهو قوة سياسية واقتصادية كبيرة، أصبحت تتنافس الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وكان للاتحاد الأوربي دور مهم في افشال قانون دامتو الأمريكي الذي صدر ضد إيران، وتحاول دول الاتحاد الأوربي الانفتاح على إيران وإقامة العلاقات معها وذلك من خلال الجانب الاقتصادي، بالنظر لأهمية إيران من الناحية الاقتصادية. فيمكن القول ان إيران تستفيد من تقوية علاقاتها مع الاتحاد الأوربي، وذلك من أجل اضعاف سياسات وقرارات الولايات المتحدة الأمريكية التي تصدر ضد إيران. والدليل على ذلك دور الاتحاد الأوربي وكما ذكرنا سابقا في افشال قانون دامتو، وبالنظر لمصالح الاتحاد الأوربي في إيران، فيعد الاتحاد الأوربي قوة داعمة لسياسة وحركة إيران الإقليمية، وبالتالي سوف يساعد ذلك على تحرير سياسة إيران الإقليمية من القيود الدولية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية.

المفصل الأول

- (1) حسيب عارف العبيدي، النظام السياسي في إيران منذ 1979، في النظم السياسية في العالم الثالث، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1987 ص138.
- (2) رعد عبد الجليل مصطفى، الاخوندية المؤسسة للدينية والنظام السياسي في إيران 1978-1987، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد 1988 ص9.
- (3) حسيب عارف العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص138.
- (4) حسيب عارف العبيدي، المصدر السابق، ص138-139.
- (5) المصدر نفسه، ص140.
- (6) د. عبد الله يوسف سهر محمد، السياسة الخارجية الإيرانية : تحليل لصناعة القرار، مجلة السياسة الدولية، العدد (138)، القاهرة، 1999 ص16، وكذلك انظر: ناجي ابي عاد / ميشيل جرينون، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، الناس، النفط التهديدات الأجنبية، ترجمة محمد نجار، ط1، الأهلية للنشر، الأردن، عمان، 1999، ص36.
- (7) (1) د. سهيل حسين الفتلاوي، هل سيعود شرطي الخليج العربي لحاضرة الأمريكان، متابعات دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد (17)، جامعة بغداد، 2000، ص3.
- (8) (1) د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص142-143.
- (9) (1) د. وليد عبد الناصر، إيران دراسة عن الثورة والدولة، ط1، دار الشروق للنشر، القاهرة، 1997، ص114-115.
- (10) (1) عمرو عبد الكريم، تمايزات للنخبة الحاكمة في إيران، مجلة السياسة الدولية، العدد (130)، القاهرة، 1997، ص60.
- (11) (1) المصدر نفسه، ص78. وكذلك انظر:- د. امال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (1906-1979)، سلسلة عالم المعرفة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1999 ص66. وطلال عريسي، التوجهات السياسية الإيرانية نحو العالم العربي، مجلة دراسات شرق اوسطية، ط1، مركز دراسات الشرق اوسط، العدد (17)، عمان، 2001، ص77.
- (12) نقلا عن بهمان بختياري، المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى (البرلمان)، في جمال سند السويدي، إيران والخليج البحث عن الاستقرار، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 1996، ص81-82.
- (13) المصدر نفسه، ص143-145.
- (14) صالح اللامع، البعد الأيديولوجي في العلاقات السعودية - الإيرانية، في جمال سند السويدي، إيران والخليج البحث عن الاستقرار، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 1996، ص225، ص227-228.
- (15) محمد صلاح الحسيني، الختمية المصالحة بين الدين والحرية، ط1، دار الجديد للنشر، بيروت، 1999، ص30-31.

- (16) المصدر نفسه، ص 66.
- (17) د. باكينام رشاد الشرقاوي، تأثير الثورة الإيرانية الإسلامية على العلاقات العربية، في جمال زكريا قاسم (تحرير)، العلاقات العربية- الإيرانية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1993، ص 184.
- (18) حامد حافظ العبد الله، العلاقات الكويتية- الإيرانية: دراسة استشرافية لآفاق التعاون، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (213)، بيروت، 1996، ص 107.
- (19) معتز محمد سلامة، الجيش والحرس الثوري، مجلة السياسة الدولية، العدد 130، القاهرة، 1997، ص 79.
- (20) انظر: أريك رولو، المجتمع الإيراني يتخلص من الخوف، اللوموند دبلوماسيك، (<http://www.mondiploar.com-julno1-articles-roleau.htm.9-8-2001.p2>)
- (21) د. ظافر ناظم سلمان، النظام السياسي الإيراني للتحديات أفاق المستقبل، نشرة شؤون إيرانية، مركز الدراسات الإيرانية، دار الكتب للطباعة والنشر، العدد (17)، جامعة البصرة، 2001، ص 6-7.
- (22) Muriel mirak – weissbach – khatamis' second land slide means greater role for Iran , executive intelligence review, vol.-28, no-25, june 29-2001 – p73.
- (23) د. ظافر ناظم سلمان، فوز خاتمي بالرناسة الإيرانية أبعاده وانعكاسه على العلاقة مع العراق، الراصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، العدد (12)، جامعة بغداد، 2001، ص 2.
- (24) فرهانج رجائي، تأملات حول الدين والسياسة في إيران، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد (103)، بيروت، 2001، ص 36-37.
- (25) (2) د. باكينام الشرقاوي، إيران الثورة والدولة، (2001/4/18).
- (http:- www. Aljazeera. Net. Htm. P1.)
- (26) محمد صادق الحسيني، الخاتمية المصباحية بين الدين والحرية، مصدر سبق ذكره، ص 250.
- (27) كينيث كاترمان، الحرس الثوري الإيراني نشأته وتكوينه ودوره، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 1، أبوظبي، 1996، ص 40-41.
- (28) المصدر نفسه، ص 22.
- (29) معتز محمد سلامة، الجيش والحرس الثوري، مصدر سبق ذكره، ص 80.
- (30) د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص 72.
- (31) المصدر نفسه، ص 132، ص 135.
- (32) (1) انظر : د. باكينام الشرقاوي، إيران الثورة والدولة، 2001/4/21 (<http://www.aljazeera.net>) (htm.p5)
- (33) د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص 135-137، ص 139.
- (34) كينيث كاترمان، التهديدات العسكرية والسياسية الإيرانية، في جمال سند السويدي، إيران والخليج عن الاستقرار، ط 1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 1996، ص 285-286.
- (35) كينيث كاترمان، الحرس الثوري الإيراني نشأته وتكوينه ودوره، مصدر سبق ذكره، ص 167-168.
- (36) المصدر نفسه، ص 186.
- (37) المصدر نفسه، ص 220، ص 246.

- (38) د. وليد محمود عبد الناصر، عشرون عاما بعد الثورة: إيران وإشكاليات التحول من الثورة الى الدولة، مصدر سبق ذكره، ص23.
- (39) انتوني كوردز مان، قدرات ايران العسكرية هل هي مصدر تهديد، في جمال سند السويدي، إيران والخليج البحث عن الاستقرار، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 1996، ص378-379.
- (40) د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية مصدر سبق ذكره، ص139-140.
- (41) د. نيفين عبد المنعم مسعد، ندوة صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (265)، بيروت، 2001، ص 88-89.
- (42) مهدي نور بخش، الدين والسياسة والاتجاهات الأيديولوجية، في إيران المعاصرة، في جمال سند السويدي، إيران والخليج البحث عن الاستقرار، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 1996، ص39، ص 54-55.
- (43) كينث كاترمان، الحرس الثوري الإيراني نشأته وتكوينه ودوره، مصدر سبق ذكره، ص 55-56، ص63.
- (44) د. وليد محمود عبد الناصر، عشرون عاما بعد الثورة: إيران وإشكاليات التحول من الثورة الى الدولة، مصدر سبق ذكره، ص 23-24.
- (45) المصدر نفسه، ص26.
- (46) د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، مصدر سبق ذكره ص 158-159.
- (47) غسان بن جدو، إيران أين، في العرب وجوارهم الى أين، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص257.
- (48) د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص 160-161.
- (49) دمهدي شحاده - دجواد بشارة، إيران: تحديات العقيدة والثورة، ط1، دار بلال للنشر، بيروت، 1999، ص93.
- (50) المصدر نفسه، ص94.
- (51) انظر: سالم مشكور، الاحزاب والتيارات السياسية، في د. باكينام الشرقاوي، إيران للثورة والدولة، 2001/5/6 (<http://www.aljazeera.net.htm.p9>)
- (52) طلال عتريسي، التوجهات السياسية الإيرانية نحو العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص77.
- (53) انظر: محمد عبد العاطي، إيران حقوق الانسان (وجهة النظر الرسمية)، في د. باكينام الشرقاوي، إيران للثورة والدولة، 2001/4/30 (<http://www.aljazeera.net.htm.p10>)
- (54) انظر: د. باكينام الشرقاوي، إيران للثورة والدولة، 2001/4/21 مصدر سبق ذكره، ص4.
- (55) المصدر نفسه، ص4.
- (56) حلمي عبد الكريم الزغبى، المشاركة الإيرانية في دعم سوريا في حالة وقوع مواجهة عسكرية بين سوريا وإسرائيل" الأبعاد والأهداف، مجلة تقديرات استراتيجية، للدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، العدد (54-55)، مصر، 1997، ص28.
- (57) أ.د. حسن حمدان العلكيم، الأمن والاستقرار في منطقة الخليج دراسة استشرافية، قضايا خليجية، سلسلة أوراق فصلية، العدد (3). الإمارات العربية المتحدة، 1999، ص29.

- (58) مركز دراسات الشرق الأوسط، توجهات "إسرائيل" السياسية تجاه الشرق الأوسط في عهد أيهود باراك، دار النشر بلا، الأردن، 1999، ص 188-189.
- (59) المصدر نفسه، ص 189.
- (60) جفري كمب، انعكاسات السياسة الخارجية الإيرانية على الأمن الإقليمي: المنظور الخارجي، في جمال سند السويدي، إيران والخليج البحث عن الاستقرار، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 1996، ص 181. وكذلك انظر : أفي شليم، الحائط الحديدي، ترجمة ناصر عفيفي، ط1، مؤسسة روز اليوسف، مصر، 2000، ص 416-417.
- (61) مركز دراسات الشرق الأوسط، توجهات "إسرائيل" السياسية تجاه الشرق الأوسط في عهد أيهود باراك، مصدر سبق ذكره، ص 189.
- (62) د.باكينام الشرقاوي، العلاقات المصرية- الإيرانية، في أ.د. محمد السيد سليم - د. إبراهيم عرفات (تحرير)، للعلاقات المصرية- الآسيوية، مركز للدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2000، ص 460-461.
- (63) نقلا عن جفري كمب، انعكاسات السياسة الخارجية الإيرانية على الأمن الإقليمي: المنظور الخارجي، مصدر سبق ذكره، ص 181-182.
- (64) Bulent Aras, Turkish – Israeali relation in the nineties : Impact on the Middle East, Middle East policy, VOL, VII, NO3, Whashing ton, June 2000, P156..
- (65) انظر: غسان بن جدو، اهداف الثورة العراقية، 2000/12/12 (<http://www.aljazeera.net.htm.p10-11>)
- (66) الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، إيران و"إسرائيل" حرب الجاسوسية، مجلة تقديرات استراتيجية، العدد (10)، مصر، 1995، ص 44.
- (67) تميم هاني خلاف، القدرات النووية الإيرانية: المنظور الدولي والإقليمي، مجلة السياسة الدولية، العدد (142)، القاهرة، 2000، ص 153-154.
- (68) الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، البرنامج النووي الإيراني: الوضع الراهن واحتمالات المستقبل وموقف القوى الدولية والإقليمية، مجلة تقديرات استراتيجية، عدد (تجريبي)، مصر، 1995، ص 22-24.
- (69) المصدر نفسه، ص 24.
- (70) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب و"إسرائيل" سلام الأوهام أوسلو- ما قبلها وما بعدها، ط3، دار الشروق، القاهرة، 1996، ص 260.
- (71) د.حسين علي الجميلي، البعد الإقليمي في السياسة الخارجية للتركية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، العدد (19)، بغداد، 1999، ص 89.
- (72) فيليب روبنسن، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، ط1، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، قبرص، 1993، ص 68-69.
- (73) المصدر نفسه، ص 72.
- (74) زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة أمل الشرقي، الأهلية للنشر، الأردن، 1997، ص 66.
- (75) طلعت احمد مسلم، احتمالات المواجهة الإيرانية- التركية، مجلة تقديرات استراتيجية، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، العددان (60-61)، مصر، 1997، ص 62.

(76) حسين معلوم، الصراع التركي- الإيراني وتداعياته على المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد (114)، القاهرة، 1993، ص 218-219. وكذلك انظر: ياسر خطاب، العلاقات التركية- الإيرانية بين التهدة والتصعيد، مجلة تقديرات استراتيجية، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، العدد (26)، مصر، 1996، ص 50-51.

(77) د. محمد السيد سليم، التحولات العالمية والتنافس الدولي على آسيا الوسطى، في د. محمد السيد سليم تحرير، آسيا والتحولات العالمية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998، ص 333.

(78) نديم عيسى، إيران والجمهوريات الإسلامية المستقلة في آسيا الوسطى والقوقاز، مجلة الدراسات الدولية، مركز بحوث جريدة الجمهورية، دار الجماهير للصحافة، العدد (2)، بغداد، 199، ص 27-28.

(79) د. فيس محمد نوري- البعد "الإسرائيلي" في سياسة تركيا العربية بعد أم المعارك، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، العدد (17)، بغداد، 1997، ص 126-128.

(80) ياسر خطاب، إيران والاتفاق العسكري التركي- "الإسرائيلي"، مجلة تقديرات استراتيجية، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، العدد (30)، مصر، 1996، ص 31.

(81) المصدر نفسه، ص 31-32.

(82) الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، تجدد أطماع تركيا في شمال العراق وسوريا، مجلة تقديرات استراتيجية، العدد (7)، مصر، 1995، ص 28.

(83) ياسر خطاب، العلاقات الإيرانية- التركية بين محفزات للتطور ومعوقات التراجع، مجلة تقديرات استراتيجية، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، عدد (43-44)، مصر، 1997، ص 128-130. وكذلك انظر: نظيرة محمود خطاب، التقارب التركي- الإيراني، مجلة تقديرات استراتيجية، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، العدد (34)، مصر، 1996، ص 38-39. ومحمود محمد، تركيا والعلاقات الإسلامية، مجلة البيان، العدد (57)، سوريا، 1996، ص 33-34.

(84) الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، احتمالات الصدام العسكري بين تركيا وإيران، مجلة تقديرات استراتيجية، العدد (14)، مصر، 1995، ص 27-28.

(85) أ. د. أحمد نوري النعيمي، الاتفاقية العسكرية بين تركيا والكيان الصهيوني، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، العدد (22)، بغداد، 2001، ص 40.

(86) نقلا عن د. محمد رضا فودة، العلاقات الإيرانية - الخليجية، مركز الدراسات العربي - الأوربي، مصر، 1994، ص 34-35. وكذلك انظر: سعد الدين الشاذلي، الحرب الصليبية الثامنة - تكمير أكبر وأقوى جيش بناء المسلمون منذ ظهور الإسلام، ج 2، ط 1، المكان بلا، 1992، ص 359-360.

(87) محمد حسنين هيكل، المقالات اليابانية، ط 1، دار الشروق للنشر، القاهرة، 1997، ص 109.

(88) جودة حسنين جودة، جغرافية أو راسيا الإقليمية، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 661.

(89) د. بهاء بدري حسين العزاوي، دور إيران في التأثير على جيوبوليتيكية منطقة الخليج العربي، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد (42)، 1999، ص 123.

(90) د. وليد محمود عبد الناصر، إيران وجماعات العنف السياسي في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (113)، القاهرة، 1993، ص 100.

(91) أحمد محمد هاشم، العلاقات الخليجية الإيرانية (نظرة مستقبلية)، مجلة السياسة الدولية، العدد (146)، القاهرة، 2001، ص 111.

(92) د. محمد السعيد ادريس، النظام الاقليمي للخليج العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص320-321.

(93) محمد احمد آل حامد، امن الخليج واتكاملاته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 1997، ص11.

(94) احمد مهابة، ايران وامن الخليج، مجلة السياسة الدولية، العدد (105)، القاهرة، 1991، ص98.

(95) الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، السودان وايران، للتعاون وخلفية الازمة مع النظام العالمي، مجلة تقديرات استراتيجية، العدد (4)، مصر، 1995، ص21-22.

(96) محيي عبد المنعم، ايران واركان وصراع الخلافة، ط1، دار الكتاب العربي للنشر، سوريا، 1998، ص114-115.

(97) د. هاني الياس خضر الحديثي، موقف تركيا وايران وباكستان من ازمة وحرب الخليج، في ا.د شفيق عبد الرزاق السامرائي - ا.د مازن اسماعيل الرمضاني، حرب الخليج، دار الكتب والوثائق، بغداد، 1992، ص69.

(98) د. حسيب عارف العبيدي، ايران والتطورات السياسية في الشرق الأوسط، ط2، مجلة الدراسات الدولية، مركز بحوث جريدة الجمهورية، دار الجماهير للصحافة، العدد (1)، بغداد، 1992، ص25.

(99) د. محمد سعد ابو عامود، واقع العلاقات السعودية الإيرانية (رؤية مستقبلية)، مجلة السياسة الدولية، العدد (141)، القاهرة، 2000، ص155.

(100) مي شرتولي، التوازن الجيوبولتيكي الدولي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وتأثيراته على السلام والامن في العالم العربي، في المؤتمر الدولي الاول لتحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد، ط2، مركز الدراسات العربي الأوربي، بيروت، 1997، ص307. وكذلك انظر حول التنافس الإيراني - التركي حول جمهوريات اسيا الوسطى. محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت 1997، ص22-23.

(101) د. ظافر ناظم سلمان، حول مستقبل الدور الإيراني، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (258)، بيروت، 2000، ص188.

(102) انظر : العلاقات الإيرانية - الأوربية.

<http://news.bbc.co.uk/1/hi/arabic/news/newsid136000/1360298.stm.9/8/2001.p2>

(103) حسين اميري، العلاقات الإيرانية - الروسية في عقد التسعينات، مجلة مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (الاهرام)، العدد (5)، القاهرة، 2000، ص45. وكذلك انظر : الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، البرنامج النووي الإيراني والجهود الأمريكية لإجهاضه، مجلة تقديرات استراتيجية، العدد (15)، مصر، 1995، ص32.

(104) ملفين جودمان، موسكو والشرق الاوسط خلال التسعينات، في فيبي مار ووليم لويس (تحرير)، امتطاء النمر تحدي الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة، ترجمة عبد الله جمعة الحاج، ط1، الامارات العربية المتحدة، 1996، ص35، ص45.

(105) خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود، امن منطقة الخليج العربي من منظور وطني، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 1997، ص26.

(106) المصدر نفسه، ص82.

(107) institute for defence studies and analyses, defence and disarmament

review , strategic digest, posted P.S.O, new delhi, printed at shri Avtar, printing XXXI, no 4, april 2001, p524.press, delhi 9, vol

(108) نقلا عن ناثانيال هاول، سياسة ايران في شمال غرب اسيا القرمص والتحديات والانعكاسات، في جمال سند السويدي، ايران والخليج البحث عن الاستقرار، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية الامارات العربية المتحدة، 1996، ص250-251

(109) المصدر نفسه، ص139-141.

(110) د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وايران، في حال الامة العربية المؤتمر القومي العربي السابع، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص198.

(111) نقلا عن د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وايران، في حال الامة العربية المؤتمر القومي العربي العاشر، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص229-230.

(112) المصدر نفسه، ص230.

(113) معتز سلامة، التفاعلات الخليجية - الدولية 2000-2001، التقرير الاستراتيجي الخليجي 2000-2001، ط1، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الامارات العربية المتحدة، 2001، ص102-103.

(114) د. حسن ابو طالب، امن الخليج 2000-2001، التقرير الاستراتيجي الخليجي 2000-2001، ط1، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الامارات العربية المتحدة، 2001، ص125.

(115) عبد الستار الطويلة، أزمة الخليج حرب ام سلام، مطبعة اطلس، القاهرة، 1991، ص82

(116) د. فواز جرجس، السياسة الامريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص56، ص83.

(117) ركيبي جمال الدين، أزمة الخليج جنورها لتاريخية ووقائعها الحالية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 1990 ص114.

(118) روجيه جارودي، حفارو القبور الحضارة التي تحفر للانسانية قبرها، ترجمة عزة صبحي، ط3، دار الشروق للنشر، القاهرة، 2000، ص45.

(119) جان بيير شوفمان، انا وحرب الخليج، ترجمة حياة الحويك وبديع عطية، ط1، دار الكرمل للنشر، عمان، 1992، ص130.

a. سبع دول هي (ايران - العراق - سوريا - ليبيا - السودان - كويا - كوريا الشمالية). حول هذا الموضوع انظر : صامويل هنتجتون، صدام الحضارات اعادة صنع للنظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، دار النشر بلا، المكان بلا، 1998، ص350.

(120) المصدر نفسه، ص350، ص362.

(121) احمد عبد الرزاق شكاره، الفكر الاستراتيجي الامريكي والشرق الاوسط في النظام الدولي الجديد، في العرب وتحديات النظام العالمي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص215-216

(122) د.كاظم هاشم نعمة، المتغير الامريكي ومستقبل الامن في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (195)، بيروت، ص32-33.

(123) نقلا عن د. ابراهيم عرفات، تطورات اسيا الوسطى وتأثيراتها على منطقة الشرق الاوسط، قضايا استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد (14)، دمشق، 1998، ص18 - 19.

(124) د.محمد السيد سليم، التحولات العالمية والتنافس الدولي على اسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص328.

(125) نقلا عن عبد الجليل زيد مرهون، امن الخليج بعد الحرب الباردة، ط1، دار النهار للنشر، بيروت، 1997، ص374.

(126) Anthony Lake, confronting backlash states, foreign affairs, vol. 73, no 2, March\April 1994, p.53.

- (127) الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، العلاقات الأمريكية - الإيرانية بين التصعيد السياسي واحتمالات المواجهه العسكرية، مجلة تقديرات استراتيجية، العدد (1)، مصر، 1995، ص 22.
- (128) مزيداً من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، العلاقات الإيرانية الأمريكية بين الحرب الدعائية واحتمالات المواجهه المفتوحة، مجلة تقديرات استراتيجية، العدد (3)، مصر، 1995، ص 16 - 18.
- (129) بول فنكلي، لا سكوت بعد اليوم مواجهة الصور المزيفة على الاسلام في اميركا، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2001، ص 96.
- (130) د. عبد الخالق عبدالله، النظام الاقليمي الخليجي، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ص 159. وكذلك انظر: د. علي احمد الخفلي، العلاقات الخليجية - الأمريكية 1999-2000، التقرير الاستراتيجي الخليجي 1999-2000، ط1، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الامارات العربية المتحدة، 2000، ص 208 - 209. وعماد قنورة، الولايات المتحدة: سياسة الاحتواء المزدوج للعراق وايران، قضايا دولية، معهد الدراسات السياسية، العدد (376)، اسلام اباد - باكستان، 1997، ص 23.
- (131) اسلم بيك، وجاء دور ايران قضايا دولية، معهد للدراسات السياسية، العدد (316)، اسلام اباد - باكستان، 1996، ص 20.
- (132) د. باكينام الشرقاوي، العلاقات المصرية - الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص 443.
- (133) د. علي احمد الخفلي، العلاقات الخليجية - الأمريكية 1999-2000، مصدر سبق ذكره، ص 209 - 210.
- (134) نقلا عن د. باكينام الشرقاوي، العلاقات المصرية - الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص 442.
- (135) المصدر نفسه، ص 163، ص 174.
- (136) د. محمد مصطفى كمال - د. فؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوربي والعلاقات العربية الاوربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 215.
- (137) د. عيسى حميد الجنابي، ايران والمجموعة الأوربية، مجلة للدراسات الدولية، ط2، مركز بحوث جريدة الجمهورية، دار الجماهير للصحافة، العدد 1، بغداد، 1992، ص 36.
- (138) د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وايران، في حل الأمة العربية المؤتمر القومي العربي التاسع، مصدر سبق ذكره، ص 197.
- (139) د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وايران، في حل الأمة العربية المؤتمر القومي العربي التاسع، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 248.
- (140) آلان شيفاليريا، اعادة تسليح ايران: حقيقة أم وهم، ترجمة لمياء رحيم جاسم - محمد كاظم مجيد، مجلة أم المعارك، العدد (4)، بغداد، 1995، ص 197-198.
- (141) معتز سلامه، التفاعلات السياسية الخليجية 1999-2000 التقرير الاستراتيجي الخليجي 1999-2000، ط1، دار الخليج للصحافة والنشر، الامارات العربية المتحدة، 2000، ص 66 - 67.
- (142) انظر: العلاقات الإيرانية - الاوربية، مصدر سبق ذكره، ص 2 P.
- (143) د. بيروز مجتهد زاده، نظرة على العلاقات الإيرانية - الأمريكية، مجلة مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (الاهرام)، العدد (5)، القاهرة، 2000، ص 39.
- (144) غسان بن جدو، ايران الى أين، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (235)، بيروت، 1998، ص 18.
- (145) د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وايران، في حل الأمة العربية المؤتمر القومي العربي التاسع، مصدر سبق ذكره، ص 248.

- (146) د. خليل مخيف لفتة، العلاقات الألمانية- الإيرانية في عهد الإصلاحيين، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد (13)، بغداد، 2001، ص178، ص182.
- (147) مجلة الأسبوع العربي، المؤسسة الشرقية للطباعة والنشر، العدد (2128)، بيروت، 2000/7/24، ص26.
- (148) د. مهدي شحادة - د. جواد بشارة، إيران تحديات العقيدة والثورة، مصدر سبق ذكره، ص112.
- (149) المصدر نفسه، ص112.
- (150) معتز سلامة، التفاعلات السياسية الخليجية 1999-2000، مصدر سبق ذكره، ص67-68.

المفصل الثاني

الإمكانات والقدرات الإيرانية

يمكن التعرف على قوة أية دولة في العالم من خلال المكونات التي تتمتع بها، وتتضمن هذه المكونات مجموعة من العناصر المادية وغير المادية (الموقع الجغرافي، المساحة، البنية الاجتماعية، البنية الاقتصادية، البنية العسكرية، البنية السياسية والفكرية، بالإضافة إلى القدرات القيادية). إن هذه المكونات والعناصر تتيح للدولة إمكانية التحرك والتصرف لأن تؤدي دوراً إقليمياً أو دولياً. موثراً في سلوك الدول الأخرى وسياساتها أو حتى في تشكيل علاقات القوى.

ومن خلال هذا الدور نستطيع القول إن هذه الدولة فاعلة أو غير فاعلة في السياسة الإقليمية والدولية. ومن أجل تعزيز مكانتها السياسية والاقتصادية من خلال زيادة إمكانيات القوة تلجأ الدولة إلى الدخول في تنظيمات إقليمية ودولية أو تحالفات ثنائية تمكنها من احتواء التهديدات. أو قد يكون لها موقف معين من بعض المشاريع الإقليمية التي تحدث في منطقة معينة.

ومن أجل الإحاطة بهذا الموضوع بشكل ينسجم والدراسة سنتولى البحث في هذا الفصل (الإمكانيات والقدرات الإيرانية). ومن أجل تحقيق سبيل أفضل للبحث العلمي وجدنا من الضروري تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الاول: مكونات الدولة

المطلب الاول: المساحة والموقع الجغرافي.

المطلب الثاني: البنية الاجتماعية.

المطلب الثالث: البنية الاقتصادية.

المطلب الرابع: البنية العسكرية.

المطلب الخامس: البنية السياسية.

المبحث الثاني: الدور الاقليمي

المطلب الاول: الدائرة العربية.

المطلب الثاني: الدائرة شبه الاقليمية.

المبحث الثالث: التنظيمات والمشاريع الاقليمية

المطلب الاول: منظمة التعاون الاقتصادي (ECO).

المطلب الثاني: منظمة تعاون دول بحر قزوين.

المطلب الثالث: مشروع "الشرق اوسطى".

مكونات الدولة

يقصد بمكونات الدولة (حجم ومستوى الامكانيات المتاحة للدولة او مايعبر عنه بعناصر قوة الدولة)⁽¹⁾.

المطلب الأول: المساحة والموقع الجغرافيين

أ. المساحة: تبلغ مساحة ايران (1.648) مليون كم²، وبهذه المساحة تعادل خمس. مساحة الولايات المتحدة الامريكية، وكذلك تعادل مساحة الجزر البريطانية وفرنسا وسويسرا وبلجيكا وهولندا والمانيا مجتمعة. وتمثل مساحة ايران نحو (66.5%) بالنسبة الى اجمالي مساحة دول مجلس التعاون الخليجي. كما تعادل مساحة ايران نحو (11.7%) من مساحة الوطن العربي، وبهذه المساحة فهي تعادل (1.2%) من مساحة العالم. ويصل طول ساحلها على بحر قزوين (800) كم، وتبلغ المسافة بين اقصى شمالها الغربي واقصى جنوبها الشرقي ما يقرب من (3640) كم، ومن الشمال الى الجنوب ما يقرب من (2275) كم⁽²⁾.

ومساحة ايران الكبيرة مكونة من (8%) اراضي زراعية، (27%) اراضي خضراء ومراعي، (11%) غابات، (54%) اراضي صحراوية وريفية. أي النسبة الكبيرة من المساحة تكون صحراء قاحلة ذات رمال حمراء ورقاع ملحية متحجرة (أي صحراء الملح)⁽³⁾.

* تبلغ مساحة اليابسة من المساحة الاجمالية (1.636) مليون كم² اما مساحة المياه فهي (12000) كم². اما اجمالي الحدود البرية فهي (5440) كم، الدول الحدودية لايران هي افغانستان (936) كم، ارمينيا (35) كم، ازربيجان (611) كم، العراق (1458) كم، باكستان (909) كم، تركيا (499) كم، تركمانستان (992) كم. حول هذا الموضوع انظر: د. باكينام الشرقاوي، ايران الثورة والدولة، 2001/4/21. مصدر سبق ذكره، P2.

ب. الموقع الجغرافي: اما فيما يخص الموقع الجغرافي، فان ايران تقع بين خطي عرض (25-40) شمالا، وبين خطي طول (44-63) درجة شمالا وتحدها ازربيجان وارمينيا وتركمانيستان من الشمال، وتركيا والعراق من الغرب، وافغانستان وباكستان من الشرق، والخليج العربي وخليج عمان وبحر العرب من الجنوب⁽⁴⁾.

وتعتمد ايران اساسا في اتصالها بالخارج على اطلالتها الخليجية التي هي الاطول (3200) كم مقارنة بسواها السعودية (2500) كم، وعمان (2100) كم، واليمن (1900) كم، والامارات (1450) كم⁽⁵⁾.

واصبحت ايران في موقع جيوسياسي مهم بين منابع النفط في الخليج العربي واسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991. وزاد في اهمية هذا الموقع اعادة احياء طريق الحرير الذي يربط اوربا باسيا برا. اذ تعد ايران الطريق الاقصر والممر المركزي للمواصلات بين هاتين القارتين. وتعد ايران الدولة الوحيدة التي ترتبط جغرافيا وبحر قزوين ومنطقة اسيا الوسطى والقوقاز، وقد ازدادت اهمية ايران اكثر بعد (اكتشاف الطاقة في بحر قزوين)⁽⁶⁾.

ومما يزيد اهمية ايران اطلالتها على مضيق هرمز الذي يعد حلقة الاتصال الوحيدة بين مياه الخليج العربي والمحيط الهندي، ويتمتع هذا المضيق باهمية استراتيجية عالمية، اذ تستطيع القوى التي تسيطر عليه التحكم في الشريان الذي يغذي العالم الصناعي بالطاقة، اذ تمر به ناقلة نفط كل عشر دقائق أي ما يساوي (62%) من موارد العالم النفطية، و(90%) من حاجة اليابان من النفط، و(70%) من استهلاك دول الاتحاد الاوربي، و(22%) من استهلاك الولايات المتحدة

* اكتشافات الطاقة في بحر قزوين: اذ تم اكتشاف مخزونا كبيرا من النفط والغاز في ثلاثة من البلدان المطلة على البحر وهي: ازربيجان وتركمانيستان وكازاخستان، وبكميات كبيرة حولت المنطقة وسواحلها الى واحدة من اهم المناطق النفطية في العالم. حول هذا الموضوع انظر: ارش يومند بهروز عبد الوند، عيسى بهلوان، التقاطع الجيوبولتيكي الايراني- الامريكي، مجلة شؤون الاوسط، مركز للدراسات الاستراتيجية والبحوث، العدد (84)، بيروت، 1999، ص49.

الامريكية. وكذلك يعد مضيق هرمز الذي تطل عليه ايران، هو المنفذ الطبيعي امام دول الخليج العربي كالعراق والكويت والسعودية والبحرين وقطر ودولة الامارات وسلطنة عمان⁽⁷⁾.

اما بالنسبة لموقع ايران على الخليج العربي فلديها (اطول اطلالة على الخليج العربي)^{*} الشاطئ الشمالي للخليج العربي بكامله، فهو يعد نافذة ايران الاساسية على العالم الخارجي، كما ان معظم انتاج ايران من النفط يتم تصديره من موانئ تقع على الخليج العربي⁽⁸⁾.

ويمكن القول ان (موقع ايران للجغرافي واهميتها ومصالحها تجعلها طرفا اساسيا في أي تسوية لضمان الامن والتوازن في الشرق الاوسط)⁽⁹⁾.

أي ان ايران تتمتع بموقع جغرافي مهم لاتاح لها فرصة ممارسة سياسة اقليمية ذات تطلع قيادي⁽¹⁰⁾.

* بالنسبة لاطلالة ايران على الخليج العربي، فبعض المصادر تشير الى ان طولها يبلغ (2414) كم بما يعادل (1500) ميل، والبعض يشير الى ان طولها يبلغ (3200) كم، انظر: انور قرقاش، ايران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودولة الامارات العربية المتحدة الاحتمالات والتحديات في العقد المقبل، في جمال سند السويدي، ايران والخليج للبحث عن الاستقرار، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، 1996، ص194. وكذلك د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية- الايرانية، مصدر سبق ذكره، ص16.

المطلب الثاني: البنية الاجتماعية

نقصد بالبنية الاجتماعية (السكان، التوزيع العرقي والقوميات، اللغات، الديانة، الامية والبطالة، المشاكل الاجتماعية الاخرى). والتي سوف نتناولها تباعا.

أ. السكان: ان عدد السكان ومعدلات نموهم السنوي له وزن كبير في وجود الوحدة السياسية وتحديد مكانتها، وقد يكون عدد السكان واحدا من المتغيرات التي تؤدي دورا في وضع الدولة وما يصيبها من مشكلات تؤثر على كيانها وعلى الامن والاستقرار فيها، وعلى درجة الرخاء والرفاهية فيها. وتشير تقديرات عام 1990 الى ان عدد سكان ايران وصل الى (54,496000) مليون نسمة وبمعدل نمو سنوي يبلغ (4.5%) اما في عام 1994 فقد وصل عدد السكان الى (59.648144) مليون نسمة وبمعدل نمو سنوي يبلغ (2.3%)⁽¹¹⁾.

اما التقديرات السكانية لعام 1999 فهي تشير الى وصول سكان ايران الى حوالي (70.669) مليون نسمة. اما في عام 2000 فكان توقع وصول سكان ايران الى (75) مليون نسمة. وفي عام 2005 الى (85) مليون نسمة. وفي عام 2010 الى (96) مليون نسمة⁽¹²⁾.

وبحلول عام 2025 من المتوقع ان يصل عدد سكانها الى (160) مليون نسمة⁽¹³⁾.

وتعد ايران وفقا لهذه التقديرات والتوقعات اكثر دول المنطقة ثقلا من الناحية الديموغرافية، اذ يزيد عدد سكانها عن اجمالي سكان كل الدول العربية الخليجية بما فيها العراق مجتمعة⁽¹⁴⁾.

اذ يبلغ عدد سكان الاقطار العربية الخليجية بما فيها العراق (48.692) مليون نسمة وفقا لتقديرات عام 1999⁽¹⁵⁾.

ب. التكوين العرقي والقوميات: بالنسبة للتكوين العرقي والقوميات الموجودة في إيران فهي كآلاتي: الفرس (51%)، الانريون (24%)، الكيجالي والمازندراني (8%)، الاكراد (7%)، العرب (3%)، اللور (2%)، البلوش (2%)، التركمان (2%)، جماعات اخرى (1%)⁽¹⁶⁾.

ج. اللغات: ان (اللغات) في إيران هي: اللغة الفارسية وهي اللغة الرسمية وكذلك اللغة التركمانية، الكردية، اللورية، البلوشية، العربية⁽¹⁷⁾.

د. الديانة: ان الغالبية العظمى من السكان في إيران تدين بالاسلام بنسبة (99%)، الشيعة (89%) والسنة (10%)، اما الديانات الاخرى فهي (زرادشتية، يهودية، مسيحية) وتحتل هذه الديانات نسبة (1%)⁽¹⁸⁾.

هـ. الامية والبطالة: لقد بلغت نسبة الامية للبالغين في إيران عام 1995 نحو (35%). وتعاني إيران كذلك من مشكلة البطالة، فقد قدرتها الحكومة في عام 1995 بنحو (11,8%)، ولكن أغلب المصادر الاخرى تقدرها بين (20 و 25%) بسبب طبيعة التوزيع العمري للسكان وضعف القدرة او الرغبة في الانفاق الاستثماري لخلق فرص عمل جديدة⁽¹⁹⁾.

و. المشاكل الاجتماعية الاخرى: وهناك امر يثير قلق علماء الاجتماع وهو تزايد استهلاك المخدرات ولاسيما الذي تستورده من افغانستان بأسعار رخيصة. واجماليا احصي وجود عدد كبير من المدمنين على المخدرات في إيران. اما المسؤولون السياسيون من اليمين واليسار، فيأسفون لعملية الاستقطاب الخطيرة الجارية، فمن جهة هناك شباب محبط من عجز الاصلاحيين يدعو الى سياسة تهدف الى تغيير النظام جنريا، ومن جهة اخرى هناك شباب لا يهتم بالسياسة، قليلا ما يقرأ ولا يهتم الا ببرامج

* اذ يتحدث (58%) فقط من مجموع السكان للغة الفارسية ولهجاتها و(26%) يتحدثون باحدى اللهجات التركية، و(9%) يتحدثون اللغة الكردية، بينما يتحدث حوالي (7%) من مجموع السكان (5) لغات اخرى حول هذا الموضوع انظر: انتوني كورنر مان، قدرات إيران العسكرية هل هي مصدر تهديد، مصدر سبق ذكره، ص 325.

للمنوعات التي تبثها محطات التلفزيون الدولية، ويسمع حصرا الاذاعات الأجنبية (بي بي سي وصوت امريكا واذاعة "اسرائيل"). وكردة فعل على الدعاية الرسمية يبدى اعجابا مبهما بالولايات المتحدة لذي يرى فيها مواطن الحريات والثقافة، ومظهرا لامبالاة حيال الدعوات لمقاتلة "اسرائيل" التي يطلقها المسؤولون⁽²⁰⁾.

وخلاصة القول ان الزيادة الكبيرة في عدد السكان، يمكن ان تشكل عبء على الاقتصاد الايراني اذ يكون عدد السكان غير متناسب مع الثروات الطبيعية الموجودة في ايران، أي بعبارة اخرى تكون الثروات الطبيعية غير كافية لسد حاجة السكان في ايران، وكذلك يمكن ان يكون الناتج القومي الاجمالي غير كافي لسد حاجة السكان. اما بالنسبة الى مشكلة الامية والبطالة والتي تعاني منها ايران، وهي بنسب كبيرة. يمكن ان تؤدي الى اثار سلبية على المجتمع الايراني كازدياد معدلات الجريمة، وارتفاع نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر وانتشار حالة التسول، وكذلك قلة عدد المتقنين الذي لهم دور في اشغال الوظائف الحكومية المهمة. وبالتالي يمكن ان تؤثر هذه الامور سلبيا على سياسة ايران الاقليمية.

المطلب الثالث: البنية الاقتصادية

نقصد بالبنية الاقتصادية (الثروات الطبيعية واهمها النفط والغاز، الناتج القومي الاجمالي، دخل الفرد من اجمالي الناتج القومي، عدد القوى العاملة في الزراعة والصناعة والخدمات، نسبة الصادرات والواردات، اهم الصناعات، المنتجات الزراعية، الديون الخارجية).

تعد ايران من الدول الغنية بالثروات الطبيعية اذ تحتوي على ما يقرب من (10%) من احتياطي النفط في العالم، وعلى ما يقرب من (15%) من احتياطي الغاز في العالم⁽²¹⁾.

وتعد ايران من ضمن الدول الخليجية الخمس التي تحتل المرتبة الاولى في العالم من حيث الاحتياطي النفطي. فمؤشرات عام 1992 بلغ حجم الاحتياطي النفطي المؤكد لدولة ايران (9,92) مليار برميل. اما بالنسبة لعدد حقول النفط فتحتل ايران المرتبة الاولى من بين الدول الخليجية، اذ تملك (1.7) حقلا ثم السعودية (12) حقلا والكويت (8) حقول وكذلك تحتل المرتبة الثالثة من حيث عدد الابار اذ تملك ايران (328) بئرا. وتحتل للكويت المرتبة الاولى (692) بئرا، ثم السعودية بالمرتبة الثانية (655) بئرا⁽²²⁾.

ويصل انتاج ايران من النفط الى (3,5) مليون برميل في اليوم⁽²³⁾.

وتشير توقعات النفط ان ايران سوف يصل انتاجها الى (5,5) مليون برميل في عام 2020⁽²⁴⁾.

لما الامر الذي يزيد من اهمية ايران هو حجم الاحتياطات المؤكدة لنفط الدول المطلة على بحر قزوين، اذ تساوي بحجمها حتى الان نفط بحر الشمال، أي حوالي (40) مليار برميل، ولهذا ان ايران ستحتل موقعا مهما فيما لو اختيرت بشكل نهائي كونها الطريق

الأفضل لخط نابيب نقل النفط من القوقاز إذ لم تعد بذلك فقط دولة نفطية عادية بل دولة مصدرة لنفط بحر قزوين الذي يوازي حجم احتياطي بحر الشمال⁽²⁵⁾.

وتملك إيران ثاني أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم⁽²⁶⁾.

والجدول رقم (1) يوضح احتياطي النفط الخام الإيراني (مليار برميل) للاعوام (1990 و 1995 و 2000).

1990	1995	1996	1997	1998	1999	2000
92.9	93.7	92.6	92.6	89.7	89.7	89.7

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، نقلا عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مطبوعات الأمم المتحدة، أيلول 2001، ص 319.

وفي الجدول رقم (2) توضيح لتطور إنتاج النفط الخام الإيراني (مليون برميل / يوم). للاعوام (1990 و 1995 و 2000).

1990	1995	1996	1997	1998	1999	2000
3.132.000	3.595.000	3.596.000	3.603.004	3.714.000	3.439.000	3.501.001

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، نقلا عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مطبوعات الأمم المتحدة، أيلول 2001، ص 321.

نستنتج مما تقدم من الجداول أعلاه أن إيران تعد من الدول التي لها ثقل اقتصادي كبير من خلال احتياطي وإنتاجها النفطي، ويعطي هذا الأمر ميزة لإيران في التأثير على أسواق النفط العالمية، وبالتالي يمكن أن تستخدم إيران هذه الميزة ورقة ضغط سياسي على الدول المستوردة للنفط الإيراني، ويعد هذا الأمر عامل قوة في سياسة إيران الإقليمية.

اما الجدول رقم (3) فهو يوضح احتياطي الغاز الطبيعي الايراني (مليار متر مكعب) للاعوام (1990 و 1995 - 2000).

1990	1995	1996	1997	1998	1999	2000
17.003	19.350	23.000	23.000	23.000	23.001	23.002

المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، نقلا عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مطبوعات الامم المتحدة، ايلول 2001، ص 320.

وفي الجدول رقم (4) توضيح لتطور انتاج الغاز الطبيعي (مليون متر مكعب / سنة) للاعوام (1990 و 1995 - 1999).

1990	1995	1996	1997	1998	1999
54.530	79.570	86.010	82.600	89.000	94.650

المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، نقلا عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مطبوعات الامم المتحدة، ايلول 2001، ص 322.

نستنتج مما تقدم من الجداول اعلاه، ان ايران تعد من الدول التي تحتل مرتبة متقدمة من حيث انتاج واحتياطي الغاز الطبيعي، وهذا الامر يعطيها فرصة ممارسة سياسة اقليمية ذات تطلع قيادي، بالنظر لنقلها الاقتصادي في انتاج واحتياطي الغاز الطبيعي الذي يعد من مصادر الطاقة الرئيسة في العالم.

ويقدر المحللون ان ايران تحصل على (15) مليار دولار سنويا من النفط، وبالمقابل فان ايران تحتاج الى مبالغ مالية اضافية سنويا لانعاش اقتصادها⁽²⁷⁾

ووفقا لبيانات البنك الدولي فان الناتج القومي الايراني بلغ نحو (97) مليار دولار عام 1991، واحتل الاقتصاد الايراني المركز الثاني بين اقتصاديات دول منطقة الشرق الاوسط بعد الاقتصاد السعودي اذ بلغ الناتج المحلي الاجمالي للسعودية في العام ذاته نحو (108.6) مليار دولار. اما متوسط دخل الفرد فقد بلغ (1580) دولارا عام 1994. ووفقا لتقديرات سنة 1999 بلغ (اجمالي الناتج

القومي الايراني)* (347.6) مليار دولار، وقد بلغ دخل الفرد من اجمالي الناتج القومي (5300) دولار لسنة 1999. اما عدد القوى العاملة فقد بلغت عام 1999 (15.4) مليون، وكانت نسبة العاملين في الزراعة (33%)، والصناعة (25%)، والخدمات (42%). وتبلغ نسبة الذين تتراوح اعمارهم من (صفر - 14) سنة (34%)، اما الاعمار تتراوح من (15 - 64) سنة فان نسبتهم (61%) اما من سن (65) سنة فما فوق فان نسبتهم (5%). وفي عامي 1996 - 1997 بلغت نسبة الايرادات (34.6) مليار دولار اما نسبة الانفاق فقد بلغت (34.9) مليار دولار. وقد بلغت نسبة الصادرات لعام 1998 (12.2) مليار دولار، واهم بضائع التصدير هي (النفط (80%)، السجاد، الفواكه، البندق، الجلود، الحديد، الفولاذ)، اما نسبة الواردات لعام 1998 فقد بلغت (13.8) مليار دولار. واهم السلع المستوردة هي (الاليات، التجهيزات الحربية، المواد الغذائية، المستحضرات الطبية، الخدمات الفنية، منتجات النفط المكررة، المواد المعدنية). اما بالنسبة للصناعات في ايران فان اهم الصناعات هي (البترول، البتروكيماويات، المنسوجات، الاسمنت، ومواد البناء الاخرى، تصنيع المواد الغذائية خاصة، تكرير السكر و انتاج الزيت النباتي، حديد التسليح).

اما اهم المنتجات الزراعية فهي (القمح، الارز، حبوب اخرى، السكر، البنجر، الفواكه، البندق، القطن، منتجات الالبان، الصوف، الكافيار) (28).

وعلى الرغم مما اشرنا اليه اعلاه فان ايران تعاني من مشاكل عديدة هي (الديون الخارجية، التضخم، الفقر). فبالنسبة لديون ايران الخارجية فقد بلغت (9) مليار دولار عام 1991، ثم الى (18.8) مليار دولار عام 1992، ثم (28-32)

* بلغت حصة قطاع الزراعة من اجمالي الناتج القومي (21%)؛ اما حصة قطاع الصناعة من اجمالي الناتج القومي فقد بلغت (34 %) اما حصة قطاع الخدمات من اجمالي الناتج القومي فقد بلغت (45%)، وهذه تقديرات سنة 1997. حول هذا الموضوع انظر: ديباكينام الشرقاوي، ايران الثورة والدولة، 2001/4/21، مصدر سبق ذكره، P4.

مليار دولار عام 1993، ثم الى ما يزيد على (33) مليار دولار 1994. اما في عام 1999 فقد بلغت الديون الخارجية (22.3) مليار دولار⁽²⁹⁾.

اما بالنسبة للتضخم في ايران فقد ارتفع الى معدلات خطيرة وصل عام 1997 الى نسبة (17%). وفي عام 1999 بلغت نسبة التضخم (14.2%)⁽³⁰⁾.

وتعاني فئات اجتماعية من الفقر فان التقديرات تشير الى ان نسبة (40 - 60%) من الايرانيين تصل الى ما دون خط الفقر⁽³¹⁾.

ومن الجدير بالذكر ان هناك اقلية في ايران لا تتجاوز 10% تحتكر وتسيطر على اكثر من 80% من الدخل القومي بمساعدة وتواطؤ 20% من الفئات الاخرى الاقل ثراءً بينما لا يصيب الـ (70%) للباقيين من الشعب سوى (20%) من الدخل القومي⁽³²⁾.

وخلاصة القول تعد ايران من الدول الوفيرة بالثروات الطبيعية وبخاصة النفط والغاز اللذان يشكلان عصب الاقتصاد العالمي، وهذا الشيء يتيح لايران التصرف بحرية كاملة مع الدول الاخرى. ويمكن ان تستعمل ايران (النفط والغاز) ورقة ضغط ضد الدول الاخرى سواء في بيئتها الاقليمية او الدولية، والمثال على ذلك الهند اذ تعتمد على النفط الايراني. وهذا الشيء يعطي لايران امكانية الضغط على الهند لتحصل على مكاسب ومصالح مختلفة. أي ان ايران تمتلك قدرة المساومة مع الاطراف الاخرى. وفي النهاية يمكن القول ان البنية الاقتصادية تشكل عامل قوة ودعم لسياسة ايران الاقليمية.

المطلب الرابع: البنية العسكرية

تعد إيران من الدول التي تمتلك إمكانات عسكرية كبيرة، إذ لديها قوات برية، وقوات جوية، وقوات بحرية، وكذلك تمتلك الصواريخ المتطورة، وهناك تقارير تشير إلى محاولات إيران للحصول على السلاح النووي. وسوف نتناول قدرات إيران العسكرية تباعاً.

أ. القوات التقليدية: فالقوات المسلحة العاملة في الجيش الإيراني تبلغ (545.600) ألف فرد. ويضم الجيش (فيالق، فرق ميكانيكية، فرق مشاة، قوات خاصة، قوات مظليين، قوات محمولة جواً، والوية مدرعة وميكانيكية ومشاة مستقلة، قوات دفاع جوي). إذ تمتلك إيران (1390) دبابة وفقاً لتقديرات عام 1999، بعد أن كانت تمتلك في عام 1990 (500) دبابة⁽³³⁾.

أما القوات الجوية، فيبلغ مجموع قواتها العاملة ما يقرب من (40) ألف شخص، وتمتلك إيران (300) طائرة مقاتلة من طراز (اف - 4، اف - 5، اف - 7، اف - 14، سوخوي - 24، ميغ - 29). وتشير التقارير أن هناك اتفاقاً بين إيران والصين لشراء أعداد كبيرة من الطائرات المقاتلة (اف - 9، وقاذفة القنابل طراز جيان - هونج 7). وقد حصلت إيران على 50 طائرة حديثة من روسيا نوع (ميغ - 29)، و36 طائرة (سوخوي - 24)، وهناك مفاوضات لشراء قاذفة القنابل (تي يو - 22 و تي يو - 26 وسوخوي - 25 وميغ - 31 والطائرة الهجومية لن يو - 27)⁽³⁴⁾.

أما في مجال الدفاع الجوي ففي عام 1995 خصصت إيران ما يقرب من (12) ألف فرد لمهام الدفاع الجوي⁽³⁵⁾.

أما القوات البحرية فيبلغ مجموع قواتها العاملة ما يقرب من (38) ألف فرد بينهم (18) ألف من الجيش النظامي، و(20) ألف من الحرس الثوري، بالإضافة إلى ثلاثة ألوية من قوات المارينز. وتمتلك إيران ما يقرب من (31) سفينة مقاتلة، ثلاث غواصات، لنش صواريخ، 40 زورق، 26 سفينة انزال برمائية⁽³⁶⁾.

ب. القوات الصاروخية: وفي مجال القوات للصاروخية التي تمتلكها إيران فان بعض منها تم تصنيعها بالجهود الذاتية والبعض الآخر نسخ معدلة من صواريخ روسية وصينية وكورية شمالية. وتمتلك إيران سلسلة كاملة من الصواريخ والقذائف الصاروخية قصيرة المدى حتى (150) كيلو متر، ومتوسطة المدى الى مدى (300 - 500) كم، وتضم (شهاب - 1) وهو نسخة متطورة من الصاروخ (سكاد - ب) الروسي ويصل مداه الى (300) كم و(شهاب - 2) وهو نسخة من الصاروخ (سكاد - سي) ويصل مداه الى (550) كم، وهناك ايضا صواريخ (زلزال) وهي مشتقة من الصواريخ الصينية المعروفة (م) وهي تنتج محليا في إيران، اذ تنتج إيران صاروخ (زلزال - 3) بمدى (900) كم بمساعدة الصين وكوريا الشمالية، وانتجت إيران الصاروخ (شهاب - 3) الذي يصل مداه الى (1300) كم الذي دخل الخدمة بالفعل في عام 1999 وهو قائم على تكنولوجيا الصاروخ الكوري الشمالي (نودونغ - 1) وتستعد إيران لانتاج صاروخ (شهاب - 4) الذي يصل مداه الى (2000) كم تطويرا للصاروخ الصيني (SS4) (37).

وتبعاً لذلك فان "إسرائيل" وتركيا ومصر تقع في مرمى الصاروخ (شهاب-3)، أما جنوب أوروبا فهي تقع في مرمى الصاروخ (شهاب-4) (38).

وتقول إيران ان صاروخ (شهاب-4) ليس للأغراض العسكرية وانما لاطلاق الاقمار الصناعية الى مداراتها في الفضاء (39).

ومن الواجب دخول صاروخ (شهاب-4) الخدمة عام 2002. وهناك تقارير تشير الى قيام إيران تطوير صاروخ باليستي عابر للقارات يدعى (شهاب-5) الذي يصل مداه (5000) كم، ويقدر له ان يدخل الخدمة في عام 2005، وهو نسخة مطورة من الصاروخ الكوري الشمالي (تايو دونغ-1) (40).

والجدول رقم(5) يوضح القدرات العسكرية الإيرانية لعام (2000).

العدد	القوات والمعدات
545,600	المجموع العام للقوات العاملة
420,600	مجموع القوات النظامية
125,000	الحرس الوطني وآخرون
350,000	قوات الاحتياط
40,000	القوات شبه العسكرية
450,000	القوات البرية والحرس
350,000	القوات البرية النظامية
350,000	الاحتياط
1,345	دبابات القتال الرئيسية العاملة
	القوات والمعدات
290	مدفعية ذاتية الحركة
2,170	مدفعية مقطورة
6,500	مدافع الهاون
46	قاذفات صواريخ أرض - أرض
700	راجمات الصواريخ أرض - جو خفيفة
25,000	القوة البشرية للقوات الجوية
25,000	قوات الدفاع الجوي
304	إجمالي الطائرات المقاتلة
0	قاذفات قنابل
140	مقاتلة هجومية
114	مقاتلة اعتراضية
54	طائرات نقل
5	طائرات صهريج وتزويد
613	إجمالي هليكوبتر
100	هليكوبتر مسلحة
113	هليكوبتر أخرى
155	قاذفات صواريخ أرض - جو ثقيلة
65	قاذفات صواريخ أرض - جو خفيفة
-	مدافع جو - جو
40,600	مجموع القوات البحرية
20,600	القوات البحرية النظامية
20,600	حراس البحرية
2,600	المارينز (رماة البحرية)
3	فرقاطات صاروخية ثقيلة

المصدر: Anthony H. Cordesman, the military Balance in the Gulf, 10/11/2000.

نقلا عن التقرير الاستراتيجي الخليجي 2001-2000، ط1، دار الخليج
للصحافة والطباعة والنشر، الامارات العربية المتحدة، 2001، ص291.

نستنتج مما تقدم في الجدول رقم (5) ان ايران تتمتع بقدرات عسكرية كبيرة (برية، بحرية، جوية)، وتمنح هذه القدرات لايران ميزة الحركة والمناورة السياسية تجاه دول الجوار الجغرافي. وبالتالي تستطيع من خلال قدراتها العسكرية ممارسة سياسة اقليمية مؤثرة وذات وزن كبير، من اجل تحقيق اهدافها ومصالحها. ولكن قوة ايران العسكرية كما مؤشره في الجدول السابق لها انعكاسات سلبية على الدور الايراني الخارجي، اذ انها تثير حفيظة الدول المجاورة أولا، ثم الدول ذات المصالح في المنطقة، مما قد يؤدي الى اتباع سياسات من شأنها تحجيم القوة الإيرانية او توريطها في عمل عسكري من شأنه أضعاف دورها المستقبلي.

ج. القدرات النووية: ايران لحدى الدول الرئيسة التي وقعت على معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية (NPT) عام 1968، وقد صادقت عليها عام 1970، وقد اكدت التقارير السنوية الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية على التزام الحكومة الايرانية وبرامجها النووية بمعاهدة منع انتشار واستخدام الطاقة الذرية الايرانية لاغراض سلمية. وفي عام 1974 بادرت ايران بالامم المتحدة من خلال الجمعية العامة بصياغة قرار بالتعاون مع مصر (حول جعل منطقة الشرق الاوسط خالية من الاسلحة النووية "NWFZ"). ولكن يمكن القول ان البرامج النووية الايرانية قد بدأت في عام 1974 في عهد الشاه، اذ وقع الشاه في العام نفسه على اتفاقية تعاون نووي مع الحكومة الفرنسية. وبموجب هذه الاتفاقية اصبحت ايران شريكة مع فرنسا في برنامج يتخصص في عمليات تركيز اليورانيوم. وفي عام 1976 وقعت الحكومة الايرانية على اتفاقية اخرى مع شركة سيمنز الالمانية تضمنت قيام الشركة الالمانية بانشاء مفاعلين نوويين بمدينة (بوشهر) بجنوب ايران. لاذ تم لانشاء (85%) من المفاعل الاول وكادت ان تنتهي عملية لانشاء الثاني ولكن قيام الثورة الايرانية بقيادة الخميني عام 1979 ادى الى وقف اعمال البناء وانهاء للنشاط النووي الايراني، ومع دخول ايران

الحرب مع العراق طوال عقد الثمانينات، تعرضت المفاعلات الإيرانية للضرب من قبل الطائرات العراقية، مما أدى إلى تحطيم أجزاء كبيرة منها، وقد رفضت الشركة الألمانية القيام بأعمال إصلاحية بالنظر للضغوط التي فرضتها الولايات المتحدة⁽⁴¹⁾.

وتبذل إيران جهوداً كبيرة للحصول على السلاح النووي، فقد كان هناك (اتفاق صيني- إيراني مبدئي) حول هذا الموضوع. وفي عام 1990 وافق البلدان على مذكرة تفاهم بشأن التعاون العلمي ونقل التكنولوجيا العسكرية مدتها عشر سنوات. وفي عام 1992 قام الرئيس الإيراني السابق رفسنجاني بزيارة لباكستان ومعه خبراء الأسلحة النووية، ثم ذهب إلى الصين إذ وقع اتفاقاً آخر للتعاون النووي. وفي عام 1993 وافقت الصين على إنشاء مفاعلين نوويين (300-MW) في إيران، ووفاءً بهذه الاتفاقيات نقلت الصين التكنولوجيا والمعلومات النووية اللازمة إلى إيران ودربت العلماء والمهندسين الإيرانيين وزودتها بجهاز تخصيب الكاليوترون. وفي سنة 1995 وبضغط من الولايات المتحدة الأمريكية وافقت الصين على إلغاء كما تقول الولايات المتحدة أو تعليق كما تقول الصين بيع المفاعلين الـ (300-MW) إلى إيران. وكان هناك تعاون واسع في المجال النووي بين إيران وباكستان، إذ قامت باكستان بتدريب العلماء الإيرانيين، ثم كان هناك اتفاق بين باكستان وإيران والصين في عام 1992 للقيام بمشروعات نووية مشتركة⁽⁴²⁾.

وقد تعاقدت إيران مع روسيا في عام 1995 لإكمال المفاعل النووي الإيراني في (بوشهر)، وهذا الاتفاق دخل للتنفيذ في عام 1996 وينص على إكمال بناء المفاعل في مدة أربعة أعوام، وأن تزود روسيا إيران بـ (2000) طن من اليورانيوم الطبيعي وتدريب ما بين (10 - 20) عالماً نووياً إيرانياً سنوياً، وقد اتفق الطرفان على إمكانية تخصيب اليورانيوم في إيران، وحتى الآن المعلومات متفاوتة بشأن مستوى التقدم في مفاعل (بوشهر) ومدى الالتزام الروسي بتنفيذ الاتفاق مع إيران، بخاصة مع ازدياد الضغوط من جانب الولايات المتحدة على روسيا. وينكر تقرير التوازن العسكري لعام 1998 - 1999 أن روسيا تقوم ببناء مفاعل نووي لإيران في (بوشهر) بطاقة (1000) ميجاوات بمقتضى عقد بقيمة (800) مليون

دولار. وفي عام 1997 أعلنت الحكومة الإيرانية عن خططها لإنتاج (20%) من طاقتها من مفاعلاتها النووية، وتشمل للخطوة زيادة الطاقة النووية الحالية من (16000) ألف ميجاوات إلى (27000) ألف ميجاوات بحلول عام 2000⁽⁴³⁾.

وكذلك هناك اتفاق بين إيران والصين يتضمن بناء أربعة مفاعلات نووية في غضون عشر سنوات، وتشير التقديرات الأولية إلى أن إيران بموجب هذه التعاقبات يمكن أن تمتلك السلاح النووي في غضون خمسة أعوام، وكذلك تستطيع أن تمتلك عشرة مراكز للأبحاث النووية في غضون (20) عاماً⁽⁴⁴⁾.

ويقدر عدد الخبراء الروس العاملين في المحطة النووية الإيرانية في (بوشهر) بما يقرب من (150) خبيراً، وتشير بعض التقارير الأمريكية إلى أن عدد الخبراء الروس سوف يصل قريباً إلى ما يقرب (ثلاثة آلاف خبير)⁽⁴⁵⁾.

وتمتلك إيران مواقع مختلفة مختصة بالأبحاث النووية وهي كآلاتي⁽⁴⁶⁾:

1. طهران: ويوجد فيها مركز للأبحاث النووية، ويضم مفاعلاً نووياً طاقته (5) ميجاوات مختصاً بالأغراض البحثية في جامعة طهران، حصلت عليه إيران من الولايات المتحدة عام 1967. إلا أن معظم الأنشطة البحثية انتقلت إلى أصفهان منذ عام 1987، وليس في استطاعة هذا المفاعل الصغير أن يوفر القدرة لإيران على امتلاك وإنتاج المواد النووية اللازمة لإنتاج الأسلحة النووية. ومنذ الستينات حصل هذا المركز على بعض الخلايا الحارة الخاصة بفصل البلوتونيوم من عناصر الوقود المستنفذ من الولايات المتحدة، وهو ما أتاح لإيران أن تمتلك خبرة قيمة في مجال فصل البلوتونيوم.

2. أصفهان: إذ يوجد فيها مركز أبحاث نووية فريد من نوعه، إلا أنه لا توجد فيه أية مفاعلات وقد صمم هذا المركز على أساس أن يضم مفاعلاً نووياً قوته (27) ميجاوات، ويعمل بالنيوترون للأغراض البحثية، تبنيه الصين، وقد يكون العمل في إنشاء هذا المفاعل قد انتهى بالفعل، وتقتصر المعدات الموجودة في هذا

المركز على وحدة كاليترون بحثيه صغيرة، حصلت عليها ايران من الصين عام 1987. ويشدد الإيرانيون على ان هذه الوحدة الصغيرة لا تستطيع إنتاج البلوتونيوم عالي التخصيب اللازم لصنع قنبلة نووية. والمعروف ان الكاليترون يعد الاعلى تكلفة من تكنولوجيا التخصيب.

3. خرج: وهي معروفة بمركز الابحاث الطبية فيها، ويوجد في هذا الموقع جهاز تسريع سيكلترون حصلت عليه ايران من بلجيكا.

4. دار خوين: كان من الواجب في السبعينات ان تبني فرنسا محطة للطاقة النووية تضم مفاعلا قوته (935) ميغاوات في دار خوين، الا ان عملية البناء لم تتجاوز ابدا عمليات المسح المبدئي لهذا الموقع.

5. جورجيان: اذ تعد موقعا مخططا لمحطة طاقة نووية تضم مفاعلين قوة كل منهما (440) ميغاوات تقيمها روسيا.

6. معالم كلاية: وكان من المفروض ان تبني الهند مفاعلا نوويا قوته (10) ميغاوات مخصصاً للأبحاث النووية، الا ان هذه الخطة الغيت وما زال هذا الموقع تابعا للمنظمة الايرانية للطاقة النووية وهو يستخدم احيانا لتدريب افراد هذه المنظمة.

7. شاجند (في اقليم يزد): وهو منجم يورانيوم ولكنه لا يضم منشآت مهمة، ولن يصبح قابلا للتشغيل قبل عام 2005، وتشير التقارير الى انه يوجد في هذا المنجم ترسبات لا يستهان بها من اليورانيوم تصل الى ما يقرب من (5000) طن على الاقل، كما تشير بعض التقارير الى ان الحكومة الايرانية بدأت منذ عام 1989 في إنشاء مصنع لأكسيد اليورانيوم المشبع المعروف بـ(الكعك الاصفر) في هذا الاقليم.

8. بوشهر: اذ يوجد فيها محطتان غير مكتملتين للطاقة النووية، ويضمن مفاعلين نوويين قوة كل منهما (1200) ميغاوات، وتقوم روسيا في الوقت الحالي

باستكمال بناء هذه المحطة وتركيب الاجهزه والمعدات الفنية فيها. وتمثل هذه المحطة عامة المعقل الرئيس للبرنامج النووي الإيراني.

وتشير المصادر الى قيام ايران بتشكيل فرق ذهبت الى معظم الجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى لاجتذاب العلماء والخبراء النوويين، وقد سعت ايران لاستقدام (50) عالما نوويا والى الحصول على رأسين نوويين من كازاخستان مقابل النفط والعملات الصعبة. وكذلك تقوم كوبا بتقديم الخبرات التدريبية والمعلوماتية الى ايران في المجال النووي، وتستفيد ايران من الخبرات الدولية المتعاونة معها في مجال الطاقة النووية من خلال تخصيص اليورانيوم، وإعادة الوقود النووي غير المشبع كيميائيا لاستخراج البلوتونيوم، واخيرا تخصيص اليورانيوم بالليزر⁽⁴⁷⁾.

د. الصناعة العسكرية المحلية: وفي مجال التصنيع العسكري في ايران، تمكنت ايران من انتاج الجيل الثاني والثالث من الدبابات الايرانية (نو الفقار) لتصبح ايران بذلك ثالث دولة منتجة لدبابات القتال الرئيسة في الشرق الاوسط بعد مصر و"اسرائيل" وكذلك بدأت ايران بانتاج الطائرات الهليكوبتر (شاباوز 2-75) التي تحلق بارتفاع (3800)م وبحمولة (14) راكبا واسلحة تقليدية وكذلك طائرة الهليكوبتر (2061) الخاصة بالاستطلاع وبحمولة (5) راكب، وكذلك بدأت ايران بانتاج الطائرة المقاتلة (ازار خش) الشبيهة بالطائرة الفانتوم (F-4) وهي مقاتله اعتراضيه زنة (8) اطنان مزودة برادار من صنع إيراني بمساعدة روسية، وتعمل ايران على تصنيع كاسحة الغام قادرة على مسح وازالة كل الالغام الارضية زنة عشرة كيلو غرامات على عمق (30) سم وكذلك قامت ايران بافتتاح مصنع لتجميع طائرات (إيرانية- اوكرانية) في منطقة (شاهين شهر) بالقرب من اصفهان لانتاج (12) طائرة من طراز (ايران- 140) قادرة على الاقلاع والهبوط في الصحراء وفي مطارات صغيرة، وقد تم ذلك في عام 1999، وفي العام نفسه اعلنت ايران عن افتتاح خط انتاج (الالكترونيات الذكية) والهدف من ذلك هو ان تصبح ايران

قادرة على امتلاك تكنولوجيا متقدمة في مجال (الاسلحة الذكية) وفي عام 1999 أكد وزير الدفاع الايراني الجنرال علي شمخاني ان ايران صارت قادرة على تزويد معظم الأسلحة التي تنتجها بوحدات تعمل بالأشعة تحت الحمراء⁽⁴⁸⁾.

هـ: حجم الاتفاق العسكري: وبموجب تقديرات وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية لعام 1992، قدرت نسبة الاتفاق العسكري الايراني (ملياري دولار)، وافاد معهد ستوكهولم لبحاث السلام العالمي ان ايران انفقت (867) مليون دولار امريكي على استيراد الاسلحة التقليدية الرئيسة عام 1993⁽⁴⁹⁾.

اما تقرير (التوازن العسكري) الصادر عن معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن لعام 1998 - 1999، فقد قدر نفقات ايران على الدفاع لعام 1997 (4,659) مليار دولار وبلغ الاتفاق العسكري لايران عام 1999 (5,8) مليار دولار⁽⁵⁰⁾.

يتضح مما تقدم في الصفحات السابقة، ان ايران تمتلك قدرات عسكرية كبيرة. تسعى من ورائها تحقيق طموحاتها الاقليمية، وكذلك التصدي للتهديدات الامريكية و"الاسرائيلية" الموجهة ضدها. واستطاعت ايران من خلال قدراتها العسكرية الكبيرة التأثير على دول الجوار مثال على ذلك تأثيرها على دول مجلس التعاون الخليجي. وتمسكها بموقف ثابت تجاه القضايا التي تخص منطقة الخليج العربي مثل قضية الجزر الثلاث لان دولة الامارات العربية المتحدة واقعة تحت تأثير السياسة الإيرانية. وبعبارة اخرى نستطيع القول ان القدرات العسكرية الكبيرة التي تمتلكها ايران تعد عامل قوة ودعم لسياسة ايران الاقليمية. ومن خلالها تستطيع ممارسة سياسة اقليمية مؤثرة.

المطلب الخامس: المبنية السياسية

ان النظام السياسي في ايران هو نظام جمهوري، تكون آلية تداول السلطة فيه بالانتخاب. ويبلغ عدد مؤسسات الحكم في ايران سبعة وهي (القيادة - المرشد، السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، السلطة القضائية، مجلس الخبراء، المجلس الاعلى للامن القومي، مجمع تشخيص مصلحة النظام) (51).

أ. القيادة (المرشد): ينص دستور جمهورية ايران الاسلامية على ان المرشد او القائد هو اعلى سلطة في ايران، وقد منحه الدستور السيادة السياسية والدينية، ويشغل هذا المنصب حالياً، علي حسيني خامنئي منذ 1989/6/4. ويتدخل المرشد في عمل مختلف سلطات الدولة. وتنص على ذلك المادة (57) من الدستور المعدل ومضمونها مائه (السلطات الحاكمة في جمهورية ايران الاسلامية هي: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية وتمارس صلاحياتها باشراف ولي الامر المطلق وامام الامة وذلك وفقاً للمواد اللاحقة في هذا الدستور. وتعمل هذه السلطات مستقلة عن بعضها البعض). أي اجتمعت للمرشد صلاحيات لم تجتمع لباقي مؤسسات الدولة مجتمعة. وينتخب المرشد بواسطة مجلس الخبراء اخذين بنظر الاعتبار الصفات المطلوبة والواردة في المادتين (5) و(109)*، وكذلك يقوم مجلس

* المادة (5): "في زمن غيبة الامام المهدي (عجل الله تعالى فرجه) تكون ولاية الامور وامامة الامة في جمهورية ايران الاسلامية بيد الفقيه العادل، التقى، البصير بامور العصر، الشجاع القادر على الادارة والتدبير وذلك وفقاً للمادة (107). انظر: د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية - الايرانية، مصدر سبق ذكره، ص 282.

* المادة (109): "الشرط اللازم توفرها في القائد وصفاته":

- 1- الكفاءة العلمية اللازمة للاقتناء في مختلف ابواب الفقه.
 - 2- العدالة والتقوى اللازمتان لقيادة الامة الاسلامية.
 - 3- الرؤية السياسية الصحيحة، والكفاء الاجتماعية والادارية، والتدبير، والشجاعة، والقدرة الكافية للقيادة، وعند تعدد من تتوفر فيهم الشروط المذكورة يفضل من كان منهم حائزاً على رؤية فقهية وسياسية اقوى من غيره.
- انظر: المصدر نفسه، ص 304.

الخبراء (بعزل المرشد)*. وفي حالة موت المرشد أو صدور قرار من مجلس الخبراء بإقالة المرشد لعدم تحققه بصفات الاهلية الواردة في المادتين (5) و(109) فعند ذلك يتكون مجلس القيادة الذي يضم في عضويته (رئيس الدولة، رئيس السلطة القضائية، وفتية من اعضاء مجلس صيانة الدستور يختاره مجمع تشخيص مصلحة النظام. ويمارس مجلس القيادة مهام المرشد حتى انتخاب مرشد جديد) (52).

وقد اكد الدستور الايراني في (المادة الحادية عشر) على ان السياسة العامة للجمهورية الاسلامية يجب ان تقوم على اساس وحدة وتحالف الامم الاسلامية. بل وعمليا نلاحظ ان هناك ازدواجية في قمة الدولة الايرانية: فرئيس الجمهورية يجب ان يكون ايرانيا اما الامام (مرشد الثورة) فيمكن ان يكون اجنبيا، فالرئيس يجسد مصالح الدولة في حين ان الامام يجسد مصالح امة المسلمين وهذا يقود الى مفهوم الحكم الاسلامي كمحور رئيسي للرفض الايراني للواقع الاسلامي. ويرتبط الامر بالتفسير الايراني لما هو الحكم الاسلامي (53).

ب. السلطة التنفيذية: تتمثل السلطة التنفيذية في رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء:

1. رئاسة الجمهورية: عرفها الدستور بانها اعلى سلطة في البلاد بعد القيادة، وهي المسؤولة عن تطبيق الدستور، وتمثل اعلى سلطة في الهيئة التنفيذية الا فيما هو من اختصاص منصب القيادة وقد تحدث عنها الدستور في عشرين مادة (113-132). والرئيس ينتخب من الشعب لاربع سنوات، ويحق له تولي الرئاسة بشكل متتال مرتين فقط. اما عن صلاحيات رئيس الجمهورية، فان المادة (133) من الفصل التاسع تقول (يعد رئيس الجمهورية اعلى سلطة رسمية في البلاد بعد مقام القيادة، وهو المسؤول عن تنفيذ الدستور، كما انه يرأس السلطة التنفيذية عدا

* يقوم مجلس الخبراء بعزل المرشد في الحالات التالية:

- 1- عجز المرشد عن اداء واجباته الدستورية.
- 2- فقدان صفة من صفات الاهلية التي نصت عليها المادتان (5) و(109) من الدستور، او اذا تبين انه لا يمتلك تلك الصفة من الأساس. انظر د. باكينام الشرقاوي، ايران الثورة والدولة، 2001/4/21، مصدر سبق ذكره، P

المجالات التي ترتبط بالقائد مباشرة)، ورئيس الجمهورية الحالي هو (علي محمد خاتمي اردكاني) منذ 1997/8/3. اما نائب الرئيس الاول هو (حسن ابراهيم حبيبي) منذ عام 1989⁽⁵⁴⁾.

2. رئاسة الوزراء: اصبح رئيس الجمهورية هو نفسه رئيس الوزراء ابتداءً من تعديلات عام 1989، ويشغل منصب رئيس الوزراء حالياً رئيس الجمهورية محمد خاتمي، وفيما يتعلق بالوزارة الحالية لخاتمي، فانها تتكون من اثنين وعشرين وزيراً. ويتم تعيين الوزراء الذين يشكلون مجلس الوزراء بوساطة الرئيس بموافقة من الهيئة التشريعية (مجلس الشورى). اما بخصوص صلاحيات الوزراء ومجلس الوزراء فهي (اصدار الاحكام والاجراءات والنظم لتسير العملية الادارية، ويشترط ان لا تتعارض مع روح القانون، ويلزم مجلس الوزراء بتقديم نسخة لكل الاحكام والاجراءات والنظم الى الناطق باسم مجلس الشورى لمراجعتها والتأكد من عدم مخالفتها للقانون، انشاء لجان متخصصة لتسهيل عمل الوزارات، ولا بد من مصادقة الرئيس عليها، تاسيس الاجهزة الادارية اللازمة لتنفيذ خطط واحكام الوزارات ومجلس الوزراء)⁽⁵⁵⁾.

ج. السلطة التشريعية: تنقسم السلطة التشريعية وفق ما ورد في الدستور الى مؤسستين تشريعتين هما، مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور.

1. مجلس الشورى: ينص الدستور على ان نواب مجلس الشورى ينتخبون بالاقتراع السري المباشر (مادة 62) ولمدة اربعة سنوات (مادة 63)، وعدد اعضاء مجلس الشورى (270) عضواً يضاف اليهم عشرون عضواً بعد كل عشرة سنوات تبعا للتطورات الديموغرافية والسياسية (مادة 64)، اما بالنسبة للاقليات الدينية فلها تمثيل في المجلس بحسب كثافتهم العددية، فهناك ممثل واحد لاتباع كل من الديانة الزرادشتية واليهودية، ويشترك المسيحيون والاشوريون والكلدانيون في انتخاب نائب واحد، ويكون لكل من المسيحيين الارمن في الجنوب ونظرائهم في الشمال نائبه الخاص (مادة 64). وفي انتخابات شباط 2000 ارتفع عدد اعضاء مجلس

الشورى من (270) الى (290) عضوا. اما بالنسبة لصلاحيات المجلس فقد حددها الدستور من (المادة 71 الى المادة 89). ويرأس مجلس الشورى حاليا (مهدي كروبي) 2000-2004 (56).

2. مجلس صيانة الدستور: يعد مجلس صيانة الدستور المؤسسة التشريعية الثانية، وإذا كانت وظيفة هذا المجلس قد تحدثت بـ(صيانة الدستور)، الا ان جوهر هذه الوظيفة في الواقع هو (صيانة احكام الشريعة الاسلامية وضمان نفاذها). ويتكون المجلس من (12) عضوا، ستة منهم من الفقهاء العتول الذين يختارهم القائد مباشرة، وستة اخرون من مختلف التخصصات القانونية ويرشحهم رئيس السلطة القضائية ويوافق عليهم مجلس الشورى (مادة 91) ويتمتع مجلس صيانة الدستور بصلاحيات حددها الدستور في مواده (91 - 93 - 94 - 96 - 97 - 98 - 99)، ويقوم مجلس صيانة الدستور بمراقبة مجلس الشورى وكذلك يقوم بمنح صلاحية الترشيح لمجلس خبراء القيادة، أي هو بالذات يعطي رخصة الترشيح لخوض انتخابات مجلس خبراء القيادة، أي هو الذي يتحكم بدرجة كبيرة في تحديد عضوية هذا المجلس. ويرأس حالياً مجلس صيانة الدستور (آية الله جنتي) (57).

د. السلطة القضائية: نص الدستور الايراني على ان القضاء سلطة مستقلة تعمل على حماية حقوق الافراد والمجتمع، كما انها مسؤولة عن تطبيق العدالة في المجتمع الايراني. وقد ورد ذكر القضاء في الدستور في (18) مادة تمتد من (156 الى 174). وتم تحديد صلاحيات القضاء بموجب المادة (156) من الدستور. ويتولى وزير العدل مسؤولية التنسيق بين السلطة القضائية من جهة وبين الحكومة والسلطة التشريعية من جهة اخرى. ويختار رئيس الدولة وزير العدل من قائمة مرشحين مقدمة من رئيس السلطة القضائية (المادة 160). ويضع الدستور على رأس السلطة القضائية شخصا (مجتهدا عادلا ومطلعا على الامور القضائية ومديرا ومديرا)، يختاره المرشد لمدة خمس سنوات (المادة 157)، اما رئيس المحكمة العليا الذي يقوم (بالأشراف على صحة تنفيذ القوانين في المحاكم وتوحيد المسيرة القضائية وادائها لمسؤولياتها القانونية) (مادة 161)، والمدعي العام للبلاد، فتتص

المادة (162) من الدستور المعدل على ان رئيس السلطة القضائية يعينهما (بالشاور مع قضاة المحكمة العليا لمدة خمس سنوات)، ويشترط فيهما ان يكونا (مجتهدين عادلين). في حين كانت المادة نفسها قبل التعديل تفوض القيادة هذا الحق بعد التشاور مع قضاة المحكمة العليا. ويتولى منصب رئيس السلطة القضائية في ايران ابتداءً من عام 1999 (محمود الهاشمي شاهرودي)، ويتولى (محمد اسماعيل شوشترى) مسؤولية وزارة العدل، ويتولى (مقتدائي) منصب المدعي العام، اما بالنسبة لانواع القضاء الموجود في ايران فانه ينقسم الى (القضاء العام، القضاء الثوري، القضاء الخاص) (58).

هـ. مجلس الخبراء: تشكل مجلس الخبراء بأمر من الخميني لكي يقوم بمراجعة مسودة الدستور لعام 1979، وفي عام 1982 بلغ عدد اعضاء مجلس الخبراء (83) عضواً غالبيتهم من رجال الدين، وتبلغ مدة مجلس الخبراء ثماني سنوات، وللمجلس حق تعيين وإقالة مرشد الثورة كما ان اعضاء مجلس الخبراء غير ممنوعين تولي المناصب الحكومية المختلفة مثل عضوية مجلس الشورى (59).

و. المجلس الاعلى للامن القومي: تختص المادة (176) من الدستور لسنة (1989) المعدل بتحديد تكوينه وتعيين وظائفه، وبمقتضى هذه المادة فان للمجلس يتكون من كل من (رؤساء السلطات الثلاثة (الحكومة، مجلس الشورى، الهيئة القضائية)، رئيس هيئة اركان القيادة العامة للقوات المسلحة، مسؤول للتخطيط والميزانية، مندوبين يعينهما القائد، ووزراء الداخلية والخارجية والمخابرات، أي وزير يتعلق عمله بمهام المجلس، اعلى مسؤول في كل من الجيش والحرس الثوري)، ويتولى رئيس الجمهورية رئاسة المجلس وبالنسبة لوظائفه فلقد حددتها المادة (176) من الدستور بـ (تأمين المصالح الوطنية وحراسة الثورة الاسلامية ووحدة اراضي البلاد والسيادة الوطنية). وكان تأسيس مجلس الامن القومي بعد نهاية الحرب العراقية - الايرانية، بقصد حماية ايران من التهديدات الخارجية والداخلية. ولا تحظى قرارات مجلس الامن القومي مهما كانت غالبية عدد الاعضاء المؤيدين بالصفة الانزامية الا بموافقة المرشد (60).

* اصبح عدد اعضاء مجلس الخبراء (86) عضواً في الوقت الحاضر. انظر: المصدر نفسه، ص 81.

ز. مجمع تشخيص مصلحة النظام: أنشأ مجمع تشخيص مصلحة النظام بقرار من الخميني في 12/12/1988 أي قبيل تعديل الدستور، وكان الهدف من إنشائه هو لغرض الفصل في النزاع بين مجلسي الشورى وصيانة الدستور على شرعية التشريعات ومشروعيتها، وقد حدد النزاع بشل نشاط العملية التشريعية، أما عضوية المجمع فتشمل (ممثلي السلطات الثلاث، والنائب الأول لرئيس الجمهورية، ونائب رئيس مجلس الشورى، وممثلين للوزارات السيادية، والوزير المختص بالقضية المطروحة، وفقهاء الصيانة، وممثل للزعيم). وقد بقيت رئاسة المجمع من حق رئيس الجمهورية حتى عام 1997، عندما قام خامنئي بتعيين رفسنجاني بعد انتهاء دورتي رئاسته للبلاد. ومدة عضوية المجمع خمس سنوات. وفيما يخص مهام المجمع فإن المواد (110 الى 112) وكذلك نص المادة (177) من الدستور هي التي توضح ذلك⁽⁶¹⁾.

يتضح مما تقدم انه على الرغم من وجود السلطات والمجالس السياسية وتدرجها وتمتع كل سلطة او مجلس بصلاحيات محددة، بحيث لا يجوز ان تقوم كل سلطة بالتعدي على صلاحيات السلطة الاخرى، الا اننا نلاحظ ان المرشد يتمتع بصلاحيات واسعة تفوق صلاحيات السلطات الاخرى، الى الحد الذي يمكننا ان نقول فيه ان المرشد هو المحور الاساسي في النظام الايراني، اذ يجمع بين السلطة الدينية والسلطة السياسية، وهو المسؤول المباشر عن جميع السلطات والمجالس السياسية. أي يمكننا القول ان البنية السياسية تعد عامل قوة ودعم لسياسة ايران الاقليمية، وذلك لعدم وجود اختلاف وتناقض بين السلطات والمجالس السياسية. ولتركز السلطات بيد المرشد الذي يعد سر قوة النظام السياسي الايراني، اذ يمكن ان نعدّه المحرك الاساسي لعمل السلطات السياسية الايرانية. ويقوم مرشد الثورة باحتواء المشاكل والاختلافات التي تحدث بين السلطات السياسية. وبالتالي يمكننا القول ان النظام السياسي الايراني نظام متماسك لا يواجه أي مشكلة يمكن ان تؤثر على أداء عمله ووظائفه السياسية.

المبحث الثاني

الدور الإقليمي

يقصد بالدور (مجموعة السلوكيات المتوقعة اجتماعيا المرتبطة بوظيفة معينة)⁽⁶²⁾.

فالدول تختلف فيما بينها من حيث المصالح والأهداف، بالإضافة الى اختلافها في التكوين والقدرات المادية والاجتماعية، ولهذا فان الدول تختلف في سلوكها السياسي الخارجي بشكل يعبر عن اختلاف الدور الذي تؤديه بين دور فاعل، او متوسط الفاعلية، او قليل الفاعلية، او غير فاعل، وذلك تبعا لاختلاف طبيعة الدول بين دول كبرى ودول صغيرة⁽⁶³⁾.

المطلب الأول: الدائرة العربية

نقصد بالدائرة العربية الدور الإيراني في نطاق الدول العربية.

تحاول إيران على ان يكون لها دور مؤثر في المنطقة العربية ولاسيما في منطقة الخليج العربي، وقد شهدت مرحلة التسعينات تحرك إيراني وعلى نطاق واسع في هذه المنطقة، فقد تطرق الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني الى تأكيد دور إيران عندما اعلن عن مبارنته في استعداد بلاده للتوسط بين أمريكا والعراق وذلك في عام 1991، وقد رفضت أمريكا هذه المبادرة بعد اعلانها بيوم واحد. وكذلك قامت إيران بمعارضة ضرب العراق بعد الأزمة مع مفتشي منظمة الأمم المتحدة⁽⁶⁴⁾.

وكان لإيران موقف يتفاوت بين ابداء الرفض والهجوم، الى المراوغة والغموض، من الاتفاقيات الأمنية التي عقبتها الولايات المتحدة الامريكية مع دول مجلس التعاون الخليجي، وموقفها هذا تهدف من ورائه عدم اثاره الولايات المتحدة، والدول الغربية والخليجية ضدها، وهي في المقابل دعت الى دخولها في ترتيبات الامن في منطقة الخليج العربي مدخلاً لدورها الإقليمي في هذه المنطقة⁽⁶⁵⁾.

وقد عارضت ايران مؤتمر الدوحة الذي عقد في عام 1998، ووصفته (بالمؤتمر للصهيوني)⁽⁶⁶⁾.

وفي أيار 1998 وقعت إيران اتفاقات للتعاون في المجالات الاقتصادية والعلمية والفنية والثقافية مع السعودية، علما ان العلاقات كانت متدهورة بين الطرفين في السنوات السابقة، وقد حصل تقارب ايراني - سعودي اكثر في عام 1999، وكان من اهم اسباب التقارب هو الاتفاق على قاعدة إنتاج محددة لإيران في مجال النفط، وكذلك الاتفاق على وقف انهيار الأسعار. ان الاتفاقيات الأمنية التي تعقدها ايران مع دول مجلس التعاون الخليجي تهدف من ورائها دعم مقولة اعتماد دول المنطقة على نفسها في القضية الامنية، ويضعف أنصار الاعتماد على الولايات المتحدة في المسألة الأمنية⁽⁶⁷⁾.

اما بشأن علاقات ايران مع دول مجلس التعاون الخليجي، فقد شهد عام 1999 زيارة الرئيس الإيراني خاتمي لكل من السعودية وقطر، إذ ترتبط إيران مع كلا الدولتين بعلاقات اقتصادية وثقافية ولاسيما في مرحلة التسعينات، اما على مستوى العلاقات بين ايران وسلطنة عمان فقد شهدت هذه العلاقات أجراء القوات العمانية مناورات بحرية مشتركة مع القوات الايرانية في عام 1999. وفي العام نفسه كانت هناك زيارات متبادلة بين المسؤولين في ايران والبحرين. وتبقى قضية الجزر الثلاث تمثل المحور الاساسي في العلاقات بين ايران والإمارات العربية المتحدة، أي ان العلاقات بقيت على حالها، وهناك تطور للعلاقات الاقتصادية بين ايران وامارة دبي التي تصل قيمة تجارة إعادة التصدير معها لايران الى مليار دولار

سنويا، وقد شهدت العلاقات الإيرانية - الكويتية تطورا ملحوظا في مجالات مختلفة، ففي المجال الثقافي، توطدت العلاقات بين البلدين عبر برنامج تنفيذي، استكمالا للاتفاق بين البلدين في عام 1999.

وفي المجال الاقتصادي، قد مت ايران عرضا لتصدير مياه صالحة للشرب الى الكويت، بمعدل 200 مليون جالون يوميا من نهر الكارون شمال غرب ايران، عبر خط انابيب بحري بين البلدين بطول (300) كم، وقد وافقت الكويت على العرض الايراني بشرط ان يكون سعر الغالون مناسباً⁽⁶⁸⁾.

وقد طرحت ايران صيغة عقد اتفاقيات مع دول الخليج العربي للتعاون الاقتصادي والثقافي وقد ترافق ذلك مع عقد اتفاقيات عدم اعتداء ثنائية او جماعية وقد وقعت قطر اتفاقية مع ايران في المجالات الاقتصادية والتربوية والثقافية والإعلامية وتم التركيز على العلاقات الأمنية عند زيارة وزير الداخلية الإيراني لقطر عام 2000 وقد عرض مقترحا لتطوير بروتوكول التعاون الأمني الموقع بين البلدين الى اتفاق آمني شامل. وتسعى إيران الى إقامة علاقات تعاون دفاعي مع سلطنة عمان⁽⁶⁹⁾.

اما فيما يخص التحرك الإيراني نحو العراق، فقد قامت ايران في عام 1999 بإطلاق ثلاثة صواريخ إيرانية من طراز سكود على قاعدة اشرف التي تضم اعضاء منظمة (مجاهدي خلق) داخل الاراضي العراقية، ومن جانب اخر تستخدم ايران ورقة الطائرات التي لجأت اليها اثناء ام المعارك، وذلك للمساومة على تعويضات الحرب التي تطلبها ايران من العراق. وقد شهد عام 1999 زيارات للمسؤولين ومحادثات حول التطبيع وتبادل الاسرى والمفقودين، كما ازداد عدد الزوار الإيرانيين الى الاماكن الدينية في العراق. وقد تم خلال زيارة وزير التجارة الإيراني محمد شريعتمداري الى العراق تم عقد العديد من الاتفاقات في الميادين الطبية والغذائية والزراعية والمنسوجات والطاقة الكهربائية والتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص لفتح اعتمادات وتقديم تسهيلات مصرفية وجمركية واقامة أسواق

على نقطة الحدود المشتركة بين البلدين، وتم اعتماد نقطة المنذرية - خسروي الحدودية منفذا لحركة المبادلات التجارية بين البلدين⁽⁷⁰⁾.

وفي إطار العلاقات العربية - الإيرانية، شهدت العلاقات الإيرانية - اليمنية تبادل الزيارات بين المسؤولين في الدولتين، وفي المجال الاقتصادي قررت إيران رفع حجم استثماراتها في اليمن إلى (300) مليون دولار، وقد رفعت إيران حجم صادراتها النفطية إلى اليمن، كما سمحت لليمن باستيراد ما يعادل (110) مليون دولار من الانتاج الصناعي الإيراني مقابل ضمانات حكومية. وتقوم إيران بالتحرك داخل اليمن من خلال القوات الفلسطينية الموجودة فيها، ومن جهة أخرى فان دور إيران على الصعيد الفكري والسياسي قد تأثر بسبب اعتقال السلطات اليمنية مسؤول التوجيه المعنوي الفلسطيني، بسبب وجود اتصالات بين إيران والقوات الفلسطينية المتمركزة هناك، وقد قامت منظمة التحرير الفلسطينية بمحاكمته⁽⁷¹⁾.

ولا يمكن استثناء الأردن من دور او تحرك إيران فيها من خلال العلاقة مع تنظيم (شباب النفير الإسلامي)* والذي تعده إيران بالمساعدات المالية. وقد جرى تطور في العلاقات بين البلدين عبر زيارات متبادلة أعقبت حضور ولي العهد الأمير (الحسن) القمة الإسلامية في طهران عام 1997. وفي عام 1999 قام المستشار السياسي للملك (عبد الله الثاني) (عدنان ابو عودة) بزيارة إلى إيران حاملاً رسالة للرئيس الإيراني خاتمي، وفي العام نفسه قام وزير الخارجية الإيراني (كمال خرازي) بزيارة إلى الأردن وقد تم خلالها الاتفاق على تحديد جوانب الخلاف بين الدولتين وهي (عملية التسوية، التطبيع مع "إسرائيل"، قضية الجزر العربية الثلاث). وكذلك تم الاتفاق على دعم التعاون الاقتصادي وتحديد موقفهما من وحدة وسلامة الأراضي العراقية⁽⁷²⁾.

* يمثل النائب يعقوب قرش "أمير التنظيم" هو والنائب ليث الشيللات انظر: د. محمد رضا فودة، العلاقات الإيرانية - الخليجية، مصدر سبق ذكره، ص 61.

اما العلاقات الإيرانية - اللبنانية فانها تتأثر بتأثير إيران العقائدي والفكري في الجنوب اللبناني، ودعمها لمجموعات المقاومة اللبنانية التي تقاوم الاحتلال "الإسرائيلي" وبشكل خاص حزب الله. الأمر الآخر الذي دعم الدور الإيراني في لبنان هو ضعف الدولة اللبنانية بعد الحرب الأهلية الطويلة والتي تداخلت فيها عوامل اقليمية ودولية، ثم ان إيران لها مصالح استراتيجية في ان يكون لها نوع من الوجود في الجنوب اللبناني وشواطئ البحر الابيض المتوسط، وعلاقتها مع (حزب الله) يحقق لها شيئاً من هذا النوع⁽⁷³⁾.

اما العلاقات الإيرانية - السورية فان سوريا تعد حليفاً إقليمياً وشريكاً (اقتصادياً) لإيران وذلك منها قيام سوريا بإيواء الفلسطينيين المعادين والمناهضين (لعملية التسوية) مع "إسرائيل"، وكذلك قيام سوريا بمساعدة (حزب الله) اللبناني على الاستمرار بمقاومة التواجد "الإسرائيلي" في الجنوب. وقد قام الرئيس السوري السابق (حافظ الأسد) بزيارة الى إيران في عام 1990 وكذلك قام بزيارة أخرى عام 1997 اذ تؤكد هذه الزيارات عمق العلاقات بين البلدين، وفي الوقت نفسه إزالة التخوف السوري من الانعكاسات السلبية المحتملة لاي تغيير طارئ في السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس خاتمي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية. وقد دعا مرشد (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) علي خامنئي الدول العربية والإسلامية الى مساعدة ودعم سوريا لانها الدولة الوحيدة التي تقاوم "إسرائيل" على الرغم من صعوباتها المادية ومشاكلها الاقتصادية. وتعد سوريا

* حيث تشير بعض التقديرات الرسمية الى ان الحجم الاجمالي للتبادل التجاري بين سوريا وإيران يقدر بـ(300) مليون دولار سنوياً. ويجري العمل على تعزيز هذا التبادل وزيادة حجمه عن طريق اتفاقات تشمل اقامة معارض تجارية خاصة في البلدين والمشاركة الثنائية في معارض تجارية دولية، ومنع الازدواج الضريبي على السلع في البلدين وفي تموز عام 1997 تم التوقيع على مذكرة تفاهم في المجالات الاقتصادية والتجارية والفنية، والتوصل الى اتفاق لتنفيذ مشاريع متعددة في مجال صناعة الاسمنت وإنشاء صوامع للحبوب ومشاريع في مجال الاتصالات تبلغ قيمتها نحو (700) مليون دولار أمريكي. حول هذا الموضوع انظر تعاملون كيوان، العلاقات السورية- الإيرانية جيوبوليتيكا التسامح المتبادل، مجلة شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، العدد (84)، بيروت 1999، ص85.

بمثابة الجسر الذي يحاول وصل الانقطاع في العلاقات الإيرانية - الخليجية والإيرانية - العربية بشكل عام، وكذلك تنظر إيران لعلاقتها مع سوريا من منظور الحفاظ على الدور والتواجد في المنطقة. وعندما قام الرئيس الإيراني محمد خاتمي بزيارة إلى سوريا عام 1998 تم التباحث مع الرئيس السوري السابق (حافظ الأسد) حول القضية الفلسطينية وقد برز في البيان الختامي لمباحثات الرئيسين دعم إيران لموقف سوريا الثابت (إنهاء الاحتلال "الإسرائيلي" للجلولان حتى خط الرابع من حزيران 1967) وتأييدهما لـ (إنهاء الاحتلال "الإسرائيلي" لجنوب لبنان ولجميع الأراضي الفلسطينية المحتلة وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه بتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف، وحق جميع اللاجئين بالعودة إلى أرض إياهم وأجدادهم). وقد اتفق الرئيسان (حافظ الأسد) و(خاتمي) على تأكيد (حرصهما على عدم المساس بوحدة وسلامة الأراضي العراقية) ومعارضتهما (أي تدخل أجنبي خارج قرارات الشرعية الدولية وطالبا بوقف الاعتداءات الجوية المستمرة على العراق، وبإنهاء الحصار والعقوبات الاقتصادية) وعبرا عن اعتقادهما بأن (اتخاذ أي قرار فيما يخص مصير ومستقبل العراق يقع على عاتق الشعب العراقي وحدة) (74).

وفيما يخص القضية الفلسطينية فنلاحظ تصريح الرئيس الإيراني رفسنجاني قبل انتهاء ولايته بساعات (أن إيران وقواتها تقف إلى جانب الشعب الفلسطيني المضطهد). وأضاف (أن تدعيم وتعزيز المقاومة هو الوسيلة المشروعة الوحيدة والأكثر فعالية للجم وتبييد الأوهام العنصرية للنظام الصهيوني، وأن القدس تعد مسألة استراتيجية للعالم الإسلامي كله) (75).

ولم يقتصر الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، بل امتد إلى أفريقيا، وكان تركيز إيران في أفريقيا على السودان، يساعدها في هذا التوجه قوة الاتجاه الإسلامي الأصولي في السودان الذي يتزعمه (حسن الترابي) للشخصية الإسلامية المعروفة رئيس الجبهة القومية الإسلامية السودانية، و(للترابي) نفوذ على التيارات الإسلامية في الجزائر

وتونس، وقد استقطب كثيرا من الأخوان المسلمين الأردنيين والسوريين وفريقا من الاخوان المسلمين الكويتيين بالاضافة الى حركة الجهاد المصرية. فالتحالف بين الترابي وايران يعني ان الترابي سيتلقى الدعم المادي الذي يمكن ان تقمه ايران، ومن جانب اخر سيكون هناك دور اسلامي لايران على هذه الجماعات الإسلامية. وقد حصل تطور كبير في العلاقات من خلال قيام الرئيس السوداني (عمر البشير) بزيارة طهران في عام 1990، وكذلك قيام الرئيس الإيراني السابق (هاشمي رفسنجاني) بزيارة الى السودان عام 1991 والتي تم التوقيع فيها على اتفاقية تجارية بين الجانبين، وصرح الرئيس الايراني خلال الزيارة على عزم الحكومتين إقامة تعاون عسكري بين البلدين في المستقبل. واصبح لايران علاقات ثقافية ونشاط اعلامي واضح في السودان اذ تم افتتاح مركز ثقافي إيراني بالاضافة الى إصدار مجلات وصحف ناطقة بالعربية بإدارة سودانية وتمويل وتوجيه إيراني⁽⁷⁶⁾.

وقد صدر تقرير مصري أكد على توقيع اتفاقات أمنية وعسكرية خلال زيارة رفسنجاني الى السودان⁽⁷⁷⁾.

ومن جانب اخر حصلت الحكومة السودانية على اسلحة تقدر قيمتها بثلاثمائة مليون دولار من ايران، بالاضافة الى التدريب والمستشارين، الامر الذي مكن السودان من شن هجوم كاسح ضد المتمردين في الجنوب سنة 1992⁽⁷⁸⁾.

وقد افادت بعض التقارير الى قيام ايران بارسال قوة من حرس خميني تضم (1000 - 2000) مقاتل لدعم القوات السودانية⁽⁷⁹⁾.

اما فيما يتعلق بالصومال يجب عدم اغفال التحرك الايراني فيها، فعند اعلان قيام الاتحاد الاسلامي في الصومال وهو جبهة اسلامية اصولية قام هذا الاتحاد بالقتال شمال وجنوب الصومال، والقتال في الشمال الهف من ورائه الاستيلاء على ميناء (بوصاصو)، ثم التوجه الى ميناء (لاس قري) بعد الفشل في الاستيلاء على ميناء (بوصاصو) نتيجة وجود الجبهة الديمقراطية لانقاذ الصومال التي يرأسها الجنرال (عبد الله يوسف). علما ان محاولات الاتحاد الاسلامي للصومالي من الاستيلاء على

الميناء تهدف الى امكانية تلقي الدعم من ايران التي قامت بدعّمه بالمقاتلين من ايران والسودان ومصر، اذ يصعب امداد الاتحاد من اتجاه اثيوبيا للاختلاف الايديولوجي بينهما، وكذلك ترفض جيبوتي تسهيل مثل هذه العملية اذ ان تواجد دولة اسلامية اصولية على حدودها يشكل تهديداً لأمنها القومي. وقد قامت ايران باحضار المتطوعين من افغانستان ودفعهم الى الصومال، وتشير المعلومات الى ان هؤلاء المتطوعين تلقوا تدريبهم في ايران. وقد اعلن السيد (عويس يوسف) وزير شؤون الرئاسة في حكومة (علي مهدي) ان للصومال شكل لجنة وزارية فنية للبحث في سبل التعاون مع (المؤتمر الشعبي العربي الاسلامي) الذي يتولى امانته الدكتور (حسن الترابي) ولا شك ان مثل هذا التقارب سيؤدي الى تقارب صومالي ايراني⁽⁸⁰⁾.

اما بخصوص مصر، فان ايران قطعت علاقاتها الدبلوماسية معها عام 1979. الا انها اعيدت عام 1992 عن طريق فتح مكتب لرعاية المصالح في كل من البلدين. وكان لاجلان دمشق في 6 اذار 1991 اثر كبير في تغيير مسار العلاقة بين البلدين نحو الأسوء، اذ استمر رفض ايران لهذا الاعلان لأن فيه تحجيم للدور الايراني في منطقة الخليج العربي. وبعد قمة شرم الشيخ التي هاجمتها ايران اتهم الرئيس المصري (محمد حسني مبارك) ايران بالتورط في محاولة اغتياله الفاشلة في اديس ابابا عام 1991، ثم اعلنت مصر عن اكتشاف تنظيم شيعي يهدف الى قلب نظام الحكم بالقوة. وقد اتهمت مصر ايران بالتواجد العسكري في السودان وتدريب عناصر المعارضة الاسلامية المصرية⁽⁸¹⁾.

وفي عام 1999 تعددت اللقاءات بين مسؤولي البلدين في أطر إسلامية ودولية. وقد شاركت الدولتان في صياغة الوثيقة الصادرة عن منظمة المؤتمر الإسلامي والتي تنص على جعل عام 2001 عاما لحوار الحضارات الأساسية في العالم وتلك الحضارات هي (الفرعونية، الفارسية، الاغريقية، الرومانية) وعلى المستوى الاقتصادي حصل تبادل للوفود التجارية بين البلدين⁽⁸²⁾.

أما بخصوص العلاقات الإيرانية - الليبية، فإن هناك تطابق في المواقف ووجهات النظر الرسمية تجاه القضايا الأساسية ومنها رفض الوضع الدولي القائم والعداء للنظام الدولي الجديد الذي سيطرت عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الموقف الموحد الرفض (لعملية التسوية). وفي عام 1992 زار وفد إيراني الجماهيرية الليبية وأجرى محادثات مع الرئيس الليبي (معمر القذافي) تناولت المطالبة بمساندة الشعب الفلسطيني ورفض الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومستقبل العلاقات الإيرانية - الليبية⁽⁸³⁾.

وقد شهدت العلاقات الإيرانية مع دول المغرب العربي تطوراً ولاسيما العلاقات الاقتصادية، فالعلاقات الإيرانية - المغربية شهدت تطور منذ عام 1997 حيث تم توقيع مجموعة من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين خلال زيارة وزير التجارة الإيراني (يحيى ال أسحاق) الى المغرب. وفي عام 1999 قام نائب الرئيس الإيراني (حسن حبيبي) بزيارة الى المغرب. وفي العام نفسه قام (علي اكبر ناطق نوري) رئيس مجلس الشورى الإيراني بزيارة الى المغرب، وتعد هذه الزيارات تطوراً إيجابياً في العلاقات بين البلدين. أما بخصوص تونس فكانت هناك زيارات متبادلة بين المسؤولين الإيرانيين والتونسيين وبخاصة في عام 1999، وقد تم توقيع اتفاقات للتعاون الثنائي في كثير من المجالات. ولكن العلاقات الإيرانية - الجزائرية اتسمت بالعداء الحاد، إذ ما زال المسؤولون في الجزائر يرددون اتهامات لإيران بدعم الإرهاب وتسليح وتدريب الإرهابيين. وفي عام 1999 شاركت الجزائر بوفد برلماني برئاسة السيد (عبد القادر حجاز) رئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الشعبي الجزائري في الاجتماع التأسيسي لاتحاد البرلمانات الإسلامية الذي عقد في إيران، وتعتقد إيران وجود نزعة إصلاحية وتعمل في الجزائر منذ فوز (بوتفليقة) بالرئاسة⁽⁸⁴⁾.

وخلاصة القول ان إيران تؤثر وتتأثر في نطاق الدائرة العربية، وينصب تركيزها واهتمامها على منطقة الخليج العربي لأهمية هذه المنطقة إقليمياً ودولياً.

والدليل على ذلك التركيز الإيراني على أمن الخليج العربي والذي تؤكد فيه ان تحقيق الامن في منطقة الخليج العربي يجب ان يكون من اختصاص الدول الواقعة في هذه المنطقة. وقد رفضت إيران من قبل اعلان دمشق الذي من خلاله تستطيع مصر وسوريا الاشتراك في الترتيبات الأمنية لمنطقة الخليج العربي. وكان لإيران موقف رافض للترتيبات الأمنية (الاتفاقيات الأمنية) بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي. ولإيران دور واضح في سوريا، حيث هناك تطابق في وجهات النظر والمواقف الرسمية تجاه القضية الفلسطينية والموقف من العدو " الإسرائيلي". اذ تقوم ايران بدعم حزب الله في لبنان عن طريق سوريا، بالإضافة الى دعم حركات المقاومة الفلسطينية (حركة حماس، حركة الجهاد الإسلامي)، ولا يمكن إغفال التحرك الإيراني نحو السودان، والتي تعد السودان مدخل الى القارة الأفريقية. حيث تقيم ايران مع السودان علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية، وحتى في المجال العسكري اذ تقوم بمساعدة السودان بالأموال والأسلحة للقضاء على المتمردين في جنوب السودان.

المطلب الثاني: الدائرة شبه الإقليمية

نقصد بالدائرة شبه الإقليمية، الدور الإيراني في الدول الأجنبية (غير العربية).

لقد ركزت إيران في حركتها الخارجية على إفريقيا، يساعدها في هذا الأمر ضعف التكامل الوطني والقومي وكثرة المنازعات المحلية في إفريقيا، مما جعل عملية التحرك والتدخل الإيراني في هذه القارة أمرا ليس صعبا⁽⁸⁵⁾.

وكانت مرحلة التسعينات مرحلة ملائمة لإيران للخروج من عزلتها الدولية وإثبات دورها الفاعل في السياسة الدولية والإقليمية، ولاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفاقم الأزمة الأفغانية ونشوب حروب داخل جمهوريات آسيا الوسطى وحدث تصعيد في الأزمة اليوغسلافية في البوسنة والهرسك وتقدم (مسيرة التسوية) حتى تاريخ الانتخابات "الإسرائيلية" التي فاز فيها حزب الليكود وتولى (بنيامين نتنياهو) رئاسة الحكومة⁽⁸⁶⁾.

فلقد كان هناك قلق إيراني شديد تجاه ما جرى من تطورات في الحرب الانفصالية الدائرة في الشيشان. فعندما تولت إيران رئاسة منظمة المؤتمر الإسلامي عام 1997، تم تشكيل فريق تابع للمنظمة لكي يتقصى الحقائق في الشيشان. وقد استقبلت موسكو هذا الفريق. كما حرصت إيران على تأكيدها ضرورة التوصل إلى تسوية الأزمة الشيشانية، قائمة على التفاوض ونبذ العنف⁽⁸⁷⁾.

ومن الجدير بالذكر أن هناك دول تسعى إلى أن تكون علاقاتها مع إيران مستقرة، ومن هذه الدول اليابان التي تستورد (9%) من حاجتها النفطية من إيران. بالإضافة إلى أن (70%) من واردات اليابان النفطية تعبر من مضيق هرمز وهذا الأمر يجعل السعي الياباني لاستقرار العلاقات مع إيران أمرا حتميا⁽⁸⁸⁾.

وتعدى الدور الإيراني الى منطقة البلقان، حيث كان لايران دور كبير ومميز في انتهاء الحرب الدائرة في البوسنة والهرسك. وفي سنة 1992 وصفت ايران الحرب الدائرة هناك بأنها صراع ديني مع الصرب المسيحيين الذين اشتركوا في المذابح الجماعية ضد مسلمي البوسنة. وقد حثت ايران منظمة المؤتمر الإسلامي على تبني قضية البوسنة والهرسك. وقد شكلت منظمة المؤتمر الإسلامي من اجل هذه القضية مجموعة ضغط في الأمم المتحدة. وقد حددت الدول الإسلامية موعداً نهائياً من الغرب في سنة 1993 لاتخاذ إجراء لحماية البوسنيين، يكون من حقهم بعد هذا الموعد القيام بتزويد البوسنة بالسلاح. وفي العام نفسه شجبت منظمة المؤتمر الإسلامي الخطة التي وضعتها دول الغرب وروسيا لاقامة ملاجئ آمنة للمسلمين ومراقبة الحدود مع صربيا، وقد استطاعت منظمة المؤتمر الإسلامي على الرغم من اعتراضات الغرب وروسيا، ان تحصل على موافقة مؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على اتخاذ قرار بإدانة العدوان الصربي - الكرواتي وتدعو الى إنهاء الحظر على السلاح الى البوسنة. وفي سنة 1993 كان اقتراح منظمة المؤتمر الإسلامي وعلى غير رضا الغرب، القيام بتقديم (18000) جندي لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وكان من بين هذه القوات المقترح تقديمها جنود إيرانيين. وكان من بين المجاهدين الذين يقاتلون الى جانب مسلمي البوسنة وحدات الحرس الثوري الإيراني التي قامت فيما بعد بتدريب جيش البوسنة. ويقول تقرير للمخابرات الغربية عام 1994 (ان وحدة من الحرس الجمهوري الإيراني قوامها (4000) آلاف فرد كانت تقوم بتنظيم وتدريب عصابات متطرفة وجماعات إرهابية). (الإيرانيون كانوا يرون ان تلك هي وسيلة الوصول الى المنطقة الطرية في بطن أوروبا). وقد ساهمت ايران بمبالغ كبيرة من المال لتطوير قوة البوسنة العسكرية. وكان إدخال السلاح لجيش البوسنة قد تم عن طريق طائرات أمريكية لشركة خاصة استأجرت لحساب إيران ودفع من المال الخاص ثمن السلاح والنقل.

(وبعلم الرئيس الأمريكي السابق كلنتون وبالاتفاق معه) لينتهي أياماً مريرة عاشتها البوسنة، وكانت تسعى إيران من خلال ذلك بسط نفوذها في البوسنة⁽⁸⁹⁾.

يتضح مما تقدم ان إيران كان لها دور كبير في مساعدة مسلمي البوسنة في حربهم ضد الصرب. بالإضافة الى دورهم في حث منظمة المؤتمر الإسلامي على اتخاذ قرارات لمساندة مسامي البوسنة في هذه الحرب. وكان لايران موقف واضح من الأزمة الشيشانية وتأكيدها على حل الأزمة بالطرق الدبلوماسية دون اللجوء الى القوة. أي ان هناك دور إيراني واضح في الدائرة شبه الإقليمية.

وقد تكرر التواجد الإيراني في أفريقيا من خلال تملك إيران جزءاً من اسهم شركة روسينغ المالكة لمناجم اليورانيوم في ناميبيا، كما تستورد لليورانيوم من سيراليون⁽⁹⁰⁾.

وفي عام 1996 قام الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني بزيارة أوغندا وكينيا وجنوب أفريقيا وموزمبيق، وخلال الزيارة نجحت الوساطة الإيرانية في عقد مصالحة بين الرئيسين عمر البشير ويوري موسيفيني بعد أكثر من عام على قطع العلاقات الدبلوماسية السودانية - الأوغندية نتيجة تبادل الاتهامات بدعم المتمردين في كلا البلدين. الا ان تصاعد حدة الحرب الأهلية السودانية في الجنوب والشرق في مطلع عام 1997 عاود النظام السوداني اتهام أوغندا بالاشتراك مع بعض دول الجوار الاخرى في التخطيط لتقسيم السودان. وفي الزيارة نفسها تم الاتفاق مع جنوب أفريقيا على زيادة التبادل التجاري*. وكذلك وقعت إيران اتفاقاً آخر مع

* كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقف الى جانب البوسنيين وذلك لكي تقلل من تأثير الدول الإسلامية الأصولية مثل إيران والسعودية على البوسنيين العلمانيين سابقاً ونوي للتوجه الاوربي وهناك تفسير اخر للسلوك الأمريكي وهو ان الولايات المتحدة الأمريكية كانت واقعة تحت ضغط أصنقاءها في العالم الإسلامي وبالذات تركيا والسعودية ورضخت لطلباتها لكي تحافظ على علاقاتها الطيبة معهما. حول هذا الموضوع انظر: صامويل هنتجتون، صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي، مصدر سبق ذكره، ص 470.

* حيث تستورد جنوب أفريقيا 65% من نفطها من إيران بقيمة (1.1) مليار دولار سنوياً، كما انها تصدر لايران سلعاً قيمتها (32.5) مليون دولار سنوياً، وقد طرح رفسنجاني في الزيارة نفسها فكرة تخزين النفط الإيراني مستقبلاً في جنوب أفريقيا تقنياً لاي حصار بحري محتمل إضافة الى الحصول على تسهيلات بحرية في موانئ جنوب أفريقيا. حول هذا الموضوع انظر: د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وإيران، في حال الأمة العربية المؤتمر القومي العربي السابع، مصدر سبق ذكره، ص 194 - 195.

موزمبيق لتحويل القاعدة العسكرية الموزمبيقية في بوانا الى أكاديمية عسكرية
يُدرَّب فيها المتخصصون الإيرانيون الضباط الموزمبقيين والأفارقة عامة، هذا الى
جانب قيام ايران بتوقيع اتفاق تصدير النفط الى كينيا⁽⁹¹⁾.

المبحث الثالث

المتنظيمات والمشاريع الإقليمية

تحتل ايران موقعاً استراتيجياً مهماً، ولزيادة فاعلية وتأثير هذا الموقع أنها دخلت في منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) عام 1985. وكان لها دور كبير بل صاحبة فكرة تأسيس منظمة بحر قزوين في عام 1992. وتهدف ايران من وراء دخولها في هذه المنظمات تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية. وفي الوقت نفسه كان لايران موقف واضح من المشاريع الإقليمية الجديدة في منطقة الشرق الاوسط "الشرق اوسطى".

المطلب الأول: منظمة التعاون الاقتصادي (ECO)

تأسست منظمة التعاون الاقتصادي في عام 1985، على أنقاض منظمة التعاون الإقليمي للتنمية التي تأسست عام 1964، والتي كانت تضم ايران وتركيا وباكستان. وعندما قام النظام الجمهوري في ايران عام 1979، تجدد نشاط المنظمة، اذ كانت ايران تعاني من المشاكل الداخلية بعد الثورة، وكذلك تعاني من مشاكل مع المحيط الإقليمي والعالم الخارجي ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية. اما تركيا فكان تركيزها ينصب على الانضمام للجماعة الأوروبية. وكانت باكستان تعاني من عدم الاستقرار والخوف من تأثيرات (الثورة الإيرانية) من جانب والامتداد الشيوعي من أفغانستان بعد الغزو السوفيتي من جانب آخر. وعلى الرغم من كل ذلك لم يعلن عن إنهاء الوجود القانوني للمنظمة وبقيت مجمدة حتى عام 1985، عندما دعت ايران الى تفعيل المنظمة واحياء دورها تحت اسم (منظمة

التعاون الاقتصادي). وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، انضمت أذربيجان وتركمانستان واوزبكستان إلى المنظمة عام 1992، وفي العام نفسه انضمت كازاخستان وطاجيكستان وأفغانستان وقيرغيزيا إلى المنظمة التي وصل عدد أعضائها إلى عشرة دول⁽⁹²⁾.

والمنظمة مجموعة من الأهداف هي⁽⁹³⁾:

1. تطوير التبادل التجاري بما يضمن حرية التجارة بين الدول الأعضاء.
2. التعاون بين الغرف التجارية في الدول الأعضاء.
3. القيام بمشروعات مشتركة في مجالات الاهتمام وتحسين شبكة النقل والمواصلات.
4. تخفيض الرسوم البريدية بين الدول الأعضاء.
5. تشجيع حركة السياحة وتقلات الأشخاص بين الدول الأعضاء.
6. تطوير التعاون في مجالات التربية والعلوم والزراعة والصناعة، وإقامة بنوك مشتركة لتشجيع وتمويل الاستثمارات بين الدول الأعضاء.

يتضح مما تقدم أن إيران تطمح من خلال منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) لتحقيق أهداف اقتصادية وثقافية وكذلك تهدف إلى زيادة فاعليتها وحركتها في محيطها الإقليمي، محاولة منها لإفلات من طوق العزلة التي فرضتها عليها الولايات المتحدة الأمريكية.

وأصبحت لهذه المنظمة أهمية كبيرة من عدة نواح، فمن الناحية السكانية يبلغ عدد سكانها (300) مليون نسمة. أما من ناحية المساحة فإنها تبلغ (ثمانية ملايين) كم². ومن الناحية الاقتصادية فإنها وفيرة بالثروات الطبيعية، إذ تقدر الثروة النفطية للدول المطلة على بحر قزوين، ولاسيما أذربيجان وتركمانستان ما يقرب من (200) مليار برميل يمكن أن تجعل منها منافسا قويا لنفط الخليج العربي. أما من ناحية الموقع فإن

دول المنظمة أضحت على تماس مع خمس بحار، البحر العربي، البحر الأسود، بحر الأورال، بحر قزوين، البحر الأبيض المتوسط. أما حدودها فمن الشمال روسيا وتمتد من البلطيق الى المحيط الهندي ومن الشرق للصين والهند، وتتاخم منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي للمنطقة المعروفة بأهميتها الاستراتيجية⁽⁹⁴⁾.

ومن خلال منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) أصبحت إيران جسراً هاماً لربط منطقة الخليج العربي بمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز. مما يزيد هذا الأمر من أهمية إيران الاستراتيجية⁽⁹⁵⁾.

والأمر الذي يزيد من تماسك المنظمة وانسجامها هو ان جميع أعضاء المنظمة يدينون بالإسلام مما جعلهم يصرحون أكثر من مرة بان منظماتهم ستكون نواة لسوق إسلامية مشتركة⁽⁹⁶⁾.

ويمكن ان تحقق منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) نظاماً متوازناً للقوى في المنطقة. تستطيع من خلاله مجابهة عدااء الهند و"إسرائيل" وكذلك للولايات المتحدة الأمريكية. اذ اصبح من المعروف عدااء الهند و"إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية لدول المجموعة الإسلامية (ECO). والأمر الذي يمكن دول منظمة التعاون الاقتصادي من تحقيق نظام توازن القوى في المنطقة هو امتلاك باكستان وكازاخستان القدرة والخبرة النووية، بالإضافة الى امتلاك طاجكستان احتياطياً كافياً من اليورانيوم الى جانب القدرات التقليدية المتطورة لدى دول منظمة دول أليكو⁽⁹⁷⁾.

نستج من ذلك ان ايران عندما قامت بأحياء منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) بالإضافة الى دورها الفاعل والداعم لهذه المنظمة، فهي تطمح الى تحقيق أهداف سياسية واقتصادية كأن يكون تشكيل حلف عسكري لمجابهة الأخطار الإقليمية المتمثلة بـ"إسرائيل" والهند، او الأخطار الدولية المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية. او قد يكون هدف ايران الحصول على الخبرات والقدرات النووية من باكستان وكازاخستان.

وتتحرك إيران ضمن إطار منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) لتطوير التعاون مع جمهوريات آسيا الوسطى الأعضاء في هذه المنظمة، وكذلك تحاول مد نفوذها إلى هذه الجمهوريات. وكذلك تسعى دول المنظمة ولاسيما إيران إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وانهاء اعتمادها على الدول الكبرى⁽⁹⁸⁾.

وتطمح إيران من خلال تحركها في منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) إلى توسيع نطاق عمل تلك المنظمة إلى المجالات الأمنية والدفاعية⁽⁹⁹⁾.

ومن الجدير بالذكر أن هناك تنافس إيراني - تركي على كسب النفوذ والزعامة في منظمة التعاون الاقتصادي (ECO). فالاعتبارات السياسية تحول دون السير على طريق التعاون داخل المنظمة؛ إذ عملت كل من إيران وتركيا على توظيف المنظمة للمراقبة المتبادلة وللحيلولة دون تحقيق أي منهما لمكسب ما، والتضحية بهذا المكسب إذا ما ترتب عليه مكسب للطرف الآخر⁽¹⁰⁰⁾.

ويمكن القول أن التنافس الإيراني - التركي في منظمة التعاون الاقتصادي (ECO)، قد يؤدي إلى أضعاف إيران في هذه المنظمة، وذلك لأن التنافس يحتاج إلى توظيف إمكانيات وقدرات كبيرة من أجل تحقيق الهدف المراد منه. وسيؤدي ذلك إلى أضعاف جوانب أخرى قد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وبالتالي سوف تكون هناك قيود وعوائق أمام سياسة إيران الإقليمية في تلك الترتيبات.

المطلب الثاني: منظمة تعاون دول بحر قزوين

لقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991 إلى زيادة عدد الدول المطلة على بحر قزوين من دولتين هما إيران والاتحاد السوفيتي (روسيا) إلى خمس دول بإضافة أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان، وقد دخلت الدول الثلاث (أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان) في سباق على استغلال موارد البحر. فكان من الضروري حماية البحر والحفاظ على مصالح الدول المطلة عليه لإعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة. وفي 1992/10/3 كانت هناك دعوة إيرانية للدول المطلة على بحر قزوين من أجل تشكيل منظمة تعني بالتعاون بينها (من أجل استثمار واستغلال موارد البحر وتنظيم شؤون الملاحة فيه) ومن هنا تم الإعلان عن إنشاء منظمة تعاون دول بحر قزوين. وقد جاءت مبادئ المنظمة منصبة على حماية وتنظيم واستغلال موارد البحر وعلى النحو الآتي: تطوير التعاون بين دول البحر لتنظيم استكشاف واستغلال وحفظ وإدارة الموارد والثروات الكائنة في البحر، وتنظيم شؤون الملاحة في البحر⁽¹⁰¹⁾.

إن إنشاء منظمة تعاون دول بحر قزوين من قبل إيران هو لمقابلة المشروع التركي الذي أعلن عنه في بيان أسطنبول عام 1992 (وهو البيان الذي أعلن عن إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي لدول البحر الأسود)، وقد ضم بيان أسطنبول كلاً من (تركيا وأرمينيا وأذربيجان وبلغاريا وجورجيا ومولدافيا ورومانيا وروسيا وأوكرانيا). وكان هدف التحرك الإيراني من إنشاء منظمة تعاون دول بحر قزوين بالإضافة إلى روسيا لقطع الطريق على امتداد النفوذ التركي في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية. أي كانت هناك رغبة إيرانية روسية لتقليص ومحاصرة النفوذ التركي في هذه الجمهوريات⁽¹⁰²⁾.

فالتحرك الإيراني من خلال هذه المنظمة يعكس الرغبة لدى إيران في إتاحة الفرصة لروسيا الاتحادية لتتحول إلى امتداد جغرافي وسياسي صوب الشرق الأوسط بمعناها العام الذي يضم تركيا وإيران. ويمكن إضافة أمر مهم هو أن

المسعى الإيراني في إنشاء هذه المنظمة هو لنفي (ولو في الظاهر) الاتهامات الغربية والإقليمية، التي تتهم إيران في الظهور كقوة عسكرية ضاربة. ولذلك قامت إيران بإظهار تركيزها على جوانب التعاون الإقليمي وتنشيط التعاون والعمل الاقتصادي مع أعضاء منظمة تعاون دول بحر قزوين (روسيا، أذربيجان، تركمانستان، كازاخستان، بالإضافة إلى إيران)⁽¹⁰³⁾.

وقد أوضح الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني (إن هدف هذه المنظمة "منظمة تعاون دول بحر قزوين" هو إقامة علاقات تعاون إقتصادي واستغلال للموارد البحرية في بحر قزوين، كما أوضح أن هذه المنظمة الجديدة لا علاقة لها بمنظمة التعاون الاقتصادي)⁽¹⁰⁴⁾.

وقد أدركت إيران أن حصولها على نصيب كبير في مشروعات لتطوير احتياطات النفط والغاز الطبيعي في آسيا الوسطى وبحر قزوين يتطلب حواراً وتنسيقاً مسبقاً مع روسيا، بخاصة في ضوء أدراك إيران أن دول الإقليم لن تتفصل اقتصادياً عن روسيا في المستقبل المنظور⁽¹⁰⁵⁾.

وتطمح إيران إلى توسيع نطاق عمل منظمة التعاون لدول بحر قزوين إلى المجالات الأمنية والدفاعية⁽¹⁰⁶⁾.

وخلاصة القول أن التحرك الإيراني لإنشاء منظمة للتعاون لدول بحر قزوين كان الهدف من ورائه تحقيق عدة أغراض منها: تمتين العلاقات مع روسيا وكسب تأييدها في القضايا الإقليمية والدولية، مواجهة ومحاصرة النفوذ والتأثير التركي في جمهوريات آسيا الوسطى، بالإضافة إلى تفعيل دور إيران الإقليمي في هذه المنطقة محاولة منها لكسر طوق العزلة الإقليمية والدولية المفروضة عليها، وأخيراً تعزيز وتنشيط التعاون الاقتصادي بين دول المنظمة.

المطلب الثالث: مشروع "المشرق الأوسط"

ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية تقسيمات جيوبوليتيكية للعالم، ومن هذه التقسيمات الشرق الأوسط، الذي يشمل بحسب تصور الخبراء الفرنسيين، كلاً من إيران وأفغانستان والباكستان، الى جانب الشرق الأدنى الذي يضم فلسطين والأردن وسوريا ولبنان والعراق. اما الولايات المتحدة الأمريكية فتري ان الشرق الأوسط يمتد ليشمل جميع الاقطار العربية، باستثناء اقطار المغرب العربي، مع إضافة أثيوبيا وقبرص واليونان وتركيا وإيران. ويقع الشرق الأوسط بذلك على ملتقى قارات أوربا وإفريقيا وآسيا، ويشرف على مجموعة من البحار: البحر المتوسط، البحر الاسود، البحر الأحمر، بحر العرب، بحر قزوين، الخليج العربي، المحيط الهندي. ويسيطر على اهم المضائق: مضيق هرمز، مضيق باب المندب، قناة السويس، مضيق البسفور والدردنيل. وتجري فيه انهار كبيرة: دجلة، الفرات، النيل، نهر الأردن. وتتضح أهميته على مستوى توزيع القواعد العسكرية البرية والبحرية والجوية، مما يؤمن انتشار القوات الأمريكية والأوروبية نحو آسيا وإفريقيا. وللشرق الأوسط أهمية في الاقتصاد الدولي كونه غني بالثروات والموارد الاقتصادية. كل هذه الأمور جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تربط أمنها القومي بأمن الشرق الأوسط، الذي يمس مصالحها القومية ويشكل العمود الفقري في سياستها الكونية الى جانب أوربا⁽¹⁰⁷⁾.

وقد ظهر مشروع "المشرق الأوسطي" على الساحة السياسية منذ اوائل الخمسينات بديلاً عن المشروع العربي، ولكنه لم يظهر مشروعاً سياسياً حقيقياً قابلاً للنقاش والتنفيذ الا مع اوائل التسعينات، ولاسيما منذ انعقاد مؤتمر (مدريد للسلام) سنة 1991 الذي أسفر عن المفاوضات المتعددة الأطراف والمتعلقة بالتعاون الاقتصادي، واللاجئين، والمياه، وضبط التسليح. وحصل هذا المشروع على زخم قوي مع إعلان الاتفاق الفلسطيني - "الإسرائيلي" (أوسلو) في أيلول 1993، ثم

انعقاد مؤتمر الدار البيضاء في عام 1994 الذي دشّن نقطة انطلاق مشروع "الشرق أوسطي". فقد نص إعلان (الدار البيضاء) على أن (بناء الاسس لمجموعة اقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا يقتضي في مرحلة معينة تدفق السلع وراس المال واليد العاملة في المنطقة بما في ذلك إنشاء بنك للتنمية). ويتضمن المشروع في جانبه الاقتصادي تحقيق تنمية لمنطقة الشرق الأوسط على سياق مشروع مارشال الأمريكي الذي طبق في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. فبداية هذا المشروع هي إقامة "سوق شرق أوسطية". فمشروع "الشرق أوسطي" يضم الأقطار العربية المشرقية ودول الجوار و"إسرائيل"، ودولاً أخرى محيطة كباكستان وأفغانستان وقبرص وأثيوبيا وكينيا والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى. وبداية هذا المشروع تكون بين "إسرائيل" وفلسطين والأردن وسوريا ولبنان وتركيا ومصر، وهذه الصيغة ليست ثابتة فهناك احتمالات إبعاد بعض الدول تبعا لمواقفها السياسية والاقتصادية⁽¹⁰⁸⁾.

إن المشروع الإقليمي "الشرق أوسطي" يعد تاريخياً مشروعاً أمريكياً يهدف إلى إعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية بالشكل الذي يخدم المصالح الحيوية الأمريكية من خلال توسيع الإطار النظامي الذي تجري فيه للتفاعلات والتعاملات الإقليمية العربية بكل خصوصيتها القومية نحو إطار أرحب تتخرط فيه أطراف غير عربية⁽¹⁰⁹⁾.

أما أبرز الركائز الأساسية للمشروع "الشرق أوسطي" هي⁽¹¹⁰⁾:

1. هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط وإن يكون لها الحق في التشاور مع حلفائها لبناء المصالح.
2. تكثيف التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي، بالإضافة إلى تطوير التعاون العسكري الثنائي بين الولايات المتحدة وحلفائها.

3. تعزيز التعاون المدني والأمني والاقتصادي والسياسي والثقافي بين دول الشرق الأوسط وأمريكا.

4. بناء منظومة إقليمية للتعاون بين دول الشرق الأوسط.

5. فصل (المشرق العربي) عن (المغرب العربي)، وذلك بهدف رفض أي تكامل عربي أو أي دور عربي موحد في أمن المنطقة.

6. إشعال المشكلات الطائفية والعرقية/الاثنية والدينية والاقليانية.

لما فيما يخص عملية دمج إيران في هذا المشروع فسوف تتم بعد أن يصبح منطق الدولة هو الغالب على منطق الثورة الإسلامية الإيرانية، أي بعد أن يتم إسقاط هذه الثورة⁽¹¹¹⁾.

ويكون دور إيران كما كان دورها في زمن الشاه. أي تقوم إيران بتغيير سياستها جنراليا⁽¹¹²⁾.

ولهذا فإن أنظمة الدول المشاركة في هذا المشروع يجب أن تكون متناسقة مع الرغبات الأمريكية⁽¹¹³⁾.

ومن الجدير بالذكر أن مشروع "الشرق أوسطي" للذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية لا يختلف كثيرا عن تصور (شمعون بيريز) الذي تؤدي "إسرائيل" فيه الدور المركزي⁽¹¹⁴⁾.

وتعد إيران من الدول الراقضة لمشروع "الشرق أوسطي"، وإن رفضها لا ينبع من عوامل أيديولوجية تتعلق بـ (الثورة الإسلامية)، ولكنه يرتبط بطبيعة تأثير هذا المشروع على المصالح الإيرانية ذاتها. علما أن هذا المشروع في حالة نجاحه سيربط دول الخليج العربي بالشرق الأوسط، الأمر الذي يهدد المركز النسبي لإيران في الخليج العربي كما أن هذا المشروع سيؤدي إلى تقوية الدور "

الإسرائيلي" والتركي في الخليج العربي بل في المنطقة بأسرها على حساب الدور الإيراني، فضلا عن عدم تأكيد إيران من عضويتها في هذا المشروع⁽¹¹⁵⁾.

لا سيما في ظل سياسة الاحتواء التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران⁽¹¹⁶⁾.

فالمشروع خطة هادفة لتهميش إيران طالما بقيت تحمل توجهات إسلامية⁽¹¹⁷⁾.

ويتدرس إيران مشاريع بديلة لمشروع "الشرق اوسطى" لعرضها على القيادات العربية في مؤتمرات القمة الإسلامية، تأخذ هذه المشاريع بعين الاعتبار الطموحات الاقتصادية والتطلعات السياسية لكل من السعودية ومصر في إطار تعاونهما المشترك مع سوريا، والداعية إلى قيام سوق عربية إسلامية مشتركة⁽¹¹⁸⁾.

ولا شك ان المؤتمر الاسلامي الاقتصادي للدول الثمانية وهي: مصر وتركيا وإيران وباكستان ونيجيريا وبنغلادش وماليزيا واندونيسيا، يهدف إلى تعزيز التعاون-الاقتصادي ويمهد الطريق إلى عقد مؤتمر قمة للدول الثمانية في الربع الاول من عام 1997، وربما يحقق هذا المؤتمر مصالح إيرانية للخروج من الحصار الاقتصادي وان يكون لها دور اقليمي اسلامي⁽¹¹⁹⁾.

نستنتج مما تقدم ان إيران ليست فقط رافضة لمشروع " الشرق اوسطى"، وانما بدأت تتحرك وعلى نطاق واسع على المستويين الاسلامي والعربي، ومن خلال مؤتمرات القمة الإسلامية لطرح مشاريع بديلة لهذا المشروع، وهي في الوقت نفسه تقوم بحملة سياسية وإعلامية لبيان مخاطر هذا المشروع على المنطقة بأسرها، وتعمل إيران على دفع الأقطار العربية والإسلامية لتبني موقف موحد رافض لهذا المشروع. وفي النهاية نستطيع القول بان المشروع "الشرق اوسطى" سوف يؤدي إلى تقييد واضعاف سياسة إيران الإقليمية، وبالمقابل سوف يعطي مشروع "الشرق اوسطى" لكل من "إسرائيل" وتركيا دوراً بارزاً ومميزاً في المنطقة.

المفصل الثاني

- (1) د. هاني الياس خضر الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية 1971-1994، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص53.
- (2) د. جودة حسنين جودة، جغرافية آسيا الإقليمية، منشأة المعارف للنشر، الاسكندرية، 1998، ص459. وكذلك انظر: معتز سلامة، القدرات الاستراتيجية للخليجية 1999-2000، التقرير الاستراتيجي الخليجي 1999-2000، ط1، دار الخليج للصحافة والنشر الامارات العربية المتحدة، 2000، ص21. وجاسم خالد السعدون، العلاقات الاقتصادية العربية- الايرانية الراهنة وأفاق تطويرها، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (202)، بيروت، 1995، ص119.
- (3) معلومات عامة، نشرة متابعات، بيت الحكمة، العدد (11)، بغداد، 1999، ص5. وكذلك انظر: سيار الجميل، الخلافات العراقية- الايرانية الحدودية والإقليمية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (206)، بيروت، 1996، ص65. وسيار الجميل، الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين، في ندوة العلاقات العربية - الإيرانية الاتجاهات الراهنة وأفاق المستقبل، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص451.
- (4) د. جودة حسنين جود، جغرافية اوراسيا الإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص655.
- (5) د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص16.
- (6) مجلة شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، العدد (84)، بيروت، 1999، ص4. وكذلك انظر : ارش بومند بهروز عبد الوند، عيسى بهلولان، المصدر نفسه، ص59.
- (7) احمد مهابه، إيران وامن الخليج، مصدر سبق ذكره، ص97. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: يسري قنديل، التصعيد الأمريكي ضد إيران واحتمالات المواجهة العسكرية، مجلة تقديرات استراتيجية، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، العدد (33)، مصر، 1996، ص34-35. وطلعت احمد مسلم، التعاون العسكري العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص125.
- (8) انور قرقاش، المصدر نفسه، ص194.
- (9) بدر احمد عبد العاطي، إيران وتركيا وباكستان وترتيبات مابعد للحرب، مجلة السياسة الدولية، العدد (104)، القاهرة، 1991، ص69.
- (10) منعم صاحي العمار- نزار اسماعيل الحياي، سباق التسلح التقليدي في الشرق الاوسط بعد ام المعارك، دار الشؤون الثقافية العامة أفاق عربية للطباعة والنشر، بغداد، 1995، ص19.
- (11) د. عبد الكريم حميد بريهي، تقييم للوزن الجيوبولتيكي لحجم وتركيب سكان إيران ودول الساحل الشمالي والغربي للخليج العربي، مجلة دراسات إيرانية، مركز الدراسات الإيرانية، المجلد الثالث، العدد (1-2)، جامعة البصرة، 2000، ص40، ص42.
- (12) معتز سلامة، القدرات الاستراتيجية للخليجية 1999-2000، مصدر سبق ذكره، ص22-23.

- (13) جيمس بيل، الشكل الهندسي لحالة عدم الاستقرار في الخليج مستطيل التوتر، في جمال سند السويدي، إيران والخليج البحث عن الاستقرار، ط1، مركز الامارات والدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، 1996، ص145.
- (14) د. حسن نافعة، محددات الامن في الخليج العربي - رؤية عامة، مجلة مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (الاهرام)، العدد (5)، للقاهرة، 2000، ص58.
- (15) التقرير الاستراتيجي الخليجي 1999-2000، ط1، دار للخليج للصحافة والطباعة والنشر، الامارات العربية المتحدة، 2000، ص239-246.
- (16) المصدر نفسه، ص240، ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية-الایرانية، مصدر سبق ذكره ص21-22.
- (17) د. باكينام الشرقاوي، ايران الثورة والدولة، 2001/4/21، مصدر سبق ذكره، P3.
- (18) المصدر نفسه، P3.
- (19) جاسم السعدون، العلاقة بين دول مجلس التعاون وإيران وتأثيرها على التنمية، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، مجلد (25)، العدد (1)، جامعة الكويت، 1997، ص20.
- (20) أريك رولو، المجتمع الإيراني يتخلص من الخوف، مصدر سبق ذكره، P3.
- (21) سيار الجميل، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الاوسط مفاهيم عصر قادم، ط1، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1997، ص54 وكذلك انظر: د. حسن نافعة، محددات الامن في الخليج العربي - رؤيا عامة، مصدر سبق ذكره، ص58.
- (22) عبد الجليل زيد مرهون، امن الخليج بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص54-56.
- (23) وليم سي. رامسي، النفط في التسعينات: سيطرة الخليج، في فيبي مار ووليم لويس (تحرير) امتطاء النمر تحدي الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة، ترجمة عبد الله جمعة الحاج، ط1، الامارات العربية المتحدة، 1996، ص62.
- (24) معتز سلامة، القدرات الاستراتيجية الخليجية 1999-2000، مصدر سبق ذكره، ص25.
- (25) محمد صادق الحسيني، الخاتمة المصالحة بين الدين والحرية، مصدر سبق ذكره، ص262.
- (26) احمد بهي الدين، العلاقات الإيرانية الأمريكية بين الممكن والمستحيل، مجلة السياسة الدولية، العدد (134)، القاهرة، 1998، ص203.
- (27) محمد كاظم علي، ايران والجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى، مجلة دراسات دولية، ط2، مركز بحوث جريدة الجمهورية، دار الجماهير للصحافة، العدد (1)، بغداد، 1992، ص7.
- (28) احمد السيد النجار، العلاقات الاقتصادية العربية - الإيرانية ماضي متنبذ - مستقبل مرهون بالعلاقات السياسية، في جمال زكريا قاسم (تحرير)، العلاقات العربية - الإيرانية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1993، ص259 - 260. وكذلك انظر: د. محمد السعيد المؤمن، الاسلام والتنمية في ايران، في د. ماجدة علي صالح (تحرير)، الاسلام والتنمية في اسيا، مركز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 1999، ص171. ود. باكينام الشرقاوي، ايران الثورة والدولة، (2001/4/21)، مصدر سبق ذكره، P5.

(29) انتوني كورنزمان، قدرات إيران العسكرية هل هي مصدر تهديد، مصدر سبق ذكره، ص300. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص30. ودخضر مزهر البدري، انتخابات مجلس الشورى الإيراني: رؤية تحليلية، نشرة اوراق عربية، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، العدد (31)، بغداد، 2000، ص4.

(30) د. نيفين عبد المنعم مسعد، المصدر نفسه، ص30. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: التقرير الاستراتيجي الخليجي 1999-2000 مصدر سبق ذكره، ص240. وجيرالد جرين، إيران وأمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 1998، ص29.

(31) محمد الرميحي، الثورة الاسلامية والتشديد السياسي في إيران من الرضا الى صندوق الانتخابات، مجلة وجهات نظر، الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، العدد (32)، القاهرة، 2001، ص35. وكذلك انظر: هوشانج امير احمدي، تقييم خطة التنمية الاولى في إيران والتحديات التي تواجه الخطة الثانية، في جمال سند السويدي، إيران والخليج، البحث عن الاستقرار، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، 1996، ص435.

(32) د. مهدي شحادة - جواد بشارة، إيران تحديات العقيدة والثورة، مصدر سبق ذكره، ص51.

(33) معتز سلامة، القدرات الاستراتيجية الخليجية 1999-2000، مصدر سبق ذكره، ص33، ص35، ص37. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: د. ظافر ناظم سلمان - انيس محمد حسن مصطفى، التسليح العسكري الإيراني في التسعينات دراسة في اثر المتغيرات الاقليمية والدولية، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، العدد (7)، بغداد، 2000، ص152 - 153. ومعهد الدراسات الاستراتيجية القومية (الولايات المتحدة)، بؤرة تؤثر التقييم الاستراتيجي الأمريكي لتطورات الخليج - 1997، ترجمت خليجية، سلسلة اوراق فصلية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد (1)، الامارات العربية المتحدة، 1998، ص20.

(34) د. ظافر ناظم سلمان - انيس محمد حسن مصطفى، المصدر نفسه، ص154. وكذلك انظر: رياض ابراهيم عطية، قدرات الجيش الإيراني، نشرة دراسات وبحوث سوقية، هيئة الدراسات والبحوث السوقية، جامعة البكر للدراسات والعسكرية العليا، العدد (2)، 1999، ص2.

(35) رياض ابراهيم عطية، المصدر نفسه، ص3.

(36) المصدر نفسه، ص4. وكذلك انظر: د. عبد الرحمن رشدي الهوارى، التوازن العسكري في منطقة الشرق الاوسط من منظور الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن (CSIS) عن عام 2000، مجلة السياسة الدولية، العدد (143)، القاهرة، 2001، ص248.

(37) معتز سلامة، القدرات الاستراتيجية الخليجية 1999-2000. مصدر سبق ذكره، ص48. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: د. حسن ابو طالب، أمن الخليج 2000-2001، مصدر سبق ذكره، ص121 - 122. ود. يزيد صايغ، الصناعة العسكرية العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص76 - 77. وتوفيق نجم عبد الاتباري، مجلس التعاون لدول الخليج العربي وإيران في النظام الاقليمي الخليجي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1999، ص119.

- (38) د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات- الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص19، وكذلك انظر: محمد علي احمد فؤاد، اخبار وتحليلات استراتيجية من منطقة المحيط الهندي، سلسلة دراسات مترجمة، مركز الدراسات الدولية، العدد (6)، جامعة بغداد، 2000، ص19.
- (39) معتز سلامة، القدرات الاستراتيجية الخليجية 1999-2000، مصدر سبق ذكره، ص48. وكذلك انظر: د.محدث احمد حماد، إيران 1999-2000، التقرير الاستراتيجي الخليجي 1999-2000، ط1، دار الخليج للصحافة والنشر، الامارات العربية المتحدة، 2000، ص172.
- (40) د. حسن ابو طالب، امن الخليج 2001-2000، مصدر سبق ذكره، ص122. وكذلك انظر : الشرق الاوسط الجديد: سباق السلام ام السلاح، نشرة اسبوعية صادرة عن قسم الترجمة والعلاقات، مركز الدراسات الدولية، العدد (21)، جامعة بغداد، 2000، ص10.
- (41) تميم هاني خلاف، القدرات النووية الإيرانية: المنظور الدولي والاقليمي، مصدر سبق ذكره، ص 150-151.
- (42) صامويل هنتجتون، صدام الحضارات اعادة صنع للنظام العالمي، مصدر سبق ذكره، ص303-304.
- (43) معتز سلامة، القدرات الاستراتيجية الخليجية 1999-2000 مصدر سبق ذكره، ص47-48. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: د. منعم صاحي العمار، التملك النووي العربي بين اشكاليات الخيار ومحاولات التقويض، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، العدد (8)، بغداد، 2000، ص80-81. وفيتو صليبي - يهودي على القنبلة النووية الاسلامية - للجمهورية الاسلامية الإيرانية هل تدخل نادي الدول النووية؟، مجلة الجذور، العدد (18)، الاردن، 1992، ص31-32.
- (44) الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، الاستعدادات الإيرانية واحتمالات المواجهة العسكرية في الخليج، مجلة تقديرات استراتيجية، العدد (8)، مصر، 1995، ص13. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: بول. ف. باور، القضايا النووية في الشرق الاوسط من المنظور العالمي، ترجمات استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد (2)، سوريا، 1996، ص17. والدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، قدرة إيران على انتاج قنبلة نووية، مجلة تقديرات استراتيجية، العدد (13)، مصر، 1995، ص42.
- (45) الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، البرنامج النووي الإيراني واحتمالات ضربة امريكية - "اسرائيلية" مضادة، مجلة تقديرات استراتيجية، العدد (6)، مصر، 1995، ص6.
- (46) احمد ابراهيم محمد، البرنامج النووي الإيراني: التطور والدوافع والدلالات الاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد (131)، القاهرة، 1998، ص316-317.
- (47) انيس محمد حسن، البرنامج النووي الإيراني، نشرة دراسات اسبوية، مركز. الدراسات الدولية، العدد (30)، جامعة بغداد، 1999، ص40-41.
- (48) د. محدث احمد حماد، إيران 1999-2000، مصدر سبق ذكره، ص172-173.
- (49) نقلا عن جفري كمب، انعكاسات السياسة الخارجية الإيرانية على الامن الاقليمي المنظور الخارجي، مصدر سبق ذكره، ص172-173. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: عماد صادق العزاوي، القوة العسكرية وقدرتها على التأثير عرض وتقويم عسكري، مجلة الدفاع، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، العدد

- (7)، 1999، ص149 و د. خير الدين عبد الرحمن - سعيد نايف، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، ط1، دار اشراق للنشر والتوزيع، دمشق، 1996، ص251.
- (50) معتز سلامة، القدرات الاستراتيجية الخليجية 1999-2000 مصدر سبق ذكره، ص30-31. وكذلك انظر: نوري نجم المرسومي، دراسات في قضايا المستقبل العربي، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2000، ص76.
- (51) د. باكينام الشرقاوي، ايران الثورة والدولة، (2001/4/21)، مصدر سبق ذكره، P1.
- (52) المصدر نفسه، P1-3. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية- الايرانية، مصدر سبق ذكره، ص78-87. وغسان بن جدو، ايران ... الى اين، في العرب وجواهرهم الى اين، مصدر سبق ذكره ص250-251.
- (53) د. باكينام الشرقاوي، الحركة الاسلامية في ايران، في د. علا عبد العزيز ابو زيد (تحرير)، الحركات الاسلامية في اسيا، مركز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998، ص244-245.
- (54) د. باكينام الشرقاوي، ايران الثورة والدولة، 2001/4/21، مصدر سبق ذكره، P3-5. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: غسان بن جدو، ايران الى اين، في العرب وجواهرهم الى اين، مصدر سبق ذكره، ص251. ود. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية - الايرانية، مصدر سبق ذكره، ص102.
- (55) د. باكينام الشرقاوي، المصدر نفسه، P4-5. وكذلك انظر: حبيب عارف العبيدي، النظام السياسي في ايران منذ 1979، مصدر سبق ذكره، ص148.
- (56) د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية - الايرانية، مصدر سبق ذكره، ص109 - 120. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: د. نيفين عبد المنعم مسعد، ايران - 2000، التقرير الاستراتيجي الخليجي 2000-2001، ط1، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الامارات العربية المتحدة، 2001، ص248 - 249.
- (57) د. باكينام الشرقاوي، ايران الثورة والدولة، 2001/4/21، مصدر سبق ذكره، P6-7. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: معتز محمد سلامة، انتخابات الرئاسة وادارة الحكم في ايران، مجلة السياسة الدولية، العدد (114)، القاهرة، 1993، ص210 - 211. ومحمد السعيد ادريس، بكاء ختمي يزيد الموقف غموضا مشروع الخاتمية ومستقبل الحل للوسط التاريخي في ايران، مجلة وجهات نظر، الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، العدد (29)، القاهرة، 2001، ص22. و Muriel Mirak - Weissbach: Iran and its new president face and historic challenge, Eir international, vol 24, no33, August 15, 1997, P40
- (58) د. باكينام الشرقاوي، المصدر نفسه، P7-8. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية - الايرانية، مصدر سبق ذكره، ص120 - 127. وحبيب عارف العبيدي، النظام السياسي في ايران منذ عام 1979، مصدر سبق ذكره، ص149 - 150.
- (59) د. باكينام الشرقاوي، المصدر نفسه، P8. وكذلك انظر: محمد صادق الحسيني، الخاتمية والمصالحة بين الدين والحرية، مصدر سبق ذكره، ص312.

- (60) د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص 129 - 130. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: د. باكينام الشرقاوي، المصدر نفسه، ص 8-9. ود. مصطفى اللباد، الانتخابات البرلمانية والاستقطاب السياسي في إيران.
- (61) د. نيفين عبد المنعم مسعد، المصدر نفسه، ص 127 - 129. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: محمد السعيد انريس، بكاء خاتمي يزيد للموقف غموضاً مشروع الخاتمية ومستقبل الحل الوسط التاريخي في إيران، مصدر سبق ذكره، ص 22. ود. باكينام الشرقاوي، المصدر نفسه، ص 9.
- (62) د. هاني الياس خضر الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية 1971 - 1994، مصدر سبق ذكره، ص 42.
- (63) المصدر نفسه، ص 42.
- (64) د. عبد الله يوسف سهر محمد، السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار، مصدر سبق ذكره، ص 26.
- (65) نبيل عبد الفتاح، العرب من النظام العربي إلى النظام للشرق اوسطى تحت التشكيل، مجلة السياسة الدولية، العدد (111)، القاهرة، 1993، ص 53، وكذلك انظر: التقرير الاستراتيجي العربي 1998، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1999، ص 220.
- (66) Bulent Aras, turkish- Israeli - Iranian relations in the nineties: Impact on the middle East, op. Cit. P 153.
- (67) د. محمد صالح المسفر، البعد السياسي في العلاقات العربية الإيرانية نشرة المنتدى، مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية، العدد (176)، الأردن، 2000، ص 10-11. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: د. وليد خدوري، الاوضاع النفطية الخليجية 1999-2000، التقرير الاستراتيجي الخليجي 1999-2000، ط 1، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الامارات العربية المتحدة، 2000، ص 225. واحمد محمد طاهر، العلاقات الخليجية - الإيرانية (نظرة مستقبلية)، مصدر سبق ذكره، ص 114-115.
- (68) معتز سلامة، التفاعلات السياسية الخليجية 1999 - 2000 مصدر سبق ذكره، ص 86-89. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: د. مدحت احمد حماد، إيران 1999-2000، مصدر سبق ذكره، ص 180-182. ومعتز سلامة، التفاعلات الخليجية/ الخليجية 2000-2001، التقرير الاستراتيجي الخليجي 2001-2000، ط 1، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الامارات العربية المتحدة، 2001، ص 22-27.
- (69) د. حبيب عارف العبيدي، العراق ودول الجوار غير العربي، بيت الحكمة، بغداد، 1997، ص 21-22. وكذلك انظر: التقرير الاستراتيجي العربي 2000، مركز للدراسات السياسية الاستراتيجية، القاهرة، 2001، ص 186-187.
- (70) معتز سلامة، التفاعلات السياسية الخليجية 1999-2000، مصدر سبق ذكره، ص 80، ص 82. وكذلك انظر: التقرير الاستراتيجي العربي 1998، مصدر سبق ذكره، ص 217-218.
- (71) د. محمد رضا فودة، العلاقات الإيرانية - الخليجية، مصدر سبق ذكره، ص 60. وكذلك انظر: حسن ابو طالب، الوحدة اليمنية دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص 323-324.
- (72) د. محمد رضا فودة، المصدر نفسه، ص 61. وكذلك انظر: التقرير الاستراتيجي العربي 1998، مصدر سبق ذكره، ص 218. و د. مدحت احمد حماد، إيران 1999-2000، مصدر سبق ذكره، ص 184.

- (73) د. محمد جابر الاتصاري- د. عدنان السيد حسين (منسق)، النزاعات الاهلية العربية العوامل الداخلية والخارجية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص117. وكذلك انظر: محمد حسين هيكل، المقالات اليابانية، مصدر سبق ذكره، ص82.
- (74) د. مهدي شحادة - د. جواد بشارة، ايران تحديات العقيدة والثورة، مصدر سبق ذكره، ص150، ص160. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: مامون كيوان، العلاقات السورية- الايرانية جيوبوليتيكا التسامح المتبادل، مجلة شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، العدد (84)، بيروت، 1999، ص80-87. وايمن السيد عبد الوهاب، العلاقات السورية- الايرانية : محددات التسوية السلمية، مجلة السياسة الدولية، العدد (125) القاهرة، 1996، ص97-102.
- (75) د. مهدي شحادة - د. جواد بشارة، المصدر نفسه، ص150.
- (76) محمد كاظم علي، ايران والجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص5. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: د. عبد السلام ابراهيم البغدادي، السياسة الايرانية المعاصرة تجاه السودان، مجلة الدراسات الدولية، ط2، مركز بحوث جريدة الجمهورية، دار الجماهير للصحافة، العدد (1)، بغداد، 1992، ص18. و السودان وايران التعاون وخلفية الازمة مع النظام العالمي، مجلة تقديرات استراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص20 - 23.
- (77) عبد الجليل زيد مرهون، امن الخليج بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص262.
- (78) صامويل هنتجتون، صدام الحضارات، اعادة صنع للنظام العالمي، مصدر سبق ذكره، ص445.
- (79) عبد الغني عجيل طاهر، ايران استراتيجية وامنياء، مجلة مختبرات عسكرية، مديرية التدريب العسكري والتطوير القتالي، وزارة الدفاع، العدد (1)، 1995، ص48.
- (80) د. محمد رضا فوده، العلاقات الايرانية - الخليجية، مصدر سبق ذكره، ص59 - 60. وكذلك انظر: د.محمد رضا فوده، تحديات الامن العربي في منطقة جنوب البحر المتوسط ومنطقة الخليج العربي في ضوء المتغيرات الراهنة، في المؤتمر الدولي الاول لتحديات العلم العربي في ظل النظام العلمي الجديد، ط2، مركز الدراسات العربي - الاوربي، بيروت، 1997، ص157.
- (81) (1) د. باكينام الشرقاوي، العلاقات المصرية - الايرانية، مصدر سبق ذكره، ص452 - 453. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: علاقات ايران مع العراق ومصر وسوريا، (http:// news.bbc. co. UK/hi/arabic/news/newsid-136000/1360547. Stm. 9/8/2001. P2).
- (82) د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وايران في حل الامة العربية المؤتمر القومي العربي العاشر، مصدر سبق ذكره، ص226. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: محمود سريع القلم، ايران والعرب : ضرورة التفاهم والتعاون، مجلة شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد (98)، بيروت، 2000، ص104 - 107.
- (83) باكينام رشاد الشرقاوي، تأثير الثورة الايرانية الاسلامية على العلاقات العربية، مصدر سبق ذكره، ص200 - 201. وكذلك انظر: د. امال السبيكي، تاريخ ايران السياسي بين ثورتين (1906 - 1979)، مصدر سبق ذكره، ص262.

- (84) د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وايران، في حال الامة العربية المؤتمر القومي العربي الثامن، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص232. وكذلك انظر: د. منحت احمد حماد، ايران -2000 1999، مصدر سبق ذكره، ص183 - 184. والتقرير الاستراتيجي العربي 1998، مصدر سبق ذكره، ص219.
- (85) د. منعم صاحي العمار، ايران وقابلية التكون من جديد رؤية جيوسراتيجية محققة في الاستجابة الايرانية لحقائق التغيير الدولي والاقليمي، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، العدد (17)، بغداد، 2001، ص43.
- (86) د. مهدي شحاده - د. جواد بشاره، ايران: تحديات العقيدة والثورة، مصدر سبق ذكره، ص101 - 102.
- (87) نية الاصفهاني، مستقبل التعاون الروسي - الايراني في ضوء التقارب الاخير، مجلة السياسة الدولية، العدد (144)، القاهرة، 2001، ص164.
- (88) د. منحت احمد حماد، ايران 1999-2000، مصدر سبق ذكره، ص185.
- (89) صامويل هنتجتون، صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي، مصدر سبق ذكره، ص463 - 471. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: محيي عبد المنعم، ايران واريكان وصراع الخلافة، مصدر سبق ذكره، ص70 - 72، ص87 - 88.
- (90) د. خير الدين عبد الرحمن - سعيد نايف، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص256 - 257.
- (91) د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وايران، في حال الامة العربية المؤتمر القومي العربي السابع، مصدر سبق ذكره، ص194-195. وكذلك انظر: د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية-الايرانية، مصدر سبق ذكره، ص45.
- (92) د. عماد جاد، اتجاهات التكامل الاقليمي في اسيا، في دمحم السيد سليم (تحرير)، اسيا والتحوليات العالمية، مركز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998، ص167 - 170. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات، مصدر سبق ذكره، ص206، ص235. وصامويل هنتجتون، صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي، مصدر سبق ذكره، ص218.
- (93) د. عماد جاد، المصدر نفسه، ص167 - 168. وكذلك انظر: د. هاني الياس خضر الحديثي، سياسة باكستان الاقليمية 1971 - 1994، مصدر سبق ذكره، ص142 - 143.
- (94) د. محمد السعيد ادريس، النظام الاقليمي للخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص256. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: د. ظافر ناظم سلمان، منظمة التعاون الاقتصادي (الايكو). الفرص والتحديات وفرص نجاح المنظمة، نشرة متخصصة بشؤون اسيا الوسطى صادرة عن قسم الدراسات الاسيوية، مركز الدراسات الدولية، العدد (44)، جامعة بغداد، 2001، ص3 - 5. و د. هاني الياس خضر الحديثي، المصدر نفسه، ص225.
- (95) د. قطبي المهدي، العلاقات العربية - الايرانية من منظور النظم الامني الخليجي، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية، دار جامعة افريقيا العالمية للطباعة، العدد (3)، الخرطوم، 1995، ص5.

(96) د. ظافر ناظم سلمان، منظمة التعاون الاقتصادي (الايكو) الفرص والتحديات وفرص نجاح المنظمة، مصدر سبق ذكره، ص 6.

(97) د. هاني الياس خضر الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية 1971 - 1994، مصدر سبق ذكره، ص 226.

(98) د. هاني الياس خضر الحديثي، أثر التناقص الاقليمي الايراني - التركي الباكستاني في جمهوريات اسيا الوسطى الاسلامية على منطقة الخليج والوطن العربي، في (مؤتمر) المؤامرة الاستعمارية واثرها على الوطن العربي، جامعة ناصر الاممية، الجماهيرية العربية للبيبة الشعبية الاشتراكية العظمى، 1996، ص 60، ص 63. وكذلك انظر: محمد كاظم علي، ايران والجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص 60. ود. هاني الياس خضر الحديثي، التعاون الاقليمي بين وسط وغرب اسيا واثره على الامن القومي العربي، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، العدد (8)، بغداد، 2000، ص 37.

(99) احمد ابراهيم محمود، السياسة العسكرية الايرانية في التسعينات، مجلة السياسة الدولية، العدد (111)، القاهرة، 1993، ص 257.

(100) د. عماد جاد، اتجاهات التكامل الاقليمي في اسيا، مصدر سبق ذكره، ص 169 - 170.

(101) المصدر نفسه، ص 170 - 172. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: ياسين مجيد، التناقص التركي الايراني في اسيا الوسطى وللقوقاز، مجلة شؤون دولية، المعهد العربي للدراسات الدولية، العدد (3)، واشنطن، 1993، ص 8. و د. فوزية صابر محمد، لتحرك الصهيوني في جمهوريات اسيا الوسطى، مجلة افاق عربية، العدد (7-8)، 1999، ص 48. و د. مصطفى ملكوتيان، منظمة بحر الخزر والامن القومي الايراني، مجلة مختارات ايرانية، مركز للدراسات السياسية والاستراتيجية (الاهرام)، العدد (8)، القاهرة، 2001، ص 29.

(102) د. هاني الياس خضر الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية 1971 - 1994، مصدر سبق ذكره، ص 229 - 230. وكذلك انظر: د. عماد جاد، المصدر نفسه، ص 170.

(103) نبيل عبد الفتاح، العرب من النظام العربي الى النظام "الشرق اوسطى" تحت التشكيل، مصدر سبق ذكره، ص 56. وكذلك انظر: محيي عبد المنعم، ايران ولربكان وصراع الخلافة، مصدر سبق ذكره، ص 59. و ياسر خطاب، العلاقات الايرانية - التركية بين محفزات التطور ومعوقات التراجع، مصدر سبق ذكره، ص 130.

(104) نقلا عن محمد كاظم علي، ايران والجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص 6.

(105) د. وليد عبد الناصر، ثلاث دوائر اقليمية في السياسة الخارجية الايرانية، (دوريات)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، 1997، ص 6.

(106) احمد ابراهيم محمود، السياسة العسكرية الايرانية في التسعينات، مصدر سبق ذكره، ص 257.

(107) د. غازي فيصل، الجانب الاقليمي في مشروع الامن "الشرق اوسطى"، مجلة افاق عربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، اذار 1994، ص 18.

(108) د. محمد السيد سليم، مشروع للنظام "الشرق اوسطى" وموقف العرب والايرانيين منه وموقعهم فيه، ندوة العلاقات العربية - الايرانية الاتجاهات الراهنة وفاق المستقبل، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 816 - 817. وكذلك انظر: مثنى حمدي توفيق الثويني، العلاقات الامريكية - الايرانية للمدة 1989 - 1999، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1999، ص 137 - 138. و د. قحطان

احمد سليمان الحمداني، الجانب السياسي لنظام " الشرق اوسطى" وتأثيره على الوطن العربي، مجلة الزحف الكبير، العدد (1)، بغداد، 1999، ص44.

(109) د. عبد القادر محمد فهمي، النظام الاقليمي "الشرق اوسطى" تحت التشكيل الاشكاليات الفكرية والتحديات الامنية، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، كلية العلوم السياسية، العدد (48)، جامعة بغداد، 1994، ص136.

(110) سيار الجميل، المجال الحيوي للشرق الاوسط لزاء للنظام الدولي القائم - من مثلك الالتزام الى مربع الالتزام: تحديات مستقبلية، في العرب وتحديات النظام العالمي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص245 - 246. وكذلك انظر: د. محمد السيد سليم، مشروع النظام "الشرق اوسطى" وموقف العرب والاييرانيين منه وموقعهم فيه، مصدر سبق ذكره، ص824 - 825.

(111) ناصيف يوسف حتي، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الاقليمي العربي، في العرب وتحديات النظام العالمي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص186. وكذلك انظر: بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، في ندوة العرب والعولمة، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص268.

(112) د. اسامة عبد الرحمن، المأزق العربي للراهن هل الى خلاص من سبيل؟، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص26. وكذلك انظر: د.حطيان احمد سليمان الحمداني، الجانب السياسي لنظام "الشرق اوسطى" وتأثيره على الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص45.

(113) د. عبد القادر محمد فهمي النظام الاقليمي "الشرق اوسطى" تحت التشكيل الاشكاليات الفكرية والتحديات الامنية، مصدر سبق ذكره، ص138.

(114) بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص268. وكذلك انظر: مثنى حمدي توفيق الثويني، العلاقات الامريكية - الايرانية للمدة 1989 - 1999، مصدر سبق ذكره، ص138.

(115) د. محمد السيد سليم، مشروع النظام "الشرق اوسطى" وموقف العرب والاييرانيين منه وموقعهم فيه، مصدر سبق ذكره، ص827. وكذلك انظر: د. حسن مكي محمد احمد، ندوة العلاقات العربية الايرانية الاتجاهات الراهنة وافاق المستقبل، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية، دار جامعة افريقيا العالمية للطباعة، العدد (5)، الخرطوم، 1996، ص154.

(116) د. باكينام الشرقاوي، العلاقات المصرية - الايرانية، مصدر سبق ذكره، ص445.

(117) د. منعم صاحي العمار، ايران وقابلية التكون من جديد رؤية جيوسراتيجية محققة في الاستجابة الايرانية لحقائق التغيير الدولي والاقليمي، مصدر سبق ذكره، ص41.

(118) محمد صادق الحسيني، الخاتمية المصالحة بين الدين والحرية، مصدر سبق ذكره، ص255.

(119) عثمان كامل، الدور الايراني في امن الخليج، نشرة دراسات، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة،

العدد (111)، مصر، 1997، ص50.

الفصل الثالث

السياسة الإيرانية تجاه القضايا الإقليمية

مدخل

ان دول الجوار الجغرافي التي تحيط بإيران عديدة. ومن المعروف ان دول الجوار الجغرافي لا تتبع كلها سلوكا سياسيا خارجيا مماثلا تجاه بعضها البعض، وانما لكل دولة جوار سياسة خارجية معينة تهدف من ورائها تحقيق اهداف ومصالح معينة.

ان اغلب الدول تعاني من مشاكل في بيئتها الاقليمية والدولية، وهذه المشاكل تؤثر عليها ولذلك فان هذا الامر يتطلب من ايران التعامل مع هذه الدول ومع مشاكلها وقضاياها بشكل ينسجم مع اهدافها ومصالحها. ومن المناسب ان يكون التعامل بشكل مدروس ومخطط، لكي لا تشكل هذه المشاكل والقضايا عامل تهديد للامن القومي الايراني والسياسة الاقليمية الايرانية.

فدول الجوار الجغرافي المحيطة بإيران هي: دول من جنوب اسيا (باكستان وافغانستان). ودول من شمال غرب اسيا جمهوريات اسيا الوسطى الاسلامية (انريجان، ارمينيا، تركمانستان)، التي حصلت على استقلالها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991. والدول الاخرى المجاورة لايران هي تركيا، حيث يعد القسم الاعظم من مساحة هذه الدول واقع في الجزء الاسيوي اما القسم المتبقي منها في الجزء الاوربي. وهناك دول غرب اسيا التي هي العراق واقطار الخليج العربي التي لايفصلها عن ايران سوى الخليج العربي.

لذا فان الواقع الجغرافي يفرض على ايران التعامل مع سلوكيات متعددة. وفي المحصلة فان ايران ستكون في حلقة من التفاعلات مع دول الجوار الجغرافي.

ومن اجل الاحاطة بهذا الموضوع بشكل ينسجم والدراسة سنتولى البحث في هذا الفصل (السياسة الايرانية تجاه القضايا الاقليمية). ومن اجل تحقيق سبيل افضل للبحث العلمي. وجدنا من الضروري تقسيمه الى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الاول: ايران وقضايا منطقة الخليج العربي.

المطلب الاول: العلاقات الايرانية - العراقية.

المطلب الثاني: قضية الجزر العربية الثلاث.

المطلب الثالث: التواجد العسكري الاجنبي في منطقة الخليج العربي.

المبحث الثاني: ايران وقضايا دول اسيا الوسطى المجاورة.

المطلب الاول: النزاع الانرييجاني - الارمني حول منطقة ناغورنو كاراباخ.

المطلب الثاني: التعاون الايراني - التركمانستاني.

المبحث الثالث: ايران وقضايا شبه القارة الهندية والقضية الافغانية.

المطلب الاول: قضية كشمير.

المطلب الثاني: القضية الافغانية.

ايران وقضايا منطقة الخليج العربي

المطلب الأول: العلاقات الإيرانية - العراقية

تعرض العلاقات الإيرانية - العراقية العديد من المشاكل، مثل مشاكل الحدود التي تمتد لمرحلة زمنية طويلة، إذ لم يتم ترسيم الحدود بين الجانبين لحد الان. بالإضافة الى قضية الاسرى والمفقودين خلال حرب 1980-1988 من كلا الطرفين إذ تؤكد ايران ان لدى العراق عدد من الاسرى الايرانيين وهو ما ينفيه العراق بينما يؤكد العراق ان لدى ايران عدد كبير من الاسرى العراقيين. وكذلك هناك قضية الطائرات العراقية الموجودة لدى ايران منذ الايام الاولى لمعركة ام المعارك، واخيرا قيام كل من البلدين بايواء الجماعات المعارضة لحكومة البلدين⁽¹⁾.

فبخصوص مشكلة شط العرب وترسيم الحدود بين العراق وايران، فان اهمية هذه المشكلة لا تتبع من كون هذا المجرى المائي يمثل ممرا استراتيجيا كونه المدخل الشمالي للخليج العربي، ولا من حيث اهميته للملاحة والتجارة، ولا من حيث الاهمية الجيوبولتيكية لكونه حدا طبيعيا بين العراق وايران فحسب، بل لانه الممر المائي الذي يشكل المدخل او البوابة لاي خطوة ايرانية توسعية لاسيما باتجاه العراق او باتجاه المنطقة العربية بشكل عام⁽²⁾.

لقد كانت مسألة شط العرب وتثبيت الحدود بين العراق وايران من بين الاسباب المباشرة لتوتر العلاقات بين البلدين⁽³⁾.

والنزاع الحدودي بين العراق وايران على شط العرب له جذور تاريخية، وكان مثار الخلاف بين العراق وايران. فشط العرب له اهمية استراتيجية سواء ايام الدولة

العثمانية او اثناء السيطرة البريطانية والمنافسة الاوربية. اذ عقدت عدة معاهدات لتسوية النزاع الحدودي على شط العرب فقد شهد عام 1847 عقد معاهدة ارضروم بين الدولة الفارسية والدولة العثمانية، وقد نصت هذه المعاهدة على ان الحكومة العثمانية تتنازل عن مدينة المحمرة ميناءها ومرساها على الضفة اليسرى لشط العرب للحكومة الفارسية، أي ان مجرى شط العرب يخضع برمته للحكومة العثمانية وان الحدود العثمانية تسير مع الضفة الشرقية للنهر وفي اتفاقية الآستانة التي عقدت عام 1913 بين الحكومة الفارسية والحكومة العثمانية وبريطانيا وروسيا تم الاتفاق على ان مجرى شط العرب وجميع الجزر الموجودة فيه تحت السيادة العثمانية. وبانتهاء السيطرة العثمانية على العراق، اعلنت ايران انها لم تعد ملزمة بتطبيق اتفاقياتها الحدودية مع الدولة العثمانية، ونتيجة لذلك تم عقد اتفاقية جديدة بين الحكومة العراقية والحكومة الايرانية في عام 1937، لتنظيم شؤون الملاحة في شط العرب، وحقوق الطرفين فيه⁽⁴⁾.

وفي اثناء انعقاد مؤتمر القمة للدول الاعضاء في منظمة الاقطار المصدرة للبترول (اوبك) في الجزائر عام 1975، نجحت جهود الرئيس الجزائري (هواري بومدين) لعقد (اتفاق بين العراق وايران) في الجزائر حول الحدود، وقد نظمت هذه الاتفاقية شؤون الملاحة في شط العرب وحقوق الطرفين فيه. ومن الجدير بالذكر ان ايران كانت تقدم الدعم والمساندة للمتمردين الاكراد في شمال العراق. وكان من لبرز بنود اتفاقية 1975 هو تأكيد الحدود في شط العرب بين العراق وايران، واصبح خط

⁴ اهم مانصت عليه اتفاقية الجزائر عام 1975: 1- يحترف الطرفان المتعاقدان بان شط العرب هو بصورة رئيسية طريق للملاحة الدولية، ولذلك فانهما يلتزمان بالامتناع عن كل استغلال من شأنه ان يعيق الملاحة في شط العرب، والبحر الاقليمي لكل من البلدين في جميع اجزاء للقنوات الصالحة للملاحة، والمؤدية الى مصب شط العرب، وللبلايين الحقوق نفسها في الشط. 2- اجراء تخطيط نهائي لحدود البلدين للبرية بناء على بروتوكول القسطنطينية لسنة 1913 ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة 1914. 3- سيعيد الطرفان الامن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة ويلتزم باجراء رقابة مشددة وفعالة على حدودهما المشتركة لوضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي مهما كان مصدرها. حول هذا الموضوع انظر : د. عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999. ص143.

التالوك (العمق) هو الحد الفاصل بين الدولتين. وبعد عام 1979 أعلنت إيران تخليها عن الاتفاقية وطلقت عليها بـ (الاتفاقية المقبورة) واستمرت بالتجاوز على الحدود حتى بلغت على (560) اعتداءً حدودياً إيرانياً على الأراضي العراقية خلال عامي 1979 و1980، ولذلك أعلن العراق رفضه لاتفاقية الجزائر، وأعلن بطلانها عام 1980، وفي العام نفسه وفي شهر ايلول (1980/9/4) اندلعت حرب بين البلدين استمرت ثمانية اعوام (1980 - 1988)⁽⁵⁾.

وكان الاستمرار في عدم التوصل الى اتفاق حول الحدود بين البلدين قد دفع العراق الى التفكير بتحويل مجرى شط العرب ضمن الحدود الوطنية العراقية، وكميات المياه التي تغذي هذا المجرى الجديد من نهري دجلة والفرات بالنسبة لقلة مياه نهر الكارون وعدم كفايتها لتأمين الملاحة للسفن الايرانية، وستكون من عناصر الضغط على المفاوض الايراني في الاستغناء عن مطالبه للتوسعية في هذا المجرى المائي، وهي التي سترسم في النهاية الحل العادل للمشكلة بين الدولتين أي بعبارة اخرى ينتج عن هذا التحويل انخفاض ملحوظ في منسوب المياه في هذا المجرى المائي، مما يعرض وضع الموانئ الايرانية الواقعة على شط العرب للخطر⁽⁶⁾.

وقد انفرجت العلاقات بين الدولتين بعد اب 1990، وتم تبادل الاسرى، وكان هذا الامر دليلاً على انتهاء حالة الاحرب واللامسلم السائدة في العلاقات بين العراق وايران بعد انتهاء الحرب بينهما⁽⁷⁾.

وقد عقدت عدة جولات للتفاوض بين العراق وايران، وكانت مشكلة الاسرى من بين المشاكل الاساسية التي يتم للتفاوض بشأنها بين الجانبين، وقد طالب العراق بالتعامل مع مشكلة الاسرى خارج اطار القرار الدولي نظراً لكونها مشكلة ذات طابع انساني خاص، وابدى العراق استعداداً للتبادل الفوري لجميع الاسرى بشكل مستقل عن تطور المفاوضات، وقد رفضت ايران هذا المقترح واصرت من جانبها على ضرورة معالجة المشكلة في اطار القرار الدولي. وقد ابدت ايران موافقتها على تبادل الاسرى في الوقت نفسه الذي يتم فيه الانسحاب العراقي من المواقع الايرانية، وهو ما رفضه

العراق كون ان الاقتراح يربط بين قضيتين كل منهما له طبيعته الخاصة، فالانسحاب الى الحدود الدولية هو قضية سياسية في حين ان تبادل الاسرى هو قضية انسانية وهناك اتفاقية دولية تنظم هذه العملية، أي ان ايران تمسكت بعملية الربط بين الانسحاب وبين تبادل الاسرى⁽⁸⁾.

وقد شهد عام 2000 توقيع جمعيتي الهلال الاحمر العراقية والايرانية مذكرة تفاهم لتسريع غلق ملف الاسرى. وقد اكدت اللجنة الدولية للصليب الاحمر ان ايران اكملت اعادة (1999) اسيرا عراقيا في عام 2000، في عملية هي الاكبر منذ اعادة (5000) اسير عراقي في عام 1998. وفي عام 2000 عاد الى العراق (460) اسيرا اغلبهم من المفقودين المحتجزين في ايران منذ ثمانية عشر سنة، وفي العام نفسه اطلقت ايران سراح (450) اسيرا عراقيا، ثم نتالت عمليات الافراج عن الاسرى حتى نهاية عام 2000. ويؤكد العراق على ان ايران تحتفظ بالاف الاسرى تتراوح التقديرات العراقية بشأنهم من (13) الى (29) الف اسير عراقي، ويقدر العراق عدد المفقودين بـ (60) الف مفقود. بينما تؤكد ايران على ان ما تبقى لديها من الاسرى يصل عددهم الى (7500) أسيراً، يرفضون العودة الى العراق، وان للعراق يحتفظ بعدد من الاسرى الايرانيين يزيد عددهم على (3000) اسير. وقد اكدت منظمة الصليب الاحمر على وجود (9) الاف اسيرا عراقي في ايران، وقد اوردت انهم ليسوا جميعا محتجزين في ايران، وان بعضهم تمكن من السفر الى خارجها، ومنهم من منحهم ايران حق اللجوء ورفضوا العودة للعراق، وقد طلبوا عدم ذكر اسمائهم حتى لا تتضرر أسرهم. ولكن العراق اكد انه لن يقتنع بحجج الصليب الاحمر حتى تتم مقابلة الاسرى انفسهم⁽⁹⁾.

وتعد مشكلة الاسرى من المشاكل التي لا تزال معلقة بين العراق وايران، ويمكن عدها من المعوقات التي تعترض تحسين العلاقات بين الجانبين، وتحاول ايران تعقيد هذه المشكلة، بل عدم حلها، وذلك للضغط على العراق ودفعه الى تقديم تنازلات من اجل الحصول على مكاسب اضافية. وهذا الامر ان يدل على شيء فهو يدل على ان ايران تحتفظ بالاسرى وتعاملت مع الموضوع بزوح غير انسانية واستخدمته كأسلوب للابتزاز وتحقيق المصالح.

وأما بخصوص الموقف الإيراني من لم المعارك فقد مارست إيران سياسة مرنة ومتحركة تتميز بخطوط مفتوحة على مختلف الأطراف الفاعلة في الازمة، بهدف الحصول على اكبر قدر ممكن من المكاسب لصالحها بعد انتهاء الحرب⁽¹⁰⁾.

ولبيان الموقف الايراني من لم المعارك، يمكن ملاحظته من خلال البيان الذي صدر عن المجلس الاعلى للامن القومي الايراني، والذي تضمن، (رفض الدخول العراقي للكويت، الانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية من الكويت، ان إيران مستعدة للدفاع عن مصالحها تحت أي ظرف)⁽¹¹⁾.

وفي الوقت نفسه فان إيران لم توافق على الحظر الاقتصادي المفروض على العراق، وقد اعلنت عن عدم موافقتها على تجويع الشعب العراقي المسلم، وابدت استعدادها لتزويده بالمواد الغذائية والبضائع عبر الحدود المشتركة للبلدين، كما انها في الوقت نفسه الذي رفضت فيه دخول العراق للكويت فانها كثيرا ماوصفت حكام الكويت بالعمالة والفساد والكفر⁽¹²⁾.

نستنتج من ذلك ان إيران اتبعت سياسة الحياد (المشوب بالميل ضد العراق) في ام المعارك، وذلك لارضاء جميع اطراف الازمة للحصول على اكبر قدر من المكاسب بعد انتهاء الازمة.

ان حصار العراق وتكمير اسلحته المحظورة يشكل عامل اختلال في ميزان القوى لصالح إيران في المنطقة. وهو اختلال استراتيجي يؤثر على المنطقة ككل. ويعد هذا الشيء كسب كبير لصالح إيران على حساب الاقطار العربية⁽¹³⁾.

وبالتالي فان إيران تحاول ان تبرز كقوة اقليمية لها وجود واضح ومميز في المنطقة، لتوسيع دورها الاقليمي نتيجة التطورات التي طرأت على العلاقات الايرانية - الخليجية واتساع نطاق العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بينهما، ووضحت إيران تحاول لان تكون طرفاً في الترتيبات الامنية في منطقة الخليج العربي. الا انها لن تستطيع الدخول في تلك الترتيبات بسبب رفض الولايات المتحدة الامريكية واقطار الخليج العربي.

ومن المشاكل الاخرى التي تعيق تطور العلاقات بين العراق وايران هي مشكلة الطائرات والتي تزيد من التوتر في العلاقات بين البلدين. وقد بدأت المشكلة عندما قام العراق بارسال اعداد كبيرة من طائراته المقاتلة وطائرات النقل العسكري الى ايران ابتداء من 26 كانون الثاني 1991، لتجنب تدميرها من جانب قوات التحالف المعادي، وعلى الرغم من ان ايران سمحت لهذه الطائرات بالهبوط في مطاراتها، الا انها في الوقت نفسه قدمت احتجاجا على العراق لاقدامه على ارسال طائراته على هذا النحو، واعلنت انها سوف تحتجز جميع هذه الطائرات حتى نهاية الحرب، وقد اعلنت فيما بعد احتجازها لهذا الطائرات (148) طائرة على سبيل التعويض عن خسائر حربها مع العراق وكنواة لاعادة بناء سلاحها الجوي⁽¹⁴⁾.

والاكثر من ذلك فقد بدأت ايران خطة تطويق الجيش العراقي من الخلف باضخم عملية تسال لوحدات عسكرية (مليشيات الحرس) واعداد من المرتبين في اليوم الثاني لبدء الهجوم البري لقوات التحالف الدولي ضد العراق، وبحسب الوثائق العراقية فان اكثر من (40) لف متسلل ايراني دخلوا الحدود العراقية عبر (15) نقطة ومركز انطلاق، وان نقل التسال لقوات (حرس للخميني) كان من خمسة محاور، الاول من منطقة المنذرية والثاني في احوار محافظة ميسان والثالث عبر منطقة الشلامجة - التومة والرابع عبر خانقين والخامس عبر منطقة الشيب، وقد لوربت المعلومات ان هذه الخطة سبقتها عمليات تجسس اشتركت فيها وفود رسمية ايرانية⁽¹⁵⁾.

ومن المشاكل الاخرى التي تعيق تطور العلاقات بين العراق وايران، هي مشكلة التدخل الايراني في شمال العراق بحجة ملاحقة الاكراد الايرانيين من اعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني. والاكثر من ذلك الدعم العسكري واللوجستي الذي تقدمه ايران لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني (برئاسة جلال الطالباني)، والذي كان سببا رئيسا من اسباب تغير نتائج المعارك لصالحه واسترداد مدينة السليمانية من قبضة مقاتلي الحزب الديمقراطي الكردستاني (بزعامة مسعود البارزاني)، وتشير مصادر ايرانية الى تقدم ثلثا اعضاء مجلس الشورى بطلب لا

رسال قوات عسكرية لشمال العراق، لتمكين (الطالباني) من استرداد مدينة اربيل. وعلى الرغم من الخلاف الذي حصل بين ايران وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني بتقديم المساعدات للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني. فان ايران نفذت عملية عسكرية ضد متمردي الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني وقواعدهم في شمال العراق في اب 1996⁽¹⁶⁾.

وتأكيداً على التدخل الإيراني وقواعدهم في شمال العراق، فقد اعترف الطالباني صراحة بأنه يحصل على دعم مسلح من إيران، وقال انه قرر انشاء جيش كردي يضم خمسين الف مقاتل وطلب من الامريكيين ارسال مدربين عسكريين وخبراء لتدريب هذه القوات. وطلب الطالباني كذلك مساعدات مالية، ولكن الامريكيين ابدوا تحفظاتهم تجاه هذه المطالب (17).

وتبقى مشكلة (المعارضة) من المشاكل التي تؤدي الى زيادة التوتر في العلاقات بين العراق وايران، لاذ تقوم ايران باحتضان العراقيين الخارجين عن القانون واولئك الإيرانيين المسفرين الى ايران لتجعل منهم قوة معارضة لصالح اهدافها، وبالمقابل يأوي العراق المعارضة الإيرانية (مجاهدي خلق)، ويتهم الطرفان بعضهما البعض في تقديم الدعم لمعارضة الطرف الاخر، وتشير المصادر الى ان الدعم لهذه القوى قد اوقف من الطرفين في نهاية عام 2001 مع بقاء مسألة الايواء والدعم السياسي (18).

وفي اعوام (1993، 1994، 1995، 1997، 1999) قامت ايران بضرب مواقع المعارضة الإيرانية في العراق. وهذا دليل على ان مشكلة المعارضة تقف عائلاً امام تطور العلاقات بين البلدين، بل احيانا تخلق حالة من التوتر والاضطراب بين البلدين (19).

ونستج مما تقدم ان ايران تستخدم ورقة المعارضة، للقيام بعملية ضرب وانتهاك لراضي وسيادة واستقلال العراق تحت حجة ضرب المعارضة الإيرانية في العراق.

وعلى الرغم من المشاكل التي نكرت لنفأ، إلا أنه لا يمكن اغفال المبادرة التي أعلن عنها العراق عام 1997، والتي بموجبها تم السماح للإيرانيين بزيارة العتبات المقدسة في العراق. ويمكن أن تعد هذه الخطوة إشارة إلى تحسن العلاقات بين البلدين⁽²⁰⁾.

ويمكن أن نفهم من هذه المبادرة أن العرق يحاول وبجدية كسر حاجز الجمود والتوتر في العلاقة مع إيران، والانتقال في العلاقة إلى مرحلة التطبيع والتعاون. ولكن للأسف أن إيران لا تتعامل بالمثل مع العراق من أجل تطبيع العلاقات بينهما، وتصر على أن الانتقال إلى مرحلة تطبيع العلاقات لا يمكن أن يتم إلا بعد تسوية مرحلة الحرب العراقية - الإيرانية (1980 - 1988).

وقد جرت (لقاءات وزيارات متبادلة بين المسؤولين في البلدين). تم خلالها التباحث حول سبل التعاون وتطوير العلاقات وحل المشاكل العالقة بين البلدين⁽²¹⁾.

لما بالنسبة لقضية سيادة العراق وتكامله الاقليمي، فقد رفضت إيران ثلاثة مشاريع مختلفة استهدفت تغيير شكل الدولة العراقية أو تعديل حدودها، بالإضافة إلى تقييد

واهم الزيارات التي جرت بين مسؤولي البلدين، هي زيارة وزير الخارجية العراقي السابق محمد سعيد الصحاف إلى طهران عام 1998، وقد شهدت هذه الزيارة اتفاقاً على تطبيع العلاقات عبر تشكيل لجنتين تعنيان بدراسة قضية اسرى الحرب والمفقودين وتبادل زيارة الأماكن الدينية المقدسة والتعاون التجاري، وكذلك قام وزير النقل والمواصلات العراقي بزيارة إيران في عام 2000 وقد تم التباحث في هذه الزيارة بشأن تعزيز العلاقات التجارية والصناعية إضافة إلى التطرق لمسألة الطائرات العراقية المحتجزة لدى إيران. ثم كانت الزيارة التي قام بها وزير خارجية إيران كمال خرازي إلى العراق عام 2000 هي الزيارة الأولى لوزير خارجية إيراني. منذ زيارة وزير خارجية إيران السابق علي أكبر ولايتي إلى العراق عام 1990، وقد تم الاتفاق خلال زيارة كمال خرازي إلى أحياء اللجان المشتركة التي شكلها البلدان عام 1997 والمكلفة بتسوية المشكلات العالقة بينهما. كما اتفق على تشكيل لجنة مشتركة للأمن الحدودي تكلف بضبط الحالة الأمنية على الحدود العراقية الإيرانية واستئناف الرحلات البرية بعد توقف استمر ثلاثة أشهر. وقد التقى الرئيس الإيراني محمد خاتمي مع نائب رئيس الجمهورية العراقية طه ياسين رمضان، في العاصمة الفنزويلية (كراكاس) على هامش قمة أوبك في عام 2000 وقد جرى خلال اللقاء التباحث في القضايا (رفع مستوى العلاقات الدبلوماسية، اسرى الحرب، زيارة الإيرانيين إلى العتبات المقدسة في العراق، الملف الأمني. وكذلك الإشارة إلى ضرورة وقف الأذى المتبادل). حول هذا الموضوع انظر: خالد السرجاني، تطبيع العلاقات العراقية - الإيرانية: مطلب ثنائي وإقليمي، مجلة مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (الأهرام)، العدد (5)، القاهرة، 2000، ص 61-64.

سيادتها، فالمشروع الاول تقدمت به الاردن والذي يهدف الى اقامة نظام فدرالي في العراق، وقد رفضت ايران هذا المشروع تحسبا من انعكاساته المحتملة عليها وهي الدولة ذات التعدد الاثني، وكان هذا للرفض في كانون الثاني 1996⁽²²⁾.

اما المشروع الثاني فهو المشروع التركي الخاص باقامة منطقة امنية عازلة بين تركيا والعراق، وكان رفض ايران لهذا المشروع يكمن في خشيتها الى ان تكون هذه المنطقة مكاناً يأوي المعارضة الايرانية ونشاط المخابرات "الاسرائيلية". بالاضافة الى ان المشروع يجعل منطقة كركوك خاضعة للاشراف التركي، وهذا الامر يدعم مكانة تركيا في المنطقة على حساب ايران، وطرحت تركيا في هذا المشروع موضوع حماية التركمان وهذا الامر قد يؤدي الى زعزعة وضع الاقلية (التركمان) في شمال العراق⁽²³⁾.

اما المشروع الثالث فقد طرحته الولايات المتحدة الامريكية، وفحواه توسيع منطقة الحظر الجوي الى مسافة (30) ميلا جنوب بغداد. وقد رفضت ايران هذا المشروع لسببين⁽²⁴⁾:

اولا: ان التوسيع يفتقر الى منطق يسنده، لكون المواجهات الكردية - الكردية وقعت في الشمال وليس في الجنوب.

ثانيا: ان هذا التوسيع يفتقر الى الشرعية الدولية، طالما ان التدخل العراقي في المعارك بين الاكراد اتى برا لاجوا.

ويمكن القول ان ايران رفضت هذه المشاريع لانها تحمل انعكاسات سلبية ليس فقط على العراق وانما يمتد تأثير تلك الانعكاسات على ايران، وهذه الانعكاسات بمثابة تهديد لامن واستقرار ايران. بالاضافة الى تدخل اطراف خارجية في المنطقة تحمل توجهات معادية لها مثل "اسرائيل" والولايات المتحدة الامريكية.

المطلب الثاني: قضية الجزر العربية الثلاث

تقع الجزر الثلاث في مدخل مضيق هرمز الذي يصل بين خليج عمان والخليج العربي⁽²⁵⁾.

وان الأهمية الاستراتيجية لموقع هذه الجزر اذ موقعها يفوق في أهميته موقع جزيرة هرمز التي تطل على ساحل مضيق هرمز، فالجزر الثلاث لا تقل في أهميتها الاستراتيجية عن مدينة طنجة وجبل طارق في مدخل البحر الأبيض المتوسط وعن عدن في مدخل البحر الأحمر، ان هذه الجزر تشرف على حركة المرور في الخليج العربي وتتحكم فيها أيضاً. (ونذكر دراسة لخبراء الاقتصاد والسياسة في مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية في جامعة جورج تاون الأمريكية ان 86% من صادرات نفط الشرق الأوسط تمر من مضيق هرمز بشواطئ الجزر الثلاث). وهذه النسبة تشكل نصف الطاقة التي تعتمد عليها صناعة العالم واقتصاده وحياته اليومية⁽²⁶⁾.

فجزيرة ابو موسى تقع على بعد (94) ميلاً من مدخل الخليج العربي عند مضيق هرمز، وتبعد حوالي (75) كم عن الساحل الإيراني، وتبعد عن الساحل العماني ما يقرب من (48) كم قبالة اماره الشارقة. ويبلغ طولها ما يقرب من (5) كم وعرضها يتراوح بين (2-3) كم اما جزيرة طناب الكبرى فتقع على بعد (59) كم جنوب غرب جزيرة قشم، وعلى بعد (78) كم شمال غرب جزيرة الحمراء، وتقع أيضاً شمال شرق جزيرة ابوموسى وتبعد عنها ما يقرب من (50) كم، وتبعد عن اماره الشارقة ما يقرب من (100) كم وهي تقابل اماره راس الخيمة. ويكون شكل الجزيرة دائرياً ويبلغ طول قطرها ما يقرب من (3,5) كم ومساحتها حوالي (9) كم²، اما طولها فهو (12) كم وارتفاعها (615) قدماً عن مستوى سطح البحر. وموقع هذه الجزيرة متحكم في الخليج العربي وفي السيطرة على مدخل المحيط الهندي الى الخليج العربي. اما جزيرة طناب الصغرى فتبعد مسافة (90) كم عن الساحل العربي و(13) كم عن جزيرة طناب الكبرى وهذه الجزيرة على

شكل مثلث طوله كيلومترين وعرضه كيلومتر واحد، والجزيرة تسمية أخرى هي (جزيرة نابيو) (27).

وفي 30 تشرين الثاني 1971، قامت القوات الإيرانية باحتلال هذه الجزر المهمة من الناحية الاستراتيجية، في الوقت الذي كانت فيه جزيرة أبو موسى تحت سيادة إمارة الشارقة، أما جزيرتي طنّب للصغرى وطنّب الكبرى فكانتا تحت سيادة إمارة رأس الخيمة. ومن الجدير بالذكر أن بريطانيا بين عامي 1968 - 1971، وقبل انسحابها من منطقة الخليج العربي توصلت إلى اتفاق مع إيران حول مطالبها الإقليمية في الخليج العربي ترتب عليه تخلي إيران عن مطالبتها بالبحرين والاعتراف بها دولة مستقلة، واعتراف إيران بدولة الإمارات العربية المتحدة، وسيطرت إيران على جزيرتي طنّب الكبرى وطنّب الصغرى، وتوصلت إيران إلى تفاهم مع إمارة الشارقة حول السيادة المشتركة على جزيرة أبو موسى، وبهذا الشكل تم تسوية الخلافات الإيرانية - البريطانية حول الجزر، كما صرح بذلك المفاوض البريطاني حينذاك وليام لوس. ويمكن القول أن جذور التحرك الإيراني نحو الجزر تعود إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فعندما احتلت إيران جزيرة لنجا سنة 1887، بدأت مطالبها بجزيرة أبو موسى، ولكن التدخل البريطاني آنذاك عن طريق وزيرها المفوض في طهران الذي صرح بأن الجزر عربية يملكها شيوخ العرب، الذين يرتبطون بمعاهدات خاصة مع بريطانيا، وهم تحت الحماية البريطانية وهي المسؤولة عن شؤونهم الخارجية حال دون ذلك (28).

وقد استمرت إيران في مطالبتها بالجزر في الأعوام 1923 و1926 و1927. وفي عام 1928 حاولت إيران احتلال الجزر الثلاث بالقوة، ولكنها فشلت بسبب التدخل البريطاني آنذاك، وفي عام 1929 اقترحت إيران إحالة المسألة إلى التحكيم الدولي لكن البريطانيين رفضوا العرض (29).

وهناك دافع استراتيجي بحث يكمن وراء احتلال إيران للجزر، لان احتلال إيران للجزر الثلاث يمكنها من السيطرة التامة على مضيق هرمز والتحكم في الخليج العربي⁽³⁰⁾.

فاحتلال إيران للجزر الثلاث مكنها من مراقبة مدخل المحيط الهندي الى الخليج العربي وزيادة نفوذها في المضيق كليا ولاسيما انها كانت مسيطرة فعلا على جزر هرمز، لارك، هنكام، ام الغنم، فارور وبني فارور وهي جزر تقع غرب مضيق هرمز داخل مياه الخليج العربي⁽³¹⁾.

ولا يمكن إغفال الدافع الاقتصادي الذي يكمن وراء احتلال إيران للجزر، وقد ركزت اهتمامها على جزيرة ابو موسى قبل غيرها وذلك لرغبتها في استغلال الاوكسيد الاحمر فيها، بالإضافة الى وجود الأوكسيد الأحمر في طنب الصغرى وطنب الكبرى. وقد تحول الدافع الاقتصادي الذي ظهر منذ حقبة الثلاثينات الى هدف استراتيجي وعسكري للسيطرة على تلك الجزر في عام 1971⁽³²⁾.

والتطور المهم في النزاع حول الجزر الثلاث هو ماحدث في اب 1992، عندما طردت ايران من جزيرة ابو موسى بعض العمال الوافدين على ظهر عبارة قادمة من اماره الشارقة، وحجة ايران في ذلك هو لعدم حيازتهم للمستندات الكافية وانه شأن امني داخلي، بدعوى ان منكرة التقاهم⁽³³⁾.

ولأن إيران تفتقر للدلة والبراهين القانونية والتاريخية التي تؤكد ملكيتها، فانها مازالت متصلبة في رفضها للتحكيم الدولي في الوقت نفسه الذي تدعى فيه ان قضية الجزر هي مشكلة حدودية، بينما اتسم موقف دولة الامارات العربية بالوضوح، الذي مارسه اعضاء وفدها المفاوض مع ايران في لقاءات الجانبين في ابو ظبي عام 1992 والدوحة عام 1995. وتقدم ممثلو الامارات العربية المتحدة للطرف الإيراني في المباحثات بالمطالب الآتية⁽³⁴⁾:

1. انتهاء احتلال إيران العسكري لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى.

2. ان تتعهد إيران باحترام البنود الواردة بمنكرة التفاهم الموقعة عام 1971 بخصوص جزيرة ابو موسى.

3. انتهاء التدخل باي طريقة، او تحت أي نريعة، في ممارسة الامارات العربية المتحدة لسيطرتها الكاملة على الجزء التابع لها من جزيرة ابو موسى.

4. الغاء كافة الاجراءات والتدابير التي فرضتها على الهيئات الحكومية في جزيرة ابو موسى وعلى مواطني الدولة، والمغتربين العاملين هناك.

5. اقتراح اطار مناسب لحل قضية السيادة على جزيرة ابو موسى خلال مدة زمنية محددة. ومن المعروف ان هذه المباحثات قد انهارت، بسبب طلب الامارات العربية المتحدة من ايران لانهاء احتلال ايران العسكري لجزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى.

وعندما تولى الشيخ فاهم بن سلطان القاسمي منصب امين عام مجلس التعاون لاقطار الخليج العربي عام 1993، دعم فكرة تسوية النزاع على الجزر عن طريق احالته الى محكمة العدل الدولية في لاهاي. وكانت تقارير عام 1993، ولاسيما في وسائل الاعلام الخليجية، تفيد بان دولة الامارات المتحدة تفكر في امكانية لحالة النزاع من جانب واحد الى محكمة العدل الدولية، وهذا الشيء غير ممكن من الناحية القانونية، لان مثل هذه الاحالة لايمكن ان تحصل دون موافقة طرفي النزاع. ولكن الاعلان عن هذا الامر قد يؤدي، على الاقل، الى وضع ايران في موقف دفاعي، ومن المعروف ان هناك دعم مستمر وقوي لدولة الامارات العربية المتحدة بالنسبة الى قضية الجزر، من الاقطار العربية، وكذلك من الدول الاعضاء البارزة في المجتمع الدولي⁽³⁵⁾.

اما بخصوص تصريحات المسؤولين الإيرانيين تجاه قضية الجزر الثلاث، فقد شهد عام 1994 تصريح رئيس مجلس الشورى (البرلمان) الإيراني السابق علي اكبر ناطق نوري، والذي اكد على موقف ايران حول الجزر المتنازع عليها، حيث

عدها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية وملكية إيرانية لا يمكن انكارها. وفي العام نفسه أكد الدكتور (محمد لاريجاني) رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشورى، ملكية إيران لجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى موثقاً رأيه بخلفية قانونية، ومنتقداً دخول وزارة الخارجية الإيرانية في محادثات سياسية مع دول عربية حول هذه المسألة. وفي الوقت نفسه أعلن وزير الخارجية الإيراني السابق الدكتور (علي أكبر ولايتي) معارضته لاحالة النزاع حول الجزر الى محكمة العدل الدولية، بينما أكد على أن جزيرة أبو موسى تشكل جزءاً لا يتجزأ من إيران وأن النزاع هو بين إيران ودولة الامارات العربية المتحدة ولا يحق لأي طرف ثالث التدخل فيه (36).

وعد أكدت إيران وجودها العسكري في جزيرة أبو موسى بشكل كبير خلال عام 1995، وقامت باجراء الكثير من التدريبات العسكرية في النصف الشمالي من جزيرة أبو موسى، إذ قامت باجراء (33) تدريباً عسكرياً عام 1995 (37).

وشهد عام 1996 زيادة حدة الاضطرابات في العلاقات بين إيران والامارات العربية المتحدة، بسبب تعزيز إيران لوجودها في جزيرة أبو موسى، فقد افتتحت إيران في اذار 1996، مطاراً لها في جزيرة أبو موسى، وكانت كلفة بناء هذا المطار سبعة ملايين دولار، واستغرق بناؤه أربعة عشر شهراً، ويتسع لاستقبال سبعمائة راكب. وبعد سبعة اشهر من تاريخ افتتاح المطار، أعلن عن افتتاح فرع لجامعة (بيان نور) في جزيرة أبو موسى، وهذه الجامعة هي واحدة من كبريات الجامعات الإيرانية (38).

أما بخصوص تطورات عام 1997، حول النزاع على الجزر الثلاث، فقد قامت إيران في هذا العام ببناء رصيف في جزيرة أبو موسى، وفي الوقت نفسه أطلقت اسمي طنّب وأبو موسى على اثنتين من سفنها البحرية، وهذان الاجراءان اللذان قامت بهما إيران، احتجت عليهما دولة الامارات رسمياً لدى الأمم المتحدة واثبتت

بطلانهما واعلنت تمسكها بجزرها للثلاث من فوق منبر القمة الاسلامية، وفي العام نفسه كانت إيران تدعو الى الحوار مع دولة الامارات، وذلك لازالة سوء التفاهم حول الموضوع، والذي يتمسك في الوقت نفسه بتثبيت سيادة ايران على الجزر الثلاث بكل ما يترتب على ذلك من اجراءات من طرف واحد. أي بعبارة اخرى ان الدعوة الى الحوار التي تتبناها إيران، تهدف من ورائها اقناع دولة الامارات قبول السيادة الإيرانية على الجزر الثلاث (39).

اما الموقف العربي من قضية الجزر الثلاث، فقد تجلى هذا الموقف من خلال البيان الذي اصدره وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي، في تموز 1995 والذي جاء فيه (40):

(جند الوزراء تأييدهم ومساندتهم لدولة الامارات العربية المتحدة في سيادتها على جزرها الثلاث، ويدعون إيران الى اجراء مفاوضات مباشرة حول تلك الجزر مع دولة الامارات العربية المتحدة في اقرب فرصة، مجددين في الوقت نفسه تأييدهم للتام لدولة الامارات العربية المتحدة بإحالة القضية الى محكمة العدل الدولية اذا لم يتم التوصل الى اتفاق بينهما عبر الحوار).

وقد اكد بيان دول اعلان دمشق (مجلس للتعاون الخليجي بالاضافة الى مصر سوريا) في حزيران 1997 سيادة دولة الامارات على جزرها. وكان البيان الصادر عن اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في ايلول 1997، مشابه الى بيان دول اعلان دمشق. اما بخصوص البيان الصادر عن قمة دول مجلس التعاون الخليجي في كانون الاول 1997، فقد طالب إيران بانتهاء احتلالها للجزر، والغاء كافة اجراءات تكريس هذا الاحتلال، واتباع سياسة الحوار عوضا عن سياسة فرض الامر الواقع (41).

وبالنظر لان التيار الذي يحكم إيران اليوم هو تيار معتدل، فمن المتوقع ان يغلب المصالح على الأيديولوجيا ويسعى لوضع نهاية مقبولة لكلا الطرفين، وتشير

بعض المصادر الى ان زيارة كمال خرازي وزير خارجية إيران للامارات في عام 1998 قد عكست المرونة في المواقف من جزيرة ابو موسى. وتشير المصادر الى استعداد إيران لتقديم تنازلات رئيسة في موضوع جزيرة ابو موسى بما في ذلك التراجع عن تعيين حاكم لها وتقليص التواجد الإيراني، والاعتراف بحقوق دولة الامارات الادارية في الجزيرة، والقبول بمفاوضات حول السيادة في اطار مذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين⁽⁴²⁾.

الا ان عام 1999 شهد العكس من ذلك، فقد واصلت إيران تأكيد سيادتها وبالخصوص على جزيرة ابو موسى، من خلال ممارسة سياسة فرض الامر الواقع، وافتتحت في هذا الاطار دارا للبلدية في مطلع عام 1999، مما ادى هذا الامر الى قيام دولة الامارات برفع شكوى للامم المتحدة⁽⁴³⁾.

وقد قام مجلس الدفاع الخليجي في 1999/7/1، بتشكيل لجنة وزارية ثلاثية مكونة من (السعودية، عمان، قطر)، ومهمة هذه اللجنة وضع الية للمفاوضات المباشرة بين الامارات وإيران بشأن الجزر الاماراتية الثلاث، وكانت إيران قد رحبت بمحادثات مع الامارات العربية المتحدة (من دون شروط مسبقة)، في حين طلبت الامارات تحديد سقف زمني لعملية التفاوض. وقد عرضت اللجنة الثلاثية تقريرا عن عملها امام القمة الخليجية العشرين (1999/11/27). وقد اكدت القمة الخليجية موقفها من القضية بشأن سيادة دولة الامارات على الجزر الثلاث، ودعت إيران الى التفاوض مع الامارات بشأنها⁽⁴⁴⁾.

وتحاول إيران تبديل مهمة اللجنة الثلاثية، من لجنة مجلس التعاون للتوسط لدى ايران، الى لجنة مجلس التعاون للتوسط لدى الامارات، ومن ثم تغير مهمة اللجنة، والدليل على ذلك تصريح وزير خارجية إيران كمال خرازي في عام 1999، والذي قال (لامانع لدينا اذا شجعت اللجنة الامارات على بدء محادثات مع إيران)⁽⁴⁵⁾. وتبقى إيران ترى ان الخلاف بينها وبين دولة الامارات العربية،

محصور في جزيرة ابو موسى، ولايشمل جزيرة طنب الكبرى وجزيرة طنب الصغرى، وهذا مايتضح من قول ناطق نوري رئيس مجلس الشورى الإيراني السابق عند زيارته للسعودية في عام 1999 (نعمل من اجل حوار مباشر، والمرجع للحوار اتفاق عام 1971 الذي نفذنا ما جاء فيه، ويبقى الامر محصورا في جزيرة ابو موسى فقط). وحث ناطق نوري للجنة الثلاثية الخليجية على تشجيع الامارات لبدء حوار مباشر مع الإيرانيين⁽⁴⁶⁾.

ولم يختلف الموقف الإيراني تجاه قضية الجزر الثلاث في عام 2000 عن الاعوام السابقة فقد اكد الموقف الإيراني على نقطتين هما⁽⁴⁷⁾:

1. ان الجزر الثلاث هي جزء لايتجزأ من إيران، ولايمكن النقاش حولها، وهناك سوء تفاهم مع الامارات، وهذا هو للموقف الذي يعبر عنه دائما المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، ومسؤولون إيرانيون اخرون.

2. تأكيد إيران استعدادها للمحادثات، والدخول في حوار مباشر مع الامارات من دون تدخل الاخرين، والمحادثات والحوار يكونان فقط حول جزيرة ابو موسى، وعلى اساس اتفاق 1971. وهذا ما عبر عنه الامين العام للمجلس الاعلى للامن القومي الإيراني ووزير الدفاع والداخلية.

ولا تزال إيران ترفض وجهة النظر الاماراتية لحل هذه القضية، والمتمثلة في متابعة الجهود الدبلوماسية السلمية من خلال الهيئات، للدولية والاقليمية، مثل الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي وهذا للرفض يرجع الى سببين⁽⁴⁸⁾:

1. شعور إيران بانها مستهدفة من جانب الولايات المتحدة الامريكية، وبالتالي فان التصعيد في قضية الجزر الثلاث، يعد جزءا من سياسة الاحتواء الامريكية تجاهها. وهذا الامر يتضح في تصريح (مرشد الثورة) خامنئي بقوله (ان الدعاية المحيطة

بموضوع جزيرة ابو موسى الإيرانية جزءاً من مؤامرة اعداء الامة لبث الفرقة بين إيران وجيرانها).

2. ترى إيران أن استمرار النزاع الدبلوماسي مدة طويلة، قد يساند النفوذ الذي تتمتع به دول عربية أخرى في الخليج وعلى رأسها مصر، وحاولت إيران وباستمرار الحد من هذا النفوذ، وتوضح هذا من رفض وادانة إيران لبيانات جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي المؤيدة لدولة الامارات.

ويمكن القول ان هناك احتمال تصعيد للنزاع بين الطرفين، اذ تخشى دولة الإمارات العربية المتحدة ان تكون خطط إيران لبناء محطة لتحلية المياه، وبدء رحلات طيران منتظمة بين جزيرة ابو موسى وبيندر عباس، مقدمة لاقامة مستوطنة للإيرانيين في جزيرة ابو موسى، وهذا الامر يمكن ان يغير التركيبة الديموغرافية (السكانية) للجزيرة. وهناك عدد من تقارير شهود العيان والانباء الصحفية تشير الى وجود (3000) الى (4000) جندي إيراني على جزيرة ابو موسى، اذ كان العدد في عام 1992 يزيد قليلاً على مائة جندي. وتشير المصادر المحلية الى تنفيذ اعمال انشائية واسعة النطاق تشمل بناء تكتات للجنود ومرابض للدبابات وقطع المدفعية الثقيلة. وهذا الامر يشير بوضوح الى ان الوضع ليس مبنياً على سوء تفسير لنوايا إيران وانما مرتبط بحقائق فعلية(49).

ومن الجدير بالذكر ان دولة الإمارات العربية المتحدة تمتلك من الحجج القانونية والتاريخية التي تثبت ملكيتها لهذه الجزر، ويمكن تلخيص تلك الحجج فيما يأتي(50):

1. سكان الجزر من العرب، تجمعهم مع سكان الإمارات الأصول العشائرية والقبلية والروابط العائلية والسمات الشخصية واللغة والعادات.

2. يؤكد السجل تبعية الجزر الثلاث لامارتا رأس الخيمة والشارقة.

3. كانت امارتا راس الخيمة والشارقة تمارسان السيادة الفعلية على هذه الجزر المتنازع عليها لمدة تزيد عن قرنين كاملين، وهذا ما توضحه المظاهر الآتية:
- أ. كان علم كل من امارتا راس الخيمة والشارقة، يرتفع على الجزر الثلاث.
- ب. كان هناك على الدوام مندوبون مقيمون على تلك الجزر، تابعين لحكام امارتا راس الخيمة والشارقة.
- ج. كان حكام راس الخيمة والشارقة يقومون بجباية الاموال والرسوم على الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها سكان الجزر.
- د. ان المؤسسات العامة في تلك الجزر، ترجع ملكيتها لامارتا راس الخيمة والشارقة.
- هـ. كانت عملية منح امتيازات وعقود التنقيب عن النفط والمعادن في الجزر والسواحل والمياه الإقليمية المحيطة بها، من اختصاص حكومات راس الخيمة والشارقة، أي بعبارة أخرى هي التي تقوم بها.

المطلب الثالث: التواجد العسكري الاجنبي في منطقة الخليج

كان لإيران ولا تزال موقف ثابت من (التواجد العسكري الاجنبي) اذ تعارض أي وجود للقوات الاجنبية ومهما يكن مصدرها في المنطقة. وكان محمد رضا شاه إيران، والذي كان ولاؤه للولايات المتحدة الامريكية، قد عارض ان تحل القوات العسكرية الامريكية محل القوات البريطانية⁽⁵¹⁾.

ان الولايات المتحدة الامريكية، كانت لديها رغبة في اقامة قواعد عسكرية، وان تحل قواتها محل القوات البريطانية، وهذه الرغبة ترجع الى اواخر الستينات من القرن العشرين، وهذا الامر يثبت ان معارضة إيران للتواجد العسكري الامريكي يسبق تاريخ قيام الجمهورية الاسلامية الإيرانية. ولهذا فان معارضة إيران لوجود قواعد للقوات الامريكية ليست لها اية علاقة بالتطرف او بالاسلام، بل تعكس تنازع دولتين بسبب تعارض مصالحهما القومية، لكن إيران تقبلت الوضع الراهن، لان التواجد العسكري الامريكي يعود عليها بالفائدة. فسياسة الولايات المتحدة الامريكية لاحتواء العراق، ورصد تحركاته العسكرية ومنع اعادة تسليحه تتطابق مع سياسة إيران تجاه العراق، وهذا الامر اتاح لها التركيز على اعادة بناء القوى الداخلية، واقامة علاقات ودية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي⁽⁵²⁾.

ولا توجد معلومات تؤكد على ان إيران، تتلقى مساعدات امنية، او انها تجري مناورات مشتركة مع قوات اجنبية⁽⁵³⁾.

وقد اصبح التواجد العسكري الامريكي في منطقة الخليج العربي، يمثل عنصر عدم استقرار وتهديد للامن القومي الإيراني⁽⁵⁴⁾.

* نظرا لان التواجد العسكري الاجنبي الموجود في منطقة الخليج العربي، هو على الاغلب تواجد عسكري امريكي، فقد استخدمت وفي مرات عديدة مصطلح التواجد العسكري الامريكي، وذلك لتمييزه عن مصطلح التواجد العسكري الاجنبي.

ويمكن القول ان القبول الإيراني بالتواجد العسكري الاجنبي، ظل مرهونا باطار
انهاء الدخول العراقي للكويت، أي بعبارة اخرى ان للتواجد العسكري الاجنبي سيكون
مؤقتا بانتهاء ازمة الخليج، أي ان القوات الاجنبية ستغادر المنطقة بعد ذلك⁽⁵⁵⁾.

ان التصور الإيراني للامن في منطقة الخليج العربي، يركز على ضرورة ابعاد
القوى الاجنبية والخارجية عن مجال قضايا الامن في الخليج العربي، سواء كانت
غربية ام عربية (مصر، سوريا) وكذلك ترى إيران ان المنطقة يجب ان تكون خالية
من اسلحة الدمار الشامل، وان وجود للقوات الاجنبية يكون قليلا ولمدة محدودة⁽⁵⁶⁾.

وقد صرح الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني في عام 1990، بمايأتي
(وجود للقوات الاجنبية في المنطقة احدث توتراً بها، وان إيران هي البلد الوحيد الذي
يستطيع العالم ان يعتمد عليه للدفاع عن لمن منطقة الخليج ومواردها النفطية)⁽⁵⁷⁾.

ان الموقف الإيراني من التواجد العسكري الاجنبي في منطقة الخليج العربي،
اتسم بالازدواجية، فايران ضد التواجد الدائم للقوات الاجنبية في الخليج العربي
والامريكية منها بشكل خاص، وفي الوقت نفسه ان إيران تؤيد هذا التواجد
العسكري الاجنبي اذا كان موجها ضد العراق، شريطة تدمير القوات العراقية على
ان ترحل هذه القوات بعد اتمامها هذه المهمة التي عجزت إيران عن تحقيقها طيلة
ثمانى سنوات من حربها مع العراق⁽⁵⁸⁾.

وقد شهد عام 1990، دعوة (مرشد الثورة) في ايران (علي خامنئي) للجهاد
ومقاومة الوجود الامريكي، اما القيادة المدنية المتمثلة بالرئيس السابق (هاشمي
رفسنجاني) فكانت تؤكد على استمرار سياسة الحياد الإيرانية. وهذا دليل واضح
على ازدواجية الموقف السياسي الإيراني من قضية التواجد العسكري الاجنبي في
منطقة الخليج العربي⁽⁵⁹⁾.

ومن الملاحظ ان إيران قد رضخت للامر الواقع في قبول التواجد العسكري الاجنبي وبالاخص التواجد الامريكي لمسيبين⁽⁶⁰⁾:

الاول: يتعلق بعدم قدرتها على مقاومة هذا التواجد.

الثاني: الاستفادة من تواجد الولايات المتحدة العسكري لاستهداف العراق وتطبيق سياسة الاحتواء عليه ورصد تحركاته العسكرية ومنعه من اعادة تسليحه وهو مايتطابق مع سياسة إيران تجاه العراق.

وكانت إيران تشدد على ضرورة خروج للقوات الامريكية والاجنبية، كي يصار الى تحسن ملموس في العلاقات الإيرانية - الخليجية، ولكن هذا الامر انقلب مع وصول محمد خاتمي لرئاسة الجمهورية، اذ اصبحت إيران تتحدث عن ضرورة توثيق العلاقات الإيرانية - الخليجية. وهذا الامر كفيل بان يساعد على عدم تمكين الولايات المتحدة الامريكية من وجود نزيعة للتواجد العسكري في منطقة الخليج العربي⁽⁶¹⁾.

ان التواجد العسكري الاجنبي، ادى الى تطويق إيران جنوبا، والحد من فاعلية نراعها البحرية في الخليج العربي وبحر العرب. كما ادى الى وضع العديد من منشاتها في مرمى حجر من أي فعل عسكري اميركي محتمل⁽⁶²⁾.

ان تأثير التواجد العسكري الامريكي على إيران، ليس فقط في منطقة الخليج العربي، وانما امتد ليشمل تأثير التواجد العسكري الامريكي في جنوب شرق تركيا على إيران، اذ جاء هذا التواجد تحت نزيعة حماية اكراد العراق، وقد ادى الى كشف الجناح الشمالي الغربي لإيران وتعرض انظمتها الدفاعية في هذا الجناح لمراقبة الرادارات الجوية الاميركية⁽⁶³⁾.

ومن وجهة نظر إيران، يعد التواجد والتدخل الامريكي في منطقة الخليج العربي، عنصر تهديد لامن منطقة الخليج العربي⁽⁶⁴⁾.

وتتظر إيران، للتواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي محاولة لتطويقها، وربما للاطاحة بالنظام، وترى بعض النواثر الإيرانية ان التواجد العسكري الأمريكي هو اداة استفزاز للحرب. أي بعبارة اخرى استفزاز وتوريط ايران للدخول في حرب مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في منطقة الخليج العربي⁽⁶⁵⁾.

وبالاضافة الى ما تقدم يمثل التواجد العسكري الاجنبي تهديداً لامن ودور ايران في المنطقة، ويعد رفض التواجد العسكري الاجنبي هو امتداد للموقف الإيراني من الغرب، وفي الوقت نفسه يلبي بعض مطالب العناصر المتشددة في القيادة الإيرانية تجاه الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. بالاضافة الى ذلك كانت هناك رغبة في فتح المجال امام قنوات متعددة مع بعض الدول العربية الراضة لهذا التواجد، ولاسيما الجزائر وتونس والسودان. وذلك لاعتبارات تتعلق بدور وتقل الحركة الاسلامية الاخوانية فيها(الاتجاه الاسلامي في تونس، الجبهة الاسلامية للانقاذ في الجزائر، الجبهة القومية الاسلامية في السودان). وبالتالي فان هذا الموقف يلبي مصلحة إيران مباشرة في استمرارية دورها الرمزي والسياسي، ونقلها في اطار حركات الاسلام السياسي والراдикаلي في العالم العربي⁽⁶⁶⁾.

ونستطيع القول ان إيران تريد ان يكون الامن الخليجي امنا اقليميا لا دور فيه للأطراف الخارجية (خاصة مصر وسوريا)، ولا للطراف الدولية ايضا (وعلى وجه التحديد الولايات المتحدة الأمريكية) وبالتالي تتحمل إيران العبء الاكبر في امن الخليج العربي ومن دون منافس، أي ان امن الخليج العربي يقع على مسؤولية إيران بحكم عوامل الجوار الجغرافي والامتزاج الاجتماعي بالمنطقة⁽⁶⁷⁾.

ولا تزال إيران متمسكة بأن أمن الخليج العربي هو مسؤولية الدول المطلة عليه. اذ ادركت إيران ان التواجد العسكري الاجنبي، لن يهدد وضع الدول الصغرى بالمنطقة، لكنه سوف يمثل تحديا لدورها بصفقتها القوة الاقليمية الكبرى من حيث امكانياتها وقدراتها. والدعوة الى استبعاد وجود القوى الكبرى ليست مجرد رد فعل

إيراني تجاه الأحداث الدائرة ولكنها مماثلة لرد فعل القوى الإقليمية الأخرى مثل الهند واندونيسيا تجاه أوضاعهما الأمنية⁽⁶⁸⁾.

ومن الجدير بالذكر، أن القوات الغربية الأجنبية، هي في معظمها بحرية أمريكية، متمركزة في مياه الخليج العربي، وبعض الاقطار العربية الخليجية وهي ذات ملاك بشري وسلاح متغير، ولكنها مؤلفة، بصورة عامة ومقيمة من: 26 ألف جندي، 60 طائرة متنوعة، 23 قطعة بحرية متنوعة، شبكة انذار ومراقبة وقيادة، مخازن طوارئ لفرقة مدرعة. وفي عام 1997، تجولت (وحدة التدخل السريع الجوية) الأمريكية، المؤلفة من 30 طائرة وحوالي ألف جندي في اقطار خليجية عدة⁽⁶⁹⁾.

وبحلول منتصف عام 1998، كانت للولايات المتحدة في الخليج العربي حاملتان مع (94) طائرة مقاتلة (أف 14) و(أف 18) بالإضافة إلى ذلك نشرت الولايات المتحدة ما يقرب من (110) طائرة قتال مساندة وهليكوبتر، و(6,500) من قوات المارينز على شواطئ الكويت من الوحدة العسكرية البرمائية في المنطقة. أما بريطانيا فقد أرسلت حاملة عليها (15) طائرة مقاتلة في الخارج (سي هاريز وهاريز جي آر) و(14 ثورنيدو جي آر 1 أس)⁽⁷⁰⁾.

وبموجب الأرقام المشار إليها آنفاً، يمكننا القول أن التواجد والنفوذ الأجنبي في الخليج العربي، يشكل قيوداً من شأنها تحجيم السياسة الإيرانية والحد من حركتها الخارجية التي تهدف إلى تغيير الخارطة السياسية والجغرافية وموازين القوى الإقليمية. وظلت تعتقد أن تعاظم هذا النفوذ، إنما موجه لها بشكل مباشر، وينذر بمواجهة عسكرية معها⁽⁷¹⁾.

المبحث الثاني

ايران وقضايا دول آسيا الوسطى المجاورة

المطلب الأول: النزاع الأذربيجاني - الأرمني حول منطقة ناغورنو كاراباخ

تقع منطقة ناغورنو كاراباخ الجبلية ذات الحكم الذاتي التابعة لجمهورية أذربيجان في الجنوب الشرقي من سلسلة جبال القوقاز الصغرى ويبلغ طول منطقة ناغورنو كاراباخ من الشمال إلى الجنوب (120) كم، ومن الشرق إلى الغرب (35-60) كم. وفي عام 1988 كان عدد نفوس الأرمن في هذه المنطقة (96) ألفاً، وعدد نفوس الأذربيجانيين (58) ألفاً. وتمتد هذه المنطقة من جبال القوقاز الصغرى حتى الأراضي الواقعة بين نهري كورو آراز⁽⁷²⁾.

وتبلغ مساحة منطقة ناغورنو كاراباخ (4400) كم² (73).

تشكل منطقة ناغورنو كاراباخ جزءاً من تاريخ أرمينيا منذ العصور القديمة، وقد خضعت للاحتلالات المتعاقبة من قبل القوى الإمبراطورية، التي هيمنت على أرمينيا بسبب موقعها الجيوستراتيجي. وعلى أثر تطورات الحرب العالمية الأولى، خضعت ناغورنو كاراباخ للتجاذبات الدولية في منطقة القوقاز، لاسيما المساومات الروسية - التركية التي حددت الإطار السياسي للمنطقة في أعقاب الحرب. وعند سيطرة الإنكليز على أذربيجان، شكلت منطقة ناغورنو كاراباخ ورقة استرضاء للحكومة الأثرية، التي كانت تمول الإنكليز بكميات نفطية كبيرة. وبعد انحسار الدور الإنكليزي في القوقاز وبزوغ التحالف السوفيتي - الكمالي (التركي)، تبوأَت منطقة ناغورنو كاراباخ بعداً استراتيجياً في علاقات هاتين القوتين التي استلزمت إيجاد خط تواصل بري بينهما، لتبادل الدعم والمساعدة عبر الممر الإسلامي الذي

يربط الاناضول باذربيجان عبر ناخيتشيفان وزانجيزور وكاراباخ. وفي 1923/6/7 اصدر ستالين قرار اعلن فيه عن قيام ناغورنو كاراباخ اقليماً ذي حكم ذاتي في الجمهورية الانرية. الا ان هذا القرار لم ينه حالة النزاع بين الانريين والارمن. وفي عام 1988 اندلعت حركة احتجاجية سلمية متناغمة بين الاقليم والشعب في ارمينيا تطالب الاتحاد السوفيتي بالانفصال عن اذربيجان، وسط سلسلة متصاعدة من الاضطرابات والاضرابات والاحتجاجات والمظاهرات. وقد شكل اقليم كاراباخ جزءاً لا يتجزأ من مشروع قومي سياسي لكلا الشعبين. والتراجع عنه، في مرحلة يقظة قومية مثالية، لم يكن وارداً عند الطرفين، لانه يعني من منظور الواقعية السياسية الرضا بـ(اجتزاء على الخريطة القومية الموعودة). ومن ناحية اخرى تعتبر اذربيجان ان التجاوب مع المطالب الارمنية سينعكس سلباً على الكيان الجيوسياسي لدولتهم بالتخلي عن (حق مكتسب) مكرس منذ عام 1923. كما يقطع امكانية أي اتصال بري مع تركيا الساعية الى احياء فكرة (العالم التركي) بكل حنينها وزخمها⁽⁷⁴⁾.

وعندما قام الاتحاد السوفيتي في مطلع عام 1990 بقمع الانتفاضة الشعبية في اذربيجان، كان لايران موقف سلبي من هذا الحدث، فقد اكتفت ايران عندما رأت اعداد النازحين الانريجانيين اليها باغلاق الحدود مع اذربيجان، وقد صرح رفسنجاني حينها بقوله (ليس من مصلحتنا نشوب اضطرابات وصدامات ونزاعات على حدودنا الطويلة)⁽⁷⁵⁾. والرأي الغالب انه كان ينظر الى مايمكن ان يثيره التفكك القومي من حمى مماثلة للقوميات الإيرانية⁽⁷⁶⁾.

وفي عام 1991 اعلن ارمن كاراباخ استقلالهم عن اذربيجان، وقيام جمهوريتهم المستقلة بكل مؤسساتها الدستورية. الا ان هذا الاعلان لم يحظ حتى الان بالاعترافات الدولية. وفي عام 1992 اخذت الاحداث طابعها العنفي الدموي والمدمر. مع بدء استعمال الاسلحة الثقيلة واتساع الرقعة الجغرافية للمناوشات والقصف لمناطق مهمة (ستيياناجيرد، عسكران، شوشي، اغدام). وفي 20 مايو

1992 قامت القوات الارمنية باحتلال ممر لاشين بعد هروب القوات الانرية منه من دون اية مواجهة، وياحتلال هذا الممر، تم ربط كاراباخ بآرمينيا عبر السيطرة على الاراضي الانرية الواقعة بين الاقليم (ناغورنو كاراباخ) والحدود الارمنية. وتعد السيطرة على ممر لاشين انتصاراً استراتيجياً للأرمن اسهم في قلب ميزان القوى لصالحهم. وكانت ردود الفعل الدولية ومن بينها إيران سلبية في أجمالها لأنها رأت في هذا الاحتلال خرقاً لمبدأ مقدس في القانون الدولي ينص على ضرورة الحفاظ على سلامة أراضي الدول القائمة وعدم جواز اجراء أي تغيير بالقوة في الحدود الجغرافية. فآرمينيا التي حققت انتصاراً عسكرياً كبيراً، منيت بادانة سياسية دولية، ولكنها لم تتخط اذاك اطار تسجيل موقف نظري دون تفعيل ضاغط لاعادة الاوضاع الى سابق عهدها (77).

وتعد آرمينيا صلة الوصل بين تركيا واذربيجان ومن ثم اسيا الوسطى. وفي محور روسيا - إيران تصبح آرمينيا تلقائياً حلقة إستراتيجية شديدة الأهمية، تجمع بين روسيا وإيران، وتقطع الطريق امام بلوغ تركيا المدى القاري الداخلي. وفي حالة نجاح المحور في تغيير وجهة اذربيجان من تركيا نحو ايران ضمن المشروع العام لروسيا - ايران، يصبح ممكناً حل مشكلة كاراباخ بسرعة. اذ ستكون للاطراف الاربعة مصلحة حيوية في احلال الاستقرار فوراً في هذه المنطقة الاستراتيجية البالغة الأهمية. اما في حالة بقاء اذربيجان على ولائها لتركيا، فان اذربيجان ينبغي ان تقسم بين إيران وروسيا وآرمينيا (78).

نستنتج من هذا، ان موقف ودور إيران في مشكلة ناغورنو كاراباخ، هو موقف ودور مرسوم من قبل روسيا، أي يمكن القول ان هناك اتفاق روسي - إيراني حول هذه المشكلة، وذلك لقطع الطريق امام تركيا في الدخول الى منطقة اسيا الوسطى، وكذلك انتهاء التعاون بين تركيا واذربيجان والذي يثير مخاوف إيران، ولاسيما موضوع اثاره الاقليات في ايران اذ يوجد عدد كبير من السكان في إيران ينتمون الى القومية الاذربيجانية، وعددهم في إيران لكبر من عددهم في اذربيجان نفسها. ان العلاقات بين إيران واذربيجان متردية، وذلك لان إيران تدعم آرمينيا في نزاعها

مع انرييجان، وتبدو ايران حذرة تجاه نزعة قومية اذرية يمكنها ان تمتد الى اراضيها. كما ان انرييجان في حالة صراع مع ايران وروسيا حول الوضع القانوني لبحر قزوين (تريد انرييجان تقسيمه تبعاً للمياه الاقليمية لكل الدول مشاطئة، بينما يريد الروس والایرانيون تطبيق مبدأ السيادة المشتركة)⁽⁷⁹⁾.

وقد قامت ايران بحشد المعارضة ضد الجبهة الشعبية الحاكمة في انرييجان والمدعومة من تركيا منذ عام 1992، مع احساس ايران بضعف مركزها هناك نتيجة عدم تعاطف رجال الدين التقليديين مع النموذج الثوري الإيراني. وان اكدت ايران في مرحلة لاحقة معارضتها للاعتداء الارمني على سلامة اراضي انرييجان⁽⁸⁰⁾.

وفي مرحلة حكم الرئيس الانري السابق (عياض مطلبوف)، قامت ايران بجهد دبلوماسي مكثف لايقاف القتال بين الانريين والارمن، وقد وقع في طهران في شهر ايار عام 1992 بحضور الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني، الرئيس الارمني بطروسيان ووكيل الرئيس الانرييجاني على اتفاقية لوقف اطلاق النار. لكن هذا الاتفاق لم يكتب له النجاح، اذ اندفعت القوات الأرمنية في معارك شرسة ضد الانريين، في وقت لم يغادر فيه العاصمة الايرانية الطرفان اللذان وقعا على الاتفاقية. وكان وزير الخارجية الإيراني علي اكبر ولايتي، قد قام بجولات مكوكية بين انرييجان وارمينيا لترتيب وقف اخر لاطلاق النار لكنه لم ينجح ايضا. وبعد فرار الرئيس الانري مطلبوف واستلام الجبهة الشعبية الانرية السلطة بزعامة ابي الفضل التشيبي في 7 حزيران عام 1992، لم تتوقف ايران من بذل جهود الوساطة على الرغم من ان التشيبي كان يهاجم ايران بشكل شبه يومي وينحاز الى تركيا كليا. وكان بعض المسؤولين الاتراك يتهمون ايران بأنها تقدم مساعدات عسكرية الى ارمينا لاضعاف انرييجان، لان قادة الجبهة الشعبية كانوا يرددون دائما بقيام انرييجان الكبرى وهي دعوة تعني سلخ اقليم انرييجان الإيراني، وأدى هذا الى انحياز ايران الى جانب ارمينيا⁽⁸¹⁾.

وعندما اندفعت القوات العسكرية الارمنية داخل اراضي انرييجان تغير الموقف عن السابق، فقد بادرت ايران الى لقامة مخيمات داخل الاراضي الانرية لايواء عشرات الالاف من الانريين الذين هربوا من القصف الارمني، وازاء حالة التردد التي اتسم بها الموقف التركي، فان المسؤولين الانريين كانوا يوجهون الشكر الى ايران من تركيا، فقد قال رسول قلي بييف معاون رئيس وزراء انرييجان (نحن مسرورون جدا لموقف ايران، لقد طلبنا من العالم ان ينقذنا ولم يستجب لصراخنا غير ايران) (82).

كما قال وزير المالية الانري صالح محمد اوف (يجب ان نعد ايران قدوة واذا لم تكن ايران موجودة فان التوازن السياسي والامني في المنطقة سينتهي، لقد انقذت ايران (200) الف لاجئ من الموت الحتمي) (83).

وفي المدة 1991 - 1993 احتل الارمن جزءا من اراضي انرييجان، ووسعت المنطقة العازلة بين تركيا وانرييجان. ولم تقم ايران باي عمل ضد ما فعلته ارمينيا، وبما ان كلا من روسيا وايران لم ترغبا في دعم مبدا استخدام القوة العسكرية لتعديل الحدود المعترف بها دولياً من جديد، فقد وجد الارمن المقيمون في انرييجان ان من الملائم ان يطلقوا على انفسهم (جمهورية ناغورنو كاراباخ المستقلة) بدلا من ان يكونوا جزءاً من ارمينيا (84).

ان مسألة الاقليات العرقية في ايران لها تاثير كبير على السياسة الإيرانية، ومن الممكن ان تؤثر هذه الاقليات وبشكل كبير على الوضع الداخلي في ايران، فنسبة (20%) تقريبا من عدد سكان ايران هم من الانرييجانيين، بينما تبلغ نسبة التركمان والارمن (1%) او اقل. ووجود جمهوريات مستقلة في شمال غرب اسيا - منذ عام 1991، تضم الاعراق نفسها التي تنتمي اليها هذه الاقليات الإيرانية المهمة، يعطي هذا لايران مسوغاً اضافياً للتدخل من اجل اخماد التوتر، الذي يمكن ان يمتد تاثيره الى المواطنين الإيرانيين انفسهم (85).

ولاشك ان إيران تعاني من الصراعات سواء داخلها ام بين الجمهوريات الاخرى المحيطة بها في ذلك الاقليم، مثل النزاع الانري - الارمني حول ناغورنو كاراباخ، مما ادى الى نزوح عشرات الالاف من اللاجئين الى إيران، وهو ما اثار مخاوف حول امكانية تكرار النزوح الجماعي للمليونيين للاجئين الافغان الى إيران في السابق⁽⁸⁶⁾.

وفي الواقع فان إيران تشكو من تصريحات القيادة الانرية الخاصة بالتحالف المستقبلي مع المحافظات الإيرانية الثلاث الانرية وكذلك من علاقة انريجان الوثيقة مع "اسرائيل". وقد عبرت قيادة جمهورية انريجان علانية عن كراهيتها لنظام الحكم الإيراني، وشكت من دعم إيران لارمينيا في نزاعها الاقليمي مع انريجان. وفي النتيجة فان المحور التركي - الانريجاني في المصفوفة الجيوسياسية في المنطقة يعادل المحور الإيراني - الارمني⁽⁸⁷⁾.

وترى إيران ان المحاولات التركية لايجاد حل لمشكلة كاراباخ من خلال تعويض انريجان باعطائها جزءاً من سهل زنكروز الارمني، الذي يربط بين انريجان الام واقليم ناختشيفان ذي الحكم الذاتي بحيث يتم ربط هذا الاقليم عبر هذه العملية باقليم انريجان، بانه محاولة لتقوية انريجان الشمالية من جهة ومن جهة اخرى تمهد السبيل للاتراك للوصول برا الى انريجان وبحر قزوين واسيا الوسطى عبر ناختشيفان التي ستتحول الى همزة وصل تتمكن تركيا من خلالها تحقيق كافة نواياها في انريجان واسيا الوسطى والموجهة بمجملها ضد مصالح إيران ووحدتها الوطنية⁽⁸⁸⁾.

وبعد سقوط التشيبي من السلطة، ووصول حيدر علييف للسلطة تحسنت العلاقات بين إيران وانريجان، وقام الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني في تشرين الاول 1993 بزيارة رسمية لانريجان الا ان العلاقات عادت الى التدهور عام 1995 اثر قرار انريجان باستبعاد إيران من اتحاد دولي تشكل لاستغلال نفط بحر قزوين في عرض الشواطئ الانريجانية. وهناك اصرار اميركي في استخدام

الفيديو على الوجود الإيراني داخل الاتحاد الدولي، الذي توجد فيه شركات أميركية نفطية، وسيبرز عن هذا القرار تبعات ثقيلة وانعكاسات مؤثرة على إيران. وكانت إيران قد تبنت الموقف الروسي بشأن بحر قزوين كونه بحيرة مغلقة لا يمكن تطبيق اتفاقية قانون البحار المقررة عام 1982 عليها، وفي هذه الحالة لا يمكن تحديد المياه الإقليمية ومناطق الاستغلال الاقتصادي إلا باتفاق مشترك بين الدول الخمس المطلة عليها⁽⁸⁹⁾.

وكما ذكرنا سابقاً فإن إيران تواجه مشكلات حدودية مع أذربيجان. على الرغم من التشابه المذهبي بين إيران وأذربيجان، إلا أن نشأة جمهورية أذربيجان المستقلة أثار قلق لدى قادة إيران، من احتمال أن تسعى تلك للجمهورية إلى ضم المجموعات الأذربيجانية التي تقطن شمال إيران المجاورة لجمهورية أذربيجان. ولذلك فقد حجت إيران من انتقال الأفراد عبر الحدود الإيرانية - الأذربيجانية، وأصدرت تشريعاً يحرم على الأذربيجانيين في إيران الزواج من مواطني جمهورية أذربيجان⁽⁹⁰⁾.

وبالإضافة إلى ذلك، وبدلاً من أن يصبح النفط مصدر قوة لأذربيجان، يمكنه أن يصبح مصدراً للمنافسة الإقليمية والدولية. فاستبعاد إيران من صفقة النفط، الموقعة في أيلول 1994، أعاد التوتر السابق بين إيران وأذربيجان، الذي عرف في مدة حكم الشيعي. أي بعبارة أخرى يمكن عد هذا الأمر سبباً من أسباب انحياز إيران إلى جانب أرمينيا في نزاعها ضد أذربيجان حول إقليم ناغورنو كاراباخ⁽⁹¹⁾.

وقد شهدت القمة الإسلامية التي عقدت في إيران عام 1997، موقفاً سياسياً واضحاً إلى جانب أذربيجان. ففي الإعلان الختامي للقمة الإسلامية، رفض الإعلان اعتداء جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان، وطالب بالانسحاب الكامل للقوات الأرمينية من جميع الأراضي الأثرية المحتلة، وإيجاد حل سلمي للنزاع⁽⁹²⁾.

وفي 1999/1/25، أعلن وزير الدفاع الأذربيجاني، أن بلاده ستسمح بإنشاء قاعدة عسكرية أميركية في أراضيها، موضحاً أن إنشاء هذه القاعدة ضروري

لمواجهة أرمينيا التي تدعمها روسيا في النزاع حول إقليم ناغورنو كاراباخ. وقد أثار إعلان أذربيجان السماح بإنشاء القاعدة العسكرية احتجاج إيران، إذ أنها حذرت أذربيجان من تنفيذ هذا الإعلان. والواقع أن إنشاء تلك القاعدة سيجعل الولايات المتحدة و"إسرائيل" أكثر قرباً من الناحية الاستراتيجية من إيران، كما أنه سيشكل تقوية للتحالف الاستراتيجي "الإسرائيلي" - التركي⁽⁹³⁾.

نستنتج من ذلك أن الخلافات ستزداد أكثر بين إيران وأذربيجان، في حالة سماح أذربيجان بإنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في أراضيها، ويعد هذا الأمر تهديداً واضحاً للامن القومي الإيراني، وسوف يؤدي في النهاية إلى أضعاف سياسة إيران الإقليمية في منطقة آسيا الوسطى، وبالتالي ستتحاز إيران إلى جانب أرمينيا أكثر من السابق في نزاعها مع أذربيجان حول إقليم ناغورنو كاراباخ، من أجل أضعاف أذربيجان.

وفي عام 2001، تبادلت كل من إيران وأذربيجان الاتهامات بخرق المياه الإقليمية لكل منهما، إذ أكدت أذربيجان أن سفينة حربية إيرانية دخلت مياهها الإقليمية، وأجبرت شركة بريطانية للتنقيب عن النفط على التوقف عن العمل. واحتجت إيران على العقود التي وقعت عليها أذربيجان مع شركات غربية للتنقيب عن النفط في مواقع بحرية، تعدها إيران مشتركة بين البلدين ولم يتم التوصل إلى تسوية نهائية بشأنها. إذ لم يتم تحديد الوضع القانوني لبحر قزوين⁽⁹⁴⁾.

يمكن القول أن أسباب الخلاف كثيرة بين إيران وأذربيجان، الأمر الذي يؤدي إلى انحياز إيران إلى جانب أرمينيا في نزاعها ضد أذربيجان حول إقليم ناغورنو كاراباخ. وبالتالي ستكون هناك صعوبة في تسوية النزاع بين الطرفين بسبب تدخل أطراف إقليمية (روسيا وإيران وتركيا) وأطراف دولية (الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل"). وبالتالي أن النزاع بين أذربيجان وأرمينيا حول إقليم ناغورنو كاراباخ، له تأثير على سياسة إيران الإقليمية، وذلك لأن في حالة هزيمة أرمينيا في هذا النزاع، ستكون أذربيجان في موقف أقوى واحسن من السابق،

وبالتالي ستطمح في تحقيق وحدة انرييجان (انرييجان الكبرى)، أي ضم اقليم انرييجان الشمالية التابع لإيران الى انرييجان الجنوبية، وكذلك هناك تأثير قومي وعرقي في انرييجان على القومية الانرييجانية في إيران، أي من الممكن ان يكون لانرييجان تأثير على الوضع الداخلي في إيران، وبالنهاية نستطيع القول ان النزاع بين ارمينيا وانرييجان حول اقليم ناغورنو كاراباخ، له تأثير سلبي على سياسة إيران الإقليمية، وكذلك يضعف دور إيران السياسي في منطقة اسيا الوسطى.

المطلب الثاني: التعاون الإيراني - التركمانستاني

تعد تركمانستان من الدول المجاورة لإيران، حيث أن لتركمانستان حدودا مع إيران بطول (992) كم. وبعد اعلان استقلال تركمانستان، اقامت علاقات وطيدة مع إيران، إذ تعد العلاقات الاقتصادية والتجارية هي اهم القضايا التي تهم البلدين في علاقاتهما الحالية⁽⁹⁵⁾.

وتعد تركمانستان ثاني بلد بعد روسيا الاتحادية في مجموعة الدول المستقلة ورابع بلد في العالم في إنتاج الغاز الطبيعي إذ يصل إنتاجها منه سنويا الى (87) مليار م³. ويعتقد بأن احتياطها من الغاز الطبيعي بحدود (8) ترليون م³. كما تعد رابع دولة في المنطقة من حيث إنتاجها النفطي، ويبلغ احتياطها (8) مليار برميل⁽⁹⁶⁾.

وقامت إيران بتوقيع سلسلة من الاتفاقات الاقتصادية مع تركمانستان، التي تعد اهم دول اسيا الوسطى بالنسبة لإيران بحكم الجوار الجغرافي. وهناك كثافة في المعاملات الاقتصادية بين إيران وتركمانستان، وذلك في مجال (الصناعات الغذائية والمنسوجات، ونقل الغاز التركمانستاني الى الخليج والبحث عن مصادر جديدة للمياه، وتطوير شبكات الري...) ⁽⁹⁷⁾.

وكانت إيران وتركمانستان قد وقعتا اتفاقية تقضي بانشاء خط انابيب يبلغ طوله (1500) ميل، وينقل الغاز الطبيعي من تركمانستان الى اوربا عبر إيران. وقدرت تكاليف الخط المقترح، وقتها، بخمسة مليارات دولار، يجري انجازه في مدة تتراوح بين السبع والعشر سنوات، على ان توفر إيران (80%) من الاستثمار الاولي، وتحصل في المقابل على غاز طبيعي من تركمانستان. وكان من الممكن ان يؤمن هذا الخط لو تم اعتماده، ووصل اوربا ربع احتياطي الغاز الطبيعي في العالم. ولكن نجحت الضغوط الامريكية على تركمانستان، فدفعتها للتراجع عن مشروع نقل الغاز التركمانستاني عبر الاراضي الإيرانية الى اوربا⁽⁹⁸⁾.

وقد قامت تركمانستان، التي تحميها كازاخستان جغرافيا من أي تماس مباشر مع روسيا، بتطوير روابط جديدة مع إيران بغية تقليص اعتمادها السابق على نظام المواصلات الروسي من أجل النفاذ إلى الأسواق العالمية⁽⁹⁹⁾.

ومن جانب آخر، تؤيد تركمانستان المقترحات الروسية التي تؤيدها إيران أيضا، من أجل تقسيم بحر قزوين إلى مناطق قومية بطول (45) ميلاً، مع وجود منطقة وسطى يتم استغلالها بصورة مشتركة⁽¹⁰⁰⁾.

نستطيع القول أن تركمانستان، تؤيد وتدعم الموقف الإيراني حول قضية تقسيم ثروات بحر قزوين. وهذا الأمر يعزز من مكانة وتأثير الموقف والدور الإيراني حول هذه القضية، وبقيّة القضايا الأخرى في منطقة آسيا الوسطى.

وفي عام 1991 وقعت إيران وتركمانستان اتفاقية مع الدول المجاورة، لمد شبكات سكك حديدية إلى الخليج عبر إيران. وفي عام 1993 رفضت تركمانستان الانضمام لمنطقة الروبل التي أنشأتها روسيا، وقد اتخذ هذا القرار بسبب علاقات تركمانستان القوية مع إيران، وتمتعها بمعاملة تفضيلية معها، بالإضافة إلى محدودية عدد السكان الروس على أراضيها⁽¹⁰¹⁾.

وفي تشرين الأول 1994 قام نائب وزير الخارجية الإيراني (مانوشهرمتقي) بزيارة تركمانستان، وقام السيد (ما نوشهرمتقي) بزيارة (مقر البعثة الإيرانية السابقة) التي لم تشغلها إيران لمدة طويلة، وقد جرت محادثات أثناء الزيارة، تضمنت الاستعدادات لافتتاح قنصلية إيرانية في تركمنباشي⁽¹⁰²⁾.

وفي عام 1994 توصلت إيران وتركمانستان إلى اتفاق نهائي بشأن مد خطوط أنابيب غاز طبيعي من تركمانستان مرورا بتركيا، ويهدف هذا المشروع الطموح إلى خفض اعتماد تركمانستان التام على روسيا التي تمربها خطوط أنابيب الغاز التابعة لتركمانستان. وقد تأجل تنفيذ المشروع الذي كان من المقرر البدء في

مراحل تنفيذ في عام 1995، بسبب صعوبات في التمويل، إذ تصل التكاليف الإجمالية للمشروع إلى ما يقرب من (7) مليارات دولار⁽¹⁰³⁾.

وفي عام 1995، افتتح خط جديد للسكك الحديدية بين تركمانستان وإيران، يتيح لأوروبا المتاجرة مع آسيا الوسطى من دون المرور بروسيا. ويعد هذا الخط عودة إلى طريق الحرير القديم، الذي جعل روسيا غير قادرة بعدئذ على عزل أوروبا عن آسيا. ويختزل هذا الخط المسافة التي تربط آسيا بأوروبا⁽¹⁰⁴⁾.

ومن الجدير بالذكر أن (نيازوف) رئيس جمهورية تركمانستان، يعد من الرؤساء الأكثر تقرباً من القادة الإيرانيين، من بين رؤساء جمهوريات آسيا الوسطى، ويبنل هذا الرئيس جهوداً كبيرة، من خلال صداقته القريبة، سواء مع كبريات الشركات العالمية أو بعض كبار الساسة الأمريكيين السابقين، لإقناع الدوائر الأمريكية المعنية بأنه لا أمن ولا استقرار لمستقبل صناعة النفط والغاز في بحر قزوين إلا من خلال التعاطي الإيجابي مع إيران⁽¹⁰⁵⁾.

خلاصة القول أن هناك تعاون كبير بين إيران وتركمانستان ولاسيما في المجال الاقتصادي. إذ تحاول إيران تعزيز علاقاتها مع دول منطقة آسيا الوسطى عن طريق الاقتصاد. وذلك بسبب حداثة استقلال هذه الدول والتي بحاجة إلى الدعم الاقتصادي، لبناء المؤسسات والمشاريع الاقتصادية. ومن خلال الوسائل الاقتصادية تستطيع إيران تحقيق أهدافها السياسية. وبالتالي فإن هذا الأمر يقوي مكانة إيران الاقتصادية والسياسية. وله تأثير إيجابي على سياسة إيران الإقليمية تجاه منطقة آسيا الوسطى.

المبحث الثالث

ايرات وقضايا شبه القارة الهندية والقضية الافغانية

المطلب الأول: قضية كشمير

تعد كشمير ولاية تقع في الطرف الشمالي الغربي من شبه القارة الهندية، وتبلغ مساحتها (217935) كم²، وتحيط بها الصين من الناحيتين الشرقية والشمالية، وتجاورها باكستان من الناحيتين الغربية والشمالية، بينما تطل على الهند من ناحية الجنوب. وتنقسم ارضيها حاليا الى قسمين⁽¹⁰⁶⁾.

1. قسم يخضع للهند، وتبلغ مساحته ثلثي مساحة الولاية، ويسكنه حاليا نحو اربعة اخماس السكان.

2. قسم يتبع باكستان، ومساحته الثلث، وسكانه يقاربون مليون ونصف نسمة، وهو اقل غنى وانتاجا.

ويبلغ عدد سكان ولاية كشمير بحسب احصاء عام 1948، نحو (4.216.000) مليون نسمة. وزاد عدد المسلمين حينئذ على (3.101.000) مليون نسمة، بينما قارب غير المسلمين (920.000) ألف نسمة. ويمثل المسلمين اكثر من (77.1%) من جملة السكان، بينما بلغت نسبة الهندوس ما يقرب من (20.1%)، ونسبة السيخ نحو (1.6%) بالاضافة الى ما يقرب من اربعين ألف بوذي كانوا يقطنون القسم الشرقي من الولاية، وكانت عاصمتها انذاك مدينة سريناجار. ويقدر عدد سكان الولاية بقسميها في وقتنا الحالي بنحو (8) مليون نسمة، وفي ولاية كشمير ثلاث مدن رئيسة اثنتان منها تقعان في القطاع الهندي من كشمير وهما: مدينة سريناجار، وهي عاصمة الولاية الصيفية، اما مدينة جمو فهي

العاصمة الشتوية. اما المدينة الثالثة فتسمى جلجت وهي عاصمة القطاع الباكستاني المسمى كشمير الحرة⁽¹⁰⁷⁾.

ويرجع تاريخ النزاع بين الهند وباكستان حول ولاية كشمير الى عام 1947. فعندما اضطر البريطانيون الى الرحيل عن الهند، بعدما بنزروا بذور الفرقة بين مختلف الطوائف والاديان، اعلنوا تقسيمها، كان حاكم كشمير وهو المهرابا هاري سنك، من اوائل الحكام الذين اعلنوا الانضمام الى الهند، بينما اعلن شعب كشمير المسلم رغبته في الانضمام الى دولة باكستان المسلمة، ورحبت باكستان بهذه الرغبة وقد ارسلت الهند طائراتها وجيشها لمعاونة المهرابا. ودارت رحى قتال بين الشعب المسلم والجيش الهندي. وتمكنت قوات الشعب المؤيدة بقوات باكستانية من تحقيق انتصارات. ثم تدخلت الامم المتحدة ووقفت القتال وتحدد خط وقف اطلاق النار بمعرفة مجلس الامن في عام 1948. وعلى الرغم من ان قرار الامم المتحدة، قد نص على اجراء استفتاء محايد ليقرر سكان كشمير مصيرهم، اما الانضمام الى الهند او الى باكستان، فان الهند ضربت بهذا القرار عرض الحائط، واعتبرت خط وقف اطلاق النار بمثابة حد سياسي دائم، وضمت الجزء التابع لها من كشمير ضمن اراضيها اما باكستان فلم تعترف بهذا الخط حداً دائماً، وتطالب دائماً باجراء استفتاء شعبي ليمارس اهل كشمير حقهم في تقرير مصيرهم⁽¹⁰⁸⁾.

وتنظر الهند الى ولاية كشمير باهتمام وتعد عليها اهمية كبيرة من وجهة النظر الاستراتيجية. وكذلك تنظر اليها باكستان باهتمام وتعد عليها اهمية كبيرة من وجهة النظر الاقتصادية. وتعتقد باكستان ان من اهم مقومات التقدم الاقتصادي هو السيادة على كشمير واستغلال مساقط الماء في الروافد النهرية لاستتباط الطاقة. هذا بالاضافة الى ان زيادة عدد المسلمين في ولاية كشمير زيادة ملحوظة الى حد يشعر باكستان بنوع من التعاطف مع الكيان البشري فيها⁽¹⁰⁹⁾.

اما بخصوص الموقف الإيراني وتطوراته من طرفي مشكلة كشمير: فقد تجسد الموقف الإيراني، من خلال لقاء احزاب اسلامية باكستانية تبعة المصادمات الدموية التي حدثت في باكستان عام 1987، على التحريض الإيراني للزعيم الباكستاني عارف الحسيني وحزبه. والدليل على التأثير المذهبي لإيران على باكستان هو من خلال تظاهرات الحجاج الإيرانيين خلال بعض مواسم الحج، لم ينضم لهم الا قسم من الحجاج الباكستانيون والافغان⁽¹¹⁰⁾.

وهناك اختلاف كبير بين باكستان وإيران، وذلك بسبب الازمة الافغانية والادعاءات التي تصدر عن باكستان بصدد تورط إيران في الخلافات الحزبية. اذ ان وفاة العديد من القوميين الإيرانيين في باكستان، كان بسبب العنف الحزبي وبسبب الخلافات ما بين إيران وباكستان⁽¹¹¹⁾.

ومن جهة اخرى فان التعاون الباكستاني - السعودي للعمل المشترك بوسط اسيا، امر يزعج القيادة الإيرانية، وذلك لاهمية منطقة اسيا الوسطى بالنسبة لإيران. وكذلك وجود تنافس حاد بين إيران وباكستان فيما يتعلق بقيام كل منهما بمد خطوط سكك حديدية لربط جمهوريات وسط اسيا بالعالم الخارجي، وتراهن إيران على ان عدم الاستقرار السياسي بأفغانستان سيؤدي الى إفشال المشروع الباكستاني المقترح. اما فيما يخص القضية الأفغانية، فان وصول مجموعات المجاهدين الى السلطة بكابل قد اظهر بوادر خلاف بين باكستان وإيران حول توزيع الادوار بأفغانستان، بالإضافة الى اتهام إيران لباكستان بتتصيب حكمتيار رئيس للوزراء في افغانستان، اذ تعلن إيران عداؤها الشديد لحكمتيار وتتهمه بسوء معاملته للأقلية الشيعية بأفغانستان. كل هذه الأمور خلقت ضربة ملاماً لتحسين العلاقات وزيادة التعاون في مجالات متعددة بين إيران والهند، حتى الموقف الإيراني تجاه مشكلة كشمير تغير لصالح الجانب الهندي، وهذه الأمور كلها على حساب الباكستان⁽¹¹²⁾.

وفي عام 1990 حصل فتور في العلاقات بين إيران والهند، فقد وضعت الهند يدها على أدلة وبراهين ومعلومات دقيقة، تؤكد تورط إيران وباكستان معا في عمليات لزعة الأمن والاستقرار في عموم الهند، وفي كشمير الهندية بشكل خاص، كما تأكد للهند أن هناك تعاوناً نووياً بين باكستان وإيران يستهدف سيادة وسلامة الهند. وقد عمل (السيد غوبته) رئيس الحزب الشيوعي الهندي ضجة في البرلمان الهندي في حزيران 1992 عندما صرخ بأعلى صوته (إن الحكومة الهندية تريدنا أن نبقي نتفجر على إيران والباكستان اللتين تدسان أنفسهما في شؤوننا الداخلية وتعرض سلامتنا للخطر.. لا نريد نفط إيران إذا كان هذا النفط يعني إذلالنا وتفرقنا وتناحرنا وانهيارنا) ⁽¹¹³⁾. وهذا الأمر دفع الحكومة الهندية إلى اتخاذ إجراءات من شأنها إما توتر العلاقات مع إيران أو حصول فتور واضح فيها ⁽¹¹⁴⁾.

وتبقى الهند تعاني من عقدة علاقة إية دولة بالباكستان، لاسيما إذا كانت هذه العلاقة ذات طبيعة استراتيجية، لقد حاولت الهند مراراً أن تحيد الموقف الإيراني تجاه الباكستان. فالهند مترددة في تطوير علاقتها العسكرية مع إيران، صحيح أن هناك تعاوناً نووياً بين البلدين، إلا أن الهند متخوفة تخوفاً شديداً من أن هذا النوع من التعاون قد يؤدي إلى هروب المعلومات إلى الباكستان، وعلى الرغم من هذا التردد والخوف، فإن الهند تعاونت مع إيران نووياً في مجالات مختلفة، وإن هذا التعاون على الرغم من محدوديته، جاء بسبب حاجة الهند المتزايدة للنفط الإيراني، وما تدره الاتفاقيات الاقتصادية المعقودة بين البلدين من مردودات مالية كبيرة لصالح الهند ⁽¹¹⁵⁾.

وفي عام 1993 قام الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني بزيارة باكستان. وقد وصف الرئيس الإيراني مشكلة كشمير بأنها مشكلة إسلامية مما أثار حفيظة القيادة الهندية ⁽¹¹⁶⁾.

ويمكن القول أن مشكلة كشمير ليست مشكلة بين الهند وباكستان فقط، وإنما مشكلة بين الهند والعالم الإسلامي، أي أن هناك تنسيق واضح بين إيران وباكستان

حول هذه المشكلة، وبالطبع فإن هذا التمسق ضد الهند، ويشكل تهديدا واضحا للامن القومي الهندي. والقضية الاكثر خطورة على الهند، هي محاولة ايران اثاره حفيظة العالم الاسلامي ضد الهند عندما تم وصف مشكلة كشمير بانها مشكلة اسلامية. وهذا يشكل تهديدا للمصالح الهندية بخاصه مع الدول الاسلامية.

وفي عام 1994 تغيرت المواقف الإيرانية من مشكلة كشمير، من خلال سعي ايران لصياغة علاقتها مع الهند على اسس جديدة. فعندما التقى وكيل وزارة الخارجية الهندية (جي.ان. ديكشت) اثناء زيارته لإيران بكل من رئيس الجمهورية الإيراني هاشمي رفسنجاني ووزير الخارجية علي كبر ولايتي. اعلن وزير الخارجية الإيراني وكبادرة حسن نوايا تجاه الهند عن دعم بلاده الكامل لوحدة الاراضي الهندية، مؤكدا ان ايران لن تساند الانفصاليين الكشميريين، وقد رحبت الدوائر الرسمية بالهند بهذه التصريحات كخطوة ايجابية على طريق تطوير العلاقات بين البلدين. ولقاء اجتماعات برلمان حقوق الانسان بجنيف واجتماعات المؤتمر الدولي لحقوق الانسان في فينا، طلبت ايران من باكستان تخفيف حدة الانتقاد الرسمي الموجه للهند بدعوى تصاعد انتهاكات حقوق الانسان بكشمير، وخلال مؤتمر منظمة المؤتمر الاسلامي والذي عقد في باكستان، التزمت ايران للصمت تجاه الاوضاع السائدة بكشمير. وثناء زيارة رئيس الوزراء الهندي (ناراسمهاراو) لايران، التقى بخامنئي (مرشد الثورة) وبحضور الرئيس رفسنجاني وقد اخبر خامنئي رئيس الوزراء الهندي بان مشكلة كشمير مشكلة داخلية بالهند، كما تفادى القادة الإيرانيون اثناء محادثاتهم مع الوفد الهندي التعرض للادعاءات لاسيما انتهاكات قوات الامن الهندية لحقوق الانسان بكشمير. والامر الاكثر اهمية ان البيان المشترك والذي صدر في ختام الزيارة، قد ادان بشدة الدول المساندة للارهاب، والذي فسر بانه اشارة واضحة للدور الباكستاني بكشمير⁽¹¹⁷⁾.

وقدمت ايران عرضا بالتوسط بين الهند وباكستان، لحل مشكلة كشمير. الا ان الهند رفضت هذا العرض، بسبب اعتبار الهند مسألة كشمير مسألة داخلية، ولقلقها تجاه الموقف الإيراني حول هذه المسألة الذي عنته قريبا من موقف باكستان⁽¹¹⁸⁾.

وقد شهد عام 1997، قضية خلاف طائفي، اذ حدثت مواجهات عنيفة بين منظمّتين متشدّتين، إحداهما هي (فيلق الصحابة)، المؤيدة من قبل باكستان، والاخرى هي (جمعية تنفيذ الفقه الجعفري)، وعلى امتداد العام المنصرم شهدت الساحة الباكستانية تعديّات من المنظمّتين كل على مصالح الاخرى وافرادها، ومن ذلك اضرار النيران في مركزين ثقافيين إيرانيين في باكستان، وتبادل عمليات القتل التي طالت بعض رجال الحرس الثوري الإيراني الذين كانوا يتلقون تدريباً عسكرياً على ايدي خبراء باكستانيين⁽¹¹⁹⁾.

وخلال العامين 1996-1997، كان هناك تقارب إيراني- هندي، وميل إيران الى الموقف الهندي من قضية كشمير. وذلك بسبب دعم الهند للدور الإيراني في اسيا الوسطى. فالهند تؤيد إيران لتحجيم الدور الباكستاني في اسيا الوسطى وكما ذكرنا سابقا ان هناك تنافس إيراني - باكستاني على منطقة اسيا الوسطى⁽¹²⁰⁾.

ولا يمكن اغفال العلاقات الامنية والعسكرية المتطورة بين الهند و"اسرائيل" وكانت زيارة (عبدول كالام) الذي يعد المؤسس للمشروع الذري الهندي سراً الى "اسرائيل" في عام 1996 و 1998 والتأييد الذي تلقاه، يجسد الرؤية الاستراتيجية "الاسرائيلية" في العمق الاسلامي الذي يمتد عبر باكستان وايران والذي ينظر اليه خطراً يهدد "اسرائيل" وامنها في المنطقة، لذلك فان "اسرائيل" تتجه لتطويق هذا الخطر والحد منه⁽¹²¹⁾.

اذن يمكن القول ان هناك نقاط التقاء بين ايران وباكستان. فالخطر الذي يهدد ايران وباكستان هو الخطر "الاسرائيلي"، فالخطر مشترك موجه ضد الدولتين، بالإضافة الى الخطر الهندي الذي يهدد باكستان. ووفق هذه الرؤية فان التعاون بين الهند و"اسرائيل" يمكن ان يكون السبب الرئيس لتقارب وجهات النظر وزيادة التعاون بين ايران وباكستان، ويمكن ان يؤدي الى تغير الموقف الإيراني من قضية كشمير لصالح باكستان.

وفي اعلان مؤتمر القمة الاسلامية، الذي عقد في إيران عام 1997، أيد الإعلان حق شعب جامو وكشمير في الحصول على حق تقرير المصير، بموجب قرارات الامم المتحدة⁽¹²²⁾.

وقد عبرت إيران عن ارتياحها للتجارب النووية الباكستانية، وذلك اشارة منها الى القنبلة الاسلامية⁽¹²³⁾.

ويمكن القول ان امتلاك باكستان للأسلحة النووية، يدفع إيران الى التعاون وتوطيد العلاقات مع باكستان، وذلك للحصول على التكنولوجيا اللازمة لصناعة الأسلحة النووية. وبالتالي سيكون الموقف الإيراني تجاه قضية كشمير لصالح الباكستان.

وخلاصة القول ان الموقف الإيراني تجاه قضية كشمير اتسم بالتباين وعدم الثبات تجاه اطراف القضية (الهند والباكستان)، وذلك لتحقيق اكبر قدر من المصالح، أي ان الموقف الإيراني تجاه قضية كشمير، اتسم بتغليب الطابع المصلحي على الطابع الأيديولوجي. وهذا الامر يؤيد سياسة ايران الاقليمية في شبه القارة الهندية، ويجعل ايران عامل اغراء وجذب للاطراف الاقليمية في شبه القارة الهندية (الهند وباكستان).

المطلب الثاني: القضية الافغانية

ان الصفة المميزة التي يمكن ان نطلقها، على دولة افغانستان هي دولة الحروب الاهلية، وعدم الاستقرار السياسي، فكانت ثورة توتر مستمرة في اقليمها منذ سبعينات القرن العشرين. وهذه الامور كانت من الاسباب التي انت الى قيام الاتحاد السوفيتي السابق اجتياح اراضيها عام 1979 لتأمين حدوده الجنوبية وحمايتها من خطر التوترات السياسية التي كانت تعيشها افغانستان في تلك المرحلة. وفي عام 1989 قامت قوات المجاهدين بحرب تحرير ضد السوفيت مما اجبرتهم على الانسحاب وتشكيل اول حكومة وطنية في افغانستان بعد التحرير تألفت من فصائل قوات المجاهدين، ولم يستمر السلام طويلا، بل عادت الحرب الاهلية للاشتعال مرة اخرى بين فصائل قوات المجاهدين⁽¹²⁴⁾.

ومنذ هزيمة الجيش السوفيتي في عام 1989، كانت سياسة ايران تجاه افغانستان، تهدف الى الحيلولة دون قيام نظام اسلامي تدعمه السعودية في كابول. وهذا الامر يعني عزل الاقلية التي تشكل ورقة ايران الراحبة في افغانستان. وكان تاسيس حزب الوحدة في عام 1990، بمبادرة إيرانية هدفت الى جمع الاقلية التي تؤيدها ايران في افغانستان وهم على الاقل الهزارا⁽¹²⁵⁾.

وفي نيسان عام 1992 تم سقوط نظام الحكم الشيوعي بقيادة الرئيس (نجيب الله)، وقد برز تياران متعاكسان ومتنافسان على الحكم في افغانستان، هما التيار الذي يتزعمه المهندس (قلب الدين حكمتيار)، والداعي الى ثورة اسلامية لاتفسح المجال للزعماء الروحيين التقليديين الذين يعتقد بانهم يعتمدون المرونة في الممارسات غير المرغوبة فيها، او للعناصر من حملة الافكار الغربية الليبرالية، او القبلية او الوطنية المتضادتين مع الحركة الاسلامية العالمية، او للافكار الشيوعية (الملحدة) لدى حزب الشعب الديمقراطي الافغاني. اما التيار الاخر الذي يقوده (برهان الدين رباني) ووزير دفاعه (احمد شاه مسعود)، والذي يدعو الى اقامة دولة

افغانية، تتصف بالمرونة في الجمع بين الافكار الدينية والدنيوية، ويعتمد على افكار حركة الاخوان المسلمين التي تتلمذ قانتها على يد حسن البنا وسيد قطب⁽¹²⁶⁾.

وقد تفاقم الصراع بين تيار حركتيار ورباني حول السيطرة على العاصمة كابول، على الرغم من توصل الاطراف الافغانية لاتفاقيتين هامتين وهي اتفاقية جلال اباد، واسلام اباد، والتي عقدت بجهود باكستانية - إيرانية- سعودية عام 1993، والتي حملت في طياتها (16) بندا، لعل اهمها تسلم رباني السلطة لمدة (18) شهرا. وفي ايلول 1994 ظهرت (حركة طالبان) بصورة مفاجئة فسيطرت على اجزاء كبيرة من البلاد، لتدخل افغانستان مرحلة جديدة من الصراعات بين حركة طالبان من ناحية وبين التيارين المتنافسين على مقاليد الحكم، وعند اول تصادم بين حكومة رباني وحركة طالبان اهتزت وتبعثرت قوات حكومة رباني، وتواصلت المواجهة بين حركة طالبان وفصائل المعارضة التي لم يبق منها سوى احمد شاه مسعود المتمركز في شمال شرقي افغانستان ومن معه من فصائل الهازارا واجنحة حزب الوحدة الإسلامية⁽¹²⁷⁾.

وقد بادر الرئيس الايراني السابق رفسنجاني الى توقيع اتفاقية تعاون ثقافي مع برهان الدين رباني رئيس جمهورية افغانستان، ووعدت إيران بتقديم مساعدة قدرها (50) مليون دولار لدعم حكومة رباني. وبعد سقوط كابول بيد الطالبان في ايلول

" حركة طالبان: تأسست حركة طالبان في لواخر الثمانينات في المدارس الدينية الافغانية والباكستانية في باكستان، وقد تأثرت الحركة تأثرا كبيرا بافكار الجماعة الاسلامية التي انشأها الداعية الهندي (ابو الاعلى المودودي) في الهند عام 1941، ثم انتقلت بعد ذلك الى باكستان في عام 1947، لتؤدي دورا فاعلا ومهما في تشكيل النخبة الدينية، لاذ اعتبر المودودي ان التأثير على النخب السياسية الحاكمة يظل وسيلة مهمة للتغيير في المجتمع الاسلامي، والذي قضى باحداث تغيير في المجتمع واعتبر الغرب منحلا اخلاقيا ولا يمكن مقارنته بالاسلام الذي يقدم نظاما عاما وشاملا لحل قضايا الانسان، وفي هذا السياق اعتقد المودودي ان تطبيق الشريعة سيقود بالضرورة الى حل معظم القضايا الاجتماعية والاقتصادية. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: د. محمد جواد علي، حركة طالبان، مجلة قضايا دولية، قسم الدراسات الاسيوية، مركز الدراسات الدولية، العدد (43)، جامعة بغداد، 2000، ص7-8.

1994، لم تعترف إيران بحكومة طالبان بل ظلت معترفة بشرعية حكومة رباني التي انسحبت الى الشمال⁽¹²⁸⁾.

وحاولت إيران منذ نهاية عام 1994 أيجاد قناة للاتصال مع حركة طالبان على الرغم من مسؤولية حركة طالبان عن مصرع زعيم حزب الوحدة (عبد العلي مزارى) سنة 1994، المؤيد من قبل إيران. وبعد أحداث زاهدان عامي 1993 و1994، ظهرت اتهامات غير رسمية موجهة لحكمتيار، تتهمه بتشجيع الاضطرابات في اقليمي بلوشستان وسستان وتشجيعهما على الانفصال عن ايران، وتزويد عصابات تهريب المخدرات في إيران بالسلاح. وربما كان اتهام حكمتيار بدعم المعارضة المسلحة في إيران، أحد اسباب تحفظ إيران على تأييد خطة السلام التي عرضها حكمتيار في عام 1994 بشأن افغانستان. وذلك على الرغم من زيارة حكمتيار السابقة لإيران في عام 1993⁽¹²⁹⁾.

فايران لا تريد حل المشكلة الافغانية، لانها تتظر لحركة طالبان بعين الريبة والشك والتوجس وخوفها من ان تمتد هيمنتها، بعدما كانت حركة طالبان قد اوشكت على السيطرة على كل الاراضي الافغانية الى طاجكستان وهم شعب يتحدث الفارسية مثل ايران، ولكن مذهبهم مختلف عن المذهب السائد في إيران. ولكن الذي يريح ايران، ان جميع شعوب اسيا الوسطى لا تشعر بالارتياح لحركة طالبان والتي يرونها صناعة باكستانية وليست امريكية كما يظن البعض. اذ ينتمي معظم افراد حركة طالبان الى قبائل الباشتون وهي جماعة عرقية تمثل اكثر من (60%) من الافغان⁽¹³⁰⁾.

ان ظهور حركة طالبان في حواف ولاية قندهار الجنوبية واحكامها السيطرة على (90%) من الاراضي الافغانية. الا انها لم تحسم الموقف نهائيا بفعل استمرار قوى التحالف الافغاني المعارضة لطالبان في التحكم بالمواقع والمدن الاستراتيجية شمال افغانستان وهي تجد التأييد والإسناد من الجمهوريات الإسلامية المجاورة لها

في اسيا الوسطى بالإضافة الى إيران وروسيا وقوى اقليمية أخرى مثل الهند، في حين تعتمد طالبان على التأييد الباكستاني غير المحدود الذي تقدمه لها (131).

ويمكن القول ان الخلافات بين إيران وحركة طالبان تعود الى عدة اسباب هي (132):

1. العامل المذهبي (الأيديولوجي): فهناك اختلاف في المذاهب بين الطرفين، وكل طرف يحاول تقديم النموذج ديني اسلامي بموجب الأفكار التي يحملها.

2. العامل السياسي الأمني والاستراتيجي: إذ تعد إيران حركة طالبان تخضع لتوجيهات باكستان، التي تسعى هذه الأخيرة الى تحجيم النفوذ الاقليمي لإيران ولأسيما ان باكستان تتدخل بصورة مباشرة في الصراع الأفغاني، كما ان باكستان تتعاون مع شركات النفط الأمريكية، من أجل احكام القبضة على أفغانستان، مما يؤدي الى السيطرة على مواردها وتحقيق اطماع هذه الشركات في اسيا الوسطى.

3. العامل الاقتصادي: توجد مصالح لقصابية، تكمن وراء ما يجري في أفغانستان وتمس مصالح إيران بشكل مباشر، إذ تؤيد الولايات المتحدة حركة طالبان، من أجل منع إيران حليفة روسيا في المنطقة، والخضم اللود لطالبان من السيطرة على طرق تصدير النفط في المستقبل من اسيا الوسطى. ومما يذكر ان طالبان تعطي الأولوية لشركة أمريكية، لبناء خط أنابيب بطول (1500) كم منها (743) كم داخل أفغانستان لنقل (20) مليار متر مكعب من الغاز التركيمني سنويا للاستواق العالمية.

4. قضية الدبلوماسيين: والتي سوف نتناولها في الصفحات القادمة.

ومن الجدير بالذكر ان دخول حركة طالبان الى العاصمة كابول، واستيلائها على السلطة، القى يظلالا مثالية كثيفة على علاقات إيران مع أفغانستان. إذ تعد حركة طالبان من أبرز معارضي حزب الوحدة المؤيد من قبل إيران. وفي بدايات عام 1996. حدثت اشتباكات على الحدود الأفغانية بين حركة طالبان من جهة، وحرس الحدود الإيراني من جهة أخرى. وفور الصعود السياسي لحركة طالبان،

هاجمها (مرشد الثورة) خامنئي وعضو مجلس إمناء الدستور (احمد جنتي)، ورمأها كل منهما بالبعد عن صحيح الدين. وعلى صعيد آخر، تحركت إيران في خطين متوازيين: أحدهما التأييد العسكري بقرار من مجلس الامن القومي لقوات الحكومة الشرعية، بقيادة احمد شاه مسعود، والأخر العمل الدبلوماسي من اجل تشكيل حكومة جديدة تمثل جميع القوى السياسية الافغانية بما فيها حزب الوحدة⁽¹³³⁾.

وقد دفعت الانتصارات العسكرية التي أحرزتها فجأة قوات طالبان في ايلول 1996 الى تعزيز تعاون روسي- إيراني. فقد سعت إيران الى بناء تحالف لايقاف التعرض الذي قامت به حركة طالبان. اذ تم عقد مؤتمر في إيران، حضرته روسيا لدراسة الموقف. وهي تخشى من تسرب نفوذ حركة طالبان الى جمهوريات اسيا الوسطى، بل والى روسيا نفسها، فلها مصلحة قوية في ايقاف حركة طالبان. لذلك فقد كان الموقف في افغانستان. على راس الاولويات عندما زار وزير الخارجية الروسي السابق (بريماكوف) ايران في كانون الاول 1996⁽¹³⁴⁾.

وفي عام 1997 اتهمت حركة طالبان إيران بتجاوز التأييد السياسي لمناوئتها الى تسليحهم. وفي العام نفسه رعت ايران مؤتمراً للسلام الافغاني عقد بمدينة اصفهان وحضرته الفصائل المتحاربة، ولكن لم يكن له اثر يذكر⁽¹³⁵⁾.

وقد نشطت الدبلوماسية الإيرانية، لكسب تأييد دول اسيا الوسطى الاسلامية بالاضافة لكسب روسيا والهند لصالح ائتلاف الشمال الافغاني وتأييد حكومة رباني - مسعود، ولقد تحسنت العلاقات بين ايران وتحالف رباني - مسعود بعد ان دعي الاخير للقيام بزيارة رسمية لإيران في شباط 1998، واجتمع مع الرئيس خاتمي ومع مرشد الثورة علي خامنئي، وتوسطت ايران لاجراء مصالحة بينه وبين حكمتيار والذي تخلت عنه باكستان لصالح حركة طالبان وفي مؤتمر قمة الدول الاسلامية الذي عقد في ايران عام 1997 قدمت إيران دعوة رسمية لبرهان الدين رباني للمشاركة باسمه الا ان كرسي افغانستان ظل شاغرا. وقد سهلت ايران مقابلة

رباني مع العديد من رؤساء الدول الاسلامية من بينهم نواز شريف الرئيس الباكستاني، وقد وافقت باكستان على ممارسة ضغوط على طالبان لحثهم على التفاوض مع تحالف الشمال للتوصل الى اتفاق⁽¹³⁶⁾.

ومن ابرز تطورات عام 1998 هي، قيام حركة طالبان بقتل تسعة من الدبلوماسيين الإيرانيين وصحفي بوكالة الانباء الإيرانية في مدينة مزار شريف. وقد شهدت العلاقات بين ايران وحركة طالبان توتراً كبيراً وصل الى حد المواجهة بين الطرفين. الا ان ادراك الرئيس الايراني محمد خاتمي ان مواجهة كهذه يزيئها له المتشددون في الداخل وبعض القوى الاقليمية "كاسرائيل" وباكستان في الخارج، من شأنها ان تكون باهظة التكلفة غير مأمونة العاقبة. لان هذه المواجهة غالباً ماكانت ستتخذ شكل حرب العصابات. وبالتالي ستتسبب ايران بشرياً ومادياً لاجل غير محدد، وبعد ان حشدت ايران وحركة طالبان قواتهما على حدودهما المشتركة، وكانتا على شفا الحرب، امتنعت ايران عن التصعيد⁽¹³⁷⁾.

وقامت ايران باجراء مناورات عسكرية على الحدود الفاصلة بين البلدين، وسميت العملية بـ(عاشوراء3)، وتعد هذه المناورات بمثابة رد فعل على الاعمال التي تقوم بها حركة طالبان. وكانت بمثابة تحذير لكل من حركة طالبان والحكومة الباكستانية وايضا الولايات المتحدة. وكان تأكيد المسؤولين العسكريين الإيرانيين بان ايران لا تتوي او تخطط لاجتياح افغانستان او الدخول في مواجهة عسكرية مع حركة طالبان. وقد اعلن الجيش الإيراني عن عزمه لاجراء اضخم مناورات عسكرية برية على مساحة (50) الف كم وعلى امتداد (700) كم على الحدود مع افغانستان في اواخر الشهر نفسه الذي قامت فيه المناورة العسكرية (عاشوراء3). على ان يشارك فيها (200) الف جندي إيراني بالمعدات العسكرية. وقد جاءت هذه المناورات بعد عدة تطورات مهمة على الساحة الافغانية والساحة الاقليمية المحيطة بها. فرضت على ايران ضرورة التحرك والمبادرة بالفعل وعدم انتظار رد الفعل، واهم هذه التطورات هي⁽¹³⁸⁾:

1. اعتداء طالبان على عدة مراكز حدودية على الحدود بينها وبين إيران.

2. استضافة طالبان لبعض عناصر منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة. وقد تردد ان طالبان سمحت لعناصر منظمة مجاهدي خلق باجراء عمليات استكشافية في منطقة قريبة من الحدود الافغانية الإيرانية، وانشاء قاعدتين عسكريتين بالقرب من الحدود بالاضافة الى اقامة معسكر تدريب مخصص لهم في مدينة (قندهار) معقل حركة طالبان.

وعلى الرغم من هذا التوتر والتصعيد العسكري، فان هناك عدة عوامل أدت الى تراجع الخيار العسكري بين إيران وحركة طالبان، وهذه العوامل هي⁽¹³⁹⁾:

1. ان التحركات العسكرية الإيرانية كانت تنطلق من أن الدبلوماسيين المختطفين مازالوا احياءاً وبالتالي هناك امكانية للافراج عنهم. وكما صرح بذلك احد المحللين في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن (ان قيام إيران بتحريك عسكري كان يمكن ان يكون له بعض التأثير اذا كان الدبلوماسيين على قيد الحياة).

2. حدوث مراجعة إيرانية سريعة لموقفها من القضية الافغانية، والخروج بنتيجة وهي ان التورط في حرب مع افغانستان سيحقق اهداف اطراف عديدة في المنطقة وخارجها تشعر بالقلق من إيران وحركة طالبان، كما ان مواجهة طالبان والسعي لضعافها ليس هدف إيران فحسب، وانما هو هدف تركي وروسي وهندي ايضا، وبالتالي فانه من الافضل التنسيق المشترك في مواجهتها بدلا من التورط في حرب لحساب الآخرين.

3. ان صداماً عسكرياً بين إيران وطالبان، سيؤدي الى إضعاف قوتها لصالح اطراف اخرى، فبالنسبة للجانب الإيراني، فان الحرب تعني:

أ. التورط في المستقبل الافغاني، كما حدث في السابق للجيش السوفيتي، مما يجعل من لجوء إيران الى الحرب مغامرة غير مضمونة العواقب.

ب. تحقيق هدف الولايات المتحدة في انهك القوة الإيرانية في أفغانستان، وبالتالي إبعادها عن التركيز على منطقة الخليج العربي.

ج. إضعاف الجانب الإيراني في مجال الصراع العربي - "الإسرائيلي"، فعلى الرغم من البعد الجغرافي وعدم وجود مجال مباشر للنزاع بين إيران و"إسرائيل" إلا أن توجهات إيران الإسلامية يجعل منها طرفاً بشكل أو بآخر في هذا الصراع.

د. أن دخول إيران في حرب مع طالبان يؤثر على صورتها في الخارج، والتي تحاول قيادتها تقديم صورة مختلفة عن تلك التي تكونت منذ اندلاع (الثورة الإيرانية) عام 1979، هذا فضلاً عن رئاستها لمنظمة المؤتمر الإسلامي وهو ما يفرض عليها سلوكاً معيناً يتمثل في تهدئة النزاعات الإسلامية.

وفي عام 1999 حافظت العلاقات الإيرانية - الأفغانية على مستوى توترها الثابت منذ أن سيطرت حركة طالبان على مقاليد السلطة في أفغانستان. ومثلت قضية شكل نظام الحكم (الذي ترجوه إيران ائتلافياً)، وقضية تجارة المخدرات (التي تحاصر إيران محاولات ترويجها) محورين لتفاعل البلدين. وألقت حركة طالبان على إيران مسؤولية تقجير أحد معقلها في قندهار، وعدته عملاً انتقامياً لمصرع الدبلوماسيين الإيرانيين في عام 1998⁽¹⁴⁰⁾.

وعند انعقاد المؤتمر السادس لاندخال تعديلات في معاهدة الأمم المتحدة الخاصة بالحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل في نيويورك عام (2000) تم لقاء بين وزير الخارجية الروسي والإيراني، أكد خلاله الوزير الإيراني ضرورة إقامة حكومة أفغانية على قاعدة عريضة تضم جميع المجموعات والقبائل الأفغانية تسوية للضرورة وفقاً لما نصت عليه قوانين الأمم المتحدة⁽¹⁴¹⁾.

ويمكن القول أن السياسة الإيرانية تجاه أفغانستان، قامت ولا تزال، منذ اندلاع الصراع على السلطة بين الفصائل الأفغانية، على عدد من الأسس أهمها⁽¹⁴²⁾.

1. السعي لإخماد ثورة التوتّر في أفغانستان، التي تمتد حدودها المشتركة مع إيران إلى (936) كم، لأن استمرار هذه الثورة في الاشتعال من شأنه أن يهدد أمن المناطق الإيرانية المتاخمة للحدود مع أفغانستان، ويؤدي إلى استمرار تدفق اللاجئين الأفغان إلى إيران التي لا يمكنها تحمل هذا العبء الاقتصادي إلى مالا نهاية، فضلاً عن إفساح المجال واسعاً أمام تجارة المخدرات عبر الحدود بين البلدين.

2. الحيلولة دون تمكن أية قوة إقليمية أو دولية من بسط نفوذها في أفغانستان وبالتالي الحيلولة دون استخدام الأراضي الأفغانية، قاعدة لتقويض استقرار إيران أو لتشديد الحصار عليها أو أيضاً الإضرار بمصالحها الاقتصادية.

3. الحفاظ على علاقات صداقة وتعاون مع السلطة المركزية في كابول، والسعي للحفاظ على حقوق الهزارا في تركيبة السلطة الحاكمة.

إن وجهة نظر إيران مفادها، أنه لا يمكن لأي مجموعة اثنية أن تحكم أفغانستان من دون مساهمة فاعلة من المجموعات الاثنية الأخرى. الأمر الذي يدفع إيران دوماً إلى العمل على قيام حكومة ائتلافية في أفغانستان، تشارك فيها كل الفصائل الأفغانية، لأن من شأن ذلك الحيلولة دون هيمنة أي طرف أجنبي في أفغانستان. لاسيما وأن إيران رأت في احكام سيطرة (حركة طالبان) على أفغانستان تهديداً لمصالحها، لأنه يجعل أفغانستان تدور في فلك باكستان اقليمياً، والولايات المتحدة دولياً، مع ما ينطوي عليه ذلك من انعكاسات سلبية على المصالح الإيرانية من النواحي الأمنية والاقتصادية والجيوسياسية⁽¹⁴³⁾.

وبما أن أفغانستان إحدى دول الجوار الجغرافي لإيران، فإنها تدخل في إطار مجال الأمن القومي الإيراني. أي بعبارة أخرى أن أي تهديد داخلي أو خارجي على أفغانستان، له تأثير على الأمن القومي الإيراني لذلك تسعى إيران إلى تجنب إقامة نظم معادية لها في أفغانستان. ولعل ذلك يفسر الحرص الذي تبديه إيران على وحدة

افغانستان على ان يكون في اطار يسمح بتأمين وضع الشيعة هناك، والابقاء على نشاط حزب الوحدة الاسلامي⁽¹⁴⁴⁾.

واخيراً فان استيلاء حركة طالبان على العاصمة كابول في عام 1996، ومن ثم سيطرتها على معظم الاراضي الشمالية في عام 1998، قد وضع المنطقة امام ثلاثة احتمالات رئيسة هي⁽¹⁴⁵⁾:

1. هو ما يطلق عليه (طلبنة دول الجوار)، وهذه اشارة الى تصدير الفكر السياسي لزعيمها (الملا محمد عمر) الى الدول المجاورة لها. ومن المعروف ان عناصر هذا الفكر ومقوماته تتم عن تطرف بالغ.

2. نشوء تنسيق لمريكي - طالباني، مع الاخذ بنظر الاعتبار الدور الامريكي السابق في دعم نضال الحزب الاسلامي بزعامة قلب الدين حكمتيار ضد الوجود السوفيتي.

3. احتمال تكوين محور من طالبان والامارات والسعودية. علما ان السعودية ايدت طالبان منذ ظهرت وحتى عام 1998، عندما اتهمت طالبان بتبوير انفجاري السفارتين الأمريكيتين في تترانيا وكينيا فجمدت السعودية علاقتها الدبلوماسية معها، وان لم تسحب اعترافها بها، كما اوقفت تأييدها.

ويمكن القول ان كل هذه الاحتمالات لها تاثير على ايران فكرياً وامنياً وسياسياً، أي بعبارة اخرى تعد هذه الاحتمالات بمثابة تحديات تواجه السياسة الإيرانية وتجعلها في موضع الخطر، لما لها من انعكاسات سلبية على السياسة الإيرانية.

وخلاصة القول من خلال دراستنا للقضية الافغانية، نجد ان لهذه القضية تأثير سلبي على سياسة ايران الاقليمية، أي يمكن عدها بمثابة كابح لسياسة ايران الاقليمية. فعدم الاستقرار السياسي في افغانستان يمكن ان يؤدي الى تفاقم مشكلة اللاجئين، وبالتالي ازدياد عدد اللاجئين الافغان في ايران، وهذه تعد مشكلة تواجه ايران، لانها تشكل عبئاً اقتصادياً على ايران، وتزيد الحالة الاقتصادية سوءاً. ومن

الامور الاخرى تدخل الاطراف الاقليمية (باكستان)، والاطراف الدولية (الولايات المتحدة الامريكية) في القضية الافغانية، يشكل تهديداً سياسياً وامنياً ضد إيران. والعامل الاخر هو تزايد الصراعات الداخلية بين الفصائل الافغانية المتحاربة، يمكن ان يشكل عامل تهديد للوضع السياسي الداخلي في إيران.

المفصل الثالث

- (1) د. ممدوح انيس فتحي، إيران قوة مضلقة أم مصدر تهديد للأمن العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (130) القاهرة، 1997، ص104. وكذلك انظر: احمد ابراهيم محمود، التناقض الاستراتيجي بين العراق وايران في الخليج، مجلة السياسة الدولية، العدد (136)، للقاهرة، 1999، ص121 – 122.
- (2) د. خليل ابراهيم السامرائي، سياسة ايران الخارجية تجاه مشكلة الحدود مع العراق، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، العدد (8)، بغداد 1990، ص74.
- (3) د. كاظم هاشم نعمه، المتغير الامريكي ومستقبل الامن في الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص28.
- (4) د. محمد متولي - د. محمود ابو العلا، جغرافية الخليج العربي وخليج عمان ودول شرق الجزيرة العربية، ط4، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 1999، ص456-458. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: مجلة راية مؤتة، مطبعة المؤسسة الصحفية الاردنية (الرأي)، العدد (2،1)، الاردن، 1994، ص79-80.
- (5) المصدر نفسه، ص142-143. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: مجلة راية مؤتة، العدد (2،1)، مصدر سبق ذكره، ص80، و سيار الجميل، الخلافات الحدودية والاقليمية بين العرب والاييرانيين، في ندوة العلاقات العربية- الايرانية الاتجاهات الراهنة وفاق للمستقبل، مصدر سبق ذكره، ص472-473. و د. محمد متولي- د. محمود ابو العلا، مصدر سبق ذكره، ص457-459.
- (6) د. خليل ابراهيم السامرائي، سياسة ايران الخارجية تجاه مشكلة الحدود مع العراق، مصدر سبق ذكره، ص78-79. وكذلك انظر: ناجي ابي عاد- ميشيل جرينون، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الاوسط الفاس، النفط، التهديدات الامنية، مصدر سبق ذكره، ص150.
- (7) د. محمد السعيد ادريس، النظام الاقليمي للخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص526-527. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: التقرير الاستراتيجي العربي 1990، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، 1991، ص142. وكابي طبراني، شتاء الغضب في الخليج، ط2، دار الافاق الجديدة، المغرب، 1991، ص52.
- (8) حسن ابو طالب، المفاوضات العراقية الايرانية بين الجمود والحركة، مجلة السياسة الدولية، العدد (100)، القاهرة، 1990، ص182-183.
- (9) معتز سلامة، التفاعلات الخليجية / الخليجية 2000-2001، مصدر سبق ذكره، ص61-62.
- (10) احمد مهابة، ايران وامن الخليج، مصدر سبق ذكره، ص97.
- (11) التقرير الاستراتيجي العربي 1990، مصدر سبق ذكره، ص142. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: احمد مهابة، المصدر نفسه، ص97. و د. محمد السعيد ادريس، النظام الاقليمي للخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص527.
- (12) ظافر ناظم سلمان، السياسة الايرانية تجاه العراق - دراسة للموقف الايراني في ام المعارك، مجلة دراسات استراتيجية، العدد (1)، 1995، ص103.

(13) التوازن الاقليمي الحالي في جنوب البحر المتوسط ومنطقة الخليج، في المؤتمر الدولي الاول (تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد، ط2، مركز الدراسات العربي - الاوربي، بيروت، 1997، ص439. وكذلك انظر: جراهام فولر، العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002، دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (14)، ابوظبي، السنة بلا، ص94-95.

(14) د. محمد السعيد ادريس، النظام الاقليمي للخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص528. ولمزيد من التفاصيل حول مشكلة الطائرات انظر: عبد الجليل زيد مرهون، امن الخليج بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص232-233. و د. علي محافظة، البعد السياسي في العلاقات العربية الايرانية، نشرة المنتدى، مطابع المؤسسة الصحفية الاردنية (الراي)، العدد (173)، الاردن، 2000، ص20.

(15) د. باسم حمزة عباس، دور ايران في العدوان الثلاثيني على العراق "صفحة الغدر والخيانة"، نشرة شؤون ايرانية، مركز الدراسات الايرانية، العدد (4)، جامعة البصرة، 2000، ص3.

(16) د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وايران، في حال الامة العربية المؤتمر القومي العربي السابع، مصدر سبق ذكره، ص190. ولمزيد من التفاصيل حول التداخل الايراني في شمال العراق انظر: د. ثناء فؤاد عبد الله، اكراد ايران بين الصراع الداخلي وصيغة التوازنات الاقليمية، مجلة السياسة الدولية، العدد (135)، القاهرة، 1999، ص108-109.

(17) تمام البرازي، العراق وامريكا حتمية للصدام 1983-1990، مكتبة مدهولي للنشر، القاهرة، السنة بلا، ص278-279.

(18) عبد الجليل زيد مرهون، امن الخليج بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص233. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: روز ماري هوليس، ايران: العلاقات الخارجية والدور الاقليمي المحتمل، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (258)، بيروت، 2000، ص176. و احمد ابراهيم محمود، التناقص الاستراتيجي بين العراق وايران في الخليج، مصدر سبق ذكره، ص122.

(19) عبد الجليل زيد مرهون، المصدر نفسه، ص233. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة التركية "الاسرائيلية"، ط1، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، بيروت، 1997، 420-423. و د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وايران، في حال الامة العربية المؤتمر القومي العربي الثامن، مصدر سبق ذكره، ص235. و معتز سلامه، للتفاعلات السياسية الخليجية 1999-2000، مصدر سبق ذكره، ص80.

(20) احمد زياب، سوريا والعراق وايران: هل هو تحالف جديد، مجلة السياسة الدولية، العدد (131)، القاهرة، 1998، ص234.

(21) التقرير الاستراتيجي العربي 1998، مصدر سبق ذكره ص217-218. وكذلك انظر: التقرير الاستراتيجي العربي 2000، مصدر سبق ذكره، ص191. و خالد السرجاني، المصدر نفسه، ص61-64.

(22) د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وايران، في حال الامة العربية المؤتمر القومي العربي السابع، مصدر سبق ذكره، ص189-190.

(23) المصدر نفسه، ص190.

(24) المصدر نفسه، ص190.

- (25) مجلة راية مؤتة، العدد (2،1)، مصدر سبق ذكره، ص83.
- (26) مجلة الاسبوع العربي، المؤسسة الشرقية للطباعة والنشر، العدد (1965)، بيروت، 1997، ص1011.
- (27) د. لازم لفته المالكي- دباسم حمزة عباس، (الجزر العربية الثلاث بين الاحتلال والادعاء والحق المشروع، مجلة دراسات ايرانية، مركز الدراسات الايرانية، العدد (2،1)، جامعة البصرة، 2000، ص1-3. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: شملان العيسى، العلاقات الحدودية والاقليمية بين العرب والايرانيين، في ندوة العلاقات العربية الايرانية الاتجاهات للراهنة وفاق المستقبل، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص436-437. وشملان العيسى، العلاقات بين الامارات العربية وايران حول الجزر الثلاث، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (206)، بيروت، 1996، ص53.
- (28) ناجي ابي عاد- ميشيل جرينون، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الاوسط الناس، النفط، التهديدات الامنية، مصدر سبق ذكره، ص150-151. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: حامد حافظ العبد الله، العلاقات الكويتية - الايرانية دراسة استشرافية لافاق التعاون، مصدر سبق ذكره، ص117. وريتشارد سكوفيلد، الخلاف حول الجزر ابو موسى وجزر طناب خلفية تاريخية، مجلة الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، العدد (32)، لندن، 1993، ص11-18.
- (29) بيروز مجتهد زادة، الخلاف حول جزر الخليج وجهة نظر ايرانية، مجلة الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، العدد (32)، لندن، 1993، ص25.
- (30) د. حسن نافعة، محددات الامن في الخليج العربي - رؤية عامة، مصدر سبق ذكره، ص59. وكذلك انظر: د. بهاء بدري حسين العزاوي، دور ايران في التأثير على جيوبوليتيكية منطقة الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص102.
- (31) د. محمد رضا فودة، تحديات الامن العربي في منطقة جنوب البحر المتوسط ومنطقة الخليج العربي في ضوء المتغيرات الراهنة، مصدر سبق ذكره، ص156.
- (32) خالد بن محمد القاسمي، الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الايراني، ط1، المكتب الجامعي الحديث للنشر، مصر، 1997، ص123. وكذلك انظر: د. جمال زكريا قاسم، العلاقات الايرانية بالسعودية والخليج العربي على عهد الاسرة البهلوية: 1925-1979، في جمال زكريا قاسم (تحرير)، العلاقات العربية - الايرانية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1993، ص157.
- (33) محسن ميلاني، سياسة ايران في الخليج من المثالية والمجابهة الى البراجماتية والاعتدال، في جمال سند السويدي، ايران والخليج والبحث عن الاستقرار، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، 1996، ص138. وكذلك انظر: د. وليد حمدي الاعظمي، النزاع بين دولة الامارات العربية وايران حول جزر "ابو موسى وطناب الكبرى والصغرى" في الوثائق البريطانية (1764_1971)، ط1، دار الحكمة للنشر، لندن 1993، ص5. ود. محمد السعيد ادريس، النظام الاقليمي للخليج العرب، مصدر سبق ذكره، ص553.
- (34) ا.د. حسن حمدان الطكيم، الامن والاستقرار في منطقة الخليج دراسة استشرافية، مصدر سبق ذكره، ص16-17. وكذلك انظر: ريتشارد سكوفيلد، دول الخليج والنزاعات حول الحدود والاراضي، في امن الخليج في

- القرن الحادي والعشرين، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ابو ظبي، 1998، ص221-222.
- (35) ريتشارد سكوفيلد، المصدر نفسه، ص229.
- (36) د. وليد عبد الناصر، ثلاث دوائر اقليمية في السياسة الخارجية الايرانية، مصدر سبق ذكره، ص14-15.
- (37) ريتشارد سكوفيلد، دول الخليج والنزاعات حول الحدود والاراضي، مصدر سبق ذكره، ص230.
- (38) د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وايران، في حل الامة العربية المؤتمر القومي العربي السابع، مصدر سبق ذكره، ص191.
- (39) د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وايران، في حالة الامة العربية المؤتمر القومي العربي الثامن، مصدر سبق ذكره، ص230-231.
- (40) المصدر نفسه، ص231.
- (41) المصدر نفسه، ص231.
- (42) ا.د. حسن حمدان العلكيم، الامن والاستقرار في منطقة الخليج دراسة استشرافية، مصدر سبق ذكره، ص17.
- (43) د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وايران، في حل الامة العربية المؤتمر القومي التاسع، مصدر سبق ذكره، ص242.
- (44) هيثم الكيلاني، الامن القومي العربي، في حل الامة العربية المؤتمر القومي العربي العاشر، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص297.
- (45) معتز سلامة، التفاعلات الميامية الخليجية 1999-2000، مصدر سبق ذكره، ص91-92.
- (46) المصدر نفسه، ص92.
- (47) معتز سلامة، التفاعلات الخليجية - الخليجية 2000-2001، مصدر سبق ذكره، ص41.
- (48) احمد محمد طاهر، العلاقات الخليجية الايرانية (نظرة مستقبلية)، مصدر سبق ذكره، ص116.
- (49) انور قرقاش، ايران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودولة الامارات العربية المتحدة الاحتمالات والتحديات في العقد المقبل، مصدر سبق ذكره، ص219.
- (50) ا.د. حسن حمدان العلكيم، الامن والاستقرار في منطقة الخليج دراسة استشرافية، مصدر سبق ذكره، ص15.
- (51) محسن ميلاني، سياسة ايران في الخليج من المثالية والمجابهة الى البراجماتية والاعتدال، مصدر سبق ذكره، ص133.
- (52) المصدر نفسه، ص134.
- (53) طلعت احمد مسلم، الوجود العسكري الاجنبي في الوطن العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص124.
- (54) تميم هاني خلاف، القدرات النووية الايرانية: المنظور الدولي والاقليمي، مصدر سبق ذكره، ص151.
- (55) د. محمد السعيد ادريس، النظام الاقليمي الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص527.

- (56) د. حسيب عارف العبيدي، العراق ودول الجوار غير العربي، مصدر سبق ذكره، ص 20-21.
- (57) محمد رضا فودة، العلاقات الإيرانية الخليجية، مصدر سبق ذكره، ص 48-49.
- (58) د. قيس محمد نوري، الحرب ودول الجوار الجغرافي، في حمزة مصطفى، الأبعاد القومية والدولية للعدوان على العراق، دار الشؤون الثقافية العلمية، بغداد، 1993 ص 323.
- (59) أحمد مهابه، إيران وأمن الخليج، مصدر سبق ذكره، ص 07.
- (60) انعام عبد الرضا سلطان، المتغير الأمريكي في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي فترة مابعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة صدام، 2001، ص 95.
- (61) غسان بن جدو، إيران إلى أين، مجلة المستقبل العربي، مصدر سبق ذكره، ص 17.
- (62) عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص 24.
- (63) المصدر نفسه، ص 365.
- (64) د. وليد عبد الناصر، ثلاث دوائر لقليمية في السياسة الخارجية الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص 16.
- (65) معهد الدراسات الاستراتيجية القومية (للولايات المتحدة)، بؤرة التوتر التقييم الإستراتيجي الأمريكي لتطورات الخليج - 1997م، مصدر سبق ذكره، ص 21-22.
- (66) نبيل عبد الفتاح، العرب من النظام العربي إلى النظام "لشرق اوسطى" تحت التشكيل، مصدر سبق ذكره، ص 51-52.
- (67) خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود، أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني، مصدر سبق ذكره، ص 17.
- (68) انور قرقاش، إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ودولة الامارات العربية المتحدة الاحتمالات والتحديات في العقد المقبل، مصدر سبق ذكره، ص 203.
- (69) هيثم الكيلاني، الأمن القومي العربي، في حل الأمة العربية المؤتمر القومي العربي الثامن، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 296-297.
- (70) معتز سلامة، القدرات الاستراتيجية الخليجية 1999-2000، مصدر سبق ذكره، ص 55-56.
- (71) د. ظافر ناظم سلمان، إيران وأمن الخليج العربي في التسعينات، مجلة دراسات سياسية، قسم الدراسات السياسية- بيت الحكمة، العدد (6)، 2001، ص 26.
- (72) د. عبد اللطيف بندر اوغلو، نظرة إلى... "أذربيجان، أوزبكستان، تركمانستان، قازاخستان وقيرغيزستان" نظرة في أوضاعها التاريخية والجغرافية والسياسية، ط 1، دار الشؤون الثقافية العامة "أفاق عربية"، بغداد، 1997، ص 30.
- (73) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، ط 1، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1998 ص 223.
- (74) د. محمد رفعت الامام، مشكلة كارباج: صراع التشريعات بين حق الشعب ومنطق الدولة، مجلة السياسة الدولية، العدد (146)، القاهرة، 2001، ص 130-131.
- (75) نقلا عن د. ظافر ناظم سلمان، العرب وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، في مجموعة باحثين، العرب وآسيا، بيت الحكمة، بغداد، 2000، ص 31.

(76) المصدر نفسه، ص31.

(77) د. محمد رفعت الامام، مشكلة كاراباخ: صراع الشرعيات بين حق الشعب ومنطق الدولة، مصدر سبق ذكره، ص132-133.

(78) الكسندر دوغين، محور موسكو - طهران، مجلة شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد (76)، بيروت، 1998، ص42.

(79) اوليفيه رواء، الجيوستراتيجية الجديدة في اسيا الوسطى، مجلة شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد (78-79)، بيروت، (1998-1999)، ص33.

(80) د. وليد عبد الناصر، ايران دراسة عن الثورة والدولة، مصدر سبق ذكره، ص92.

(81) ياسين مجيد، التناقض التركي الايراني في اسيا الوسطى والقوقاز، مصدر سبق ذكره، ص10. وكذلك

انظر: savante F. cornell: the caucasian states- and Euraasian strategic Alignments, Marco polo magazine insrto Redzionaledi Acque & Terre acura del Marcopolo institute, Internet, No. 1, 1999. P.6. وبول هنز، القوقاز واسيا الوسطى، في زلمي خليل زاد، التقييم الاستراتيجي، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 1997، ص278.

(82) ياسين مجيد، المصدر نفسه، ص12.

(83) المصدر نفسه، ص12.

(84) روبرت باريلسكي، انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيره في لمن الخليج، مصدر سبق ذكره، ص140.

(85) نثانيال هاول، سياسة ايران في شمال غرب اسيا للفرص والتحديات والانعكاسات، مصدر سبق ذكره، ص253.

(86) The Inranian journal of international Affairs, VOL 5, No.1, spring 1993, P.240.

Nasser saghrafi ameri, the Persian Gulf, Iran and the west, India Quarterly. Vol. XLIX., No.4 october/ December 1993, P.73 وكذلك انظر:

(87) د. محمود سريع القلم، مستقبل الشرق الاوسط: تأثير الحد الشمالي، ترجمات استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد (6)، الجمهورية العربية السورية، 1996، ص18.

(88) E.I.R. executive intelligence Review, A world at war from the balkan to tajikistan elr news service, Washington, January 21, 1994, P.5.

(89) د. مهدي شحاده - د. جواد بشارة، ايران: تحديات العقيدة والثورة، مصدر سبق ذكره، ص106-107.

(90) د. محمد السيد سليم، التحولات العالمية والتنافس الدولي على اسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص340.

(91) فيكن تشيتريان، جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز، سلسلة دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (18)، ابوظبي، السنة بلا، ص43.

(92) مالك عوني، قمة طهران الاسلامية، مجلة للسياسة الدولية، العدد (131)، القاهرة، 1998، ص212.

(93) محمد السيد سليم، العرب وجمهوريات وسط اسيا الاسلامية، في حال الامة العربية المؤتمر القومي العربي العاشر، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 200، ص192-193. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: شحاده ناصر محمد، الابعاد السياسية والاقتصادية للتوتر بين ايران واذريجان، مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، العدد (27)، الامارات العربية المتحدة، 2001، ص85.

- (94) شحادة ناصر محمد، المصدر نفسه، ص84.
- (95) د. عبد اللطيف بندر اوغلو، نظرة الى. "لذربيجان، اوزبكستان، تركمانستان، قازاخستان" نظرة في اوضاعها التاريخية والجغرافية والسياسية، مصدر سبق ذكره، ص78.
- (96) المصدر نفسه، ص96. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: اوليفية رواء، الجيوستراتيجية الجديدة في اسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص33 و د. ابراهيم عرفات، تطورات اسيا الوسطى وتأثيراتها على منطقة الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص13. و ا.د. محمد السيد سليم - و ا.د. محمد صفى الدين خربوش، "علاقات مصر بدول رابطة الدول المستقلة، والبنانيا، والبوسنة والهرسك، ومقدونيا، ومنغوليا، مركز للدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2000، ص246-247.
- (97) د. محمد السيد سليم، التحولات العالمية والتنافس الدولي على اسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص339. وكذلك انظر: د. نيفين عبد المنعم مسعد، اثر المتغيرات العالمية الجديدة على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية 1989-1993، في جمال زكريا قاسم (تحرير)، العلاقات العربية الإيرانية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1993، ص370.
- (98) عبد الجليل زيد مرهون، امن للخليج بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص331.
- (99) زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى الاولى الامريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص122.
- (100) فيكن تشيتريان، جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز، مصدر سبق ذكره، ص42-43.
- (101) pirous mojtahed-zadeh, "the changing world order and irans geopolitical Regions" Iranian Journal of International affairs vol.7.no.2.summer 1994,p.331 و Iran focus, december 1994,P.2. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: 1994,p.331 و Iran focus, January 1995,P2.
- (102) ناتانيل هاول، سياسة ايران في شمال غرب اسيا للفرص والتحديات والانعكاسات، مصدر سبق ذكره، ص251-252.
- (103) الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، الدور الايراني في الجمهوريات الاسلامية بين محفزات الانطلاق ومحدودية التأثير، مجلة تقديرات إستراتيجية، العدد (15)، مصر، 1995، ص45.
- (104) زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى الاولى الامريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص180-181. وكذلك انظر: د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وايران، في حال الامة العربية المؤتمر القومي العربي السابع، مصدر سبق ذكره، ص195.
- (105) محمد صادق الحسيني، الخاتمية للمصالحة بين الدين والحرية، مصدر سبق ذكره، ص278-279.
- (106) د. جودة حسنين جودة، جغرافيا اسيا الاقليمية، مصدر سبق ذكره، ص395-396.
- (107) المصدر نفسه، ص400-401.
- (108) المصدر نفسه، ص397. ولمزيد من التفاصيل حول الموضوع انظر: ا.د. محمد ابراهيم حسن، الجغرافيا السياسية دراسة في مقومات الدولة ومظاهرها وامكانياتها ومشكلاتها اقليميا وسياسيا، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 1999، ص217-218. و عبد الوهاب عبد الستار القصاب، المحيط الهندي وتأثيره في السياسات

- الدولية والإقليمية، بيت الحكمة، قسم الدراسات السياسية، شركة السرمد للطباعة المحدودة، بغداد، 2000، ص211.
- (109) د. صلاح الدين الشامي، دراسات في الجغرافيا السياسية، منشأة المعارف للنشر، الاسكندرية، 1994، ص390.
- (110) د. وليد عبد الناصر، إيران دراسة عن الثورة والدولة، مصدر سبق ذكره، ص87.
- (111) moonis ahmar. The emergence of three asias, world affairs, vol2, no2, newdelehi-indaia, apr- lune 1998, P132
- (115)، القاهرة، 1994، ص131-132. وكذلك حول القضية الأفغانية انظر د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وإيران، في حال الأمة العربية المؤتمر القومي العربي السابع، مصدر سبق ذكره، ص196.
- (112) د. بشير العلق، سياسة الهند للخارجية حيل إيران والعراق، مجلة الدراسات الدولية، ط2، مركز بحوث جريدة الجمهورية - دار الجماهير للصحافة، العدد (1)، بغداد، 1992، ص10.
- (113) المصدر نفسه، ص10.
- (114) المصدر نفسه، ص11.
- (115) ب.م، حول تطوير العلاقات الهندية الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص132.
- (116) المصدر نفسه، ص132-133.
- (117) د. وليد محمود عبد الناصر، إيران: نحو الحسم والتصعيد أم الاستمرار، مجلة السياسة الدولية، العدد (117)، القاهرة، 1994، ص30.
- (118) د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وإيران، في حال الأمة العربية المؤتمر القومي العربي الثامن، مصدر سبق ذكره، ص234.
- (119) د. محمد السيد سليم، التحولات العالمية والتنافس الدولي على آسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص339-340.
- (120) مركز دراسات الشرق الأوسط، توجهات "إسرائيل" السياسية تجاه الشرق الأوسط في عهد إيهود باراك. مصدر سبق ذكره. ص186.
- (121) مالك عوني، قمة طهران الإسلامية، مصدر سبق ذكره، ص213.
- (122) سيد أبو ضيف أحمد، الأبعاد السياسية والاستراتيجية لتجارب آسيا النووية في ظل النظام العالمي الجديد، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد (7)، جامعة القاهرة، 2001، ص70. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر:
- (123) د. جمال مظلوم، التسليح الاستراتيجي الإيراني البرنامج النووي الإيراني، مجلة تقديرات استراتيجية، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، الحدان (58-59)، مصر، 1997، ص56-57.
- (124) ابتسام محمد العامري، حكومة طالبان والاختيار الصعب، أوراق اسيوية، قسم الدراسات اسيوية، مركز الدراسات الدولية، العدد (66)، جامعة بغداد، 2001، ص1.
- (125) الحرب الاهلية الافغانية، ترجمة سعيقة إبراهيم عبد الرحمن، مجلة قضايا دولية، قسم الدراسات اسيوية، مركز الدراسات الدولية، العدد (43)، جامعة بغداد، 2000، ص85.

- (126) د. اكرم الجميلي، الصراعات الاقفاية - الاقفاية رؤية تحليلية، اوراق اسبوية، قسم الدراسات الاسبوية، مركز الدراسات الدولية، العدد (22)، جامعة بغداد، 1999، ص1-2.
- (127) د. اكرم الجميلي، المصدر نفسه، ص2.
- (128) د. مهدي شحادة - د. جواد بشارة، ايران تحديات العقيدة والثورة، مصدر سبق ذكره، ص154-155.
- (129) د. وليد عبد الناصر، ايران دراسة عن الثورة والدولة، مصدر سبق ذكره، ص91، ص108.
- (130) محيي عبد المنعم، ايران واركان وصراع الخلافة، مصدر سبق ذكره، ص90-91.
- (131) د. هاني الياس خضر الحديثي، افغانستان بين مطرقة طالبان وسندان المعارضة، مجلة قضايا دولية، قسم الدراسات الاسبوية، مركز الدراسات الدولية، العدد (43) جامعة بغداد، 2000، ص5. ولمزيد من التفاصيل حول الدعم الايراني لقوات التحالف المعارضة انظر:
1. Institute for defense studies and analyses, defense and disarmament review, strategic digest. Op. Cit. Pp523-524
- (132) جيهان خليفة، أزمة العلاقات بين ايران وحركة طالبان، مجلة السياسة الدولية، العدد (135)، القاهرة 1999، ص902. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: د. اكرم الجميلي، أزمة العلاقات بين ايران وحركة طالبان والتفاعلات الاقليمية والدولية، العدد (6)، جامعة بغداد، 1999، ص2-3.
- (133) د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وايران، في حال الامة العربية المؤتمر القومي العربي السابع، مصدر سبق ذكره، ص196.
- (134) روبرت فريدمان، العلاقات الروسية الايرانية في عقد التسعينات (ملف)، مصدر سبق ذكره، ص85.
- (135) د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وايران، في حال الامة العربية المؤتمر القومي العربي الثامن، مصدر سبق ذكره، ص234.
- (136) د. مهدي شحادة، د. جواد بشارة، ايران تحديات العقيدة والثورة، مصدر سبق ذكره، ص155-156.
- (137) د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وايران، في حال الامة العربية المؤتمر القومي العربي التاسع، مصدر سبق ذكره، ص246.
- (138) جيهان خليفة، أزمة العلاقات بين ايران وحركة طالبان، مصدر سبق ذكره، ص210.
- (139) المصدر نفسه، ص210-211.
- (140) د. نيفين عبد المنعم مسعد. العرب وايران، في حال الامة العربية المؤتمر القومي العربي العاشر، مصدر سبق ذكره، ص227-228.
- (141) نبيه الاصفهاني، مستقبل التعاون الروسي- الايراني في ضوء التقارب الاخير، مصدر سبق ذكره، ص164.
- (142) علي جوني، الازمة بين ايران و طالبان: الخلفيات والمضاعفات، مجلة شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد (76)، بيروت، 1998، ص92.
- (143) المصدر نفسه، ص92.
- (144) د. صلاح خليفة، تطور الاوضاع في افغانستان، مجلة السياسة الدولية، العدد (129)، القاهرة، 1997، ص189. وكذلك انظر: الان شيفالريا، مقابلة مع وزير خارجية ايران علي اكبر ولايتي الدبلوماسية الايرانية: فن

التناقض، ترجمة محمد كاظم ولمياء رحيم جاسم، مجلة ام المعارك، مركز ابحاث ام المعارك، العدد (5)، بغداد
1996، ص176.
(145) د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية – الايرانية، مصدر سبق ذكره،
ص36.

المفصل الرابع

انعكاسات سياسة ايران الاقليمية

على الوطن العربي

تعد إيران من دول الجوار الجغرافي للوطن العربي. فمن المعروف ان سياسة أية دولة لها انعكاس على الدول المجاورة لها. وسياسة إيران الإقليمية لها انعكاسات واضحة ومؤثرة على الوطن العربي، وهي انعكاسات على المستويات السياسية والعسكرية والامنية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن اجل تتبع تلك الانعكاسات والاثار وجدنا من المناسب ان نقسم الفصل (انعكاسات سياسة إيران الإقليمية على الوطن العربي)، الى مجموعة من المباحث وكآلاتي:

المبحث الاول: الانعكاسات على المستوى السياسي.

المبحث الثاني: الانعكاسات على المستوى العسكري والامني.

المطلب الاول: على المستوى العسكري.

المطلب الثاني: على المستوى الامني.

المبحث الثالث: الانعكاسات على المستوى الاقتصادي.

المبحث الرابع: التوجهات المستقبلية لسياسة إيران الإقليمية.

المطلب الاول: على المستوى الاقليمي.

المطلب الثاني: على المستوى الدولي.

الانعكاسات على المستوى السياسي

يمكن القول ان سياسة إيران ومنذ عام 1979، قد اتسمت بمجموعة من السمات تجاه الدول المجاورة لها والعربية بشكل خاص، ففي مرحلتها الاولى غلب طابع الصراع على طابع التعاون. أي بعبارة اخرى اتسمت السياسة الإيرانية بغلبة النزعة العقائدية على حساب الدول المجاورة، وهي النزعة التي شكلها التاريخ والجغرافية والتي بقيت حاضرة في ذهن صانع القرار⁽¹⁾.

ففي المرحلة الاولى من مرحلة وجود الخميني، كان التركيز شديداً على التوجه العقائدي الإيراني وسياستها في المنطقة، وبرز بوضوح الدور الإيراني المباشر وغير المباشر في اثاره العديد من الازمات والصراعات وعدم الاستقرار في دول عديدة بالمنطقة، ومن ثم برزت عدة قضايا امنية خلافية بين ايران من جانب والأقطار العربية من جانب اخر، وبرزت العديد من المخاطر والتهديدات الإيرانية على الامن العربي وهي كآلاتي⁽²⁾:

1. ان إيران اعطت لنفسها حق القبول او الرفض في أي ترتيبات امنية في منطقة الخليج العربي بما يخدم مصالحها الامنية فقط.

2. اعتناق إيران لايديولوجية متطرفة تساند من خلالها حركات التطرف والعنف التي تلجأ لاستخدام القوة للتخلص من الحكومات الشرعية، باقامة العديد من معسكرات التدريب (معسكر الامام علي شرق طهران، معسكر فاتح غني حسين ويقع في مدينة قم، ومعسكر ابيصك في منطقة قزوین).

3. اتخاذ إيران سياسة مضادة للسياسة العربية في توجيهها نحو حل الصراع العربي "الإسرائيلي" بالطرق السلمية، لتكريس حالة العداء مع "إسرائيل" بما يجذب ويشغل القدرات العربية بعيدا عن التوجهات الإيرانية.

وتستخدم إيران استراتيجية تسعى من ورائها بأن تكون قوة إقليمية يحسب لها حساب عند التخطيط لتأمين استقرار المنطقة، وهذا يجعلها تصطدم بقوى إقليمية أخرى على مستوى العالم العربي، وتطلب هذا الاتجاه قيامها بتحريك نشط من أجل تأكيد دورها الإقليمي والهيمنة على المنطقة، وقد أدى ذلك إلى مزيد من التوتر في المنطقة، والذي سمح بمزيد من التدخل الأجنبي فيها، ويؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار تؤثر على التنمية الشاملة لدول المنطقة⁽³⁾.

وان تبني إيران فكرة تصدير الثورة إلى مختلف أنحاء العالم العربي، قد استغل إلى أبعد مدى عبر تصريحات المسؤولين الذين عبروا في لحظة الانتشاء بالانتصار عن تطلعهم إلى تصدير الثورة لكي تعم العالم العربي بأسره⁽⁴⁾.

ان وراء عقيدة تصدير الثورة مجموعة من الأهداف التي تريد إيران تحقيقها . مثلا التغلغل في الاقطار العربية والاسلامية، ولاسيما العراق سواء عبر الاسلوب العسكري او من خلال الدعاية والاعلام، بهدف ايجاد نماذج اسلامية للحكم في الدول الاسلامية، بما يشبه النموذج الإيراني، ومحاولة اقامة دولة قوية لها تفوق اقليمي على حساب شعوب المنطقة⁽⁵⁾.

فمبدا تصدير الثورة يحقق لإيران هدفين مهمين هما⁽⁶⁾:

1. تمهيد الطريق نحو اقامة حكومة (عالمية) بقيادة إيران.

2. تعزيز حكومات شعبية مستقلة اسلامية في دول أخرى من العالم مسانده لإيران وعلى الطراز الإيراني.

وكان دور ايران تجاه العراق اثناء العدوان الثلاثيني يتمثل في وجهة نظر البرغماتيين وعلى رأسهم هاشمي رفسنجاني رئيس الجمهورية الإيرانية حينذاك وهو الذي كان يخطط ويدبر لأكبر قدر ممكن من المكاسب عبر وسائل معلنة وغير معلنة منها⁽⁷⁾:

1. الإيحاء للعراق باستعداد إيران لتقديم أشكال المساعدة الممكنة للعراق في مواجهة الغزو الأمريكي والغربي للمنطقة.
2. التهديد بدخول الحرب إذا تعرض الأمن القومي الإيراني للخطر.
3. عدم السماح للقوات الأجنبية باستخدام الأراضي الإيرانية في الحرب.

وبهذا تكون إيران قد أسهمت في دفع الموقف نحو المجابهة العسكرية بما يعنيه من تحجيم القدرة العسكرية، ويعد هذا الأمر مكسباً لإيران بالإضافة لما حققته من مكاسب أخرى منها الطائرات العراقية الحربية والمدنية التي استقبلتها خلال المعارك وقد استخدمت إيران قضية الطائرات ورقة ضغط جديدة على العراق في ظل ما يسمى باستراتيجية المساومات والتي تهدف من خلالها إرغام العراق على تقديم أكبر قدر من التنازلات مقابل تحقيق إيران لأكبر قدر من المكاسب. أي بعبارة أخرى إن إيران تستخدم استراتيجية المساومات، وذلك لتحقيق أعلى درجة من الربحية. وتسعى وعلى الدوام تخريب العلاقات العراقية - الخليجية، وبث روح الخوف لدى مسؤولي أقطار الخليج العربي، وإظهار العراق لهم بمظهر الدولة الطامعة والمهددة لأنظمة المنطقة وسيادتها الوطنية⁽⁸⁾.

وقد حاولت إيران من خلال سلوكها السياسي في أم المعارك، استغلال المتغير الخليجي، في تعظيم المكاسب خلال مراحله الأولى، انتظاراً لمكاسب مضافة لما بعد الحرب على حساب مصالح الأمة العربية⁽⁹⁾.

وقد تعاملت إيران بشكل ايجابي مع القوى الدولية والاقليمية المحيطة بالعراق، وذلك من اجل انهاء الجسد العراقي والاتفاد به والحيلولة دون عودته قوة اقليمية مؤثرة من جديد⁽¹⁰⁾.

وعندما أخفقت إيران في اقناع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بالوسائل الدبلوماسية بالابتعاد عن الولايات المتحدة الامريكية، ركزت جهودها على القضايا التي يمكن ان ترسخ روابطها معهم، مثل احتواء العراق وزيادة حجم التجارة والغريب ان السياسة الحالية المشتركة لاحتواء العراق بين كل من إيران ومجلس التعاون لدول الخليج العربي، تتضمن اوجه شبه ملحوظة بالسياسات التي كان يتبعها الشاه في السبعينات. لقد خلقت سياسة المصالح المشتركة المناخ المناسب للبدء في عملية التقارب بين إيران ومجلس التعاون لدول الخليج العربي، التي كان كلا الطرفين في امس الحاجة اليها⁽¹¹⁾.

وقد قامت إيران بمعارضة اعلان دمشق الذي يعد ترتيب اقليمي — امني لضمان امن دول الخليج العربي تشارك فيه مصر وسوريا. واكدت ان حماية الخليج العربي قضية يمكن حلها في اطار دول الخليج العربي. ينبغي لنا ان نقول ان دول الخليج العربي جزء من المجموعة العربية، بل وان دول الخليج العربي اعضاء في جامعة الدول العربية التي ينص قيامها على قيام نوع من الدفاع المشترك لاي تهديد تتعرض له دولة عربية. ان اعلان دمشق يحدد بشكل اكثر تفصيلا مهام الدفاع متجاوزا حدود ونطاق معاهدة الدفاع المشترك بين الاقطار العربية. ان ايران من خلال رفضها لاعلان دمشق تهدف الى اضعاف أي وحدة او تجمع عربي يكفل الدفاع عن الامة العربية، لان في ذلك تهديدا لمصالحها واهدافها في المنطقة⁽¹²⁾.

ونستطيع القول ان اشراك إيران في الترتيبات الامنية في منطقة الخليج العربي، يلتقي مع احد اهداف السياسة "الإسرائيلية" الرامية الى افراغ الامن الخليجي من

بعده القومي، وإشاعة مفاهيم الأمن الإقليمي في المنطقة عن طريق إشراك القوى الإقليمية وتهميش دور الدول العربية⁽¹³⁾.

ونتيجة للتقارب الإيراني -الخليجي خلال ام المعارك، والناج عن الموقف الايراني في ام المعارك، برزت للرغبة لدى قادة ايران في ان تظهر ايران قوة اقليمية كبرى مهيمنة على منطقة الخليج العربي⁽¹⁴⁾.

وتحاول إيران أحداث شق بين أقطار الخليج العربي، وهو ماظهر من التحرك الإيراني في اطار المشكلة الحدودية التي نشأت ما بين قطر والمملكة العربية السعودية، اذ قامت إيران بتأييد قطر في هذه المشكلة، وذلك لزيادة التوتر في العلاقات بين الجانبين ومن المعروف ان المشكلة حدثت بسبب النزاع على منطقة حدودية بين البلدين⁽¹⁵⁾.

وقد ادت الزيارات والاتفاقيات بين إيران من جهة والسعودية وقطر وسلطنة عمان والكويت من جهة اخرى، الى إثارة قلق الامارات في منتصف عام 1999، وقد انعكست سلباً لمدة وجيزة على العلاقات الإماراتية - السعودية. وهي الزيارات والاتفاقيات التي خشيت الإمارات ان تشكل رسالة خاطئة الى إيران، مما يجعل إيران تعتقد بانها لم تعد مطالبه بتقديم تنازلات في قضية الجزر ما دامت الدول الخليجية تخلت عن شرط حل قضية الجزر لتحسين العلاقات مع إيران⁽¹⁶⁾.

وتستخدم إيران اسلوب المساومة في علاقاتها مع العراق تجاه الدول الخليجية، اذ تطالب الدول الخليجية بضرورة قبولها شريكاً إقليمياً كاملة الاهلية في منطقة الخليج العربي. أي بعبارة اخرى في حالة عدم موافقة الدول الخليجية على قبول ايران شريكاً إقليمياً في منطقة الخليج العربي، فانها تتجه نحو توطيد علاقاتها مع العراق، وذلك لتوضيح فكرة فحواها، انه من الممكن اقامة تعاون او تحالف إيراني - عراقي موجه ضد مصالح واهداف الدول الخليجية، نظرا لمكانة وثقل الدولتين

في منطقة الخليج العربي، وفي حالة قبول إيران كشريك اقليمي، فانها سوف تتخلى عن العراق⁽¹⁷⁾.

ان السلوك الإيراني بخاصة في جزيرة ابو موسى يمثل جزءاً من الاستراتيجية الإيرانية التي تقوم إيران بفرضها على المنطقة طبقاً لخطط موضوعية والتي تحمل في طياتها انعكاسات سياسية تؤثر على اقطار الخليج العربي منها⁽¹⁸⁾:

1. شطر منطقة الخليج العربي عن النظام العربي ككل.
2. تأكيد قوتها وهيمنتها على المنطقة وانه لا بد وان تكون طرفاً اصيلاً في أي ترتيبات أمنية تتم في المنطقة لتحقيق الاستقرار فيها.
3. اقامة نظام لقليمي جديد يبقى فيه عرب الخليج الاضعف وتكون إيران الاقوى بما يضمن دور فاعل في النظام العالمي الجديد وفي حلقة من اشد حلقات هذا النظام حساسية.

ان تكريس إيران احتلالها لجزر الامارات الثلاث في عام 1992، ادى بالمقابل الى تكريس التواجد الأمريكي الضخم والقوات الاجنبية في منطقة الخليج العربي، على اعتبار ان السياسة الإيرانية تهدد امن واستقرار منطقة الخليج العربي. وفي نهاية المطاف فان التواجد الأمريكي والاجنبي في المنطقة يعد تهديداً للامن القومي العربي⁽¹⁹⁾.

ويمكن القول ان تخوف دول الخليج العربي من إيران، ادى الى تكثيف التواجد العسكري الأمريكي والأجنبي في منطقة الخليج العربي، علماً ان بعض اقطار الخليج العربي تعرضت الى تهديد فعلي من إيران على اثر قيام (الثورة الإيرانية)⁽²⁰⁾.

ان تطور العلاقات الإيرانية - الروسية، والاقتراب مما يسمى بالشراكة الاستراتيجية. من المؤكد انه سيعظم من مسوغات دول مجلس التعاون الخليجي في الابقاء على روابط أمنية وعسكرية مع الولايات المتحدة الامريكية، كما سيعظم من

شان المسوغات الامريكية الغربية لادامة التواجد العسكري في منطقة الخليج العربي. وهذه نقطة تفاعل رئيسة بين الامن الخليجي والصراع الدولي⁽²¹⁾.

ولتطور العلاقات بين اوربا وايران انعكاسات رئيسة على العلاقات الخليجية في اكثر من اتجاه⁽²²⁾:

1. تستطيع ايران الدخول في علاقات مع الدول الخليجية بقدر اكبر من الثقة بعد انفراج علاقاتها مع اوربا.

2. ان هذه العلاقات ستحرر ايران نسبيا من القبضة الامريكية عن مقاليد الشؤون الخليجية.

3. ان هذه العلاقات يمكن ان يكون لها تأثيرها على الطرح الإيراني لامن الخليج من ناحية اقامة علاقات مع دول ضمن دوائر مرتبطة عسكريا بامن الخليج.

4. ان هذه العلاقات سوف تمثل عائقا دون تطور علاقات إيرانية - عراقية تفرضها ظروف الحصار على الشعبين.

وكانت ايران في مرحلة سابقة لا تعترف بدور منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها للانتفاضة، وهي تهدف الى ايجاد قيادات اسلامية بديلة عن المنظمة. وفي الوقت نفسه ترفض "اسرائيل" التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية بأي شكل من الاشكال، وعلى الرغم من اختلاف مواقف الإيراني الا انه يدخل في اتجاه الموقف "الاسرائيلي"، وهذا الامر له تأثير سلبي على الموقف العربي تجاه القضية الفلسطينية⁽²³⁾.

وتتحرك ايران في اتجاه لحباط محاولات التسوية بين "اسرائيل" والفلسطينيين، وذلك من خلال تأييد حركة حماس وجماعة الجهاد الاسلامي في الاراضي المحتلة، وحزب الله في الجنوب اللبناني، لانه ليس من صالح ايران تحقق الاستقرار في العالم العربي، ومعنى وجود استقرار سواء أكان داخليا لم خارجيا لانه سيكون هناك تنمية شاملة في الدول العربية وبذلك يمكنها ان تجابه الأهداف والأطماع الإيرانية⁽²⁴⁾.

وتسعى إيران الى ان تجعل من تواجدها في السودان نقطة ارتكاز لها باتجاه الضغط على السعودية والدول الخليجية الاخرى من الغرب، أي بمعنى ان تضع دول الخليج العربي في كمشة إيرانية من الشرق والغرب⁽²⁵⁾.

ويهدف التحرك الإيراني في السودان الى⁽²⁶⁾:

1. محاولة مساندة (حسن الترابي) على تولي السلطة في السودان، وهذا سوف يخدم الأيديولوجية الإيرانية في تحركها في المنطقة.

2. إمكانية التواجد من خلال السودان داخل البحر الاحمر، أي غرب السعودية وإمكانية تهديد الملاحة فيه.

3. إثارة القلاقل والاضطرابات داخل جمهورية مصر العربية، مما يشغل مصر في مشاكلها الداخلية ويبعدها عن تأييد دول الخليج العربي.

ويمثل الوضع في السودان عامل توتر آخر بين مصر وإيران، وترى مصر ان التأييد الإيراني للسودان يمثل عامل تهديد لامنهما القومي، وان هذا التأييد يعد بمثابة نقل للخلاف بين الجانبين من الخليج العربي الى وادي النيل⁽²⁷⁾.

وقد أدركت الحكومات السودانية المتعاقبة، بما فيها حكومة الصادق المهدي السابقة وحكومة الفريق عمر البشير الحالية، الآثار الجانبية السلبية التي يمكن ان تتولد عن غض الطرف عن التماهي الإيراني في السودان، كما ان هذه الحكومات أدركت وتدرّك مدى التأثير الإيراني السلبي في علاقات السودان الخارجية ولا سيما على المستويين العربي والافريقي⁽²⁸⁾.

وقد ثبت تدخل إيران، بل اشتراكها في الاحداث التي شهدتها الجزائر بعد استقالة الرئيس الجزائري (الشانلي بن جديد)، والغاء الدورة الانتخابية التشريعية الثانية عام 1989 وتجميد نتائج الدورة الاولى، وهنا نشير الى مقاله السيد الاخضر الابراهيمي

وزير الخارجية الجزائري السابق (لأنه كان لإيران حسابات خاصة حيث كانت تتوقع أن تكون لها قاعدة في الجزائر لأغراض لم تتحقق لها الأمر الذي أدى إلى إثارة غضبها)⁽²⁹⁾.

ويمكن القول أن التحرك الإيراني باتجاه إفريقيا، هو محاولة لكسر العزلة الدولية عن نفسها والتحرك بساحة أوسع لإقامة علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية مع الدول الإفريقية.

وكان من نتائج نجاح وتطوير التعاون الإقليمي للبلدان الإسلامية المجاورة، هو إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي (ECO)، ولاء إيران دوراً فاعلاً تجاه المنطقة العربية، ولاسيما في منطقة الخليج العربي، فضلاً عن إمكانية التأثير في إفريقيا ولاسيما الاقطار العربية الإفريقية⁽³⁰⁾.

ولا تزال إيران تشكل العديد من التهديدات للدول العربية. إذ تحاول قلب نظم الحكم في الدول الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك تقوم بأنشطة إرهابية ضد العلمانيين في الدول الإسلامية الأخرى، بالإضافة إلى معارضة عملية السلام في الشرق الأوسط⁽³¹⁾.

وخلاصة القول أن لسياسة إيران الإقليمية انعكاسات على المستوى السياسي على الاقطار العربية. وهذه الانعكاسات لها تأثير سلبي عليها، وتحمل في طياتها تهديداً كبيراً للامن القومي العربي. وفي النهاية فإن هذا الأمر يعد عاملاً قوياً لسياسة إيران الإقليمية.

المبحث الثاني

الانعكاسات على المستوى العسكري والأمني

المطلب الأول: على المستوى العسكري

تعد القدرات العسكرية العنصر الأكثر أهمية في الاستراتيجية الإيرانية، وقد عملت إيران على تطوير ماكنتها العسكرية سواء أكان من خلال توسيع منافذ الاستيراد الخارجي أم عبر التصنيع العسكري⁽³²⁾.

لقد استطاعت إيران إعادة بناء قدراتها العسكرية، وتجاوز آثار الحرب مع العراق، فعقدت عدة صفقات من الأسلحة مع الصين وروسيا ودول أوروبا الشرقية، فضلاً عن الجمهوريات الإسلامية، وبالتأكيد فإن زيادة التسليح الإيراني بما يتجاوز حاجتها المحلية ليس من مصلحة العراق أو الاقطار العربية، كما أنه يزيد من التصلب الإيراني تجاه العراق وحل المشاكل بين الطرفين، بالإضافة إلى أن الطيران الإيراني الذي أعيد بناؤه شن عدة غارات ضد معسكرات منظمة مجاهدي خلق الإيرانية في العراق⁽³³⁾.

كما أن ازدياد تحسن وتيرة للعلاقات الإيرانية - الروسية، ولاسيما في الجانب العسكري له آثاره السلبية على العراق، لأنه سيعزز مكانة إيران العسكرية، وقد يحرمه من فرص تطوير علاقته مع روسيا (حليفه الدولي)، لأن روسيا ستبقى تعيد النظر في مواقفها تجاه العراق في ظل معطيات التوازن الإقليمي بين العراق وإيران، ولم تذهب بعيداً في علاقتها معه خشية التأثير على مصالحها المتنامية مع إيران⁽³⁴⁾.

وفي عام 1999 قامت إيران بعدة مناورات بحرية في الخليج العربي، وكان الهدف منها هو ابتزاز دول الخليج العربي والسعي لانتزاع اعتراف بالدور الإقليمي لها في الخليج العربي⁽³⁵⁾.

ان الاستراتيجية الإيرانية تتحو باتجاه بناء صواريخ بعيدة المدى قادرة على ضرب مناطق في منطقة الشرق الأوسط⁽³⁶⁾.

فعلى سبيل المثال ان دول كثيرة تقع في نطاق مدى صاروخ (شهاب - 3) الذي يصل مداه الى (1300) كم⁽³⁷⁾.

يتضح مما تقدم ان امتلاك إيران صواريخ بعيدة المدى يحمل في طياته تهديداً واضحاً للامن القومي العربي.

وعلى مستوى القوة البحرية الذراع الآخر لإيران فانها قد استلمت ثلاث غواصات روسية متقدمة الصنع من طراز (كيلو)، يبلغ مداها حوالي (4000) ميل بحري، علما ان ما تحتاجه ايران للدفاع عن شواطئها في الخليج العربي وبحر العرب غواصات ذات مدى لا يتجاوز (1500 - 2000) ميل بحري. فمن ضمن مهام البحرية الإيرانية ان تكون موجودة في أعالي البحار. لاسيما وان البحر الاحمر اصبح في مقدمة اولويات صانعي القرار الإيراني، مما يستلزم التواجد في مياهه لعدة اسباب⁽³⁸⁾:

1. يكون نقطة انطلاق لسياستها في افريقيا سواء في توجيهها الاقتصادي او المذهبي لنشر وتصدير نمونها.

2. ان تحقق وجوداً بحرياً على شواطئ البحر الاحمر الغربية، بحيث تشكل تهديداً محتملاً للناقلات النفطية التي تعبره من الساحل الشرقي للبحر الاحمر. ومن البديهي ان مثل هذا التواجد سيجنب انتباه صانعي السياسة عرباً وغربيين الى

اهمية الدور الإيراني، كأحد أوراق الضغط التي يمكن ان تستخدمها إيران في مواجهتها مع الغرب ومع العرب.

ويمكن القول ان امتلاك إيران لهذه الغواصات يؤدي الى اختلال ميزان القوى بين إيران والأقطار العربية لصالح إيران على مستوى القوة البحرية، بالإضافة الى ان وجود هذه الغواصات يؤدي الى ترسيخ التواجد العسكري الأجنبي في منطقة الخليج العربي، وذلك لمواجهة التهديد الإيراني.

ومن الجدير بالذكر ان احتلال إيران لجزيرة ابو موسى هو بسبب اهميتها الاستراتيجية، لان الجزيرة تصلح قاعدة عسكرية بحرية وبرية في الوقت نفسه. بالإضافة الى ان الجزر الثلاث هي انسب نقاط ارتكاز للغواصات الإيرانية الجديدة التي يمكن من خلالها فرض سيطرة إيرانية على مضيق هرمز⁽³⁹⁾.

وقد يشكل برنامج إيران للأسلحة الكيميائية تهديداً مباشراً لدول مجلس التعاون الخليجي والقوات الأمريكية في الخليج العربي، اذا ما نجحت إيران في تطوير القدرة على تزويد صواريخها بالستية برؤوس حربية كيميائية⁽⁴⁰⁾.

ولذلك فان الأسلحة الكيميائية تمنح إيران امكانيات جديدة لتخويف وتهديد أقطار الخليج العربي⁽⁴¹⁾.

أما الأمر الأكثر اهمية والذي يشكل خطراً كبيراً على الأقطار الخليجية العربية، هو في حالة امتلاك إيران الأسلحة النووية، التي تشكل مضاعفات خطيرة على الأمن الخليجي. فإيران بامتلاكها هذه الأسلحة لا تتوانى عن ابتزاز أقطار الخليج العربي أو تهديدها بالهجوم على منشآتها النفطية أو خنق الشريان المائي الناقل لنفطها⁽⁴²⁾.

ان اختلال التوازن العسكري بين إيران والدول العربية لصالح إيران، يمكن أن يؤدي الى اتجاه إيران نحو محاولة فرض سيطرتها على الخليج العربي، لإكراه العراق والدول الخليجية العربية على اعتناق السياسات التي تلائمها⁽⁴³⁾.

ولدى إيران تطلعات لتصبح القوة الإقليمية المهيمنة، كما تسعى لزيادة نفوذها وهيمنتها، يساعدها في ذلك التحديث العسكري، لان امتلاك إيران لتقنية عسكرية متقدمة من روسيا والصين وكوريا الشمالية يسبب الإزعاج وعدم الاستقرار في منطقة الخليج العربي⁽⁴⁴⁾.

وخلاصة القول ان لسياسة إيران الإقليمية انعكاسات على المستوى العسكري تجاه الاقطار العربية. وهذه الانعكاسات تحمل تهديداً كبيراً للأمن القومي العربي. وبالتالي فإن هذا الأمر يعد عامل قوة اضافي لسياسة إيران الإقليمية. وربما تكون القوة العسكرية لإيران عامل تقييد لها، لأنها ستثير العالم ضدها وبالتالي سينعكس سلباً على سياستها الإقليمية. وسوف تقابل بزيادة تسليح الاقطار العربية سواء العراق او دول مجلس التعاون الخليجي، مما يزيد من الانفاق العسكري وهذا سيكون على حساب التنمية، أي انها ستجر المنطقة معها لسباق تسلح وعلى جميع المستويات، وهذا بدوره سيغرق المنطقة بدوامة عدم الاستقرار ويصبح احتمال وقوع النزاع مسألة وقت فقط.

المطلب الثاني: على المستوى الأمني

ان التصور الإيراني للأمن في المنطقة هو محاولة عزل أقطار منطقة الخليج العربي عن عالمها العربي، ومحاولة إقامة نظام أمني ضيق ومحدود يسمح بسيطرتها وهيمنتها على المنطقة في ظل الوهن الشديد الذي تعاني منه تلك الأقطار من المنطقة العربية. لا سيما بعد الخلل الاستراتيجي الذي أحدثه العدوان الثلاثيني في موازين القوى في المنطقة. وبهذا تحقق هدفها البعيد المتمثل في (تحويل الخليج العربي الى خليج فارسي)⁽⁴⁵⁾.

ويمكن القول ان إيران تركز اهتمامها على المنطقة العربية، اذ تحتل بعض المناطق في البلاد العربية كجنوب العراق والبحرين والاقليم الشرقي في السعودية ساحة لنشاطها العقائدي، كما تركز كذلك على أن تكون طرفاً فاعلاً في أي نظام أمني مستقبلي في المنطقة، الأمر الذي يثير خوف دول المنطقة من الأهداف الإيرانية المستقبلية ويثير خوف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين من حدوث اختراق أمني إيراني لدول عربية صديقة مما يهدد بشكل مباشر المصالح الأمريكية. لهذا تحرص الولايات المتحدة وأصدقائها على وجود أحلاف ثنائية مع عدد من الدول العربية الخليجية التي لا تستطيع بقدراتها العسكرية الحالية مواجهة أي عمل عسكري إيراني⁽⁴⁶⁾.

وبالتالي نستطيع القول ان وجود التحالفات أو الترتيبات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الاقطار العربية الخليجية، يدخل منطقة الخليج العربي في دوامة التحالفات والتي تهدد أمن واستقرار منطقة الخليج العربي وربما تؤدي الى تحجيم سياسة ايران ووقف تطلعاتها الاقليمية.

وتستخدم إيران أوراق ضغط عديدة على الاقطار العربية ولاسيما العراق. وأوراق الضغط هذه لها تأثير سلبي على العراق لانها تمثل اختراق للأمن الوطني العراقي، اذ تحاول إيران اثارة عوامل تركيبة العراق الداخلية- القومية والدينية⁽⁴⁷⁾.

فالمسألة الكردية تعد إحدى أوراق الضغط التي تستخدمها إيران ضد العراق، وهي تستخدمها للتأثير على مواقفه، وكذلك تهديد الأمن والاستقرار في شماله. وفي الوقت نفسه يمكن أن تكون المسألة الكردية عنصر تعاون فيما بين العراق وإيران، من خلال الاتفاق فيما بينهما على الخطوط المشتركة للتعامل مع المسألة بالشكل الذي يفتح أبواب التعاون الاقليمي ويغلق أبواب الصراع الاقليمي، وايجاد الحلول اللازمة التي تحقق مصالح الطرفين⁽⁴⁸⁾.

وتؤيد إيران حزب الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه (جلال الطالباني)، اذ تهدف من وراء هذا الدعم اضعاف الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة (مسعود بارزاني) وملاحقة عناصر الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني. ويعد هذا الأمر تدخلاً واضحاً في شؤون العراق الداخلية وتهديد الأمن والاستقرار في شمال العراق⁽⁴⁹⁾.

والأكثر من ذلك فإن إيران واصلت تتسيقها مع ما يسمى المعارضة العراقية. وتسببت زيارة مسؤولها (غلام محمدي) الى بريطانيا عام 1998 بمهمة تتسيقية من هذا النوع في اثارة موجة من الإستهجان الداخلي والخارجي، ومما ساعد على زيادة حدة النقد لمسلك محمدي والنظام برمته ان الزيارة تزامنت مع ضرب العراق وضلوع بريطانيا فيه، الأمر الذي ترك انطباعاً ريباً خاطئاً عن دور إيراني غير المباشر في العملية. وفي هذا الأمر إشارة واضحة الى ان إيران تهدف الى تغيير النظام في العراق، ويعد هذا العمل تدخلاً واضحاً في شؤون العراق الداخلية لزعة أمنه واستقراره⁽⁵⁰⁾.

وفي صفحة الغدر والخيانة عام 1991، قامت إيران بتسهيل مهمة ادخال أعداد كبيرة من المخرابين الإيرانيين الى العراق، وما تزال مستمرة للتأثير على الوضع الداخلي للعراق والتدخل في شؤونه الداخلية⁽⁵¹⁾.

والقضية الأكثر خطورة التي تواجه الأقطار العربية الخليجية هي قضية التواجد الإيراني الذي أصبح يشكل خطراً جسيماً على التركيب السكاني في منطقة الخليج العربي، وعبر عن هذه الحقيقة السيد (عبد الله يعقوب بشارة) أمين عام مجلس التعاون الخليجي السابق حين قال قبل أن أواجه "الاسرائيلين" في الجولان، أنني كمواطن خليجي يجب أن أواجه المشكلة التي تهددني والتي ستجعلني ضحية، إنها مشكلة. الهجرة الأجنبية. والقطر الوحيد الذي انتبه الى خطر هذه الظاهرة، هو العراق، على أثر المشاكل مع إيران فقد قام بتفسير أعداد منهم، لما أثاروه من مشاكل داخل العراق. وقد وصلت أعداد لا يستهان بها من نوي الأصول الإيرانية الى مواقع السلطة وفي مختلف أقطار الخليج العربي، واستطاعت أن تكون بؤرة لإمتداد النفوذ الإيراني والتعاطف مع توجهاته. اذ تبلغ نسبة الإيرانيين في قطر (21.6%)، وفي الامارات العربية المتحدة (10.7%) وفي الكويت (7.8%) وفي البحرين (4.2%) وفي السعودية (0.5%) وفي سلطنة عمان (0.3%)⁽⁵²⁾.

ويتضح مما تقدم ان هناك اختراقاً سكانياً واضحاً للأقطار العربية الخليجية من قبل إيران، وبالتالي فهناك تهديد إيراني لأمن واستقرار الأقطار العربية الخليجية.

وتستغل إيران توطين مواطنيها في أقطار الخليج العربي للإدعاء بأحقية تبعية بعض هذه الأقطار لها. وتسعى الى (بلقنة) الوطن العربي عن طريق استقطاب الشيعة والإستفادة من الإيرانيين الذين يسكنون في الوطن العربي⁽⁵³⁾.

وتعتمد إيران على الجزر العربية الثلاث بسبب قربها من الساحل، كمركز مراقبة يمكن من خلاله رؤية سواحل المملكة العربية السعودية، وهذا الموقع يفوق في أهميته موقع جزيرة هرمز التي تطل على ساحل مضيق هرمز. وهذه الجزر لا

تقل في أهميتها الإستراتيجية عن طنجة وجبل طارق في مدخل البحر الأبيض المتوسط وعن عدن في مدخل البحر الأحمر⁽⁵⁴⁾.

وقد استغلت إيران وجود مركز ثقافي لها في السودان لإدامة نشاطها الاستخباري إذ ترددت معلومات مفادها أن (أنرشت) مسؤول المركز، هو في الوقت نفسه ممثل المخابرات الإيرانية في كل من السودان ومصر. لذلك نلاحظ ان حكومة الصادق المهدي (1986-1989) وفي ذروة تعاونها وعلاقتها الوثيقة مع حكومة إيران، خشيت من التحرك الإيراني في السودان من انه يهدد النظام السياسي والوحدة الوطنية⁽⁵⁵⁾.

كما استغلت إيران معاناة عدد من الأقطار العربية من المشاكل الاجتماعية (مشاكل أقليات)، لتصعيد مساندتها للحركات الإسلامية المعارضة لنظمها السياسية داخل الأقطار العربية مع الأقليات الشيعية لعملية المد الثوري الإيراني، وإشاعة الفوضى وعدم الاستقرار في هذه الأقطار⁽⁵⁶⁾.

وخلاصة القول ان انعكاسات سياسة إيران الاقليمية على المستوى الأمني تجاه الوطن العربي، تمثل اختراقاً أمنياً واضحاً للوطن العربي، مما يشجعها على إثارة المشاكل الداخلية وزعزعة الأمن والاستقرار في هذه الأقطار. وبالتالي يعد هذا الأمر عامل قوة وتأييد اضافي لسياسة إيران الاقليمية. وربما يكون هذا الأمر بالعكس عاملاً سلبياً يحجم دور إيران في المنطقة.

المبحث الثالث

الانعكاسات على المستوى الاقتصادي

لقد أدت أحداث التسعينات الى انقلاب ميزان القوى لصالح إيران على حساب الأقطار العربية وسوف يؤدي ذلك الى قيام أقطار منطقة الخليج العربي الى إعادة بناء جيوشها والحصول على أسلحة ومعدات حديثة، وهذا الأمر ينطوي على تكاليف اقتصادية باهظة تكون لها تأثيرات سلبية على اقتصاديات تلك الأقطار⁽⁵⁷⁾.

ان تحكم إيران بمياه الأنهار الفرعية التي تتبع منها على امتداد حدودها من الشمال الى الجنوب، يسبب ضرراً لعدد من مناطق العراق الزراعية، لكنه لا يشكل خطراً على إيراد نهر دجلة الذي لا يتأثر بتلك الفروع في شمال إيران، لأن أهم فرعين لتغذيته هما الزاب الكبير والزاب الصغير اللذان ينبعان من جبال إيران والعراق في الشمال⁽⁵⁸⁾.

ويمكن القول ان إيران تكاد تكون المستفيدة الوحيدة من ارتفاع أسعار النفط خلال عامي (1990-1991)، اذ مارست إيران سياسة حصلت من ورائها على العديد من المكاسب الاقتصادية على حساب الأقطار العربية⁽⁵⁹⁾.

وقد تمثلت المكاسب الاقتصادية، بالمساعدات المالية والتسهيلات التجارية التي كانت. بندا ثابتاً في كل اللقاءات الخليجية- الإيرانية. وكان الهدف من هذه المساعدات والتسهيلات هو ضمان الموقف الإيراني في أم المعارك الذي كان يصب في مصلحة الأقطار الخليجية على حساب العراق. وقد ردت أقطار الخليج العربي أنها تتفهم احتياجات إيران الاقتصادية والأعباء الكبيرة التي تحملتها في حربها مع العراق⁽⁶⁰⁾.

ومن الجدير بالذكر ان إيران عضو في المنظمة الإقليمية للتعاون الاقتصادي (إيكو)، وهذا النظام مرشح في حالة نجاحه بتصفية العلاقات بين أعضائه، لكسب أهمية كبيرة في السياسة الدولية، بالنظر لاحتوائه على قدرات اقتصادية ونفطية ضخمة أخذت تشجع القوى الدولية على التنافس وكسب مناطق النفوذ، إذ تقدر الثروة النفطية للدول المطلة على بحر قزوين وبخاصة (أذربيجان وتركمانستان) بما يقرب من (40مليار برميل) يمكن أن تجعل منها منافساً قوياً لنفط الخليج العربي⁽⁶¹⁾.

ان قيام إيران بتطوير قواتها العسكرية، تهدف من وراءها استخدام هذه القوة للضغط على أقطار الخليج العربي المجاورة لها لزيادة حصة إيران النفطية، ودفع هذه الدول لإستثمار أموالها في إيران. أي يمكن القول ان الغرض من وراء سعي إيران لتهديد جيرانها هو اكتساب النفوذ الاقتصادي عبر الوسائل العسكرية، واستخدام هذا النفوذ على نحو يسمح بتنمية الاقتصاد الإيراني⁽⁶²⁾.

وتحاول إيران التأثير على أسعار النفط عن طريق تخفيض الانتاج، وهذه سياسة مخالفة للسياسات النفطية الخليجية التي تقودها المملكة العربية السعودية⁽⁶³⁾.

ومن الجدير بالذكر ان لجزيرة ابو موسى أهمية استراتيجية أدت الى المطامع الإيرانية فيها إذ نجد ان الجزيرة تحتل موقعاً استراتيجياً مهماً، ولاسيما انها تقع في وسط ممر ناقلات النفط من الخليج العربي الى العالم. بالإضافة الى وجود النفط بالجزيرة إذ يبلغ انتاج جزيرة أبو موسى في أحسن حالاته ما يقرب من (60) ألف برميل/يومياً، منذ أن بدأ الانتاج في تلك الجزيرة في عام 1974، إلا أن هذا الانتاج تراجع الآن إذ يتراوح بين (5-8) آلاف برميل/ يومياً، وتقوم باستغلاله شركة (كريسنت) التي تستثمر حقول المبارك في البحر، وتقتسم إيران ودولة الإمارات الدخل كما ينص الإتفاق الأصلي⁽⁶⁴⁾.

وقد حاولت إيران مد بحرها الاقليمي بالقوة عند احتلالها للجزر العربية الثلاث، بعدما تأكد وجود احتياطي نفطي ضخم في منطقة تبعد خمسة أميال عن جزيرة أبو

موسى، ولعل هذا هو أحد الأسباب الرئيسة التي حملت إيران على احتلال جزيرة أبو موسى والجزيرتين الأخريين طناب الكبرى وطناب الصغرى، إلى جانب السبب الآخر وهو السيطرة على مدخل الخليج العربي وتأدية دور سياسي وعسكري بارز في المنطقة ومحاولة التأثير بشكل مهم في وضع ومستقبل منطقة الخليج العربي، كما أن وجودها في هذه الجزر والسيطرة على بحارها الإقليمية يجعلها قريبة أكثر من منابع النفط الغزيرة في الخليج العربي، وجعل جوارها الجغرافي أكثر قرباً للسواحل العربية وما يفرضه ذلك الواقع من تداعيات تضر بأمن ومصالح العرب عامة⁽⁶⁵⁾.

كما كانت إيران تطرح رؤيا مستقبلية حول أهمية الجزر الثلاث، وتخطط لمرور ما يزيد عن 60 مليون برميل من النفط الخام في المضائق التي تشكلها هذه الجزر خلال الأعوام القادمة، ومعروف أن حجم ما يمر في هذه المضائق يوميا (18) مليون برميل من النفط الخام. بالإضافة إلى أن هذه الجزر تحتوي على كميات كبيرة من لوكسيد الحديد والنفط، وأن هاتين المادتين لهما أهمية في التجارة العالمية⁽⁶⁶⁾.

يتضح مما تقدم أن إيران باحتلالها للجزر الثلاث حصلت على كسب ودعم اقتصادي كبير على حساب الاقطار العربية وبالاخص دولة الامارات العربية المتحدة.

وتسعى إيران في المرحلة الراهنة وفي إطار توثيق علاقاتها مع قطر إلى استخدام ورقة المياه أداة سياسية واقتصادية في علاقاتها الإقليمية بدول المنطقة، إذ بدأت مثل تركيا في اتباع الأسلوب نفسه، كاحد الوسائل لتوطيد مركزها في منطقة الخليج العربي. وقد عرضت إيران مشروع امداد قطر بالمياه العذبة الذي يهدف ليس فقط إلى منافسة مشروع انابيب السلام للتركي بل وأيضاً إلى ربط قطر مائياً بإيران في ظل ما قد يثار من مشاكل نتيجة لاستغلال البلدين لأكبر حقل غاز طبيعي في العالم تحت مياه الخليج العربي والذي يسمى بحقل الشمال، حيث يقع على حدود الرصيف القاري وتملك قطر 8/7 من الحقل والباقي لإيران. وقد قامت إيران بتأييد قطر عند قيام مشكلة الحدود بين قطر والمملكة العربية السعودية عام 1993⁽⁶⁷⁾.

وقد اقدمت إيران بتوقيع الاتفاق مع قطر عام 1991. وبموجب هذا الاتفاق يتم مد انابيب لمياه الشرب الى قطر من نهر الكارون في ايران عبر الخليج العربي. وتؤكد إيران ان في امكانها توسيع شبكة الانابيب لتغذية الاقطار الخليجية الاخرى. فتتلاقى مصالح كل من دولتي قطر وايران كان نتيجة خلاف قطر مع البحرين حول الحدود والجزر المشاطئة لهما. وبالتالي يمكن القول بان ايران حققت رغبتها في اختراقها للامن المائي لاقطار الخليج العربي⁽⁶⁸⁾.

وقد وافق مجلس الوزراء الكويتي على توصيات وزارة الكهرباء والمياه في شأن مشروع لنقل المياه العذبة من إيران الى الكويت بتكلفة تصل الى ملياري دولار، من خلال خط انابيب يصل طوله الى (330) كم على الاراضي الإيرانية، ونحو (210) كم تحت مياه الخليج، وسينتج المشروع بعد اتمامه نحو (200) مليون غالون من المياه يوميا، ويتوقع الانتهاء من تنفيذه بحلول عام 2005. أما تكلفة المشروع الإيراني القطري فبلغ (13) مليار دولار⁽⁶⁹⁾.

ويمكن القول ان هناك عدة جوانب ايجابية لهذه المشاريع لعل أهمها⁽⁷⁰⁾:

1. مساهمتها في تكريس عمليات الانفراج والتحسين في العلاقات السياسية بين إيران وأقطار الخليج العربي.

انها أقرب الى التطبيق على ارض الواقع من المشاريع الأخرى لنقل المياه، ولاسيما المشروع التركي المسمى بـ(أنابيب السلام) الذي سيقطع مئات الكيلومترات في ظروف جيولوجية ومناخية وسياسية صعبة، تعرضه للخطر الدائم وتزيد من تكلفته بشكل مستمر. كما أن هذا المشروع ينطلق مما يمكن أن يطلق عليه (المتاجرة بالمياه) ولاسيما ان تركيا ترفع شعاراً مفاده (المياه مقابل النفط).

2. ستكون هذه المشاريع أقل تكلفة من مشروعات التحلية في نظر العديد من الخبراء الاقتصاديين.

3. يتضح من المشروع الخاص بنقل المياه من إيران الى الكويت ان القطاع الخاص ممثلا في عدد من الشركات هو الذي يتولى عملية التمويل، وهذا معناه تقليل العبء المالي على الحكومات في هذا الشأن وتهيئة البيئة الخليجية لتقبل حقيقة ان المياه يمكن أن تتحول الى (سلعة).

وفي مقابل هذه الجوانب الإيجابية، فان هناك جوانب سلبية لهذه المشاريع أهمها⁽⁷¹⁾:

1. ان المياه تتصل اتصالا مباشرا بالأمن القومي والاستقرار الداخلي في أقطار مجلس التعاون الخليجي، وهي ليست سلعة عادية يمكن الاستغناء عنها أو البحث عن مصادر أخرى للحصول عليها، وعلى هذا الأساس فان هنالك عدة محاذير سياسية ترتبط بمشاريع نقل المياه الى أقطار الخليج العربي من إيران، لعل أهمها وأبرزها ما يتعلق منها بالخلافات القائمة بين الجانبين حول قضايا مثل أمن الخليج العربي، القوات الأجنبية، العلاقة مع "إسرائيل"، الجزر الإماراتية. هذه الخلافات يمكن أن تتصاعد في أي لحظة طالما بقيت من دون تسوية، وفي هذه الحالة يمكن أن تتحول المياه الى ورقة سياسية أو أداة ضغط بيد الطرف المالك لها والمتحكم فيها.

2. لا يمكن الوثوق بشكل كامل برشادة القرار السياسي الإيراني في المجال الخارجي، اذ ما زالت الكفة متأرجحة بين المتشددين والمعتدلين، اذ يمكن أن يدخل موضوع المياه في اطار أي مناورة سياسية بين الطرفين، بخاصة وان جانبا من التيار المتشدد يعارض تطوير إيران لعلاقاتها مع العرب.

3. الجانب الآخر الذي يجب أخذه في الاعتبار هو: هل امكانيات إيران المائية قادرة بالفعل على الوفاء بحاجات أقطار الخليج العربي من المياه؟ فمن الجدير بالذكر ان إيران ذاتها تتعرض لبعض المشاكل المائية وتتعرض بعض مدنها للجفاف، لا سيما بعد أن زادت ملوحة نهر الكارون، الذي من المفروض ان تنقل المياه منه الى الكويت وقطر. وذلك عندما تم عمل بعض الفروع له

لتزويد مدن إيرانية بالمياه. وفي عام 2000 شهدت بعض المناطق في إيران مظاهرات شديدة احتجاجا على سياسة الحكومة المائية ومشاكل المياه التي تعانيها، مما اضطر وزير الطاقة الى القول (ان وزارته لا تفكر في الوقت الحاضر في أي مشروع لتصدير المياه الى دول مجلس التعاون الخليجي بسبب ازمة المياه التي تعانيها غالبية المدن الإيرانية).

وقد برزت في عام 2000 مشكلة بين إيران والكويت بشأن حقل درة البحري، فهذه المشكلة برزت عندما كلفت إيران شركة فرنسية- أمريكية تنفيذ أعمال حفر في الحقل لحسابها. وقامت بالتنقيب في الحقل من جانب واحد، دون التشاور مع الكويت والسعودية، على الرغم من ان الحقل هو محل نزاع لم يتم حسمه بين الدول الثلاث. ويقع حقل درة في المنطقة الشمالية من مياه الخليج العربي في مثلث الجرف القاري، الذي تشترك في ملكيته السعودية وإيران والكويت، الى الشمال الشرقي من جزيرة قاروه الكويتية، وتقدر احتياطات الغاز الطبيعي في هذا الحقل بنحو (21) مليار متر مكعب. ويقدر انتاجه اليومي بما يتراوح بين (18- 45) مليون متر مكعب⁽⁷²⁾.

وتحاول إيران تنشيط اقتصادها من خلال اقامة روابط اقتصادية وتجارية مع السودان وبذلك هي تستخدم العوامل الاقتصادية من أجل خدمة أهدافها السياسية⁽⁷³⁾.

وقد اشار أحد التقارير المنشورة من قبل مركز الدراسات السياسية التابع لوزارة الخارجية الإيرانية بالنص (ان علينا استغلال الأزمة الاقتصادية التي تعيشها مصر والأردن وتركيا وباكستان والسودان، لتحويلها الى ثورة سياسية واجتماعية ضد الأنظمة الحاكمة في هذه الدول). وهذا يعني ان إيران ترى ان الظروف المناسبة لتدخلها، ليس في الشؤون السودانية، وانما في أي بلد عربي أو إسلامي آخر، انما تتمثل (في تفاقم الأزمة الاقتصادية واحتمالات الاضطرابات السياسية والفتن الطائفية...) ⁽⁷⁴⁾.

ومن الجدير بالذكر ان التوجه الإيراني لإفتتاح (طريق الحرير)، سيفتح الأسواق الجديدة أمام تجارة أقطار الخليج العربي، لاسيما تجارة دولة الامارات العربية في دبي مع الجمهوريات الإسلامية ودول الكومنولث الروسي، كما انه يقلل من أسعار السلع التي تصل الى اقطار الخليج العربي، التي تعتمد على الاستيراد. وتأمل إيران أن يخلق الخط مصالحةً اقتصادية وتجارية جديدة تكون سندا لتحسين العلاقات على وجه العموم بينها وبين أقطار الخليج العربي⁽⁷⁵⁾.

وخلاصة القول ان لسياسة إيران الاقليمية انعكاسات على المستوى الاقتصادي على الوطن العربي، وهذه الانعكاسات لها تأثيرات سلبية وإيجابية عليه. وبالتالي نستطيع القول ان الانعكاسات الاقتصادية تعد عامل قوة ودعم لسياسة إيران الاقليمية. وبالمقابل فإن الوضع الاقتصادي الداخلي لإيران، يمكن أن يؤثر على علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى. لذ تعاني إيران من مشاكل اقتصادية، وهذه المشاكل يمكن أن تؤثر سلباً على سياسة إيران الاقليمية.

المبحث الرابع

التوجهات المستقبلية لسياسة إيران الإقليمية

المطلب الأول: على المستوى الإقليمي

على الرغم من سنوات الحرب الثمانية التي دارت رحاها بين العراق وإيران، إلا أن الإطار العام للعلاقات بين الطرفين يتغير ببطء على مستوى النظرة إلى الآخر. ففي عام 2000 أكد الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني أن (إيران على كامل الاستعداد لإقامة تحالف اقتصادي وثقافي وحتى عسكري يشمل العراق، وأن مثل هذا التحالف بفضل القدرات المالية وموقعه الجغرافي سيشكل قاعدة متينة للعالم الإسلامي في مواجهة "إسرائيل")⁽⁷⁶⁾. كما دعى الرئيس الإيراني (محمد خاتمي) العراق للعمل سوياً من أجل بلورة (مجتمع إنساني يقوم على أساس التفاهم والاحترام المتبادل، ويعيش في منأى عن أي شكل من أشكال الظلم والتمييز)⁽⁷⁷⁾.

ومن العلامات الواضحة على تطور العلاقة بين إيران والعراق، هي السياحة الدينية المتبادلة بين إيران والعراق، والتي تطورت بشكل كبير في عام 2000. وبهذا نستطيع القول أن السياحة الدينية يمكن أن تكون أحد الأسباب التي من شأنها أن تطور وتوثق العلاقة في المستقبل المنظور والبعيد بين إيران والعراق، على الرغم من المشاكل العالقة بين الطرفين⁽⁷⁸⁾.

ومن الملاحظ أن قضية الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)، تمثل نقطة اتفاق وتلاق بين عموم المحافظين وعموم الإصلاحيين، حول تأكيد السيادة الإيرانية على هذه الجزر. فليس في إيران من يقبل التنازل عن الجزر. والدليل على ذلك هو عدم تعاون إيران مع اللجنة الثلاثية

المكونة من قطر وسلطنة عمان والسعودية لبحث الخلاف الإيراني - الإماراتي على الجزر في عام 2000. ان هذا التطور يضيف تفصيلاً جديداً للموقف الرسمي والشعبي المتشدد لتأكيد سيادة إيران على هذه الجزر. وفي ظل هذه المؤشرات ستبقى إيران متمسكة باحتلالها لهذه الجزر، وسترفض الحلول والمقترحات المقدمة لحل هذه القضية في الوقت الحاضر او في المستقبل المنظور مما يحكم توجيهها المستقبلي تجاه الاقطار العربية في الخليج العربي⁽⁷⁹⁾.

ان استمرار النزاع حول الجزر الثلاث سيؤدي الى التبعاد اكثر من السابق بين دولة الامارات العربية وإيران. وفي الوقت نفسه فان المخاوف المشتركة حول مضيق هرمز (في حالة تدخل القوى الدولية في شؤون هذا المضيق)، ستؤدي الى توثيق العلاقات بين سلطنة عمان وإيران⁽⁸⁰⁾.

وفيما يتعلق بمستقبل العلاقات الإيرانية - السعودية، فسوف يستمر التشاور بين البلدين في كافة القضايا محل الاهتمام المشترك مع اختفاء الاطار المؤسسي لهذه التفاعلات، من خلال إنشاء لجنة مشتركة بين البلدين تجتمع بصورة دورية، وإنشاء مجلس لرجال الأعمال السعوديين والإيرانيين وزيادة حجم التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، وتوسيع مجال التعاون في المجال الأمني مثل مكافحة المخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة، بالإضافة الى وضع الترتيبات اللازمة للتعاون العسكري لاسيما فيما يتعلق بضمان حرية الملاحة والحفاظ على الأمن والاستقرار في الخليج العربي⁽⁸¹⁾.

ان انهيار اسعار النفط وتحكم الدول الصناعية الكبرى بأسواقه، والاضرار الجسيمة التي يلحقها هذا الوضع باقتصاديات الدول المنتجة، وفي مقدمتها إيران والأقطار العربية النفطية وغير النفطية التي تتأثر بضعف للتدفقات المالية على المنطقة، هذا الواقع يفرض ضرورة التقارب وتوطيد العلاقات بين إيران والعرب، وكذلك ضرورة التنسيق الإيراني - العربي داخل منظمة (اوبك) وخارجها، من اجل إعادة التوازن الى السوق النفطية، وتثبيت اسعار عادلة لهذه السلعة الاستراتيجية، والتنسيق في مواجهة

اثر المشروعات النفطية الجديدة، كذلك الخاصة ببحر قزوين، والتي لا تمس المصالح الإيرانية فحسب، بل وتشكل ضغطاً على الدول المنتجة الأخرى في المنطقة، ونستطيع القول ان هناك اتفاقاً رحباً لتطور العلاقات بين إيران والعرب⁽⁸²⁾.

فالعلاقات بين إيران واقطار الخليج العربي ستسير نحو تحسن ملحوظ، مع عدم خلوها من توتر محدود في مراحل متباعدة، لكنه لن يتصاعد الى مواجهة مباشرة بين الطرفين. اما مع العراق، فان استمرار حالة اللاسلم واللاحرب هي الأرجح، ولا يقلل من شأن هذا التوقع احتمال ان تسوء العلاقة بين البلدين فتغلب عليها سمة الصراع، الا ان البلدين في كل الأحوال لن يكررا مأساة سنوات الحرب الثمانية⁽⁸³⁾.

وستبقى نقطة الخلاف الرئيسة في المستقبل بين إيران واقطار الخليج العربي، هي عدم رغبة إيران في تواجد أي قوى غير خليجية في المنطقة⁽⁸⁴⁾.

وبهذا الشأن يقول (علي أكبر ولايتي) وزير خارجية إيران السابق (ان امن الخليج الفارسي" هو مسؤولية دول المنطقة وحدها ولا يمكن جلبها من الخارج)⁽⁸⁵⁾. وقال الرئيس الإيراني (محمد خاتمي) في ايار 1997 بعد انتخابه (ان اهم فقرة في سياستنا الخارجية هي ابعاد العدو عن منطقتنا. أي علينا ان نرى اساطيل الاعداء تغادر المنطقة... وليتم ذلك، علينا تعزيز قدرات قواتنا الدفاعية... لان هذا ضروري لدعم بلادنا ودعم دبلوماسيتنا الخارجية)⁽⁸⁶⁾.

ويتضح مما تقدم ان إيران سوف تستمر في رفضها للتواجد العسكري الاجنبي في الحاضر والمستقبل، كونه الخطر الاول الذي يهدد امن المنطقة ويخلق حالة من التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة.

وتراهن إيران على صعوبة استمرار التواجد العسكري الأجنبي ولاسيما الأمريكي لمدة طويلة في ظل ما يبدو من قلق في كثير من الأوساط الثقافية

الخليجية، بل ولدى بعض الأوساط الحكومية أيضاً. إن لم يكن بسبب الثمن السياسي لهذا التواجد، فبدافع تكلفته الاقتصادية⁽⁸⁷⁾.

وسوف تستمر إيران في رفضها (العملية التسوية) للصراع العربي - "الإسرائيلي"، وهو الأمر الذي تصاعد مع الانتصار الذي حققته المقاومة اللبنانية، مما عد من قبل العديد من المحللين بمثابة نجاح لمنهج إيران، المتمثل في طرح خيار المقاومة حلاً وحيداً للصراع لاعادة الحقوق العربية، والذي برز من خلال الموقف الإيراني من الانتفاضة الفلسطينية، وعلاقتها بكل من لبنان وحزب الله وحركات المقاومة الفلسطينية وهنا يلتقي الموقف الإيراني مع الموقف العراقي⁽⁸⁸⁾.

إن لإيران مصلحة في التعاون مع العرب للتعامل مع عملية (التسوية). "إسرائيل" خطر عليها مثلما هي خطر على العرب. إن "إسرائيل" لن تتيح لإيران مجالا للحركة. فمنطق تاريخ الشرق يقول إنه لا يحتمل قوتين كبيرتين من غير مواجهة. وكانت إيران والدولة العثمانية حالة من حالات المواجهة. ويتعذر على إيران تحقيق توازن مع "إسرائيل" إن وقعت منفردة واخذت الإقطار العربية موقف الحياد⁽⁸⁹⁾.

وستتمسك إيران أكثر بعلاقاتها مع سوريا في الحاضر والمستقبل، فالعلاقة بين الطرفين هي علاقة يمكن وصفها بالاستراتيجية. فسوريا بالنسبة لإيران ورقة قوة في خلافها مع "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية⁽⁹⁰⁾.

وسوف تستمر إيران في تقديم التأييد للحركات الإسلامية الراديكالية في الحاضر والمستقبل. لأن بقاء المؤسسة الدينية في الحكم في إيران في حد ذاته يمثل مصدر الهام للعديد من الجماعات الإسلامية المتطرفة، لاسيما تلك الجماعات ذات الطابع العنيف. كما أن العديد من هذه الحركات الإسلامية تعد إيران الملاذ والملاجأ الأخير لها بعد أن استعارت هذه الحركات اللغة والشعارات السياسية (لثورة الإيرانية)⁽⁹¹⁾.

لكن افتضاح الصورة الإيرانية عند بعض الحركات الإسلامية قلل من احتمالية التعاون مع إيران وحصل الفراق بينهما.

وفيما يخص العلاقات الإيرانية المصرية، فإن هذه العلاقات في تحسن مستمر وستشهد تطوراً كبيراً نحو الأفضل في المستقبل، على الرغم من وجود أسباب تحول دون قرار العودة الكاملة للعلاقات الدبلوماسية بين البلدين وهي⁽⁹²⁾:

1. ازدواجية القرار في إيران وعدم حسم الإصلاحيين معركة صنع القرار الإيراني لصالحهم.
2. وجود بقايا لسياسة إيران السابقة في تأييد ومساندة الجماعات الإسلامية العنيفة.
3. استمرار الاختلاف حول أمن الخليج العربي.
4. معارضة إيران (لعملية التسوية) التي تقودها مصر.
5. حصول إيران على تسهيلات عسكرية في مناطق في البحر الأحمر تمثل حساسية للأمن القومي المصري.

وسوف تستمر إيران في تعزيز وجودها السياسي والثقافي في السودان في المستقبل، نظراً لما يشغله السودان من موقع فريد بوصفه مدخلاً عربياً إلى إفريقيا. ولتوفر جملة من المتغيرات التي تساعد على اختراقه لاسيما معاناته الاقتصادية، وخسائره الناجمة عن الحرب في الجنوب، بالإضافة إلى طبيعة وضعه الائنسي المعقد وكبر مساحته، مما يترك أثراً سلبية في استقراره السياسي وتماسك وحدته الوطنية⁽⁹³⁾.

أما بخصوص التوجه الإيراني نحو تركيا. فإن العلاقات بين الجانبين يمكن ان نطلق عليها تسمية (العلاقات المتذبذبة)، أي بعبارة أخرى هي علاقات غير مستقرة تتراوح بين التهدة والتصعيد. وسوف تستمر العلاقات بين الجانبين في المستقبل على هذه الوتيرة. فهناك اختلاف في المواقف بين البلدين حول (عملية التسوية) في

الشرق الاوسط والتحالف التركي - "الإسرائيلي"، وامنياً بسبب الاتهامات المتبادلة بخصوص تأييد ايران لعناصر حزب العمال الكردستاني⁽⁹⁴⁾.

وعلى الرغم من التذبذب في العلاقة بين إيران وتركيا، إلا أن التعاون الاقتصادي ولاسيما في مجالات الطاقة (النفط والغاز الطبيعي)، سوف يفتح افقاً رحباً للعلاقة بين الجانبين، والذي من المتوقع أن يزداد في المستقبل، وكذلك سوف يزداد حجم التبادل التجاري بينهما. فمن المعلوم أن مدن وقرى تركية عديدة تعاني من نقص فادح في الغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية⁽⁹⁵⁾.

ومن المحتمل أن إيران تهدف من وراء تطور وازدياد علاقاتها الاقتصادية مع تركيا إلى⁽⁹⁶⁾:-

1. اختراق الحلف الأمريكي الغربي من خلال تركيا، وإضعاف روابط تركيا مع أوروبا الغربية.

2. اختراق العلاقة الخاصة بين تركيا و"إسرائيل".

3. توطيد العلاقة بين إيران وتركيا، يمكن أن يحسن من العلاقات المتوترة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية.

إلا أننا يمكننا القول أن العلاقة بين تركيا وإيران، يمكن أن تتأثر بالبعد الديني، فتركيا علمانية وإيران دينية، تركيا سنية وإيران شيعية متطرفة، أي أن هناك اختلاف واضح في التوجهات الدينية، يمكن أن تؤثر على العلاقات بين الجانبين.

وسوف يزداد التوجه الإيراني نحو جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية في المستقبل بالنظر لأهمية منطقة آسيا الوسطى بالنسبة لإيران. ويبدو أن فرصة نجاح المسعى الإيراني في الجمهوريات لها حظ أوفر من النجاح للأسباب الآتية⁽⁹⁷⁾:

1. انها تتحرك في الجمهوريات بأكثر من وسيلة مترابطة، فهي تستفيد من موقعها الجغرافي، ومن امتداداتها العرقية والمذهبية في الجمهوريات، والتي تطرحها بمفاهيم جديدة تبدو أكثر قبولا في الجمهوريات من مفاهيمها القديمة، بالإضافة الى تلويحها بالمعونة الاقتصادية، واستخدامها لورقة العصر الرابعة، ونقصد بها الورقة الشيوعية الإسلامية.

2. ان تدخل اهداف ووسائل الحركة الإيرانية في الجمهوريات يعطيها فرصة من النجاح، فمثلا تبدو المداخل الشيوعية والاقتصادية اهداف تارة ووسائل تارة اخرى. وهذا الامر يقلل ان لم نقل يسقط للمعوقات الداخلية لدى الجمهوريات امام الحركة الإيرانية. وفي الوقت نفسه يربك حركة الاطراف الإقليمية المعوقة لإيران.

3. ان العقلانية التي اتسم بها الجهد الإيراني في الجمهوريات يعطي إيران فرصة من النجاح، لانه يشل القدرة العسكرية التي تمتلكها الاطراف المضادة بشكل يفوق ما عند ايران، لاسيما وان دول الإقليم تستند على القدرة العسكرية الأمريكية - الغربية. بالإضافة الى ان قدرات ووسائل الجانب الإيراني متفوقة بشكل ملموس على وسائل وقدرات تركيا ومصر والسعودية وروسيا كل على انفراد، مما يعطيها دوراً إقليمياً أكثر بروزاً في الجمهوريات.

وتبقى الولايات المتحدة الأمريكية المقيد الرئيس على الحركة الإيرانية في جمهوريات آسيا الوسطى، لانه معنى بحكم كونها القوة الكبرى الوحيدة في العالم، باحتواء الأصولية الإسلامية المتنفقة من إيران، لما تحمله من تهديد حضاري شامل لمفاهيم الغرب وطروحاته. فالولايات المتحدة الأمريكية قادرة على الحد من الحركة الإيرانية في هذه الجمهوريات للأسباب الآتية⁽⁹⁸⁾:

1. لديها من الوسائل والقدرات المادية المتاحة للتعامل مع الجمهوريات ما يفوق الوسائل والقدرات الإيرانية بشكل ملحوظ.

2. انها قادرة على التنسيق مع القوى الاقليمية المنافسة للحركة الايرانية واستثمار مصادر القوة المتوافرة هنا وهناك في فعل متناغم جماعي مشترك ضد الفعل الإيراني في الجمهوريات.

وعلى هذا الاساس، ستكون الجمهوريات الاسلامية المستقلة في آسيا الوسطى والقوقاز، على الاغلب بؤرة للصراع الإيراني - الأمريكي، وربما تتخذ احد المسارات الآتية⁽⁹⁹⁾:

1. قد تنشب الحرب بين إيران والولايات المتحدة بالاصالة، وبالنيابة ليتقرر بموجبها الطرف الرابع في الجمهوريات.

2. قد ينتهي الصراع، وهو الاحتمال الأكثر قبولاً بنتائج توفيقية، الامر الذي يعزز الدور الإقليمي لإيران في الجمهوريات من دون ان يختفي الدور الأمريكي عن ساحة الصراع، بل انه سيكون له حصة كبيرة في الجمهوريات.

وتبقى قضية استقرار أفغانستان من اهم اهداف الاستراتيجية الايرانية، ولكن ليس من مصلحتها اقامة حكومة افغانية موالية للولايات المتحدة الأمريكية وتأتمر بأمرها، وان تخلق المشاكل لإيران. أي بعبارة اخرى في حالة استقرار الأوضاع في أفغانستان، فان إيران ستقوم بتوطيد علاقاتها معها في المستقبل، لان ليس من مصلحة إيران ان تكون علاقاتها متوتره مع أفغانستان، كونها احدى دول الجوار الجغرافي والتي تمتد تأثيراتها السياسية الى إيران. وسيحكم العلاقة مع افغانستان طراز الحكم في الاخيرة، لاسيما وان التحالف الدولي كان قد استبعد الاقلية الموالية لإيران من تشكيلة الحكومة الافغانية.

وقد قامت إيران بدعوة (حميد كارازاي) الى زيارتها، والتي تمت بالفعل في تموز 2002، واستقبل بحفاوة مبالغ فيها من قبل الحكومة الإيرانية، وضم الوفد الافغاني ثلث وزراء الحكومة الافغانية، وهو يعطي مؤشراً الى ان إيران مع تأييد

حكومة (كارازاي) واستقرارها، وعلى أمل أن يعمل (كارازاي) في الوساطة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وهو الذي أعلن في المؤتمر الصحفي في إيران أثناء زيارته، أن كلاً من الولايات المتحدة وإيران صديقتان إلى حكومة أفغانستان وأنه يأمل في إنهاء الخلاف بينهما⁽¹⁰⁰⁾.

المطلب الثاني: على المستوى الدولي

في عام (2001) وقع في (مدينة شنغهاي) الصينية اعلان تأسيس (منظمة شنغهاي للتعاون)*. وتضم هذه المنظمة ست دول هي (الصين الشعبية وروسيا الاتحادية واربع دول من جمهوريات اسيا الوسطى هي، كازاخستان وطاجكستان وقيرغيزستان واوزبكستان). ومن المتوقع ان تدعو الدول الأعضاء في المنظمة إيران للانضمام للمنظمة. فمن المعقول جدا ان تنظم إيران الى هذه المنظمة في المستقبل المنظور، بالنظر للعلاقة المتميزة التي تربطها بكل من روسيا الاتحادية والصين، بالإضافة الى ان هناك روابط جغرافية وسياسية تربط دول (منظمة شنغهاي) فيما بينها وكذلك تربط إيران بدول المنظمة، اذ تمتلك الصين إمكانيات اقتصادية كبيرة بالإضافة الى الإمكانيات العسكرية الكبيرة المتوافرة لدى روسيا الاتحادية، وهذا الامر يساعد على تعزيز وتطوير إمكانيات إيران الاقتصادية والعسكرية. بالإضافة الى ان انضمام إيران الى تلك المنظمة سيوفر لها فضاءً استراتيجياً جديداً وقدرات اكبر على أضعاف سياسة الاحتواء الأمريكية⁽¹⁰¹⁾.

وسوف يزداد التوجه الإيراني نحو الصين في المستقبل، ولاسيما في المجال العسكري وذلك للأسباب الآتية⁽¹⁰²⁾:

1. استعداد الصين رسمياً لتلبية مختلف احتياجات القوة العسكرية الإيرانية.
2. الحظر الأمريكي — الأوربي المفروض على تصدير السلاح الى إيران.

* عقب الاعلان عن قيام المنظمة، حددت اهدافها في الآتي: 1 - تقوية بناء الثقة المتبادلة بين الدول الاعضاء في المنظمة. 2 - خلق علاقات جوار وصداقة جيدة بين الدول المشاركة فيها. 3 - تشجيع التعاون الفعال بين الدول المشاركة في مجالات السياسة والاقتصاد التجاري، التكنولوجيا العلمية، الزراعة، التعليم، الطاقة، المواصلات، البيئة، ومجالات اخرى. 4- بذل الجهود المشتركة لاحتلال السلام والامن والاستقرار في المنطقة من اجل بناء ديمقراطية وعدالة، ونظام دولي سياسي واقتصادي. حول هذا الموضوع انظر: علاء جمعة محمد، (منظمة شنغهاي) افاق التعاون الامني الجديد في اسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (146)، القاهرة، 2001، ص 137.

3. ان للصين تورد اسلحتها بأسلوب المقايضة، الامر الذي يتوافق مع الحالة الاقتصادية لايران. وبالتالي فان تعزيز العلاقات مع الصين يؤيد ايران إقليمياً ودولياً.

ويمكن لإيران كسر العزلة المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة الامريكية في المستقبل المنظور والبعيد، عن طريق تكوين تحالفات اقتصادية مع الاقتصاديات الاسيوية الصاعدة ولاسيما الصين واليابان⁽¹⁰³⁾.

وخلال زيارة وزير الخارجية الهندي (دينيش سنج) لإيران عام 1994، اقترحت ايران انشاء حلف او محور اسيوي، يضم (ايران والهند والصين بل واليابان)، لمواجهة هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على العالم، وطرحت ايران اقتراحاً مشابهاً بمناسبة زيارة رئيسة الوزراء الباكستانية (بنظير بوتو) لإيران في عام 1993، أن تكون باكستان طرفاً في الحلف او المحور الآسيوي. فمن الواضح جداً ان تتجه ايران في المستقبل، لتشكيل هذا الحلف او المحور، لاسيما في ظل الضغط الأمريكي الذي تولجه، والذي يشكل قيداً على حركتها الإقليمية والدولية⁽¹⁰⁴⁾.

وسوف تشهد العلاقات الإيرانية - الروسية تطوراً كبيراً في المستقبل، أي سوف يكون هناك مزيد من التعاون وبكافة المجالات بين الجانبين. فسياسة الاحتواء والضغط الأمريكي على ايران وروسيا بخصوص مفاعل (بوشهر)، وكذلك سيطرة الشركات النفطية الامريكية على منطقة بحر قزوين وابعاد ايران عنها، كل ذلك يمكن ان يدفع بايران وروسيا الى المزيد من التعاون والتقارب⁽¹⁰⁵⁾.

وهناك مجموعة من الاعتبارات التي تسوغ التعاون والتقارب الإيراني - الروسي وهي⁽¹⁰⁶⁾:

1. تسعى روسيا إقامة كتل اقتصادية مع ايران في المنطقة، يضم دول آسيا الوسطى، ولعلها تعد ان تركيا وليست ايران هي القوة المنافسة لها، ويتلاقى التوجه

الروسي مع الاحتياجات الإيرانية لإيجاد حليف لها والخروج من العزلة المفروضة عليها، بخاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

2. انه في ظل التحولات الدولية والإقليمية وبروز روسيا، فقد لاحظت روسيا تشديد التنافس وتزايد القوى الاقتصادية من حولها بين منافسيها الصين وتركيا، مما شجع توجهها نحو إيران في الجنوب.

3. تسعى روسيا الحصول على المنافع الاقتصادية التي يحققها التوجه نحو إيران والتحالف الاقتصادي معها حتى لو كان في ذلك ما يعد تأييداً لإيران من الناحية السياسية، ما دام هذا التحالف يحقق لها توسيع رقعة نفوذها في المنطقة.

4. ان روسيا وإيران تسعيان تقاسم الثروات النفطية في بحر قزوين وفتح اسواق لصادراتهما، وقد أعلنت الدولتان انهما تعارضان أي تحرك من جانب واحد من ناحية الدول المطلة على بحر قزوين بالنسبة للتقيب عن ثرواته او استغلالها، وواضح ان الدولتين تعارضان على وجه الخصوص أي تواجد قوى للمصالح الغربية وبخاصة منها الأمريكية في المنطقة.

ومن الحقائق الجيوبولتيكية بروز ايران في الوقت الحاضر، كونها البلد الوحيد الذي يربط مستودعي الطاقة الرئيسيين في القرن الحادي والعشرين، وهما منطقة (بحر قزوين - آسيا الوسطى) ومنطقة الخليج العربي، الأمر الذي يرشح إيران في المستقبل لان تؤدي دوراً مهماً في السياسات العالمية وربما يزيد من مشاكلها الدولية، وهذا الأمر دفع بالدول الأوروبية ومنها ألمانيا الى تعزيز علاقاتها مع إيران. وزيادة على هذا فان موقع إيران الجيوبولتيكي أهلها لان تكون افضل الطرق لضمان استمرار تدفق الغاز والنفط من منطقة بحر قزوين الى أوروبا بشكل يحقق وضعاً تنافسياً في الأسواق العالمية⁽¹⁰⁷⁾.

ان استمرار سيطرة التيار الإصلاحي في إيران، يمكن ان يؤدي الى تطوير وتأييد العلاقات الإيرانية - الأوروبية نحو الأفضل في المستقبل. ولا شك في ان الرئيس الإيراني (محمد خاتمي) يدرك جيداً ان عودة علاقات بلاده مع أوروبا الى سابق عهدها، ومد جسور بلاده مع دول الجوار للرئيسة سوف يؤكدان موقفه في الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية والحيلولة من دون الاصطدام مع السياسة الأمريكية⁽¹⁰⁸⁾.

ان تدهور العلاقات الاقتصادية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، ووصولها الى حد التجمد قد اعطى فرصة للقوى التجارية المنافسة، وبخاصة ألمانيا واليابان وإيطاليا لتزيد من علاقاتها الاقتصادية مع إيران. أي بعبارة أخرى ستشهد العلاقات الإيرانية - الأوروبية في المستقبل ولاسيما في المجال الاقتصادي تطوراً كبيراً نحو الأفضل، وبخاصة في ظل تدهور العلاقات الإيرانية - الأمريكية. اذ يكون للشركات الأوروبية حرية واسعة في التعامل الاقتصادي مع إيران من دون منافسة الشركات الأمريكية⁽¹⁰⁹⁾.

وتبقى الولايات المتحدة الأمريكية المقيد الرئيس لسياسة إيران الإقليمية، لاذ تشهد العلاقات الإيرانية - الأمريكية تدهوراً مستمراً. وسبب تدهور هذه العلاقات هو اتهام الولايات المتحدة الأمريكية لإيران بأنها ما زالت تؤيد الدول المتهمة بالإرهاب، وما زالت تسعى للحصول على سلاح نووي وغيره من اسلحة الدمار الشامل. بالإضافة الى انها ما تزال تعارض (عملية التسوية) في الشرق الاوسط، والتوصل الى سلام عربي - "إسرائيلي". وترى الولايات المتحدة الأمريكية ان تخلي إيران عن هذه السياسة هو شرط أساسي لتطبيع العلاقات معها⁽¹¹⁰⁾.

ونستطيع ان نحدد صورة العلاقات الإيرانية - الأمريكية في المستقبل، من خلال تصريحات المسؤولين في كلا البلدين. فقد اعلن (مرشد الثورة) علي خامنئي في عام 2000 رفضه للحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية وان(الأمريكيين يحلمون اذا كانوا يعتقدون ان في وسعهم فتح سفارة في إيران)⁽¹¹¹⁾.

وفي عام 2002 شن (جورج بوش الابن) الرئيس الأمريكي هجوماً عنيفاً في خطابه (رسالة الاتحاد)، على كوريا الشمالية والعراق وإيران، وعد هذه الدول محور الشر (Evil Axis) ⁽¹¹²⁾.

يبدو ان إمكانية تحسن العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية او اجراء حوار مباشر بينهما في المستقبل المنظور لا تزال ضئيلة. فرفض إيران للشروط الأمريكية للحوار في ظل الظروف الراهنة يعد أمراً طبيعياً ومنطقياً، فليس من الممكن ان تقدم إيران باسم الحوار ما لم تقدمه منذ عشرين عاماً بالضغط والاحتواء والعزل والابتزاز ⁽¹¹³⁾.

المفصل الرابع

- (1) احمد ابراهيم محمود، التناقض الاستراتيجي بين العراق وايران في الخليج، مصدر سبق ذكره، ص119.
- (2) د.ممدوح انيس فتحي، ايران قوة مضافة ام مصدر تهديد للامن العربي، مصدر سبق ذكره، ص105.
- (3) محمد رضا فودة، العلاقات الايرانية الخليجية، مصدر سبق ذكره، ص73.
- (4) فهمي هويدي، الخطاب السياسي والاعلامي لدى الحكومات والانتخابات وتأثير ذلك في العلاقات العربية - الايرانية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات للوحدة العربية، العدد (202)، بيروت، 1995، ص99.
- (5) نوار محمد ربيع نوري، العلاقات التركية - الإيرانية ولثراها على الامن الوطني العراقي، مجلة دراسات الشرق الاوسط، مركز دراسات الشرق الاوسط، العدد (2)، الجامعة المستنصرية، 1996، ص219.
- (6) د. حميد شهاب احمد، للعلاقات الكويتية - الإيرانية في ظل الحرب العراقية - الايرانية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، العدد (7)، جامعة بغداد، 1990، ص124.
- (7) د. هاني الياس خضر الحديثي، موقف تركيا وايران وباكستان من أزمة حرب الخليج، مصدر سبق ذكره، ص70. وكذلك انظر: د. عبد الله يوسف سهر محمد، السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار، مصدر سبق ذكره، ص26.
- (8) د. بهاء بدري حسين العزاوي، دور ايران في التأثير على جيوبوليتيكية منطقة الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص128. وكذلك انظر: د. طاغر ناظم سلمان، ايران وامن الخليج العربي في التسعينات، مصدر سبق ذكره، ص25.
- (9) د. قيس محمد نوري، الحرب ودول الجوار الجغرافي، مصدر سبق ذكره، ص325.
- (10) د. هلال ثجيل جلوي، العراق وايران في عقد التسعينات، نشرة شؤون إيرانية، مركز الدراسات الإيرانية، العدد (4)، جامعة البصرة، 2000، ص4.
- (11) محسن ميلاني، سياسة ايران في الخليج من المثالية والمجابهة الى البراجماتية والاعتدال، مصدر سبق ذكره، ص136.
- (12) نحن وايران، مجلة الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، العدد (32)، لندن، 1993، ص10.
- (13) د. خلدون ناجي معروف - كريم سيد كنبار، ايران و"إسرائيل" دراسة في تغيير موازين القوى الإقليمية بعد حرب الخليج، مجلة الدراسات الدولية، ط2، مركز بحوث جريدة الجمهورية، دار الجماهير للصحافة، العدد (1)، بغداد، 1992، ص15.
- (14) الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، التعاون الروسي الايراني وفرص استمرار الضغوط الامريكية، مجلة تقديرات استراتيجية، العدد (14)، مصر، 1995، ص37.
- (15) د.محمد رضا فودة (تعقيب)، في السيد جعفر رائف، العلاقات العربية الايرانية وآثارها على الاستقرار داخل العالم العربي، في المؤتمر الدولي الاول (تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد)، ط2، مركز الدراسات العربي الاوربي، بيروت، 1997، ص289.
- (16) د. يوسف الحسن (تعقيب)، القضايا المتعلقة بالامن القومي العربي الايراني، ندوة تطوير العلاقات العربية - الايرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، ايران، 2002، ص15. وكذلك انظر: د. محمد السعيد اندريس، مجلس التعاون الخليجي 1999-2000، التقرير الاستراتيجي الخليجي 1999-2000، ط1، وحدة الدراسات جريدة الخليج، الامارات العربية المتحدة، 2000، ص124.
- (17) د. طاغر ناظم سلمان، ايران وامن الخليج العربي في التسعينات، مصدر سبق ذكره، ص30.

- (18) ا.د. نازلي معوض، دول الجوار الجغرافي والامن القومي للعربي، في مجموعة باحثين، الامن القومي العربي ابعاده ومتطلباته، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1993، ص121 - 122.
- (19) د. نسرين عبد الرحمن مراد (تحليل نقدي)، في أي فولر - ايان اوليسر، اساطير الخليج الفارسي نحو سياسة متعايشة مع المتغيرات، ترجمات خليجية، سلسلة اوراق فصلية، للمركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد (2)، الامارات العربية المتحدة، 1998، ص39.
- (20) طلعت احمد مسلم، الوجود العسكري الاجنبي في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص257.
- (21) معتز سلامة، التفاعلات الخليجية/ الخليجية 2000-2001، مصدر سبق ذكره، ص29. وكذلك انظر: د. محمد سعد ابو عامود، تحولات السياسة الامريكية تجاه ايران وتركيا وروسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (147)، القاهرة، 2002، ص77.
- (22) معتز سلامة، التفاعلات السياسية الخليجية 1999 - 2000، مصدر سبق ذكره، ص68.
- (23) د. خلدون ناجي معروف - كريم سيد كنباز، ايران و"إسرائيل" دراسة في تغيير موازين القوى الإقليمية بعد حرب الخليج، مصدر سبق ذكره، ص15.
- (24) د. محمد رضا فوده (تقريب)، في السيد جعفر راند، العلاقات العربية الايرانية واثارها على الاستقرار داخل العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص289 - 290.
- (25) د. عبد السلام ابراهيم البغدادي، السياسة الايرانية المعاصرة تجاه السودان، مصدر سبق ذكره، ص19.
- (26) د. محمد رضا فوده، تحديات الامن العربي في منطقة جنوب البحر المتوسط ومنطقة الخليج العربي في ضوء المتغيرات الراهنة، مصدر سبق ذكره، ص157 - 158. وكذلك انظر: د. محمد رضا فوده، العلاقات الايرانية - الخليجية، مصدر سبق ذكره، ص58 - 59.
- (27) عبد الجليل زيد مرهون، امن الخليج بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص262.
- (28) د. عبد السلام ابراهيم البغدادي، السياسة الايرانية المعاصرة تجاه السودان، مصدر سبق ذكره، ص20.
- (29) المصدر نفسه، ص18.
- (30) د. هاني الياس خضر الحديثي، اثر التناقص الاقليمي الايراني - التركي - الباكستاني في جمهوريات اسيا الوسطى الاسلامية على منطقة الخليج والوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص66.
- (31) جفري كمب، انعكاسات السياسة الخارجية الايرانية على الامن الاقليمي: المنظور الخارجي، مصدر سبق ذكره، ص170.
- (32) خالد ابراهيم حسين السامرائي، الخليج العربي في الاستراتيجية الايرانية بعد انتهاء الحرب الباردة: نموذج للجزر العربية الثلاث، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا، الجامعة المستنصرية، 2002، ص244.
- (33) د. فحطان احمد سليمان الحمداني، العلاقات العراقية - الايرانية للواقع والمستقبل، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، العدد (5)، بغداد، 1998، ص404 - 405.
- (34) د. ظافر ناظم سلمان، العلاقات الايرانية - الروسية في بيئة متغيرة وانعكاسها على العراق، الراصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، العدد (19)، بغداد، 2001، ص4.
- (35) عبد الوهاب عبد الستار القصاب، المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والاقليمية، مصدر سبق ذكره، ص131.
- (36) هنري كيسنجر، هل تحتاج اميركا الى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الايوبي، دار للكتاب العربي للنشر، بيروت، 2002، ص199.
- (37) محمد علي احمد فؤاد، اخبار وتحليلات استراتيجية من منطقة المحيط الهندي، مصدر سبق ذكره، ص19. وكذلك انظر: (تقرير المنطقة العسكرية الامريكية لمجلس الشيوخ)، المهددات الامنية للمصالح الامريكية في الشرق

- الأوسط والقرن الأفريقي، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية، العددان (21 - 22)، الخرطوم، 2001، ص122.
- (38) خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود، أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني، مصدر سبق ذكره، ص17 - 18.
- (39) محمد رضا فودة، العلاقات الإيرانية - الخليجية، مصدر سبق ذكره، ص29، ص57.
- (40) كينيث كاتزمان، التهديدات العسكرية والسياسية الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص282 - 283.
- (41) إلتوني كورنزمان، قدرات إيران العسكرية هل هي مصدر تهديد، مصدر سبق ذكره، ص395.
- (42) د. منعم صاحي العمار، رغم سعيها الحديث لإكتساب القدرة النووية هل تمتلك إيران استراتيجية نووية، نشرة دراسات آسيوية، مركز الدراسات الدولية، العدد (30)، جامعة بغداد، 1999، ص45.
- (43) كينيث كاتزمان، التهديدات العسكرية والسياسية الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص274.
- (44) (تقرير المنطقة العسكرية الأمريكية لمجلس الشيوخ)، المهددات الأمنية للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي، مصدر سبق ذكره، ص126.
- (45) نقلا عن ا.د. نازلي معوض، دول الجوار الجغرافي والأمن القومي العربي، مصدر سبق ذكره، ص85.
- (46) ياسر خطاب، إيران والاتفاق العسكري للتركي - الإسرائيلي، مصدر سبق ذكره، ص33.
- (47) ظافر ناظم سلمان، العراق والخليج العربي في التسعينات، في مجموعة باحثين، للعلاقات العربية - العربية في التسعينات، مركز الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1993، ص213.
- (48) مركز الريادة للمعلومات والدراسات، أفق العلاقات العراقية - الإيرانية - التركية - السورية، سلسلة تنمية المجتمع المدني، الأردن، 1998، ص36. وكذلك انظر : نوار محمد ربيع نوري، العلاقات التركية - الإيرانية وأثرها على الأمن الوطني العراقي، مصدر سبق ذكره، ص212.
- (49) د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وإيران، في حال الأمة العربية المؤتمر القومي العربي السابع، مصدر سبق ذكره، ص190.
- (50) د. نيفين عبد المنعم مسعد، العرب وإيران في حال الأمة العربية المؤتمر القومي العربي التاسع، مصدر سبق ذكره، ص42.
- (51) د. بهاء بدري حسين العزاوي، دور إيران في التأثير على جيوبوليتيكية منطقة الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص128.
- (52) المصدر نفسه، ص118-119، ص124.
- (53) طلعت أحمد مسلم، التعاون العسكري العربي، مصدر سبق ذكره، ص93، ص95. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: مدحت أيوب، حرب الخليج والأمن القومي العربي، دار ماجد للطباعة، القاهرة، 1993، ص26-27. ود. جواد صندل البدران، توجهات إيران نحو دول مجلس التعاون الخليجي، نشرة شؤون إيرانية، مركز الدراسات الإيرانية، العدد (5)، جامعة البصرة، 2000، ص5.
- (54) د. لازم لفته المالكي - د. باسم حمزة عباس، الجزر العربية الثلاث بين الاحتلال والادعاء والحق المشروع، مصدر سبق ذكره، ص28.
- (55) د. عبد السلام ابراهيم البغدادي، السياسة الإيرانية المعاصرة تجاه السودان، مصدر سبق ذكره، ص20.
- (56) عثمان كامل، الدور الإيراني في أمن الخليج، مصدر سبق ذكره، ص41.
- (57) د. عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز الإتفاق العسكري في الوطن العربي 1970-1990 دراسة في الاقتصاد السياسي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص182.
- (58) د. عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية للتحدي والاستجابة، مصدر سبق ذكره، ص143-144.
- (59) عثمان كامل، الدور الإيراني في أمن الخليج، مصدر سبق ذكره، ص43.

- (60) ظافر ناظم سلمان، السياسة الإيرانية تجاه العراق - دراسة للموقف الإيراني في أم المعارك، مصدر سبق ذكره، ص 105.
- (61) نقلا عن د. محمد السعيد ادريس، للنظام الاقليمي للخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص 256.
- (62) جمال سند السويدي، المأزق الأمني في الخليج دول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية وإيران، في إيران والخليج البحث عن الاستقرار، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 1996، ص 482، ص 484.
- (63) ا.د. إجلال محمود رأفت، المشاكل الإقليمية وأثارها على الأمن العربي دراسة حالة القرن الأفريقي، في المؤتمر الدولي الأول (تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد)، ط2، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، بيروت، 1997، ص 275.
- (64) د. محمد رضا فودة، العلاقات الإيرانية - الخليجية، مصدر سبق ذكره، ص 29.
- (65) د. فخري هاشم خلف، إيران وتحديد الجرف القاري في الخليج العربي، نشرة شؤون إيرانية، مركز الدراسات الإيرانية، العدد (4)، جامعة البصرة، 2000، ص 7.
- (66) د. لازم لفقة المالكي - د. باسم حمزه عباس، الجزر العربية الثلاث بين الاحتلال والادعاء والحق المشروع، مصدر سبق ذكره، ص 28.
- (67) د. محمد رضا فودة، العلاقات الإيرانية - الخليجية، مصدر سبق ذكره، ص 62.
- (68) د. معين حداد، الشرق الاوسط دراسة جيوبوليتيكية قضايا الارض والنفط والمياه، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1996، ص 164.
- (69) المياه الإيرانية هل تحل مشكلة المياه في دول مجلس التعاون، مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، العدد (27)، الإمارات العربية المتحدة، 2001، ص 90.
- (70) المصدر نفسه، ص 91.
- (71) المصدر نفسه، ص 91. وكذلك انظر: د. حمدان باجي نومان، إيران: المياه وامكانيات التعاون مع أقطار الخليج العربي، نشرة شؤون إيرانية، مركز الدراسات الإيرانية، العدد (19)، جامعة البصرة، 2001، ص 8.
- (72) معتز سلامة، التفاعلات الخليجية - الخليجية 2000-2001، مصدر سبق ذكره، ص 32.
- (73) محمد كاظم علي، إيران والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص 5.
- (74) نقلا عن د. عبد السلام ابراهيم البغدادي، السياسة الإيرانية المعاصرة تجاه السودان، مصدر سبق ذكره، ص 19.
- (75) سفير أحمد طه محمد، إيران بين التكتلات الإقليمية والتحولات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (127)، القاهرة، 1997، ص 209.
- (76) معتز سلامة، التفاعلات الخليجية / الخليجية 2000-2001، مصدر سبق ذكره، ص 63.
- (77) المصدر نفسه، ص 63.
- (78) مركز الريادة للمعلومات والدراسات، افاق للعلاقات العراقية - الإيرانية - التركية - السورية، مصدر سبق ذكره، ص 44.
- (79) د. نيفين عبد المنعم مسعد، إيران 2001 - 2000، مصدر سبق ذكره، ص 270.
- (80) د. ظافر ناظم سلمان، السياسة الإيرانية تجاه الخليج العربي - المسار والمستقبل، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، العدد (5)، بغداد، 1998، ص 315.
- (81) د. محمد مسعد ابو عامود، واقع العلاقات السعودية الإيرانية (رؤية مستقبلية)، مصدر سبق ذكره، ص 156 - 157.
- (82) محمد رشاد الشريف، تطور العلاقات العربية - الإيرانية، مجلة شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد (80)، بيروت، 1999، ص 135. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع

- انظر: د.حسن نافعة، الإطار العالمي والإقليمي للعلاقات العربية - الإيرانية، ندوة تطوير العلاقات العربية - الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، إيران، 2002، ص 16 - 17.
- (83) ظافر ناظم سلمان، مستقبل العلاقات العراقية - الإيرانية، مجلة دراسات الشرق الأوسط، مركز دراسات أم المعارك، العدد (5)، الجامعة المستنصرية، 1998، ص 361.
- (84) د. محمد رضا فودة، العلاقات الإيرانية - الخليجية، مصدر سبق ذكره، ص 52.
- (85) رياض نجيب الريس، مصاحف وسيوف إيران من الشاهنشاهية إلى الخفمية، ط 1، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2000، ص 48.
- (86) المصدر نفسه، ص 48.
- (87) التقرير الاستراتيجي العربي، 1998، مصدر سبق ذكره، ص 220.
- (88) التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي 2000، مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، العدد (27)، الإمارات العربية المتحدة، 2001، ص 213.
- (89) د.كاظم هاشم نعمة، الأمن القومي / القطري العربي، ندوة تطوير العلاقات العربية - الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، إيران، 2001، ص 15.
- (90) الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، إيران والتحولات السياسية في الشرق الأوسط، مجلة تقديرات استراتيجية، العدد (20)، مصر، 1996، ص 39 - 40.
- (91) د. وليد محمود عبد الناصر، إيران وجماعات العنف السياسي في الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص 107.
- (92) د. حسن أبو طالب، التقارب المصري - الإيراني (المظاهر والقيود)، مجلة السياسة الدولية، العدد (144)، القاهرة، 2001، ص 149 - 150.
- (93) د. عبد السلام إبراهيم البغدادي، السياسة الإيرانية المعاصرة تجاه السودان، مصدر سبق ذكره، ص 20.
- (94) التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي 2000، مجلة شؤون خليجية، مصدر سبق ذكره، ص 214.
- (95) نظيرة محمود خطاب، التقارب التركي - الإيراني والضغط الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص 38 - 39. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: طلعت أحمد مسلم، احتمالات المواجهة الإيرانية - التركية، مصدر سبق ذكره، ص 64.
- (96) ياسر خطاب، العلاقات الإيرانية - التركية بين مخفزات للتطور وموقفات التراجع، مصدر سبق ذكره، ص 132 - 133.
- (97) نديم عيسى، إيران والجمهوريات الإسلامية المستقلة في آسيا الوسطى والقوقاز، مصدر سبق ذكره، ص 29.
- (98) المصدر نفسه، ص 29.
- (99) المصدر نفسه، ص 29.
- (100) د. أحمد سليم البرصان، إيران والولايات المتحدة ومحور الشر: الدوافع السياسية والاستراتيجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد (148)، القاهرة، 2002، ص 38.
- (101) المصدر نفسه، ص 136، ص 138. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: د. محمد السيد سليم، (منظمة شنغهاي) للتعاون واحتمال انضمام إيران إليها، جريدة الحياة العدد (14001)، بيروت، الاثنين 16/تموز/2001، ص 4.
- (102) منعم صاحي العمار - نزار اسماعيل الحياي، سباق التسلح التقليدي في الشرق الأوسط بعد أم المعارك، مصدر سبق ذكره، ص 22.

- (103) د. علاء الحديدي، الشرق الأوسط بين آسيا وأوروبا، مجلة السياسة الدولية، العدد (130)، القاهرة، 1997، ص44. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: زيفنيو بريجنسكي، الفوضى الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين، ترجمة مالك فاضل، ط1، الاهلية للنشر والتوزيع، الاردن، 1998، ص172.
- (104) سفير احمد طه محمد، ايران بين التكتلات الاقليمية والتحول الدولية، مصدر سبق ذكره، ص211.
- (105) الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، للتعاون الروسي الايراني وفرص استمرار الضغوط الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص39.
- (106) عبد الوهاب محمد، التعاون الايراني - الروسي للواقع والافاق المستقبلية، مجلة تقديرات استراتيجية، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، العدد (43 - 44)، مصر، 1997، ص124. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: د. نيفين عبد المنعم مسعد، السياسات الخارجية للعربية تجاه ايران (تطوير العلاقات العربية - الايرانية "ملف")، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (279)، بيروت، 2002، ص104.
- (107) د. خليل مخيف لفته، العلاقات الألمانية - الإيرانية، أوراق أوربية، قسم الدراسات الأوربية، مركز الدراسات الدولية، العدد (61)، جامعة بغداد، 2001، ص2.
- (108) د. خالد عبد الله الزعبي، السياسات الإيرانية الداخلية والخارجية المتوقعة بعد انتخاب محمد خاتمي، مجلة تقديرات استراتيجية، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، العدد (54 - 55)، مصر، 1997، ص48.
- (109) التقرير الاستراتيجي العربي 1995، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1996، ص241 - 242. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) لندن، تقلصات الشرق الأوسط تقييم استراتيجي دولي لتطورات المنطقة 1997 - 1998، ترجمات استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد (14)، القاهرة، 1998، ص36. و (الاجندة الامريكية) تقرير مجموعة للرئاسة للدراسات معهد واشنطن، بناء الامن والسلام في الشرق الأوسط، ترجمة وتقديم: يوسف ابراهيم الجهماني، ط1، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2001، ص101.
- (110) رياض نجيب الريس، مصاحف وسيوف ايران من الثأر الشهادة الى الخاتمة، مصدر سبق ذكره، ص44. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: لينكولن بلومفيلد، السياسة الامريكية في منطقة الخليج العربي، ط1، سلسلة محاضرات الامارات (5)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 1997، ص13 - 14.
- (111) د. نيفين عبد المنعم مسعد، ايران 2000-2001، مصدر سبق ذكره، ص271.
- (112) د. احمد سليم البرصان، ايران والولايات المتحدة ومحور الشر: الدوافع السياسية والاستراتيجية الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص35.
- (113) احمد بهي الدين، العلاقات الايرانية - الامريكية بين الممكن والمستحيل، مصدر سبق ذكره، ص205.

المخاتمة

بالنظر الى التحول العالمي من نظام ثنائي القطبية الى نظام أحادي القطبية. والذي يشهد هيمنة واضحة للولايات المتحدة الأمريكية. وكذلك بروز الكيانات الإقليمية. يمكننا ان نصف عالم اليوم بأنه عالم متغير يتأرجح بين الاستقرار وعدم الاستقرار. واصبح النظام الدولي بوضع متحول بين القديم والجديد.

ولقد تناولنا في دراستنا هذه سياسة إيران الإقليمية تجاه دول الجوار الجغرافي وانعكاساتها على الوطن العربي (1990 - 2000)، وكان على الباحث التثبت من فرضيتها الرئيسة التي مفادها ان إيران تطمح لأن يكون لها دور إقليمي مميز. تستطيع من خلاله التحرك بحرية أوسع تجاه دول الجوار الجغرافي.

وقد تناولت الدراسة المتغيرات المؤثرة في سياسة إيران الإقليمية. ووجدنا بأن المتغيرات الداخلية المتمثلة بالمؤسسة الدينية والمؤسسة العسكرية والأحزاب السياسية تؤدي دوراً كبيراً في السياسة الإيرانية. وبالتالي يمكن القول بان لنيها تأثيراً واضحاً على سياسة إيران الإقليمية، ويمكن ان تكون عامل قوة وتقييد لهذه السياسة في الوقت نفسه. وان اختلفت قوة وشدة تأثير تلك المتغيرات. فمثلاً تتميز المؤسسة الدينية بالقوة والمكانة البارزة في الحياة السياسية الإيرانية أكثر من المؤسسة العسكرية والأحزاب السياسية.

وفي الوقت نفسه فإن المؤسسة الدينية تعاني من نقاط ضعف منها:

1. الاختلاف بين المرجعيات الدينية، وانقسام المؤسسة الدينية الى تيارات ابرزها (الإصلاحيين والمحافظين).

2. إيران محددة للحركة بأطار تفسيرها الفقهي للدين الاسلامي. فهي دولة اسلامية تعتق المذهب الشيعي الاثني عشري. وان جميع الدول المحيطة بها تختلف في مذهبها

عن إيران (أي جميع الدول المحيطة بها تعتق المذهب السني بأستثناء انريجان التي تعتق المذهب الشيعي الا انها تختلف قومياً عن إيران فهي دولة تحمل القومية التركية).

لما المؤسسة العسكرية فليها قوة ومكانة اكثر من الاحزاب السياسية وهكذا. لمتد التأثير ليشمل المتغيرات الإقليمية والتي من خلال دراستنا لها وجدنا ان لها تأثيراً واضحاً على سياسة إيران الإقليمية ولاسيما المتغير "الإسرائيلي" والمتغير التركي.

وفي مرحلة التسعينات من القرن السابق حدثت أهم المتغيرات على المستوى الدولي. وكان لها أبلغ الاثر على دول العالم ومن ضمنها إيران. فانهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، والذي كان يشكل الجار العملاق لإيران، الذي يحمل تهديداً كبيراً لها، قد غير الخارطة الجغرافية والسياسية، فاصبح هناك عدة جمهوريات مجاورة لإيران. وكان لزاماً على إيران لتباع سياسة مغايرة للسياسة التي كانت تتبناها في زمن الاتحاد السوفيتي. عامة ونستطيع القول ان انهيار الاتحاد السوفيتي، قد ازال عامل التهديد والخوف الذي كان يشكله ضد إيران. وأصبحت لدى إيران حرية أوسع في الحركة السياسية في الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق. والأجدر بنا ان نشير بان روسيا الاتحادية الآن أصبحت لديها علاقات وطيدة مع إيران، وهي الآن ممول الأسلحة الرئيس لإيران.

وبمقابل ذلك فإن انهيار الاتحاد السوفيتي قد منح الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية لفرض هيمنتها على النظام الدولي، واصبح هناك قطب واحد المسيطر على هذا النظام. فالهيمنة الأمريكية أصبحت عامل كبح وتقييد لسياسة إيران الإقليمية، ومن خلال سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران، التي تمثلت بالأحتواء المزدوج ومن ثم التمايزي، وكذلك قانون دامتو والذي بمقتضاه فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات اقتصادية ضد إيران.

ولا نستطيع إغفال دور الاتحاد الأوربي، إذ كان للدول الأوربية دور كبير في إفضال قانون دامتو، كما شهدت العلاقات الأوربية - الإيرانية تحسناً كبيراً وفي كافة المجالات.

وتناولت الدراسة أيضاً إمكانات وقدرات إيران، فوجدنا أن إمكاناتها وقدراتها الجغرافية (الموقع والمساحة) والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والسياسية كبيرة جداً.

اذ تشغل إيران مساحة كبيرة، وتتمتع بموقع جغرافي مهم، يعزز من مكانتها الإقليمية والدولية.

بالإضافة الى تمتعها بالتماسك الاجتماعي على الرغم من تعدد القوميات. فالعامل الديني هو سر التماسك الاجتماعي لسكان إيران. اذ نستطيع القول ان اغلب القوميات المكونة للمجتمع الإيراني تكن نوعاً من الولاء والطاعة للمؤسسة الدينية وتخضع لها بسبب الاعتقاد الديني، ولمرشد الثورة ورجال الدين أهمية قصوى في خلق هذا الولاء والتماسك على الرغم من كل التناقضات بين المرجعيات الدينية.

فضلا عن القدرات الاقتصادية التي تتمتع بها إيران ولاسيما النفط والغاز، فليها احتياطي كبير من هاتين المادتين اللتين تعدان عصب الاقتصاد العالمي. وعلى الرغم من هذا فإنها تعاني من مشاكل اقتصادية (التضخم، الديون الخارجية)، وهذه المشاكل ألحقت أضراراً كبيرة بالمجتمع الإيراني وأصبحت الأغلبية من الشعب الإيراني تعيش تحت خط الفقر. ولا نستطيع إنكار التطور الحاصل على مستوى قوتها العسكرية، فهي الان تتمتع بقوة عسكرية كبيرة، ولاسيما في مجال الصواريخ متوسطة وبعيدة المدى، التي تتفوق فيها على الأقطار العربية.

اما المؤسسات الحاكمة في النظام السياسي الإيراني فتتمتع بالحرية في ممارسة سلطاتها ويجب ان تكون السياسة المرسومة والقوانين التي تصدر عن المؤسسة المختصة غير مخالفة للشريعة الاسلامية، ويبقى مرشد الثورة له الدور البارز والكبير في الحياة السياسية والدينية، اذ تخضع جميع السلطات بما فيها رئيس الجمهورية، لسلطة مرشد الثورة، مما يؤدي هذا الأمر الى القضاء على جميع الاختلافات السياسية في النظام السياسي الإيراني.

وهذه الإمكانيات والقدرات تتيح لها ممارسة دور إقليمي مؤثر في المحيط العربي والإقليمي. ففي المحيط العربي، فإن إيران تركز في حركتها السياسية على منطقة الخليج العربي. وقد شهدت العلاقات الإيرانية - الخليجية تحسناً كبيراً خلال المدة بين 1998 - 2000. إذ تعمل إيران جاهدة على بناء علاقات متطورة مع المملكة العربية السعودية، وقد لاحظنا التقارب الحاصل في العلاقة بين الجانبين في عام 1999. ومن أسباب هذا التقارب هو الاتفاق على قاعدة محددة لإنتاج النفط بالنسبة لإيران وكذلك وقف انهيار أسعار النفط. وقد شهدت العلاقات تبادل الزيارات بين مسؤولي الجانبين، إذ ترتبط الدولتان بعلاقات اقتصادية وثقافية جيدة ولاسيما في مرحلة التسعينات.

وأمتد هذا الدور ليشمل قارة أفريقيا حيث السودان التي تتمتع بعلاقات قوية مع إيران. وكذلك أصبح لإيران علاقات متطورة مع دولة جنوب أفريقيا ولاسيما في المجال الاقتصادي وشهدت العلاقات بين الجانبين تبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين. وتعد إيران المصدر الرئيس للنفط إلى دولة جنوب أفريقيا. وكذلك كان لإيران دور كبير في التوسط لحل النزاع السوداني - الأوغندي، وفعلت جرت مفاوضات بين الجانبين تحت الوساطة الإيرانية. لا بل امتد هذا الدور ليشمل مساعدة إيران لمسلمي البوسنة والهرسك في حربها ضد الصرب، وكان لها دور كبير في إنهاء الحرب بين الجانبين من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي، ومن خلال التنسيق مع الدول الإسلامية الأخرى مثل تركيا والسعودية.

بالإضافة إلى أن إيران دخلت في التنظيمات الإقليمية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي (ECO)، ومنظمة تعاون دول بحر قزوين، لأنها تتمتع بمكانة وثقل كبير في هذه المنظمات، والتي تهدف خلالها تحقيق أهداف ومصالح معينة تؤكد سياستها الإقليمية.

وبالنظر لعدد دول الجوار الجغرافي للمحيطة بإيران، فإنها اتبعت سلوكاً سياسياً معيناً تجاه قضايا تلك الدول وبما يتماشى مع مصالحها وأهدافها السياسية. فكان

لإيران سياسة خارجية معينة تجاه قضايا منطقة الخليج العربي. فالعلاقات الإيرانية - العراقية تشهد تحسناً ملحوظاً، فقد شهدت مرحلة التسعينات تبادل الزيارات بين مسؤولي الجانبين وعلى أرفع المستويات، ويمكن وصف حالة العلاقات الإيرانية - العراقية بحالة اللامسلم واللاحرب فهناك مشاكل عالقة تعيق تطور العلاقات بين الجانبين مثل مشكلة الأسرى ومشكلة الطائرات. وكذلك مشكلة المعارضة، ولإيران موقف سياسي رافض للتواجد العسكري الأجنبي في منطقة الخليج العربي، كونه عامل تهديد وعدم استقرار لدول المنطقة ولإيران. ولديها وجهة نظر خاصة بأمن المنطقة من خلال تأكيدها على أن حماية أمن المنطقة هو من شأن دول المنطقة. وليس من شأن القوات العسكرية الأجنبية. لهذا كان لها موقف رافض لإعلان دمشق في آذار 1991 والذي كان يهدف إلى إقامة نظام أمني يكفل حماية منطقة الخليج العربي وقد اعتبرت إيران سوريا ومصر ليستا من دول المنطقة، وتبقى إيران متمسكة باحتلالها للجزر الثلاث لما تمثله تلك الجزر من أهمية إستراتيجية بالنسبة لإيران، وهي ترفض حل المشكلة بالطرق كافة، إذ رفضت المقترح الإماراتي القاضي بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

ومن خلال بحثنا في سياسة إيران تجاه قضايا دول آسيا الوسطى المجاورة، وجدنا أن إيران تتبع سلوكاً سياسياً خارجياً يتماشى مع أهدافها ومصالحها، فسياستها تجاه مشكلة ناغورنو كاراباخ مختلفة تماماً مع منطلقاتها الأيديولوجية الرامية إلى تأييد الدول الإسلامية.

فأذربيجان دولة إسلامية تعتنق المذهب الشيعي وهو المذهب نفسه الذي تعتنقه إيران، أما أرمينيا فهي دولة مسيحية، ألا أن الموقف الإيراني مشابه إلى الموقف الروسي المؤيد لأرمينيا، وذلك لعدة أسباب منها هدف إيران في أضعاف أذربيجان الأم. إذ يطالب المسؤولون السياسيون في أذربيجان ضم الجزء الأذربيجاني الواقع تحت السيطرة الإيرانية، وهذا الأمر يحمل تهديداً كبيراً لأمن واستقرار إيران. أما السبب الثاني فهو أن إيران لا تريد مخالفة الموقف الروسي، لكي لا تتضرر

العلاقات المتطورة بينهما، ولا سيما على مستوى العلاقات العسكرية والتي تشهد تطوراً كبيراً. أما السبب الثالث هو ان تركيا تؤيد أنذربيجان وهناك تعاون كبير بين الجانبين، لذلك حصل تلاقي في التوجهات السياسية بين إيران وروسيا لسند الطريق أمام تركيا التي تحاول الدخول في منطقة آسيا الوسطى، وهذا الأمر يضعف من مكانة إيران الإقليمية في هذه المنطقة. كون تركيا المنافس الإقليمي لإيران في منطقة آسيا الوسطى.

أما على مستوى آخر فإن العلاقات الإيرانية - التركمانستانية تشهد تطوراً كبيراً وبكافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، إذ تمثل تركمانستان نقطة الانطلاق لإيران تجاه منطقة آسيا الوسطى.

وكان لإيران ولا تزال موقفاً سياسياً لتسم بالتباين، أي عدم الاستقرار على موقف معين تجاه أطراف قضية كشمير (للهند، باكستان). ففي بعض الأحيان يكون موقفها الى جانب باكستان، ومرة أخرى يكون موقفها مختلف تماماً عن الموقف السابق وهكذا، والسبب في ذلك هو سعيها لتحقيق أكبر قدر من المصالح في شبه القارة الهندية.

وتبقى القضية الأفغانية، القضية الأكثر تعقيداً، بالنظر لتدخل الأطراف الإقليمية والدولية فيها. وتسعى إيران الى ان يكون الوضع في أفغانستان مستقر. لان عدم الاستقرار فيها يمكن ان يشكل تهديداً للأمن والاستقرار في إيران، وذلك بحكم الجوار الجغرافي الذي يربط الدولتين. لان تدخل القوى الخارجية في أفغانستان يجعل من مساحة إيران مكشوفة أمام تلك القوى، وهذا عامل تهديد لإيران. لذلك فإن مسعى إيران هو إقامة حكومة أفغانية تشمل جميع الأطراف الموجودة في أفغانستان، وتضمن حقوق جميع المواطنين الأفغان. ألا أننا في النهاية نستطيع القول ان إيران قد خسرت في أفغانستان، بسبب ان الدول المتحالفة ضد أفغانستان قد أقرت الحكومة المؤقتة فيها ولم تأخذ بنظر الاعتبار الأقلية الشيعية (الهازارا) في أفغانستان والتي تؤيدها إيران.

وبحكم الجوار الجغرافي الذي يربط إيران بالوطن العربي، فإن سياسة إيران الإقليمية، تحمل في طياتها انعكاسات واضحة وعلى المستويات كافة على الوطن العربي.

فعلى المستوى العسكري، وبالنظر للإمكانيات العسكرية المتطورة لدى إيران، والتي تسعى من خلالها إلى الهيمنة على المنطقة، فإن لسياستها الإقليمية انعكاسات عسكرية واضحة على الأقطار العربية والتي تحمل في طياتها تهديداً واضحاً للامن القومي العربي. بل وتمثل اختراقاً أمنياً وسكانياً واضحاً للأقطار العربية. أما على المستوى السياسي فإن لسياسة إيران الإقليمية انعكاسات سياسية واضحة على الأقطار العربية، فالتوجهات السياسية لإيران تؤثر سلباً على الأقطار العربية. أما على المستوى الاقتصادي، فقد وجدنا ومن خلال تتبعنا للحركة السياسية الخارجية الإيرانية، ان هناك انعكاسات اقتصادية تؤثر سلباً وإيجاباً على الأقطار العربية.

لما التوجهات المستقبلية لسياسة إيران الإقليمية، فإن العلاقات بينها وبين الدول العربية وخاصة الدول الخليجية ستسير نحو تحسن ملحوظ. فهناك تطور نحو الاحسن في العلاقات الإيرانية - العراقية، فقد شهدت مرحلة التسعينات تبادل للزيارات بين مسؤولي البلدين، وسوف يزداد هذا التطور في المستقبل لان من مصلحة البلدين تعزيز اواصر التعاون المشترك، وحل المشاكل العالقة بينهما. وتشهد المرحلة الراهنة تحسن ملموس في العلاقات الإيرانية - الخليجية، وسوف يزداد هذا للتحسن في المستقبل.

وستبقى قضية الجزر العربية الثلاث المقيد الرئيس لتوجه إيران المستقبلية ازاء دول الخليج العربي، فايران متمسكة باحتلالها لهذه الجزر، وترفض الحلول المقترحة لحل هذه المشكلة، أي بعبارة اخرى سوف تتمسك ايران باحتلالها للجزر العربية الثلاث في المستقبل. ونظرا للتهديدات التي يشكلها التواجد العسكري الاجنبي في الخليج العربي وخصوصا التواجد الامريكي ضد ايران. فانها ستبقى رافضة لهذا التواجد في المستقبل. ولا يمكن إغفال الخطر "الإسرائيلي" الذي يهدد امن المنطقة، فستبقى حالة العداء قائمة بين إيران و"إسرائيل" في المستقبل،

بالإضافة الى موقف ايران الرفض لعملية (التسوية السلمية) للصراع العربي "الاسرائيلي". وسيبقى موقفها هذا حتى في المستقبل.

وفيما يخص علاقات ايران مع دول الجوار غير العربية، فستبقى العلاقات الايرانية - التركية غير مستقرة، وذلك لوجود نقاط اختلاف كثيرة بين البلدين الا ان الجانب الاقتصادي يمكن ان يفتح افاق رحبة للعلاقة بين الجانبين. ونظرا لأهمية منطقة اسيا الوسطى بالنسبة لايران، فان توجهها نحو هذه المنطقة سوف يزداد في المستقبل. وفي حالة استقرار الاوضاع في افغانستان، فان العلاقات الايرانية- الافغانية ستشهد تحسن كبير في المستقبل.

وعلى الصعيد الدولي، ستشهد العلاقات الايرانية- الروسية تطوراً كبيراً في المستقبل وخصوصاً في المجال العسكري. فهناك نقاط التقاء عديدة تبرر التعاون والتقارب بين الجانبين. وطالما بقيت ايران تركز على تطوير قوتها العسكرية، فستشهد علاقاتها مع الصين وكوريا الشمالية تطوراً كبيراً في المستقبل وخصوصاً في المجال العسكري، فلدى ايران رغبة جامحة في ان تمتلك السلاح النووي، وهاتين الدولتين تستطيع ان تقدم الخبرات والتكنولوجيا اللازمة لصنع الأسلحة النووية. ونظرا لحاجة ايران الى الدعم السياسي من الدول الأوربية، بالإضافة الى سياسة الانفتاح التي يمارسها التيار الاصلاحى، فستشهد العلاقات الايرانية - الاوربية تطوراً كبيراً نحو الافضل في المستقبل، وذلك محاولة منها لكسر طوق العزلة الدولية المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة الامريكية. اما بخصوص العلاقات الايرانية - الامريكية، فستبقى متدهورة في المستقبل، فهناك نقاط اختلاف كثيرة تؤدي الى التباعد وعدم تحسن العلاقات بين الجانبين.

الاستنتاجات

1. ان المؤسسة الدينية لها تأثير على سياسة ايران، فهي تؤدي دوراً بارزاً في الحياة السياسية الإيرانية، بالإضافة الى تأثير المؤسسة العسكرية والأحزاب السياسية. وان كان تأثيرها اقل درجة من تأثير المؤسسة العسكرية.
2. تعد "اسرائيل" وتركيا من الأطراف الإقليمية التي لها تأثير كبير على السياسة الإيرانية. وخصوصاً "اسرائيل" التي تعتبر خطر رئيس على ايران. ويعد هذا الامر عامل مقيد لسياسة ايران الإقليمية.
3. لقد شهدت مرحلة التسعينات متغيرات كبيرة من أهمها (انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، ومن ثم هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي، وبروز الاتحاد الأوروبي، وكان لهذه المتغيرات تأثيرات سلبية وإيجابية على سياسة إيران الإقليمية.
4. تتمتع ايران بإمكانيات وقدرات كبيرة (المساحة والموقع الجغرافي، البنية الاجتماعية، البنية الاقتصادية، البنية العسكرية، البنية السياسية) لتتاح لها هذا الامر فرصة ممارسة سياسة إقليمية ذات تطلع قيادي.
5. تمارس ايران دور إقليمي مؤثر في نطاق الدائرة العربية، بالإضافة الى دورها الإقليمي الذي لا يمكن إغفاله في الدائرة شبه الإقليمية (الدول الأجنبية غير العربية).
6. تمارس ايران دور فاعل في المنظمات الإقليمية، والتي تعد عضو رئيس فيها. مثل منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) ومنظمة تعاون دول بحر قزوين، وكذلك لا يمكن اغفال دورها في رفض المشروع "الشرق أوسطي".
7. هناك تطوراً كبيراً في العلاقات الإيرانية - العراقية، وهي تسير نحو تحسن ملحوظ، فهناك مجالات كثيرة للتعاون بين البلدين، أي بعبارة أخرى أصبحت نقاط التعاون والتقارب أكثر من نقاط الاختلاف بين الجانبين.
8. تمسك ايران باحتلالها للجزر العربية الثلاث، فهناك دوافع استراتيجية تكمن وراء احتلالها لهذه الجزر، بالإضافة الى الدوافع الاقتصادية. ويعتبر هذا الامر عامل قوة ودعم لسياسة ايران الإقليمية على حساب الاقطار العربية.

9. رفض ايران للتواجد العسكري الاجنبي وخصوصا التواجد الامريكي، لانه يحمل تهديداً كبيراً للامن الايراني، وهو بالتالي عامل كبح وتقييد لسياسة ايران الاقليمية.

10. تؤدي ايران دوراً كبيراً في النزاع الأذربيجاني - الأرمني حول منطقة ناغورنو كاراباخ، فهي تدعم أرمينيا في نزاعها ضد أذربيجان لاعتبارات عديدة منها تقارب الموقف الإيراني مع للموقف الروسي الداعم لأرمينيا وكذلك هدفها في أضعاف أذربيجان الأم التي تطالب بضم أذربيجان الشمالية التابعة لإيران لاقامة دولة أذربيجان الكبرى. وهذا يشكل تهديد كبير على امن واستقرار ايران.

11. تشهد العلاقات الإيرانية - التركمانستانية تطوراً كبيراً، اذ هناك مجالات كثيرة للتعاون بين البلدين، وخصوصا في المجال الاقتصادي وتعد تركمانستان نقطة الانطلاق بالنسبة لإيران نحو منطقة آسيا الوسطى.

12. ان موقف ايران قضية كشمير اتسم بالتباين، أي لم يكن لها موقف ثابت تجاه اطراف القضية (الهند، باكستان). وهذا يعني ان ايران اتبعت اسلوب المساومة تجاه اطراف القضية لتحقيق اكبر قدر من المصالح على حساب أطراف القضية.

13. تعد القضية الأفغانية اكثر للقضايا الإقليمية التي لها انعكاسات كبيرة على ايران، وباعتبار أفغانستان إحدى دول الجوار الجغرافي لايران. فان ايران اكثر الدول التي تتأثر سياسياً بالقضية الأفغانية، بالإضافة الى تعقيدات هذه القضية وتدخل الاطراف الإقليمية (باكستان) والاطراف الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية) فيها، ويعد هذا عامل تهديد لامن واستقرار ايران وبالتالي عامل تقييد لسياساتها الإقليمية.

14. ان سياسة ايران الإقليمية تحمل انعكاسات واضحة على الأقطار العربية وهذه الانعكاسات تؤثر سلبا وإيجابا على الأقطار العربية، وهي على المستوى (السياسي، العسكري، الأمني، الاقتصادي)، وبالتالي فان هذه الانعكاسات تعد عامل قوة ودعم لسياسة ايران الاقليمية.

المفهرس

الصفحة	الموضوع
3	المقدمة
7	الفصل الاول: المتغيرات المؤثرة في سياسة إيران الإقليمية
11	المبحث الأول: المتغيرات الداخلية
11	المطلب الأول: المؤسسة الدينية
20	المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية
26	المطلب الثالث: الأحزاب السياسية
31	المبحث الثاني: المتغيرات الإقليمية
31	المطلب الأول: المتغير الاسرائيلي
37	المطلب الثاني: المتغير التركي
42	المطلب الثالث: المتغير الإسلامي (الدول الإسلامية)
45	المبحث الثالث: المتغيرات الدولية
45	المطلب الأول: انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991
50	المطلب الثاني: الهيمنة الأمريكية
57	المطلب الثالث: الاتحاد الأوروبي
71	الفصل الثاني: الإمكانيات والقدرات الإيرانية
75	المبحث الأول: مكونات الدولة
75	المطلب الأول: المساحة والمواقع الجغرافية
78	المطلب الثاني: البنية الاجتماعية
81	المطلب الثالث: البنية الاقتصادية
86	المطلب الرابع: البنية العسكرية
95	المطلب الخامس: البنية السياسية
101	المبحث الثاني: الدور الاقليمي
101	المطلب الأول: الدائرة العربية

Inv: 2013/A/55

Date: 8/4/2013

111	المطلب الثاني: الدائرة شبة الإقليمية
115	نحت الثالث: التنظيمات والمشاريع الإقليمية
115	"مطلب الاول: منظمة التعاون الاقتصادية (ECO)
119	تمطلب الثاني: منظمة تعاون دول بح فزوين
121	المطلب الثالث: مشروع "الشرق الاوسط"
135	تصل الثالث: السياسة الإيرانية تجاه القضايا الإقليمية
139	المبحث الاول: ايران وقضايا منطقة الخليج العربي
139	المطلب الاول: العلاقات الإيرانية- العراقية
148	المطلب الثاني: قضية الجزر العربية الثلاث
158	المطلب الثالث: التواجد العسكري الاجنبي في منطقة الخليج
163	المبحث الثاني: ايران وقضايا دول آسيا الوسطى المجاورة
163	المطلب الاول: النزاع الانرييجاني- الأرمني حول منطقة ناغورنو كاراباخ
172	المطلب الثاني: التعاون الايراني- التركمانستاني
175	نمبحث الثالث: ايران وقضايا شبة القارة الهندية والقضية الافغانية
175	المطلب الاول: قضية كشمير
182	المطلب الثاني: القضية الأفغانية
203	انفصل الرابع: انعكاسات سياسة ايران الاقليمية على الوطن العربي
207	المبحث الاول: الانعكاسات على المستوى السياسي
217	المبحث الثاني: الإنعكاسات على المستوى العسكري والامني
217	المطلب الأول: على المستوى العسكري
221	المطلب الثاني: على المستوى الأمني
225	المبحث الثالث: الإنعكاسات على المستوى الاقتصادي
233	المبحث الرابع: التوجهات المستقبلية لسياسة إيران الإقليمية
233	المطلب الأول: على المستوى الإقليمي
242	المطلب الثاني: على المستوى الولي
255	الخاتمة



هناك الكثير من المناهج التي يمكن بها دراسة العلاقات بين الدول إلا أن المؤلف ركز في هذا الكتاب وبشكل رئيسي على المنهج الإقليمي، والذي من خلاله تم وصف سياسة إيران الإقليمية وتحليلها ضمن الدوائر الإقليمية لسياستها الخارجية. وحيث أن دول الجوار التي تحيط بإيران تتحد وتختلف هي وجنوب آسيا حيث (باكستان وأفغانستان) وغربي آسيا حيث